

المستشار
حسن الفكهاني

الموسى وهى الرئيس

مبادئ وأحكام المحكمة الدستورية العليا
خلال ٢٥ عاما

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٩٩٥-١٩٩٦

المصدر الرئيس الموسى وهى بالفقه - حسن الفكهاني
٢٠ ش عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص ب : ٥٤٣ - رمز بريدى : ١١٥١١

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

المستشار
حسن الفكهاني

الموسوعة الدستورية

مبادئ وأحكام المحكمة الدستورية العليا
خلال ٢٥ عاما

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٩٥ - ١٩٩٦

اصدار الدار العربية للموسوعات بالقاهرة - حسن الفكهاني
٢٠ ش عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣ - رمز بريدى : ١١٥١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا

صدق الله العظيم
الآية ٢٠ من سورة الكهف

مقدمة

الى رجال القانون والمهتمين بعلومه فى مصر وسائر الدول العربية والاجنبية ، يسعدنى ان اقدم للمكتبة القانونية اضافة جديدة لم يسبقنى اليها احد وهى الموسوعة الدستورية للقواعد القانونية والاحكام والتفسير التى قررتها المحكمة العليا والمحكمة الدستورية بدءا من عام ١٩٦٩ حتى اوائل عام ١٩٩٥ أى فى حوالى ربع قرن مضى.

وقد تم اعداد هذه الموسوعة التى اشتملت على اربعة اجزاء فى حوالى - ٣٠٠٠ (ثلاثة الاف) صفحة من القطع الكبير على اساس ايجدى موضوعى روعى فيه سهولة البحث والتسلسل الزمنى فى كل موضوع.

وقد اشتمل الجزء الاول على اربعة فهارس:

أ - فهرس ايجدى موضوعى يشمل كافة ابواب الموسوعة.

ب - فهرس ايجدى للمبادئ التى وردت فى احكام الموسوعة

ج - فهرس ايجدى موضوعى يشمل رقم الحكم والجلسة والمنطوق

د - فهرس ايجدى يشتمل على الاحكام التى تضمنتها الموسوعة .

كما يشتمل الجزء الاول على كافة التشريعات التى تعين الباحث ابتداء من رفع الدعوى حتى صدور الحكم فيها:

مثل دستور جمهورية مصر العربية وقانون المحكمة العليا وقانون المحكمة الدستورية العليا وقانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة الدستورية بالاضافة الى قوانين مجلس الشعب والشورى وقانون الاحزاب السياسية والمدعى الاشتراكى والحراسات وغيرها من القوانين الهامة.

وتشتمل الاجزاء الثلاثة الباقية على كافة الاحكام والمبادئ الصادرة بداية من المحكمة العليا الصادر بها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ثم الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وحتى اوائل عام ١٩٩٥ مرتبه ايجديا وزمنيا بالاضافة الى اهم المبادئ التى اشتملت عليها كافة الأحكام.

واذا كان فى جهودنا السابقة قد استطعنا بتوفيق من الله ان نقدم العديد من المراجع والموسوعات التى صادفت اعجابكم واقتنائكم لها وذلك بفضل مؤازرتكم ومساندتكُم واشتراككم فيها مما شجعنا على امدادكم بكل جديد تيسيرا للزملاء الافاضل الذين يحرص كل الحرص على بلوغ الغاية التى ينشدونها.

وسنقوم باذن الله باصدار ملحق يضم كل ما يستجد
من احكام دستورية مستقبلا.

وقد دفعنا الى اصدار هذه الموسوعة نظرا لأهمية ما
تصدره المحكمة الدستورية العليا من أحكام فى الدعاوى
العينية لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على
الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا
الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء والحكومة
نفسها، هذا بالاضافة الى الأحكام التى تصدرها فى مجال
تفسير نصوص القوانين تفسيرا ملزما للكافة واخرى فى
الفصل فى تنازع الاختصاص القضائى الإيجابى والسلبى
ومنازعات التنفيذ.

والقضاء الدستورى المتخصص بعيد عن سلطات
الدولة ولا يشكل جزءا من أى منها حتى السلطة
القضائية وهى هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها ضمانا
للحيادة المطلقة وحتى تكون احكامها فى دستورية القوانين
واللوائح وقراراتها فى تفسير النصوص التشريعية ملزمة
للکافة ولجميع السلطات فى الدولة عدم التدخل فى أى
من سلطات الدولة الثلاث فهو حين ينتهى الى عدم
دستورية نص فى قانون او لائحة لمخالفته للدستور لا يضع
تشريعا او قواعد قانونية وانما يراقب فحسب احترام
القانون لقواعد الدستور فيقتد القانون بذلك قوته
التشريعية وبالتالي تلتزم المحاكم بعدم تطبيقه ويكون

للسلطة التشريعية ان تقوم باختصاصها الكامل فى وضع ما تراه لازما من تشريعات لا تخالف الدستور.

ولا يسعنا فى ختام هذه المقدمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة التى بذلتها الادارة الفنية والقانونية للدار العربية للموسوعات والتى أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة المشرفة التى يجدها الباحث بين يديه مثلها كمثل ما سبق ان اصدرناه مؤخرا من موسوعات على رأسها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض منذ عام ١٩٣٠ (٤١ جزء) والموسوعة الادارية الحديثة التى تتضمن مبادئ وأحكام دوائر المحكمة الادارية العليا منذ عام ١٩٤٦ (٤٠ جزء).

نرجو مراجعة سابقة اعمال الدار منذ حوالى نصف قرن مضى فى نهاية كل جزء من هذه الموسوعة الدستورية.

وما توفيقى الا بالله

القاهرة فى يوليو ١٩٩٥

حسن الفكهانى

المحامى

بالنقض والادارية والدستورية العليا

الجزء الأول

القسم الأول

الفهارس

أولا - فهرس ابجدي موضوعي لمبادئ الأحكام
الصادرة في الدعاوى الدستورية

ثانيا - فهرس ابجدي لمبادئ الأحكام
الصادرة في الدعاوى الدستورية
من عام ١٩٦٩ حتى أوائل عام ١٩٩٥

ثالثا - فهرس الأحكام المنشورة بالموسوعة
الدستورية

من عام ١٩٦٩ حتى أوائل عام ١٩٩٥

فهرس أبجدي موضوعي

لمبادئ الاحكام الصادرة في الدعاوى

الدستورية والمنشورة في الموسوعة الدستورية

الصفحة	الموضوع	مستعمل
	(أ)	
٣	اتفاقيات	١
٣	اثبات	٢
٣	أثر رجعي	٣
٤	اجانب	٤
٥	اجراءات جنائية	٥
٦	اجرة	٦
٦	احالة	٧
٧	احداث	٨
٧	احزاب	٩
٨	احكام اجنبية	١٠
٨	احكام دستورية	١١
٨	احكام عسكرية	١٢
٨	احوال شخصية	١٣
١٢	اختصاص	١٤
٢٥	ادارة قضايا الحكومة	١٥
٢٦	ادارة محلية	١٦
٢٧	استقلال القضاء	١٧
٢٧	استيراد	١٨
٢٧	استيلاء	١٩
٢٧	اصلاح زراعي	٢٠
٣٠	اعتقال	٢١
٣٢	اعلان قضائي	٢٢
٣٣	اعمال السيادة	٢٣
٣٤	أمر عسكري	٢٤
٣٤	انتخاب	٢٥
٣٥	ايجارات	٢٦
	(ب)	
٣٩	بناء على ارض زراعية	٢٧
٤٠	بنوك	٢٨

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٤٠	بيع بالجدك	٢٩
	(ت)	
٤٠	تأديب	٣٠
٤٠	تأميم	٣١
٤٤	تأمينات اجتماعية	٣٢
٤٦	تجمهر	٣٣
٤٦	تجنيد	٣٤
٤٧	تحكيم	٣٥
٤٨	ترشيح	٣٦
٤٩	تشريع	٣٧
٥٦	تعينة عامة	٣٨
٥٧	تعليم	٣٩
٥٧	تعويض	٤٠
٥٨	تعيين	٤١
٥٩	تفسير	٤٢
٦٩	تعويض	٤٣
٧٠	تضامن اجتماعي	٤٤
٧٠	تظلم	٤٥
٧١	تلبس	٤٦
٧١	تموين	٤٧
٧٢	تنازع اختصاص سلبي وإيجابي	٤٨
٧٤	تنفيذ وتنازع تنفيذ	٤٩
٧٨	تهريب	٥٠
	(ج)	
٨٠	جامعات	٥١
٨٠	جريمة	٥٢
٨٠	جمارك	٥٣
٨٢	جهاز مركزي للمحاسبات	٥٤
	(ح)	
٨٣	حجز اداري	٥٥
٨٣	حجز تحفظي	٥٦
٨٣	حجز ما للمدين لدى الغير	٥٧
٨٣	حق التقاضي	٥٨
٨٦	حق الدفاع	٥٩
٨٦	حق الملكية	٦٠
٨٨	حقوق سياسية	٦١

الصفحة	الموضوع	مستعمل
٨٨	حراسة	٦٢
٩٦	حرية الرأي	٦٣
٩٧	حريات عامة	٦٤
٩٧	حكم	٦٥
١٠٤	حكم محلي	٦٦
١٠٥	حيزي	٦٧
	(خ)	
١٠٦	خدمة عسكرية	٦٨
١٠٦	خصومة	٦٩
١٠٦	خمر	٧٠
	(د)	
١٠٨	دار الافتاء	٧١
١٠٨	دستور	٧٢
١١٠	دمغة	٧٣
١١٠	نفوع	٧٤
١١٠	دعارة	٧٥
١١١	دعوى تنازع الاختصاص السلبي والايجابي	٧٦
١١٢	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين	٧٧
١١٤	دعوى دستورية	٧٨
	(ر)	
١٢٦	رسوم استهلاك	٧٩
١٢٦	رسوم ايداع	٨٠
١٢٦	رقابة قضائية	٨١
	(ز)	
١٣٨	زنا	٨٢
	(س)	
١٣٩	سرقة	٨٣
١٣٩	سلطة تقديرية	٨٤
١٤٠	سلطة قضائية	٨٥
١٤٠	سلك دبلوماسي وقنصلي	٨٦
	(ش)	
١٤١	شركات قطاع الاعمال العام	٨٧
١٤٣	شهر عقارى	٨٨
	(ص)	
١٤٤	صيد أسماك	٨٩

الصفحة	الموضوع	مسلسل
	(ض)	
	ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والارباح	٩٠
١٤٥	التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
١٤٥	ضريبة على الدخل العام	٩١
١٤٦	ضريبة على الايراد العام	٩٢
١٤٦	ضريبة على المبيعات	٩٣
١٤٧	ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج	٩٤
١٤٨	ضريبة على الارض الفضاء	٩٥
١٤٨	ضريبة عقارية	٩٦
١٤٩	ضريبة على الارباح	٩٧
١٤٩	ضريبة على الاستهلاك	٩٨
١٤٩	ضريبة - اعفاءات	٩٩
	(ط)	
١٥٠	طعن	١٠٠
١٥١	طلب تفسير	١٠١
١٥١	طلبات ختامية	١٠٢
١٥٢	طوارئ	١٠٣
	(ع)	
١٥٣	عاملين بالدولة والقطاع العام	١٠٤
١٥٥	عقد ادارى	١٠٥
١٥٦	عمال المقاولات	١٠٦
	(ف)	
١٥٧	فوائد	١٠٧
	(ق)	
١٥٩	قانون الاحكام العسكرية	١٠٨
١٥٩	قانون السلطة القضائية	١٠٩
١٦٠	قانون الايجار	١١٠
١٦٠	قانون المحكمة الدستورية	١١١
١٦٠	قانون العقوبات	١١٢
١٦١	قتل خطأ	١١٣
١٦١	قرار ادارى	١١٤
١٦٤	قضاء	١١٥
١٦٦	قضاء ادارى	١١٦
١٦٦	قناة السويس	١١٧
١٦٧	قضاء عسكرى	١١٨
١٦٧	قوات مسلحة	١١٩

الصفحة	الموضوع	مستعمل
١٦٨	قوانين	١٢٠
	(ك)	
١٧٠	كفالة تكافؤ القرص	١٢١
١٧٠	كسب غير مشروع	١٢٢
	(ل)	
١٧٠	لجان إدارية	١٢٣
١٧٣	لجان قضائية	١٢٤
	(م)	
١٧٥	مبدأ المساواة	١٢٥
١٧٩	مبدأ تكافؤ القرص	١٢٦
١٧٩	مجلس الدولة	١٢٧
١٧٩	مجلس الشعب	١٢٨
١٨٠	مجلس الشورى	١٢٩
١٨٠	مجلس المراجعة	١٣٠
١٨١	مجلس تأديب	١٣١
١٨١	محال عامة	١٣٢
١٨١	محاكم أمن الدولة	١٣٤
١٨١	محاكم شرعية	١٣٥
١٨٢	محكمة الاحداث	١٣٦
١٨٢	محكمة القيم	١٣٧
١٨٣	محاماة	١٣٨
١٨٧	محكمة دستورية عليا	١٣٩
١٩٦	محكمة عليا	١٤٠
١٩٦	محميات	١٤١
١٩٦	مخابرات عامة	١٤٢
١٩٧	مخدرات	١٤٣
٢٠٠	مرافق عامة	١٤٤
٢٠٠	مشردون ومشتبه فيهم	١٤٥
٢٠١	مصادرة	١٤٦
٢٠٢	معادلات دراسية	١٤٧
٢٠٢	معاشات	١٤٨
٢٠٥	مقابل تحسين على العقارات	١٤٩
٢٠٥	مقاولات	١٥٠
٢٠٥	ملكية خاصة	١٥١
٢٠٧	ملاهي	١٥٢
٢٠٧	منع التقاضي	١٥٣

الصفحة	الموضوع	مستند
٢٠٨		١٥٤ مؤسسات علاجية
٢٠٨		١٥٥ ميعاد
	(ن)	
٢١٠		١٥٦ نتائج قومي
٢١٠		١٥٧ نقليات
٢١٠		١٥٨ نقد اجنبي
٢١١		١٥٩ نيابة ادارية
	(هـ)	
٢١٢		١٦٠ هيئات قضائية
	(و)	
٢١٤		١٦١ وزراء
٢١٤		١٦٢ وصية
٢١٥		١٦٣ وقف

ثانيا
فهرس أبجدي
لمبادئ الأحكام الصادرة
في الدعاوى الدستورية
من عام ١٩٦٩ الى أوائل عام ١٩٩٥

(١) إتفاقيات

* اتفاقات دولية - الاتفاقات الدولية ليست جميعها تعتبر من الأعمال السياسية وبصفة خاصة ما حددتها الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور.

٣٧٤ ١٧٧ ٦٠

* إتفاقية - إتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي - لا يسوغ اعتبارها من الأعمال السياسية التي تتحسر عنها رقابة القضاء الدستوري.

٣٧٤ ١٧٨ ٦٠

* إتفاقية - النص في إتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي على عدم سرية القوانين والقرارات المنظمة لشئون العمل الفردي على العاملين - لا يمنع من لجوئهم الى القضاء ولا يحجب القضاء عن انفصل في المنازعات القائمة بينهم والمصرف.

٣٧٤ ١٨٠ ٦٠

(٢) إثبات

* إثبات - الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لاجبية لها في الاثبات مالم تكن صادرة من الموظف المختص باصدارها.

١٢٦٧ ٦٠٣ ٢٢٠

(٣) أثر رجعي

* اثر رجعي - جوازه في غير المواد الجنائية - شروطه.

٣٩٣ ١٨٤ ٦٢

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٥٠٢	٢٢٣	٨١	
١٥٦٧	٧٦٥	٢٨٥	
			• أثر رجعى - لا يملك المشرع إصدار تشريع عقابى بأثر رجعى عن أفعال وقعت قبل نفاذه - مخالفه دستورية.
٣٩٣	١٨٥	٦٢	
			• أثر رجعى - رسم استهلاك - القانون رقم ١٩٧٧/٣٦ - ضرورة توافق موافقة اغلبية أعضاء مجلس الشعب.
٧٩٩	٣٣٠	١٣٠	
٧٩٩	٣٣١	١٣٠	
			• أثر رجعى - مجال تحديد رجعية القانون من عدمها - الأمر المعتبر فى هذا التحديد إنما يتعلق بتاريخ تحقق الواقعة القانونية التى رتب عليها المشرع أثرا.
١٧٦٨	٨٧٥	٣٣٣	
			(٤) أجانب
			• أجانب - ملكية - تنظيم تملك العقارات ائبئية والأراضى الفضاء لغير انصريين.
٣	٢	١	
			• اصلاح زراعى - مدى دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها والمادتين ٢ ، ٩ من هذا القانون.
٢٦٧	١١٢	٤٢	
٢٧٦	١١٥	٤٣	
٢٧٦	١١٦	٤٣	

الصفحة	المبدأ	القاعدة
٢٧٨	١١٧	٤٤
٢٨٤	١١٩	٤٥
٢٨٥	١٢٠	٤٦

(٥) إجراءات جنائية

* إجراءات جنائية - عدم دستورية المادة

٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر

بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠. ٣ ٧ ١٧

* قانون الاجراءات الجنائية - المادة

٢٣٧ معدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة

١٩٨١ والقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة

١٩٨١ - الطعن عليها بعدم الدستورية. ٤ ٩ ٢٢

* قانون الاجراءات الجنائية - مدى

دستورية المواد ٦٣ - ٦٤ - ١٦٢ - ٢١٠. ٥ ١٦ ٢٥

* إجراءات جنائية - عدم دستورية ما

تضمنته المادة ١٢٣ من الزام المتهم

المكلف بالحضور الى المحكمة مباشرة

وبدون تحقيق سابق بأن يقدم خلال ١٥ يوما

التالية لاعلان تكليفه بالحضور بيان الالة

على صحة كل فعل اسنده الى موظف

عام او شخص ذي صفة نيابية عامة لو

مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه في اقامة

الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من

المادة ٣٠٢ عقوبات . ٦ ١٧ ٣٩

الصفحة المبدأ القاعدة

المبدأ

(٦) أجرة

* أجرة - المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها.

١٨٥٩ ٩٢٤ ٣٥١

* أجرة - المنازعة بشأن تحديد الأجرة - نهج المشرع بالنسبة لهذا النوع من المنازعات - اعتداده بالطابع المدني لها.

١٨٥٩ ٩٢٥ ٣٥١

(٧) إحالة

* إحالة - قرار الإحالة إلى المحكمة الدستورية وتضمنه بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة.

٩١ ٢٥ ١١

* إحالة - يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية التحلياً أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها بيان أن النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة - ذكر هذه البيانات الجوهرية تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها.

٦٠١ ٢٥٧ ٩٣

٦٠٨ ٢٦٠ ٩٤

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
• إحالة - عدم إيراد المحكمة في قرارها بإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة - عدم قبول.	٣٠٨	٨١١	١٦٤٧
• أحداث - سن الحدث - إثباته.	٣٠٩	٨١٣	١٦٤٩
• أحداث - سن الحدث - إثباته.	٣١١	٨٢٠	١٦٦٢

(٨) أحداث

• أحداث - سن الحدث - إثباته.	٧	١٩	٥٧
------------------------------	---	----	----

(٩) أحزاب

• أحزاب - الاعتراض على تأسيس الحزب - رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم دستورية البندين ثانيا وسابعا من المادة الرابعة من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.	٨	٢٠	٦٣
---	---	----	----

• أحزاب - تعدد الأحزاب - حرية تكوينها - ضمان حق الانضمام إليها - الحرمان منها يشكل اعتداء على حق كفله الدستور.	٣٣	٩٣	٢٢٠
--	----	----	-----

• أحزاب - حقوق عامة - تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء إلى الأحزاب			
--	--	--	--

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
السياسية ومباشرتهم لحقوقهم السياسية - تعرضه لحقوق عامة كفلها الدستور - حرمان فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا مجاوزا دائرة تنظيم تلك الحقوق يتحتم إخضاعه لرقابة المحكمة الدستورية.	٣٣	٩٦	٢٢١
(١٠) أحكام أجنبية			
* دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط قبولها - تنفيذ الأحكام الأجنبية.	٩	٢٢	٧٧
(١١) أحكام دستورية			
* طعن - أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن.	٢٨٨	٧٧٦	١٥٨٣
* حكم - حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضي - اثره.	٣٥١	٩٢٦	١٨٥٩
(١٢) أحكام عسكرية			
* تفسير نص المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠.	١٠	٢٣	٨١
(١٣) أحوال شخصية			
* أحوال شخصية - مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية.	١١	٢٤	٩١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
• أحوال شخصية - طلب الحكم بتطليق الزوجة من زوجها لاقتراحه باخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بهـ عدم القبول لسبق الفصل فى دعوى مماثلة.	١٢	٣١	٩٩
• أحوال شخصية - الزواج بأخرى بغير رضا الزوجة يعتبر اضرارا بها لمخالفة ذلك للمادة ١٤٧ من الدستور.	١٣	٣٦	١٠٣
• أحوال شخصية - طلب الحكم بالتطليق لاقتران الزوج باخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٦ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ٤٤ / ١٩٧٩ - مدى دستوريته.	١٤	٣٩	١٠٦
• أحوال شخصية - دعوى من الزوجة على الزوج بطلب الحكم بتطليقها لاقتراحه باخرى دون رضاها.	١٥	٤٢	١٠٨
• أحوال شخصية - حكم - سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية فى ٤ / ٥ / ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قـد بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى جميع ما تضمنه من احكام .	١٩٦	٥٥٢	١١٦٧
	١٥	٤٣	١٠٨

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			• أحوال شخصية - نفقة متعه - الدفع بعلم دستورية المادة ١٨ مكرر من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩.
١١١	٤٥	١٦	
١١٢	٤٩	١٧	
			• أحوال شخصية - حكم - سبق صدور حكم فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق.د. بعلم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى جميع ما تضمنه من احكام ومن بينها النص المطعون عليه لصدوره مخالفا للمادة ١٤٧ من الدستور.
١١١	٤٦	١٦	
			• أحوال شخصية - نفقة متعة لمدة عشر سنوات طبقا للقرار بقانون رقم ٤٤ / ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قانون الاحوال الشخصية للطلاق بدون رضا الزوجة ولا بسبب من قبلها - عدم دستورية القرار المذكور برمته - انتفاء المصلحة فى الدعوى - عدم قبول.
١١٧	٥٤	١٨	
			• أحوال شخصية - طلب الزوجة الحكم بتطليقها لاقتران زوجها باخرى دون رضاها - اعتبار ذلك اضرازا بها طبقا للقرار بقانون ٤٤ / ١٩٧٩ للاحوال الشخصية - احالة الاوراق من محكمة

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الموضوع لارتباطها عدم دستورية النص المشار إليه - سبق صدور حكم بعدم دستورية هذا القانون بجلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق.د.	١٩	٥٧	١١٩
* أحوال شخصية - حكم - عدم جواز تنفيذه بطريق اللجنة المباشرة استنادا الى حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ لعدم استنفاد الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.	٢٠	٦٣	١٢٢
* أحوال شخصية - مدى دستورية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية.	٢١	٦٤	١٢٩
* أحوال شخصية - حضانة - مسكن الحضانة - مدى دستورية المادة الثالثة المعلقة للفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وما اضافته مادته الأولى من المواد (٥ مكررا في فقرتها الأولى والثالثة ، (١١ مكررا) ، (١٨ مكررا ثالثا) ، (٢٣ مكررا في فقرتها الثانية والثالثة) .	٢١	٦٥	١٢٩
* أحوال شخصية - نفقة المتعة - طريقة تحديدتها - مدى دستورية المادة			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			١٨ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .
١٥٠	٦٦	٢٢	
١٥٥	٦٧	٢٣	
			* أحوال شخصية - نفقة المتعة - تشريع المتعة يتوخى جبر خاطر المطلقة تطيبها لنفسها ولمواجهتها إيحاشها بالطلاق سواء مدخول بها أو غير مدخول بها فى زواج صحيح .
١٥٥	٦٩	٢٣	
			* أحوال شخصية - نفقة المتعة - لا تستحق الزوجة التى تختار الطلاق أو تسعى إليه كالمختلعة والمبارئة أو التى يكون الطلاق من قبلها بما يدل على انه ناجم عن اسائها أو عائد الى ظلمها وسوء تصرفها نفقة متعة .
١٥٥	٧٠	٢٣	
			* أحوال شخصية - نفقة المتعة - تقدير المشرع لنفقة المتعة بسنتين على الأقل - لا يوجد نص فى القرآن يقدرها ويحددها بما مؤداه جواز تنظيمها بما يحقق للناس مصالحهم المعتبرة شرعا .
١٥٦	٧١	٢٣	
			* أحوال شخصية - نفقة الاولاد - مدى دستورية المادة ١٨ مكررا ثانيا من القانون ٢٥ / ١٩٢٩ والمضافة بالقانون ١٠٠ / ١٩٨٥
١٦٢	٧٢	٢٤	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* أحوال شخصية - نفقة الاولاد - الترام الأب بنفقة الاولاد عن مدة سابقة على صدور الحكم ، أى من تاريخ امتناعه عن الاتفاق وليس من تاريخ صدور الحكم - عدم مخالفة ذلك للشرعية الاسلامية .	٢٤	٧٣	١٦٢
* احوال شخصية - حضانة - استقلال الزوجة المطلقة ومحضونتها بمسكن الزوجية .	٢٥	٧٤	١٧٦
* أحوال شخصية - مدى دستورية نص المادة ١١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٠٠ / ١٩٨٥ الخاصة بطلب التطليق للضرر فى حالة الزواج بأخرى .	٢٦	٧٧	١٨٦
	١٩٦	٥٥٣	١١٦٧

(١٤) اختصاص

* اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية - مناطه - عدم امتداده الى حالات التعارض أو التنازع فى القوانين واللوائح ولا بين التشريعات الأصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة .	٢	٦	١٠
* اختصاص ولائى - تعيين الجهة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بحقوق العاملين - العبرة بتحديد صفة المدعى كعامل أو موظف أو موظف عام وقت			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٢٠٣	٧٨	٢٧	نشوء الحق .
			* اختصاص ولائى - نشوء حق العامل وقت أن كانت الجهة التى يعمل بها من شركات القطاع العام - اختصاص القضاء العادى بالمنازعات المتعلقة به .
٢٠٣	٧٩	٢٧	* اختصاص - المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة على العقد الادارى تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى .
٢٠٥	٨١	٢٨	* اختصاص - قرارات تحديد الأجرة - الطعن فيها يدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى - اساس ذلك .
٢٠٨	٨٤	٢٩	* اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح اختصاص عام .
٢١٦	٨٩	٣٢	
١٠٠٢	٤٦١	١٧٤	

* اختصاص - قرارات صادرة من المدعى الاشتراكى الطعن عليها أمام محكمة القضاء الادارى بوقفها والغائها - دفع الحكومة بعدم الاختصاص تأسيسا على ان القرارات الصادرة تعتبر من الاعمال السياسية ينحصر عنها الرقابة على دستورية القوانين - رفض الدفع لانه

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٢٢٠	٩١	٣٣	يتعلق بحق فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور .
			* اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها - عدم اختصاصها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات قضائية أخرى .
٢٢٧	٩٨	٣٤	* المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها في مجال الرقابة على الدستورية - الدفع بعدم دستورية قرار تعيين مستشار لا يدخل في اختصاص هذه المحكمة .
٢٣٠	١٠٠	٣٥	* اختصاص - قواعد الاختصاص الولائي وقواعد الاختصاص النوعي - مجال كل منهما .
٢٣٥	١٠٢	٣٦	* اختصاص - تطبيق قواعد الاختصاص الولائي يكون سابقا على تطبيق الاختصاص النوعي .
٢٣٥	١٠٣	٣٦	* اختصاص - لا محل لان تخوض المحكمة في بحث اختصاصها النوعي بنظر الدعوى ما لم يكن الفصل فيها داخلا اصلا في ولاية الجهة التي تتبعها .
٢٣٥	١٠٤	٣٦	* اختصاص - محكمة دستورية عليا -

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
اختصاصها يتحصر في مجال للرقابة على الدستورية في النصوص التشريعية أيا كان موضوعها أو نطاق تطبيقها أو الجهة التي أقرتها أو أصدرتها .	٣٧	١٠٥	٢٤١
* اختصاص - قرارات توزيع العمل فيما بين الدوائر المختلفة التي تضمها المحكمة الواحدة أيا كان نوعها أو درجتها والتي تصدر عن جمعيتها العامة لا تعتبر في محتواها ولا بالنظر الى الآثار التي ترتبها تشريعا أصليا أو فرعيا .	٣٧	١٠٦	٢٤١
* اختصاص - رأى محكمة القضاء الإداري بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٨٢ / ٥٠ .	٥٢	١٤٥	٣٢٥
* اختصاص - أحالت محكمة القضاء الإداري الدعوى الى المحكمة الدستورية لحجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال بالمخالفة للدستور .	٥٤	١٥١	٣٣٦
* اختصاص - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" بون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات واحالة جميع الطعون			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
والدعوى والتظلمات الى هذه المحكمة بحالتها سواء كانت منظورة أمام جهة قضائية أو غير قضائية - صدور حكم فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق.د. بجلسته ١٩٨٤/٦/١٦ باختصاص محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ"، ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٦/٢١ - حجة مطلقة قاطعة من نظر أى طعن يثور من جديد لانتفاء المصلحة .	٥٥	١٥٦	٣٤١
	٥٦	١٥٩	٣٤٥
• اختصاص - نزع الاختصاص بدعوى إلغاء قرارات الاعتقال من القضاء الإدارى واسنادها الى محكمة امن الدولة العليا " طوارئ " مدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨، ١٧٢ من الدستور.	٥٦	١٥٨	٣٤٥
• اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية والهدف منه ضمان الشرعية الدستورية وترسيخ مفهوم الديمقراطية.	٦٠	١٧٢	٣٧٣
• اختصاص - الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية للحكم بعدم دستورية أى نص فى قانون اولاتحة - مناطه ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى مستقلا بنزاع مطروح عليها فاذا انتفى			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٤٢٢	١٨٨	٦٤	النزاع لملامها فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها.
٤٣٨	١٩٨	٧٠	• اختصاص - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ / ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى واستبدال عبارة وزير الاسكان بعبارة المحافظ المختص يكون قد جاء معدلا للاختصاص الدستورى ويكون مخالفا للدستور ويتعين الحكم بعدم دستوريته.
٤٤٤	٢٠١	٧١	• اختصاص - نص المادة ٢٧ فقرة اولى من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار رقم ٤٣ / ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ / ١٩٨١ بتولى المحافظ جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء قصد به ان يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمراقق العامة السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء دون ان يتصدى الى الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية التى عهدت بها الى الوزراء والتى لا يتسع لها مللول العبارة الواردة بنص المادة ٢٧ / ١
٤٤٩	٢٠٦	٧١	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* اختصاص - الدفع بعدم اختصاص المحكمة الدستورية بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات والخاصة باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تأسيسا على انها شروط تعاقدية يتضمنها عقد ادارى - خضوع هذه القرارات لرقابة المحكمة لتضمنها احكام عامة تدخل فى عموم التشريعات.	١٠٢	٢٧٩	٦٨٩
* اختصاص - تحكيم - عزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التى كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ / ١٩٧١ قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ / ١٩٨١ والاستمرار فى مباشرة الدعوى امام القضاء العادى - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتفت ولايتها فى الفصل فى النزاع .	١١٦	٣٠٦	٧٤٣
* اختصاص - الدفع بان النص فى			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			القرار على اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وكذلك المنازعات المتعلقة بالحراسات واحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى تكون قد نقلت الاختصاص بنظره من القضاء المدني وهو القاضي الطبيعي الى قضاء آخر وعدلت من اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للدستور -
٩١٥	٣٩٤	١٥٤	رفض الدفع.
١٠٠٣	٤٦٥	١٧٤	
			* اختصاص - محكمة القيم جهة قضاء حدد لها القانون اختصاصات واجراءات كفلت للمتقاضين ضمانات التقاضي .
٩١٦	٣٩٥	١٥٤	
٩٤٧	٤١٣	١٥٨	
			* اختصاص - اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والحراسات - هل يعتبر نقل الاختصاص من القضاء المدني الى قاضي آخر تعديل من اختصاص الهيئات القضائية.
٩٢٨	٤٠٤	١٥٥	
			* اختصاص - محكمة القيم - الدفع

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
بمخالفتها للدستور لأن المشرع خصها بالفصل في منازعات في الوقت الذي لا تعتبر التقاضي الطبيعي لاشراك شخصيات عامة تعينها السلطة التنفيذية دون تطلب الموئل القانوني مما ينال من ضمانات التقاضي امامها وينزل بها الى مجرد هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي.	١٥٨	٤١٢	٩٤٦

١٨٧	٥٢٦	١١٣١
-----	-----	------

* اختصاص - النعى على المادة السادسة
من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١
بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة بعقدما الاختصاص بنظر
المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات
التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون
القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي
بالمخالفة للمادة ٦٨ من الدستور - عدم
قبول النعى لصدور حكم في دعوى
مماثلة.

١٦٤	٤٢٨	٩٦٨
-----	-----	-----

١٧٤	٤٦٤	١٠٠٣
-----	-----	------

١٨٠	٥٠٥	١٠٦٩
-----	-----	------

* اختصاص - اختصاص المحكمة
الدستورية في حالة رفع الدعوى من
لجان لأن حق التقاضي طبقا للدستور

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
١١١٩	٥١٧	١٨٥	مصون ومكفول للناس كافة . * اختصاص - الانتخاب بالقوائم الحزبية والانتخاب الفردي - الدفع من الحكومة بعدم اختصاص المحكمة الدستورية لان نظام الانتخاب من المسائل السياسية - حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب المقرر بالقانون ١١٤ / ١٩٨٣ حق دستوري ولا يتناول مسائل سياسية.
١١٣٥	٥٣٢	١٨٨	* اختصاص - اعمال الاثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع.
١١٥٣	٥٤١	١٩٠	* حيابة - قرار القاضى الجزئى فى منازعات الحيازة - تكييفه - الاختصاص بالمنازعة فيه.
١١٨٣	٥٥٨	١٩٩	* اختصاص - محكمة دستورية - عدم اختصاصها بتفسير مواد الدستور فى حالة الادعاء بتصادمها او تعارضها.
١٢١٩	٥٧٨	٢٠٧	* جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائى.
١٢٣٧	٥٨١	٢٠٩	* دعوى تنازع الاختصاص - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها.
١٢٣٧	٥٨٢	٢٠٩	* دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها - التنازع الايجابى.
١٢٥٠	٥٩١	٢١٤	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	٢١١	٥٨٤	١٢٤١
	٢١٠	٥٨٣	١٢٤٠
* دعوى تنازع الاختصاص - المصلحة			
فيها - دعوى جنائية - لتقضاوما.	٢١٣	٥٨٨	١٢٤٧
* دعوى تنازع الاختصاص الايجابي -			
جهتا للتنازع.	٢١١	٥٨٥	١٢٤٢
* دعوى تنازع الاختصاص الايجابي -			
اثر رفعها.	٢١٢	٥٨٦	١٢٤٤
	٢١٣	٥٨٩	١٢٤٧
* دعوى تنازع الاختصاص الايجابي -			
اجراءاتها.	٢١٢	٥٨٧	١٢٤٤
	٢١٣	٥٩٠	١٢٤٧
	٢١٤	٥٩٣	١٢٥١
* دعوى تنازع الاختصاص اللبي -			
الحكم فيها - اثره.	٢١٥	٥٩٤	١٢٥٤
* شركات تجارية - طبيعتها - تصنيفها -			
قرار اداري - اختصاص - جهة المحاكم.	٢١٤	٥٩٢	١٢٥١
* اختصاص - الحكم بعدم الدستورية -			
اعمال اثره - اختصاص محكمة الموضوع			
عدم امتداد ولاية المحكمة الدستورية اليه.	٢٢٨	٦٢٧	١٣٠٣
	٢٤٦	٦٨٠	١٣٥٨
* اختصاص - تولى المحافظ جميع			
الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لوزراء - المقصود بذلك - صدور حدود اختصاص المحافظ.	٢٧١	٧٢٢	١٤٦٣
• اختصاص - اختصاص المحافظ طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ / ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ / ١٩٨١ - عدم اختصاص المحافظ باصدار اللوائح التنفيذية ولا الاختصاص باصدار قرارات لائحة تحدد بعض جوانب التجريم او العقاب متى عهدت القوانين بهذا الاختصاص الى الوزراء.	٢٧٢	٧٢٥	١٤٧١
• اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بنظر الدستورية وولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.	٣١٠	٨١٦	١٦٥٢
• اختصاص - عدم اختصاص المحكمة الدستورية رغم الحكم فى الدعوى الموضوعية من محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائياً - طريق الاحالة على هذا الوجه يغير ويناقض طريقى الدفع والاحالة - عدم اتصال الدعوى بالمحكمة الدستورية اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
١٦٩٩	٨٤٨	٣٢٢	قانوننا .
			* اختصاص - منازعات ادارية وسلطة المشرع فى اسناد بعض هذه المنازعات الى جهات قضائية اخرى.
١٨٦٥	٩٣٣	٣٥٢	
			* اختصاص - المحكمة الدستورية العليا - تختص بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح لصون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على احكامه - التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود - بنصين الفصل فيما يثار فى شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدما وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها.
٢٢٠٣	١٠٤٧	٣٩٨	(٥) ادارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة)
			* ادارة قضايا الحكومة - قانون تنظيمها - مدى دستورية المادة ٢٥ - الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون اعضاء ادارة قضايا الحكومة - قرار لجنة التأديب والتظلمات ومدى قابلية الطعن عليه.
٢٤٧	١٠٧	٣٨	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٦) إدارة محلية

* صدور قرار من محافظ بتقرير عقوبات لا يعدو ان يكون انتحالا لاختصاص مقرر لوزير التموين ومتعارض والمادة ٦٦ من الدستور.

٢٥١ ١٠٨ ٣٩

* اختصاص المحافظ - مباشرة المحافظون السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم دون ان يجاوز ذلك الى تخويلهم الاختصاص باصدار قرارات لاثنية تحدد بعض جوانب التجريم او العقاب.

٢٥١ ١٠٩ ٣٩

* ادارة محلية - قانون نظام الادارة المحلية الذى قضى بتولى المحافظ جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء قصد به ان يباشر المحافظون السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم دون ان يتصدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ولا الى الاختصاص باصدار قرارات لاثنية تحدد بعض جوانب التجريم او العقاب.

١٤٨٠ ٧٢٨ ٢٧٣

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٧) استقلال القضاء

* استقلال القضاء - لا ينفي عن استقلال
القضاء دور وزير العدل في طلب رفع
الدعوى التأديبية او نذب من يقوم باجراء
التحقيق السابق عليها.

١٧٤٠ ٨٦٧ ٣٣٠

(١٨) استيراد

* استيراد - مدى دستورية الفقرة الأخيرة
من المادة الرابعة من قرار وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦ لسنة
١٩٨٥.

٢٦١ ١١٠ ٤٠

(١٩) استيلاء

* استيلاء - استيلاء - استيلاء للدولة على
الارض الزراعية دون مقابل اعتداء على
الملكية الخاصة ومصادرة لها مخالف
للدستور.

٢٠٧ ١٣٣ ٥٠

* استيلاء - استيلاء الدولة على ملكية
الاراضى الزراعية الزائدة على الحد
الأقصى الذى يقرره القانون للملكية
الزراعية بغير مقابل مصادرة خاصة ولا
تجوز الا بحكم قضائى.

٢٠٧ ١٣٤ ٥٠

(٢٠) اصلاح زراعى

* اصلاح زراعى - مدى دستورية المادة
٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم
٢٦٧	١١١	٤١	١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى.
			* اصلاح زراعى - مدى دستورية
			القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك
			الأجانب للأراضي الزراعية وما فى
٢٦٧	١١٢	٤٢	حكمها والمادتين ٢، ٩ من هذا القانون.
٢٧٦	١١٥	٤٣	
٢٨٤	١١٩	٤٥	
			* اصلاح زراعى - مدى دستورية المادة
			٦ من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١
			بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم
			١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
٢٦٧	١١٣	٤٢	والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣.
٢٦٧	١١٦	٤٣	
٢٨٥	١٢٠	٤٦	
			* اصلاح زراعى - اللجنة القضائية
			للاصلاح الزراعى هى جهة قضائية
			مستقلة عن جهتى القضاء العادى والادارى
			وتختص بالفصل بون سواها فيما ينشأ
			عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعى من
			منازعات متعلقة بملكية الاراضى
			المستولى عليها اصدارها لاحكام قضائية
٢٧٨	١١٧	٤٤	وليست قرارات ادارية.

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٢٨٦	١٢١	٤٧	
٢٨٦	١٢٢	٤٧	
			* اصلاح زراعى - استقر قضاء النقض والمحكمة العليا على اعتبار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى جهة قضاء.
٢٩٢	١٢٣	٤٨	
			* اعمال سيادة - اصلاح زراعى - الاستيلاء على الارض الزائدة لا يتناول مسائل سياسية.
٢٩٨	١٢٦	٤٩	
			* اصلاح زراعى - الاستيلاء على الزائد عن الحد الأقصى بغير مقابل مصادرة لا يجوز الا بحكم قضائى - سكوت الدستور عن النص على تقرير حق التعويض عنها.
٢٩٩	١٢٨	٤٩	
٢٩٩	١٢٩	٤٩	* اصلاح زراعى - استيلاء - تعويض.
			* منع التقاضى - الدفع بأن المادة ٣٦ مكررا (ذ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ / ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى وتعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية.
٣١٦	١٣٩	٥١	
			* رسوم - نص المدعى على المادة ٣٦ مكرر (ذ) من قانون الاصلاح الزراعى بخضم رسوم ايداع المبالغ المحصلة من المستأجر خزانة المحكمة لتعارضه مع الدستور.
٣١٦	١٤٠	٥١	
			* ناتج قومى - نعى المدعى على المادة

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			٣٦ مكرر (ذ) مخالفتها لنص المادة
٣١٦	١٤١	٥١	(٢٥) من الدستور.
			* قانون - نعى المدعى على المدة ٣٦
			مكرر (ذ) مخالفتها للقانون المدنى
٣١٦	١٤٢	٥١	والمرافعات.
			* تشريع - الغاء ضمنى - اصلاح
			زراعى - الارض الزراعية والارض البور
			- الاستثناء من الحد الأقصى للملكية
٢٧٧	٢٧٣	١٠٠	الزراعية.
			* اصلاح زراعى - القرار الذى يصدر
			من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح
			الزراعى الخاص بالاراضى البور قرار
			ادارى نهائى لا يجوز الطعن عليه بالالغاء
			او وقف تنفيذه او التعويض عنه - عدم
٢٧٧	٢٧٥	١٠٠	دستورية.
			(٢١) اعتقال
			* اعتقال - رفع الدعوى امام محكمة
			القضاء الادارى لوقف تنفيذ امر الاعتقال
			والغاءه - اختصاص محكمة امن الدولة
٣٢٥	١٤٤	٥٢	العليا (طوارئ).
٣٣١	١٤٧	٥٣	
٣٣٥	١٥٠	٥٤	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* اعتقال - اختصاص - مدى مخالفة			
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون			
٥٠ لسنة ١٩٨٢ للدستور.			
٥٢	١٤٥	٣٢٥	
٥٣	١٤٨	٣٣١	
٥٥	١٥٤	٣٤١	
٥٦	١٥٧	٣٤٤	
* تظلم - التظلم من الامر الصادر			
بالاعتقال امام جهة قضائية اخرى غير			
مجلس الدولة.			
٥٢	١٤٦	٣٢٥	
* حكم - سبق صدور حكم فى الدعوى			
رقم ٥٥ لسنة ٥ ق . د برفض النص بعدم			
دستورية المادة ٣ من القانون رقم			
١٩٨٢/٥٠ ونشر فى الجريدة الرسمية فى			
٢١ / ٦ / ١٩٨٤ - حجية مطلقة يمنع من			
نظر اى طعن يثور من جديد بشأنه - عدم			
قبول لانتفاء المصلحة.			
٥٣	١٤٩	٣٣٢	
* اعتقال - اعتقال استنادا الى حالة			
الطوارئ - دعوى امام محكمه.			
٥٥	١٥٦	٣٤١	
٥٦	١٥٩	٣٤٥	
* اختصاص - احالت محكمة القضاء			
الادارى الدعوى الى المحكمة الدستورية			
لحجب مجلس الدولة عن اختصاصه			
الأصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
بالمخالفة للدستور.	٥٤	١٥٠	٣٣٦
	٥٥	١٥٤	٣٤١
<p>* حكم - الحكم باختصاص محكمة امن الدولة العليا " طوارئ " دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - احالة جميع الطعون والدعاوى والتظلمات اليها.</p>			
	٥٤	١٥١	٣٣٦
	٥٧	١٦١	٣٤٩
<p>* اختصاص - نزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة امن الدولة العليا " طوارئ " - مدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور.</p>			
	٥٦	١٥٨	٣٤٥

(٢٢) اعلان قضائى

<p>* اعلان - اعلان الادارات القضائية المختصة بالقوات المسلحة - مخالفة ذلك للدستور للتمييز بين رجال القوات المسلحة وبين غيرهم من المواطنين زوال صفة رجال القوات المسلحة قبل الفصل فى الدعوى - شرط المصلحة ووقت توفره.</p>			
	٥٨	١٦٣	٣٥٧

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			(٢٣) أعمال السيادة
			* أعمال سيادة - المسائل السياسية لا
٢٩٨	١٢٤	٤٩	تتبع عليها رقابة القضاء - تحديدها.
			* أعمال سيادة - المرد في ذلك الى
٢٩٨	١٢٥	٤٩	القضاء بحسب ظروف كل حالة على حدة.
			* أعمال سيادة - اصلاح زراعى -
			الاستيلاء على الارض الزائدة لا يتناول
٢٩٨	١٢٦	٤٩	مسائل سياسية.
			* أعمال السيادة - استبعاد اعمال السيادة
			من ولاية القضاء العادى والقضاء
			الادارى - المسائل السياسية استبعادها من
			هذه الرقابة وهى صورة من اعمال
٣٠٧	١٣١	٥٠	السيادة.
			* اعمال السيادة لا تقبل الحصر
			والتحديد - تحديدها بمعرفة القضاء على
٣٠٧	١٣٢	٥٠	ضوء ظرف كل حالة على حدة.
			* الرقابة الدستورية - اعمال السيادة -
٣٦٧	١٦٥	٥٩	اساسها.
			* اعمال السيادة - مبدأ الفصل بين
			السلطات - خروج اعمال السيادة من ولاية
٣٦٧	١٦٦	٥٩	القضاء.
			* الرقابة الدستورية - اعمال السيادة -
			الاعمال السياسية - استبعادها من نطاق

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الرقابة الدستورية.	٥٩	١٦٧	٣٦٧
	٦٠	١٧١	٣٧٣
* اعمال السيادة - تكييفها.	٥٩	١٦٨	٣٦٨
	٦٠	١٧٣	٣٧٣
* الاعمال السياسية - لا معقب عليها من القضاء.	٥٩	١٦٩	٣٦٨
* اعمال السيادة - ذات اساس تشريعى فى مصر اقراها المشرع لنصوص جريمة فى التشريعات المنظمة للسلطة القضائية.	٦٠	١٧٠	٣٧٣
* انتخاب - طلب وقف قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الاستفتاء حتى حل مجلس الشعب - يعتبر من اعمال السيادة لا يدخل بحثها فى ولاية المحكمة الدستورية.	٦٤	١٨٧	٤٢٢
(٢٤) أمر عسكرى			
* أمر عسكرى - مدى دستورية الأمرين العسكريين رقمى ٤ ، ٦ لسنة ١٩٧٣.	٦١	١٨٢	٣٨٩
(٢٥) انتخاب			
* انتخاب - الدفع بعدم دستورية المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى - الحكم بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة من القانون			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٣٩٣	١٨٣	٦٢	٣٣ لسنة ١٩٧٨ .
			• انتخاب - المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ / ١٩٨٦ - الانتخاب الفردى - الانتخاب بالقائمة.
٣٩٨	١٨٦	٦٣	• انتخاب - طلب وقف قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على حل مجلس الشعب - يعتبر من اعمال السيادة لا يدخل فى ولاية المحكمة الدستورية.
٤٢٢	١٨٧	٦٤	

(٢٦) ايجارات

			• ايجارات - مدى دستورية قرار محافظ الغربية الذى استند للقرار الجمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذى لم يتضمن تفويضه فى اختصاصات وزير الاسكان والتعمير فى مد سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على بعض القرى.
٤٣١	١٩٠	٦٥	
٤٤٤	٢٠١	٧١	

• ايجار الاماكن - امتداد نطاق سريان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى مساكن القرية بناء على قرار محافظ المنيا استنادا الى قرار رئيس الجمهورية ٢٧٢ / ١٩٨٢ فى

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى - عدم دستورية.	٧٠	١٩٥	٤٣٧
* تشريع - حدد القانون ١٩٧٧ / ٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٨١ فى بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار من وزير الاسكان - اختصاص وزير الاسكان دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى منه - صدور قرار من محافظ المنيا بوصفه لائحة تنفيذية لهذا اتقانون - عدم دستورية.	٧٠	١٩٧	٤٣٨
* اختصاص - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ / ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى واستبدال عبارة وزير الاسكان بعبارة المحافظ انمختص - عدم دستورية الفقرة الثانية من اتحاد الاولى من القرار الجمهورى المنكور.	٧٠	١٩٨	٤٣٨
* حكم محلى - القرار بقانون رقم ٤٣ / ١٩٧٩ المعدل بالقانون ٥٠ / ١٩٨١ بتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى جميع السلطات			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء - قصد المشرع منه مباشرة سلطات واختصاصات الوزراء دون أن يتعدى الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء.	٧٠	١٩٩	٤٣٨
	٧٢	٢٠٦	٤٤٩
* ايجار - صدور حكم من المحكمة الدستورية فى ١٧ / ٥ / ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ٥ ، ٣٧ لسنة ٥ ق . د بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى - حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستوريته حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن يثور من جديد بشأنه لاتقاء المصلحة.	٧١	٢٠٠	٤٤٤
* ايجار - انتهاء العقد لعدم خضوعه للقانون ٤٩ / ١٩٧٧ ولعدم صدور قرار من وزير الاسكان على قرية بالفيوم - صدور قرار من المحافظ استنادا الى التفويض المخول للمحافظين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ / ١٩٨٢			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى - عدم دستورية قرار المحافظ لان القانون ٤٩ / ١٩٧٧ يجيز لوزير الاسكان سريان قانون الايجار الى القرى.	٧٢	٢٠٢	٤٤٨
• ايجار - تأجير وبيع الاماكن - المادة ٢٧ من القانون ١٣٦ / ١٩٨١ - استثناء الاماكن المستعملة في غير اغراض السكنى ولا تدخل في نطاق النشاط التجارى او الصناعى او المهنى الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او لضريبة على ارباح المهن غير التجارية من الزيادة المقررة في المادة ٧ - عدم دستورية.	٧٣	٢٠٧	٤٥٧
• ايجار - القانون ١٣٦ / ١٩٨١ - المادة ٢٢ فقرة ثانية - مدى دستورتها ومدى مخالفتها للمادة الثانية والمادة ٣٤ من الدستور.	٧٤	٢٠٨	٤٦٢
• ايجار - القانون ١٠٠ / ١٩٦٤ بتنظيم تأجير عقارات الدولة المملوكة لها ملكية خاصة والتصرف فيها - منع الأخذ بالشفعة - مدى مخالفتها لمبادئ الشريعة الاسلامية - عدم سريان الشريعة الاسلامية على			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			التشريعات السابقة على التعديل
٤٧١	٢٠٩	٧٥	الدستورى الحاصل فى ٢٢ / ٥ / ١٩٨١ .
			* مدى دستورية المادة ٢٩ من القانون
٤٧٨	٢١١	٧٦	رقم ٤٩ / ١٩٧٧ .
			* مدى دستورية العبارة الواردة فى
			صدر المادة ١٨ من القانون ١٣٦ /
٤٧٨	٢١٢	٧٦	١٩٨١ .
			* مدى دستورية العبارة الواردة فى
			نهاية الفقرة الاولى من المادة الاولى من
٤٨٠	٢١٣	٧٧	القانون رقم ٤٩ / ١٩٧٧ .
			(٢٧) بناء على ارض زراعية
			* بناء على ارض زراعية - قاعدة حظر
			البناء - استثناءات - شرط صدور ترخيص
٤٨٩	٢١٤	٧٨	مسبق من المحافظ المختص .
			* ملكية خاصة - وظيفتها الاجتماعية -
٤٨٩	٢١٥	٧٨	قيود البناء على الارض الزراعية .
			* حق الملكية - قيود البناء على الارض
			الزراعية سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق
			تقديرية مالم يقيد بها الدستور بضوابط
٤٨٩	٢١٨	٧٨	معينة .
			* بناء على ارض زراعية - مظاهر
			مبادئ الشريعة الاسلامية للتنظيم التشريعى
٤٨٩	٢١٦	٧٨	بقيود البناء على الارض الزراعية .

الصفحة المبدأ القاعدة

المبدأ

(٢٨) بنوك

* بنوك - عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون ٤٨ / ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامي ويسقط فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة المتعلقة بالتحكيم.

٩٧ ٢٦٧ ٦٣٥

(٢٩) بيع بالجدك

* مدى دستورية المادة الثامنة من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التي تعطي الحق لوزير المالية في البيع بالجدك للاماكن التي كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة الى هيئات وشركات الاستثمار.

٢٢٥ ٦١٢ ١٢٨٣

(٣٠) تأديب

* تأديب - دعوى تأديبية - سرية الأحكام - عدم جواز الطعن على الاحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية - افراد تنظيم خاص لاعضاء السلطة القضائية بالدعوى التأديبية لدواع اقتضتها المصلحة العامة.

٣٣٠ ٨٦٨ ١٧٤٠

(٣١) تأمين

* تأمين - دستور ١٩٥٨ - عدم وجود نص خاص بالتأمين - المادة الخامسة بشأن الملكية الخاصة .

٨٦ ٢٣٨ ٥٦٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تأمين - تأمين بعض الشركات والمنشآت المنصوص عليها بالقرار بقانون رقم ١١٧ / ١٩٦١ لم ينطوى على مصادرة الملكية الخاصة.	٨٦	٢٣٩	٥٦٣
* تأمين - نقل ملكية مشروعات خاصة من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية الجماعية أى ملكية الشعب تحقيقا لقرارات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مقابل تعويض يودى لأصحابها.	٨٧	٢٤١	٥٦٩
* تأمين - ليس بالضرورة ان ينصب التأمين على المشروعات الاقتصادية فحسب اذ قد يمتد الى الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام.	٨٧	٢٤٢	٥٦٩
* تأمين - استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة - المسئولية عن الالتزامات.	٨٨	٢٤٣	٥٧٦
* تأمين - تأمين بعض الشركات والمنشآت بالقانون رقم ١١٧ / ١٩٦١ تم عن طريق نقل ملكية أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأمين - أساس ذلك وأثره.	٨٨	٢٤٤	٥٧٦
* تأمين - لجان التقويم المشكلة طبقا			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لاحكام القرار بقانون رقم ٧٢ / ١٩٦٣ -			
ليس لها ولاية الفصل في خصومات			
بقرارات حاسمة - لجان ادارية وقراراتها			
ادارية وليست قضائية - مجرد مشاركة احد			
رجال القضاء في تلك اللجان لا يطلع			
عليها الصفة القضائية.	٨٩	٢٤٢	٥٨٠
	٩٠	٢٤٦	٥٨٥
* تأميم - عدم دستورية المادة الثالثة من			
القرار بقانون رقم ١١٧ / ١٩٦١ بتأميم			
بعض الشركات.	٩٠	٢٤٥	٥٨٥
	٩١	٢٥٠	٥٨٩
	٩١	٢٥١	٥٩٠
* تأميم - عدم دستورية الفقرة الثانية من			
المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ /			
١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت			
فيما تضمنه من النص على ان تكون			
اموال زوجات واولاد اصحاب الشركات			
والمنشآت المبيّنة بها ضامنة للوفاء			
بالالتزامات الزائدة على اصول هذه			
الشركات والمنشآت.	٩٣	٢٥٦	٦٠١
* تأميم - تحميل اموال الزوجات			
والاولاد بضمنان الوفاء بالتزامات			
الشركات والمنشآت الزائدة على اصول			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
هذه المنشآت يعتبر خلق ضمان استثنائي بتحميلهم وفاء الديون لا شأن لهم بها مؤداه تجريدتهم من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم ويشكل اعتداء على الملكية الخاصة التي صانها الدستور.	٩٣	٢٥٨	٦٠١
	٩٤	٢٦١	٦٠٨
<p>* تأميم - عدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنه من النص على ان تكون اموال زوجات واولاد اصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على اصول هذه الشركات.</p>			
* تأميم - الطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ / ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ / ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - عدم قبول الدعوى لان القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الغى ما كانت تنص	٩٤	٢٥٩	٦٠٨

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			عليه المادة الثالثة من اثر رجعى لانتفاء المصلحة.
٦١٦	٢٦٣	٩٥	* تأميم - عدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة تعويضا عادلا.
٦١٦	٢٤٦	٩٥	
٦٢٦	٢٦٥	٩٦	
			* تأميم - اهم ما يتميز به - انتفاءه بالنسبة لما آل الى الدولة من اموال وممتلكات ممن خضعوا للحراسة.
٨٨٠	٣٥٦	١٤٣	
			* تأميم - احتفاظ الشركات والمنشآت المؤممة بشكلها القانونى - شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون الخاص.
١٦١٧	٧٩٤	٣٠٠	
			* تأميم - حظر التأميم الا لاعتبارات المصالح العام وبقانون ومقابل تعويض - حظر المصادرة حظرا مطلقا كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى.
٢١٥٧	١٠٣١	٣٨٨	
			(٣٢) تأميمات اجتماعية
			* تأميمات اجتماعية - عدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١ / ١٩٩١ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ / ١٩٨٧ المعدل لأحكام القانون رقم ٧٩ / ١٩٧٥ وسقوط المادة الثانية منه لنصها

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			على سريان احكامه اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٧.
٥٤٦	٢٣٢	٨٥	* تضامن اجتماعى - نص الدستور على تحقيق التضامن الاجتماعى - القانون ٩٣ / ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى جاء متفقا مع ما نص عليه الدستور.
٥٠٢	٢٢٥	٨١	* قانون التأمين الاجتماعى - تفسير المادة ٣١ منه - تحديد وظيفة عضو الهيئات القضائية المعادلة لدرجة نائب وزير والذى يعامل معاملته فى المعاش - نطاقها.
٥١٢	٢٢٧	٨٢	* تأمين اجتماعى - مدى دستورية القانونين رقمى ٩٣ / ١٩٨٠ ، ٤٧ / ١٩٨٤ .
٥٣٠	٢٢٩	٨٣	* تأمين اجتماعى - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع - عدم دستورية هذا القرار.
٥٣٦	٢٣١	٨٤	* عمال المقاولات - حصص المقاولين فى التأمين الاجتماعى وارتباطها بالمزايا التأمينية التى يحصل عليها العمال تفصل عن مفهوم الضريبة التى تقتضيها الدولة

الصفحة	المبدأ	القاعدة
٢١٤٢	١٠٢٩	٣٨٧
		جبرا من الملتزمين بادائها دون ان يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء الوفاء بها.
٢١٤٢	١٠٣٠	٣٨٧
		* عمال المقاولات - التأمين عليهم - الدفع بعدم دستورية القرار رقم ٢٥٥ / ١٩٨٢ لاعتداده في حساب الاشتراكات بالقيمة الاجمالية لعقد المقاوله اى طريقة جزائية - رفض الدفع.
		(٣٣) تجمهر
٦٥٣	٢٦٨	٩٨
		* تجمهر - للقانون ١٠ / ١٩١٤ - المادة الاولى - مخالفة مبدأ شخصية العقوبة.
٦٥٣	٢٦٩	٩٨
		* تجمهر - عدم الدفع بعدم دستورية قانون التجمهر أمام محكمة الموضوع - عدم قبول الدعوى لعدم اتصالها بالمحكمة الدستورية اتصالا مطابقا للاوضاع المقرره فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية.
		(٣٤) تجنيد
١١٨٩	٥٥٩	٢٠٠
		* خدمة عسكرية - تعيين - المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ / ١٩٨٠ سرياتها على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم.
١١٩٥	٥٦٠	٢٠١
		خدمة عسكرية - طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٣٥) تحكيم

* تحكيم - الاصل ان القضاء العام هو المختص بنظر المنازعات جميعها الا ما استثنى بنص خاص - انتفاء الاختصاص في حالة الاتفاق على التحكيم - فرض التحكيم قرا او اكراها مخالف للمادة ٦٨ من الدستور .

٩٧ ٢٦٦ ٦٣٥

* بنوك - عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون ٤٨ / ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامي وبسقوط فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والمتعلقة بهيئة التحكيم.

٩٧ ٢٦٧ ٦٣٥

* اختصاص - تحكيم - الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ / ١٩٧١ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦ / ١٩٨١ - عزوف اللجنة النقابية عن الالتجاء الى التحكيم واستمرارها مباشرة الدعوى امام جهة القضاء العادى - عدم قبول الالتجاء الى التحكيم الذى نزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتفت ولايتها فى الفصل فى النزاع.

١١٦ ٣٠٦ ٧٤٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(٣٦) ترشيح			
* ترشيح - ترشيح لعضوية مجلس			
الادارة كممثل للعاملين لشركات قطاع			
الاعمال العام - طبقا للبند السادس من			
المادة الثانية من القانون ٧٣ / ١٩٧٣			
يحظر الترشح على شاغلي وظائف الادارة			
٩٩	٢٧١	٦٥٩	العليا - الحكم بعدم الدستورية.
* اختصاص - الدفع من الحكومة بعدم			
الاختصاص تأسيسا على ان العدول عن			
نظام الانتخاب الفردي الى نظام الانتخاب			
بالقوائم الحزبية هو من المسائل السياسية -			
القانون ١١٤ / ١٩٨٣ صدر في شأن			
يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس			
الشعب وهو حق دستوري كفله الدستور			
١٨٨	٥٣٢	١١٣٥	ولا يتناول مسائل سياسية.
* حقوق عامة - القانون رقم ١١٤ /			
١٩٨٣ قصر حق الترشيح لعضوية مجلس			
الشعب على المنتمين الى الاحزاب			
السياسية - حرمان طائفة من المواطنين			
وهم غير المنتمين الى احزاب من حق			
كفله الدستور في المادة ٦٢ منه واخلت			
بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص			
١٨٨	٥٣٦	١١٣٦	عليهما في الدستور.

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* حق الترشيح - على الدستور بهذا الحق بالنص عليه وعلى كفالاته - على سلطة التشريع الا تتال من هذا الحق والا وقع عملها مخالفا للدستور - القانون ١١٤ / ١٩٨٣ لا يتناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية.	٣٤٦	٩٠٨	١٨٢٦

٣٤٧ ٩١٣ ١٨٣٣

* حق الترشيح - عضوية مجلس الشعب - قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ / ١٩٨٤ بحرمانه من الترشح بسبب استقالته عن الاحزاب وعدم انتمائه اليها - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٨٣ / ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ / ١٩٨٣ بشأن مجلس الشعب.	٣٤٧	٩١٢	١٨٣٢
--	-----	-----	------

(٣٧) تشريع

* تشريع - لرئيس الجمهورية اصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب - اختصاص استثنائى - شروط ممارسته - مناط هذه الرخصة وعلة تقديرها.	١١	٢٦	٩١
---	----	----	----

١٥٤ ٣٩١ ٩١٤

* تشريع - اقرار جلس الشعب للقرار بقانون الصادر من رئيس الجمهورية فى			
---	--	--	--

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
غيبة مجلس الشعب لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره.	١١	٢٧	٩١
* تشريع - ليس من شأن القرار الجمهورى بقانون الصادر فى غيبة مجلس الشعب واقراره من المجلس وبه عوار دستورى ان ينقلب به القرار بقانون الى عمل تشريعى جديد.	١١	٢٨	٩١
* تشريع - صدور قرار جمهورى بقانون فى غيبة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالجدول والضوابط التى نص عليها الدستور..	١١	٢٩	٩١
* تشريع - تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع فى غيبة مجلس الشعب لمواجهة الظروف الطارئة وحالة الضرورة التى لا يحتمل التأخير فى اصداره - اصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ رغم انه لم يطرأ خلال غيبة مجلس الشعب ظرف معين يمكن معه توافر حالة الضرورة يكون مشوباً بمخالفة الدستور.	١١	٣٠	٩١
* تشريع - دستورية النص التشريعى - مناطه	٢٠	٦٢	١٢٢

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تشريع - سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق سلطة تقديرية - الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها - التقييد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور.			
	٣٣	٩٥	٢٢٠
	٩٤	٢٦٢	٦٠٨
	١٨٨	٥٣٧	١١٣٦
	٣٨٤	١٠٢١	٢١٢٣
* تشريع - الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - اختصاصها اعمال القوانين واحكام تنفيذها - الاستثناء حدد الدستور على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية او من يفوضه في ذلك بحيث يمتنع على من عداهم مارسة هذا الاختصاص الدستوري.			
	٧٠	١٩٦	٤٣٧
* تشريع - حدد القانون ١٩٧٧ / ٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٨١ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في بعض نصوصه الأحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان - صدور قرار من محافظ بوضعه لائحة تنفيذية لهذا القانون			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
يكون مشوباً بحيب دستوري والحكم بعدم دستوريته.	٧٠	١٩٧	٤٣٨
* تشريع - سلطة رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بقوانين - حدودها.	٨٧	٢٤٠	٥٦٩
* تشريع - الطعن بعدم دستورية تشريع محتل - مثال.	١٠٠	٤٧٤	٦٧٧
* تشريع - لثراء الرجعي وجوذه في غير المواد الجنائية - موافقة اقلية اعضاء مجلس الشعب - المادة ١٨٧ من الدستور.	١٣٠	٣٣٠	٧٩٩
* تشريع - لقانون ٦٣ / ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر الصادر في ١٢ / ٨ / ١٩٧٦ عمل به من ١٢ / ١٠ / ١٩٧٦ - تعديل الدستور بأن الاسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع تم في ٢٢ / ٥ / ١٩٨٠ فيكون المشرع الدستوري لتي بقيد على سلطة التشريع الاتجاه الى مبادئ الشريعة عند وضع التشريعات.	٢٠٢	٥٦٦	١٢٠١
* تشريع - الزام المشرع بتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام اما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فتكون بمنأى عن اعمال			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
١٢٠١	٥٦٧	٢٠٢	هذا القيد .
١٤٠٩	٧٠١	٢٦١	
١٤١٢	٧٠٧	٢٦٢	
١٤٢١	٧١٠	٢٦٤	
١٤٢٥	٧١٢	٢٦٥	
١٤٣٢	٧١٥	٢٦٧	
			• تشريع - القرار بقانون رقم ١٠ / ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - الدفع بعدم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الأمة فور انعقاده ولعدم اقراره مادة مادة - اعتبار هذه المسائل من المطاعن الشكلية ولا يعتبر الحكم الصادر برفضها مطهرا للبصوص التشريعية المطعون عليها من العيوب الموضوعية التي تشوبها او مانعا لكل ذي مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقا لقانونها.
١٢٢٧	٥٧٩	٢٠٨	• مجلس تشريعي - بطلان تكوين المجلس التشريعي لا ينسحب الى القوانين التي امرها ولا الى القرارات والتدابير التي اتخذها قبل نشر الحكم ببطلان تكوينه في الجريدة الرسمية.
١٢٢٧	٥٨٠	٢٠٨	• تشريع - عدم سريان الرقابة الدستورية على القوانين السابقة على تعديل الدستور

يجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي - لا يعنى إعفاء المشرع من الإبقاء على التشريعات السابقة المتعارضة مع مبادئ الشريعة وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية المبادرة الى تنقيح نصوص التشريعات من أية مخالفة للشريعة الإسلامية.

* تشريع - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام لما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى لنقل حكم الإلزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله.

٣١٠ ٧١٧ ١٦٥٢
٣١٧ ٨٣٩ ١٦٨١

* تشريع - عموم القاعدة القانونية لا يعنى انصرافها الى جميع الموجودين على إقليم الدولة او انبساطها على كل ما يصدر عنهم من اعمال.

٣٥٦ ٩٤٩ ١٩٠٩

* تشريع - تتوافق القاعدة القانونية مقوماته بانتفاء التخصيص ويتحقق ذلك اذا سنها المشرع مجردة من الاعتداد بشخص معين او بواقعة بذاتها معينة تحديدا.

٣٥٦ ٩٥٠ ١٩٠٩

* تشريع - الاصل في النصوص

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
التشريعية - الاصل في النصوص التشريعية هو سريتها باثر مباشر من تاريخ العمل بها مالم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء او يشتمل على نص يتعارض نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع.	٣٧١	٩٨٤	٢٠٠٥
	٣٧٤	٩٩١	٢٠٣٦
* تشريع - اعادة تنظيم القانون رقم ١٢٢ / ١٩٨٩ للنصوص التشريعية الواردة بالقرار بقانون رقم ١٨٢ / ١٩٦٠ بأن اهل احكاما جديدة محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد لموضوعها هي التى جرى تطبيقها فان أى عوار يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى الى النصوص التشريعية التى حلت محلها.	٣٧١	٩٨٥	٢٠٠٦
* تشريع - بطلان تكوين مجلس لا يتتبع لزوما اسقاط القوانين والقرارات التى اقراها ولا يمس الاجراءات التى اتخذها منذ انتخابه وحتى تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية.	٣٧١	٩٨٦	٢٠٠٦

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تشريع - التنظيم التشريعي للحقوق			
التي كفلها المشرع في هذا النطاق يكون			
مجتبيا لحكام الدستور مناهيا لمقاصده لذا			
تتأول هذه الحقوق بما يهدرها أو يفرغها			
من مضمونها.			
٢١٢٣	١٠٢٢	٣٨٤	
* تشريع - القانون ٢٢٢ / ١٩٥٥ بشأن			
فرض مقابل تحسين على العقارات			
صدوره من مجلس الوزراء بماله من			
ولاية التشريع أثناء الانتقال بناء على			
الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ / ٢ /			
١٩٥٣.			
٢١٣٥	١٠٢٤	٣٨٥	
* تشريع - الغاء للنص المطعون عليه لا			
يحول دون الطعن عليه بعدم الدستورية			
من قبل من طبق عليه خلال فترة نفاذه			
وترتيب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليه.			
٢١٤٢	١٠٢٦	٣٨٧	
(٣٨) تعبئة عامة			
* تعبئة - الزام عمال المرافق العامة			
بالاستمرار في أداء أعمالهم - صدور امر			
تعبئة لعملهم مع القوات المسلحة - عدم			
اعتبارهم في حكم الافراد المكلفين لخدمة			
القوات المسلحة وبالتالي لا تحسب مدة			
عملهم مضاعفة في حساب المعاش.			
٢٨٧	٢٧٨	١٠١	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٣٩) تعليم

* تعليم - المعاملة الاستثنائية في القبول بالجامعات - مساس بحق المتقدمين في درجات النجاح - اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون.

٢٨٩ ٢٨٠ ١٠٢

٢٨٩ ٢٨١ ١٠٢

(٤٠) تعويض

* تعويض - الدفع بعدم دستورية المادة ٢٢٢ مدني لمخالفتها مبادئ الشريعة الاسلامية في شمولها للتعويض عن الضرر الادبي - رفض الدفع لان القانون المدني سابق على التعديل الدستوري فلا ينصرف اليها.

٧٠٥ ٢٨٥ ١٠٤

* تعويض - التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ عن الاموال والممتلكات التي استثيت من قاعدة الرد العيني يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والممتلكات الامر الذي ينفي عنه وصف التعويض بمعناه الحقيقي كشرط لازم لسلامة النص التشريعي يعتبر اعتداء على الملكية.

٩١٥ ٣٩٣ ١٥٤

* تعويض - محاكم تأديبية - امتداد اختصاصها الى طلب الغاء الجزاء والى

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
طلب التعويض عنه.	٣٤٩	٩٢٠	١٨٥١
* تعويض - الدفع بعدم دستورية نص			
المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦			
/ ١٩٦٠ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٩			
/ ١٩٦٣ فيما تضمنه من تحديد حد أقصى			
لما يصرف من تعويض لأصحاب دور			
الصحف التي آلت ملكيتها إلى الاتحاد			
القومي - الحكم بعدم الدستورية.			
(٤١) تعيين			
* تعيين - إعادة تعيين أعضاء السلكين			
الدبلوماسي والقنصلي بالقرار بقانون رقم			
٧٤ / ١٩٥٩ اعتبار القرار بإعادة التعيين			
نهائي وغير قابل للطعن بأي وجه من			
وجوه الطعن - مخالفة ذلك للدستور.			
١٠٣	٢٨٢	٧٠١	
* تعيين - القرار الجمهوري رقم ٤٨٥			
لسنة ١٩٥٩ بإعادة تعيين أعضاء السلكين			
الدبلوماسي والقنصلي بما تضمنه من			
ترتيب لأقدميتهم يعد قرار إداريا.			
١٠٣	٢٨٣	٧٠١	
* خدمة عسكرية - تعيين - المادة ٤٤ من			
القانون ١٢٧ / ١٩٨٠ سريتها على			
المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية			
دون غيرهم.			
٢٠٠	٥٥٩	١١٨٩	
* خدمة عسكرية - طلب الحكم بعدم			

الصفحة	المبدأ	القاعدة
	دستوريته نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.	٢٠١
١١٩٥	٥٦٠	

(٤٢) تفسير

	* تفسير نص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٦ لسنة والمعدلة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ .	١٠
٨١	٢٣	

	* تفسير - طلب تفسير - قصر الحق في تقديم طلب التفسير على رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشعب او المجلس الاعلى للهيئات القضائية من وزير العدل .	٧٩
٤٩٩	٢١٩	

٧١١	٢٨٦	١٠٥
٧١٣	٢٨٧	١٠٦
١٠١٨	٤٧٩	١٧٦

* تفسير - طلب تفسير المادة ٣١ من
قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ / ١٩٧٥
- تسوية معاش الوزير ونائب الوزير .

* تفسير - تفسير النصوص التشريعية لا
يجوز ان تكون موطنًا الى تعديل هذه
النصوص ذاتها بما يخرجها عن معناها او
يجاوز الاغراض المقصودة منها - عدم

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
تناول التفسير تعديل مراكز قانونية توافرت مقوماتها واكتمال تكوينها قبل صدور قرار التفسير.	٨٥	٢٣٣	٥٤٦
* تفسير - المجال الطبيعي له - الوقوف على المقاصد الحقيقية التي توختها السلطة التشريعية من وراء اقرارها للنصوص القانونية.	٨٥	٢٣٤	٥٤٦
* تفسير - لايجوز ان يتخذ التفسير التشريعي ذريعة لتصويب اخطاء وقع المشرع فيها او لمواجهة نتائج لم تكن قد قدر عواقبها حق تقديرها حين اقر النصوص القانونية المتصلة بها.	٨٥	٢٣٥	٥٤٦
* تأمينات اجتماعية - تفسير المادة العاشرة من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ / ١٩٧٥ .	٧٩	٢٢١	٤٩٩
* تفسير - قانون التأمينات الاجتماعية - المادة ٣١ منه - تحديد وظيفة عضو الهيئات القضائية المعادلة لدرجة نائب وزير والذي يعامل معاملته في المعاش - نطاقها.	٨٠	٢٢٢	٥٠٠
	٨٢	٢٢٧	٥١٢

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تفسير - تفسير المحكمة الدستورية العليا للنصوص التشريعية لا يصادر من جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وإزالة ما على الواقعة المطروحة عليها مادام لم يصدر بشأنها النص المطروح أمامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية لو من المحكمة الدستورية العليا.	١٠٦	٢٨٧	٧١٣
* محكمة دستورية - تستند المحكمة الدستورية العليا ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور والمادتين ٢٦ ، ٣٣ من قانونها.	١٠٦	٢٨٩	٧١٣
* تفسير - الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص القانونية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس للجمهورية - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ عن طريق وزير العدل.	١٠٧	٢٩٠	٧١٥
* تفسير - بيان مدلول عبارة منازعات التنفيذ الواردة بنص المادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا.	١٠٧	٢٩١	٧١٥
* تفسير - طلب تفسير - نص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا - مؤدى هذا النص - قصر الحق في تقديم			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			طلبات التفسير على الجهات المحددة فيه وتلك عن طريق وزير العدل - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الطلب.
٧١٧	٢٩٢	١٠٨	
٧٢٠	٢٩٣	١٠٩	
١٥٩٣	٧٧٨	٢٩٠	
١٥٩٦	٧٨١	٢٩١	
			* تفسير - القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة - مثال.
٧٢٣	٢٩٥	١١٠	
			* دعوى التفسير التي ترفع وفقا للمادة ١٩٢ مرافعات لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا يمس حجيتها وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض او ابهام.
٧٢٧	٢٩٦	١١١	
١٣٤٣	٦٦٩	٢٤٢	
			* سريان القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا عدا ما نص عليه قانونها.
٧٢٧	٢٩٧	١١١	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* المحكمة الدستورية العليا - لحكامها - طلب التفسير الذي لا ينسب للحكم غموضا او ابهاما واقما يستهدف تعييب الحكم يعتبر طعنا في الحكم غير مقبول - علة ذلك.	١١١	٢٩٨	٧٢٨
* تفسير المادتين ٧١ و ٧٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات.	١٣٦	٣٤٥	٨٥١
* حجز ادارى - تفسير المادة ٢٩ فقرة (٣) من القانون ٣٠٨ / ١٩٥٥ يكون اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز بورقة من اوراق المحضرين تعلن وفقا لقانون المرافعات.	١٣٧	٣٤٦	٨٥٥
* تفسير نص المادة ١٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.	١٤٢	٣٥١	٨٧٩
* تفسير - طلب تفسير نص مادة من قانون - قصر قانون المحكمة العليا الحق في تقديم طلبات التفسير على جهات محددة من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء - رئيس مجلس الشعب - المجلس الاعلى للهيئات القضائية - تقديم طلب تفسير الى المحكمة الدستورية مباشرة من المدعى - عدم الالتفات اليه.	١٧٦	٤٧٩	١٠١٨

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تفسير - طلب تفسير منطوق حكمين صادرين من المحكمة الدستورية - لا يجوز تقديمه مباشرة الى المحكمة الدستورية بمذكرة من المدعى لان طلب تفسير الاحكام لا يعدو ان يكون دعوى يتعين ان تعدم اما من محكمة الموضوع من تلقاء نفسها او بناء على تصريح منها للمدعى برفع دعوى التفسير.	١٧٦	٤٨٠	١٠١٨
* تفسير نص المادة ٩٩ من الدستور.	٢٠٦	٥٧٧	١٢١٩
* محكمة دستورية - عدم اختصاصها بتفسير مواد الدستور في حالة الادعاء بتصادمها او تعارضها.	٢٠٧	٥٧٨	١٢١٩
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - حدا التناقض - قرارات التفسير ليست احكاما في تطبيق المادة (٢٥) ثالثا من قانون المحكمة الدستورية العليا.	٢٢٣	٦٠٧	١٢٧٥
* طلب التفسير - اجراءات تقديمه - يعتبر دعوى يتعين ان ترفع اليها وفقا للاوضاع المقررة في قانونها.	٢٤٢	٦٧٠	١٣٤٣
* طلب التفسير - المصلحة فيه - شرط قبول طلب التفسير توافق المصلحة فيه بان يكون ثمة ارتباط بينه وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية التي اثير طلب			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
التفسير بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها.	٢٤٢	٢٧١	١٣٤٣
* دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره - اجراءاته - طلبات تفسير الاحكام الصادرة في المسائل الدستورية تكون بناء على ادعاء من احد الخصوم امام محكمة الموضوع عموم الحكم او اتبهامه وتسنيين وجهه قتمحته اجلا لتقديم طلبه او ان تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير.	٢٤٢	٢٧٣	١٣٤٤
* طلب التفسير - اجراءاته - طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم الا من ذى الشأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة الدستورية - وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها - الطلب الذى يقدم الى المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقا للاوضاع المقررة.	٢٤٢	٢٧٤	١٣٤٤
* تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله - وجوب ان يكون النص المطلوب تفسيره قد اثار خلافا فى التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة امام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم.	٢٥٩	٢٩٦	١٣٩٩

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تفسير - تفسير نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ / ١٩٣٩ .	٢٧٥	٧٣٣	١٤٩٢
* تفسير - مدى خضوع المنح التي تصرف للعاملين بالدولة للضريبة على المرتبات ولاية المحكمة الدستورية في التفسير الملزم.	٢٧٨	٧٣٩	١٥١٣
* تفسير - يجب ان يكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية بتفسير نص ان يكون قاطعا في تحديد مدلوله القانوني .	٢٧٨	٧٤٠	١٥١٣
* تفسير - طلب التفسير الذي يحال من محكمة الموضوع لا يكون قد اتصل بالمحكمة الدستورية اتصالا وثيقا مطابقا للوضع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ومن ثم يكون غير مقبول - قصر تقديم طلبات التفسير الى المحكمة الدستورية من وزير العدل بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشعب او المجلس الاعلى لهيئات القضائية.	٢٨٣	٧٥٦	١٥٥١
* افاءات ضريبية - تفسير نص المادة ١٠ من القانون رقم ٦٥ / ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية.	٢٨٧	٧٧٤	١٥٧٧

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
١٥٧٧	٧٧٥	٢٨٧	* طلب التفسير - مناطه - عدم قبوله.
			* دعوى - تكييفها - طلب تفسير نص
			المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية
١٥٩٥	٧٨٠	٢٩١	العليا.
			* تفسير - المادة ٣ من قانون الطوارئ
			الصادر بالقانون رقم ١٦٢ / ١٩٥٨
١٦٠٣	٧٨٤	٢٩٣	المعدل بالقانون رقم ٣٧ / ١٩٧٢.
			* تفسير الفقرة الاولى من المادة ١٧ من
			قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين
١٦١٢	٧٨٩	٢٩٧	بالدولة والقطاع العام.
			* تفسير المادتين ١٥ و ١٦ من قانون
			تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع
١٦١٣	٧٩٠	٢٩٨	العام.
١٦١٣	٧٩١	٢٩٨	
			* تفسير نص المادة ٨٧ من نظام
			العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
١٦١٥	٧٨٢	٢٩٩	رقم ٥٨ / ١٩٧١.
			* تفسير الفقرة الثالثة من البند تاسعا من
			قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق
			بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة
			١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٦٩٣	٨٤٤	٣٢٠	١٩٧٦.
			* تفسير الفقرة الاخيرة من جدول

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المرتبات وبيان ما اذا كان مستشارو محكمة النقض يستحقون بمجرد بلوغ مرتباتهم نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلونها العلاوات والبدلات المقررة لوظائف رؤساء الاستئناف والمحامي العام الاول ام استحقاقهم للعلاوات والبدلات المقررة لوظائف نواب رئيس محكمة النقض.	٣٢٠	٨٤٥	١٦٩٣
* تفسير - كسب غير مشروع تفسير المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٢ / ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع والمادتين ٥٥١ من قانون محاكمة الوزراء الصادر بالقانون ٧٩ / ١٩٥٨.	٣٣٨	٨٨١	١٧٨٩
* تفسير - تفسير المادة ٩٤ من الدستور - مجلس الشعب - اسقاط العضوية - حق الترشيح خلال الفصل التشريعي.	٣٤٥	٩٠٥	١٨٢٥
	٣٤٥	٩٠٦	١٨٢٥
* تفسير - معادلات دراسية - دبلوم اندراسات التكميلية التجارية العالية - اعتبارد من المؤهلات العالية.	٣٨١	١٠١٠	٢١٠٣
* تفسير - المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٩ / ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	مبدأ
			دون التقييد بأحكام القانون ١٤١ / ١٩٦٣ - اقتصار ولاية المحكمة الدستورية على تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير بتوضيح ما أبهم من الفاظه والتوفيق بين أجزائه المتناقضة إرادة المشروع تحرياً لمقاصده من هذا النص.
٢١٣٩	١٠٢٥	٣٨٦	* تفسير - نقد أجنبي - طلب تفسير نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ / ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.
٢١٩٣	١٠٤٣	٣٩٤	* نيابة إدارية - تفسير الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون ٨٨ / ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالنيابة الإدارية المضافة بالقانون رقم ١٧ / ١٩٧٦ بتعديل أحكام قوانين الهيئات القضائية.
٢١٩٥	١٠٤٥	٣٩٦	* وقف - تفسير - لوزارة الأوقاف ولاية النظر على الأوقاف الخيرية متى كان الأوقف شخصاً اعتبارياً ولو شرط النظر عليها لمن يمثل قانوناً.
٢٢١٥	١٠٥٢	٤٠٠	

(٤٣) تفويض

* تفويض - صدور القرار بقانون رقم
١٤١ / ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة من رئيس الجمهورية في

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
غيبة مجلس الشعب مجاوزا نطاق للتفويض التشريعي المخول له - عدم نطاق التفويض التشريعي المخول له - عدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة اصداره.	١٥٥	٣٩٩	٩٢٧
* تفويض - جعل الدستور لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب - اختصاص استثنائي - وضع الدستور شرطين لذلك.	١٥٥	٤٠٠	٩٢٧
(٤٤) تضامن اجتماعي			
* تضامن اجتماعي - نص الدستور على تحقيق التضامن الاجتماعي - القانون ٩٣ / ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي جاء متفقا مع ما نص عليه الدستور.	٨١	٢٢٥	٥٠٢
(٤٥) نظم			
* نظم - نظم من الامر الصادر بالاعتقال امام جهة قضائية اخرى غير مجلس الدولة - اختصاص محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) وحدها بولاية الفصل قضائيا.	٥٢	١٤٦	٣٢٥

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٤٦) تلبس

* تلبس - تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية او جنحة دون ان يصدر له امر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق مخالف: لحكم المادة ٤٤ من الدستور.

١٧ ٨ ٣

(٤٧) تموين

* تموين - قرار وزير التموين رقم ٢٣٨ / ١٩٨٦ بمنع تداول اليايش المستورد - صدوره في حدود التفويض الدستوري من المادة ٦٦ دستور - لا يعد تجريمه تداول بعض السلع او التعامل فيها او حيازتها بقصد الاتجار عملا مخالفا للدستور.

٧٣١ ٢٩٩ ١١٢

* مدى دستورية الفقرات والبنود والمواد الواردة في القوانين الآتية.

أولا : الفقرات (أ) ، (هـ) ، (و) من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.

ثانيا : قرار وزير التموين رقم ٤١١ / ١٩٨٦ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة ارز شعير بتوريد كميات من المحصول.

ثالثا : الفقرة (د) من المادة الرابعة

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
من قانون الزراعة ٥٣ / ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧ / ١٩٧٦ .			
رابعاً : البنود اولا ، سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً من الباب الاول ، ثالثاً و ثامناً وعاشراً من الباب الثانى من نظام التسويق التعاونى لمحصول الأرز الشعير الصادر بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٧٠٦ / ١٩٨٦ .			
خامساً : المادة التاسعة من قانون حالة الطوارئ الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٦٢ / ١٩٥٨ .			
سادساً : امر رئيس الجمهورية رقم ١ / ١٩٨٦ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ .	١١٣	٣٠١	٧٣٨
(٤٨) تنازع اختصاص سلبى وإيجابى * تنازع اختصاص سلبى - طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبوله - تخلى كل من جهتى القضاء عن نظر ذات النزاع - اثر صدور حكم سابق فى الموضوع .	٢٩	٨٢	٢٠٨
* تنازع اختصاص سلبى - مناط قبوله . * طرح الدعوى على جهة قضائية	٣٠	٨٦	٢١١

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٢١١	٨٧	٣٠	واحدة لا يتوافق به قيام أى تنازع سلبي.
			* تنازع اختصاص سلبي - قيامه بين
			محاكم تابعة لجهة قضائية واحدة لا تمتد
			اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا -
		٣١	اساس ذلك.
			* تنازع اختصاص - دعوى الفصل فى
٧٤١	٣٠٢	١١٤	تنازع الاختصاص الايجابى - مناط قبوله.
			* تنازع اختصاص ايجابى - تمسك
			احدى جهتى القضاء باختصاصه الفصل
			فى المنازعة دون ان يثبت ان جهة القضاء
			الآخرى قد قضت باختصاصها بالفصل
			فى المنازعة او مضت هى الآخرى فى
			نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها - اثره -
			عدم تحقق التنازع الايجابى على
٧٤١	٣٠٣	١١٤	الاختصاص بين الجهتين.
			* تنازع - طلب الفصل فى النزاع القائم
			بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق صورة
			رسمية من كل من الحكيم مثار النزاع -
			اغفال هذا الاجراء - اثره - عدم قبول
٧٤١	٣٠٤	١١٥	الدعوى.
			* تنازع - طلب الفصل فى النزاع الذى
			يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين
٧٤٣	٣٠٥	١١٦	مناط قبوله.

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
٧٤٣	٣٠٧	١١٦	* تنازع - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - التفاضل بينهما يكون اساسا طبقا لقواعد الاختصاص - عدم الاعتماد بالحكم الصادر عن الجهة التي لا ولاية لها.
٧٥٣	٣١٤	١٢٠	* تنازع اختصاص - دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابي والسلبى - مناط قبولها.
٧٥٣	٣١٥	١٢٠	* تنازع الاختصاص الايجابي - شرط تحققه - ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا - صدور حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين - اثره - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بين الجهتين.
١٦٢٤	٨٠٠	٣٠٢	* دعوى التنازع - البيانات التى يجب ان تشمل عليها صحيفة الدعوى.

(٤٩) تنفيذ وتنازع تنفيذ

* حكم - احوال شخصية - عدم جواز تنفيذه بطريق الجنحة المباشرة استنادا الى حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ لعدم استنفاد الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لائحة ترتيب - المحاكم الشرعية.	٢٠	٦٣	١٢٢
* تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله.	١١٧	٣٠٨	٧٤٧
	١١٨	٣١٠	٧٤٩
	١١٩	٣١٢	٧٥١
* تنازع تنفيذ - التناقض بين حكمين نهائيين طلب تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر - التعارض بين الحثيتين - على فرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين الحكمين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا مما يستتبع ولايتها للفصل فيه.	١١٧	٣٠٩	٧٤٧
* تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - اقتصار جهة القضاء الادارى على الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على انه قرار ادارى دون الفصل فى موضوعها - لا يتحقق به التناقض مع الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ايا كان الرأى فى شأن طبيعته.	١١٨	٣١١	٧٤٩

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - صدور احد الحكمين فى الشق العاجل من النزاع وصدور الحكم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع لا يتحقق به التناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا.	١١٩	٣١٣	٧٥١
* تنازع - طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق صورة رسمية من كل من الحكمين مثار النزاع - اغفال هذا الاجراء - اثره - عدم قبول الدعوى.	١١٥	٣٠٤	٧٤٢
	١١٦	٣٠٥	٧٤٣
	٢٩٢	٧٨٢	١٥٩٩
* تنازع - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - التفاضل بينهما يكون اساسا طبقا لقواعد الاختصاص - عدم الاعتداد بالحكم الصادر عن الجهة التى لا ولاية لها.	١١٦	٣٠٧	٧٤٣
* تنازع - التناقض بين حكمين نهائيين - اعتبار الامر الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين او احدهما عمل			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
قضائى وليس أمرا على عريضة - عدم سرعان الاحكام الخاصة بالاوامر على العرائض الوارد فى قانون المرافعات التى يجوز النظام فيها.	١٢١	٣١٦	٧٥٦
* تنازع - التناقض بين حكمين نهائيين - طلب الفصل الذى يقدم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين - مناط قبوله ان يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا - اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر - عدم تعارض تنفيذ احد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض بينهما فى مجال التنفيذ - مثال.	١٣٢	٣١٧	٨٥٨
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - شرط قبولها.	١٢٣	٣١٩	٧٦٤
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - جهة المحاكم - محاكم شرعية وملية.	١٢٣	٣٢٠	٧٦٤
* تنفيذ - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - مناط قبوله.	١٢٤	٣٢١	٧٦٩
* حكم بالبراءة - تنفيذ وتنازع تنفيذ الاحكام باختلاف مجال تنفيذه عن مجال تنفيذ قرار بالاستيلاء على اطيان طبقا لقانون اصلاح الزراعى - اثر ذلك.	١٢٤	٣٢٢	٧٦٩
* تنفيذ الاحكام - دعوى الفصل فى			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبولها - الا يكون الحكمان أو احدهما قد نفذ - تنفيذ احد الحكمين ترتب عليه انتفاء قيام النزاع بينهما في مجال التنفيذ.	١٢٥	٣٢٣	٧٧٢
* تنفيذ احكام - مناط قبول طلب فض النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين.	١٢٦	٣٢٤	٧٧٥

(٥٠) تهريب

تهريب - عدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ / ١٩٥٧ الخاص بالتهريب فيما نصت عليه من اجازة مصادرة الاشياء موضوع المخالفة اداريا بقرار من وزير المالية او من ينيبه.	١٢٧	٣٢٦	٧٨١
* جمارك - نص المادة ١٢١ من القرار الجمهورى بقانون رقم ٦٦ / ١٩٦٣ - حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار وعدم تقديم مستندات سداد الضريبة الجمركية - اعتبارها مهربة عدم دستورية.	١٣٢	٣٣٨	٨٠٨
	١٣٣	٣٣٩	٨١٩

* جمارك - تهريب من اداء الرسوم الجمركية - ادخال البضائع الاجنبية الى

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
للبلاد بنظام الاعفاءات الجمركية لاغراض السياحة - التصرف فيها على خلاف الغرض الذى حصص له - الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك.	١٣٥	٣٤٤	٨٣٨

المبدأ القاعدة للمبدأ الصفحة

(٥١) جامعات

* جامعات - عدم دستورية القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات في ٢٠ / ٩ / ١٩٨٤ فيما تضمنه من قبول اثناء بعض الفئات في الجامعات والمعاهد العليا بمجموع يقل عن الحد الأدنى للقبول العادي في كل كلية بما لا يجاوز ٥٪ من مجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

١٢٨ ٣٢٧ ٧٨٧

(٥٢) جريمة

* جريمة - الاشتباه والتشرد - الوضع تحت مراقبة الشرطة كعقوبة اصلية لمدة سنتين - يجب ان يكون توافر حالة الاشتباه ثابتة بحكم قضائي - مخالفة للدستور .

١٢٩ ٣٢٩ ٧٩٥

(٥٣) جمارك

* جمارك - الطعن بعدم دستورية قرارات وزير المالية الصادرة بتنظيم السعر التشجيعي للعمله - القرارات ارقام ٧٣/٤٧٧ ورقم ١٩٧٤/٦٤ ورقم ١٩٧٦/١٢٣ - تحديد وعاء الضريبة - السعر الرسمي والسعر التشجيعي - عدم وجود مخالفة دستورية .

١٣١ ٣٣٤ ٨٠١

١٣١ ٣٣٥ ٨٠١

الصفحة	المبدأ	القاعدة
	* جمارك - نص المادة ١٢١ من القرار الجمهورى بقانون رقم ١٩٦٣/٦٦ باعتبار حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع عدم تقديم مستندات سداد الضريبة الجمركية فى حكم التهريب - عدم دستورية	
٨٠٨	٣٣٨	١٣٢
٨١٩	٣٣٩	١٣٣
	* جمارك - اعفاءات - المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٨٣/٩١ - صدور القانون ١٩٨٦/١٨٦ بالغاءه - وقف سريان الاعفاء الجمركى من تاريخ الغائه .	
	* جمارك - اعفاء جمركى - الغاء الاعفاء الجمركى الذى كان مقررا بقانون نظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى يكون قد تقرر بأثر مباشر وفى اطار رابطة قانونية يحكمها القانون العام وتستمد مصدرها المباشر من نص القانون والى مصلحة مشروعة تقرها الشريعة الاسلامية ولا مخالفة فيه للدستور .	
٨٢٩	٣٤٠	١٣٤
٨٣٠	٣٤٣	١٣٤
	* جمارك - تهرب من اداء الرسوم الجمركية - ادخال البضائع الأجنبية الى البلاد بنظام الاعفاءات لاغراض السياحة - التصرف فيها على خلاف الغرض الذى	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
خصص له - الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك.	١٢٥	٣٤٤	٨٣٨
(٥٤) جهاز مركزي للمحاسبات			
* جهاز مركزي للمحاسبات - لائحة العاملين به نقل العامل - الاستمرار في الاجراءات التأديبية - التفرقة بين انواع من قرارات النقل .	١٣٦	٣٤٥	٨٥١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(٥٥) حجز ادارى			
*حجز ادارى - المادة ٢٩ فقرة ٣ من القانون ٣٠٨ / ١٩٥٥ يكون اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز بورقة من اوراق المحضرين تعلن وفقا لقانون المرافعات			
	١٣٧	٣٤٦	٨٥٥

(٥٦) حجز تحفظى			
*حجز تحفظى - الامر بتوقيع الحجز التحفظى لا يعد حكما - اثر ذلك بالنسبة لدعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين			
	١٣٨	٣٤٧	٨٦١

(٥٧) حجز ما للمدين لدى الغير			
*حجز ما للمدين لدى الغير - عدم دستورية نص البند (أ) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ / ١٩٧٥ وذلك فيما تضمنه من عدم جواز الحجز على اموال هذه الهيئات			
	١٣٩	٣٤٨	٨٦٥

(٥٨) حق التقاضى			
*حق التقاضى - حظر النص فى			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من من رقابة القضاء .أساس ذلك.	٨٩	٢٤٣	٥٨١
	٩١	٢٥٢	٥٩٠
	١٠٠	٢٧٦	٦٧٧
*مبدأ المساواة - حرمان طائفة من حق التقاضى مع تحقيق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين	٨٩	٢٤٤	٥٨١
	٩٢	٢٥٥	٢٩٥
*حق التقاضى - حق مصون ومكفول للناس كافة يحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء	٣٤٠	٨٨٨	١٧٩٨
	٩٠	٢٤٨	٥٨٥
	٣٣٩	٨٨٥	١٧٩٣
*حق التقاضى - من الحقوق العامة - حرمان طائفة من هذا الحق مع تحقيق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين	٩٢	٢٥٥	٥٩٥
	٣٣٩	٨٨٦	١٧٩٣
*حق التقاضى - لم يجعله الدستور وقفا على المصريين وحدهم بل كفه للجانب	١٨٥	٥١٦	١١١٩
*الاخلال بحق التقاضى - القانون رقم ١٣٩ / ١٩٨٠ - المادة ١١ مكرر بتحديد			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
ميعاد نهائى لرفع الدعوى - النص المطعون عليه لاينال من ولاية القضاء ولا لعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بفواته الحق فى اقامة الدعوى بطلب الحقوق التى كلفتها التشريعات التى حددها النص المطعون فيه	١٨٦	٥٢٣	١١٢٦
*حق النقاضى - لايجوز النص فى القوانين على تحصينها من رقابة القضاء *دستور أساس ذلك - حرمان طائفة من حق النقاضى ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة.	٢٦٠	٢٩٨	١٤٠٣
	٢٦٠	٦٩٩	١٤٠٣
	٣٤١	٨٩٤	١٨٠٣
*حق النقاضى - مبدأ دستورى اصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء - اساس ذلك ، نص المادة ٦٨ من الدستور وما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق النقاضى للأفراد	٣٤٠	٨٨٨	١٧٩٨
	٣٤١	٨٩٣	١٨٠٢
	٣٤٢	٨٩٧	١٨٠٧
	٣٤٢	٨٩٨	١٨٠٧
	٣٤٣	٩٠١	١٨١٢

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

* حق التقاضى - قصر التقاضى على درجة واحدة يستقل بتقديرها المشرع.

* حق التقاضى - منازعات ادارية - الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة واحدى نواتر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة.

١٨٦٥ ٩٢٩ ٣٥٢

١٨٦٥ ٩٣٠ ٣٥٢

(٥٩) حق الدفاع

* حق الدفاع - القرار الذى يصدر عن جهة خولها المشرع ولاية الفصل فى نزاع معين لا يكون قرارا قضائيا اذا كانت ضمانات الدفاع غائبة عن النصوص القانونية التى تنظم هذه الولاية وتبين حدودها

١٨٨١ ٩٣٩ ٣٥٥

* حق الدفاع - حق الشخص فى اختيار محاميه يغدو لازما لفعالية ضمانات الدفاع

١٨٨١ ٩٤٠ ٣٥٥

(٦٠) حق الملكية

* حق الملكية - وجوب توافر شرطين

٣ ٣ ١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* حق الملكية - قيود البناء على الأرض الزراعية - سلطة المشرع في تنظيم الحقوق تقديرية ما لم يقيد الدستور بضوابط معينة	٧٨	٢١٨	٤٨٩
* حراسة - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة - الدفع بعدم الدستورية - الحكم بعدم الدستورية	١٨٧	٥٢٥	١١٣١
* حق الملكية - ملكية خاصة - حرص الدساتير المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها - للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام	١٥٤	٣٩٢	٩١٥
* حق الملكية - نص الدستور على حق الملكية الخاصة وحرمتها - الاستثناء من ذلك - التعويض التقدي في حالة استحالة التنفيذ العيني	١٥٥	٤٠٢	٩٢٧
* حق الملكية - تحديد التعويض بطريقة تنفي عنه وصف التعويض يكون منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور	١٥٥	٤٠٣	٩٢٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٦١) حقوق سياسية

* حقوق سياسية - من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها واعتبارها واجبا وطنيا - امدار هذه الحقوق مخالف للدستور

٢٢٠ ٩٤ ٣٣

* حقوق عامة - قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين الى احزاب سياسية - حرمان غير المنتمين الى احزاب من هذا الحق - اخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما بالدستور في المواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢

١١٣٦ ٥٣٦ ١٨٨

(٦٢) حراسة

* حراسة - المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بفرض الحراسة - عدم سماع أية دعوى أمام أية جهة بالطعن في اى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء سواء اكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه - عدم

٨٧٧ ٣٤٩ ١٤٠

دستورية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* حراسة - مدى دستورية الأمر رقم ١٣٨/١٩٦١ والقانون رقم ١٥٠/١٩٦٤ وقراري رئيس الجمهورية ٩٣٠/١٩٦٧، ١٩١٥/١٩٦٧ والقانونين رقم ١١٩/١٩٦٤، ١٩٧٢/٥٢ - عدم قبول	١٤١	٣٥٠	٨٧٨
* تفسير نص المادة ١٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب	١٤٢	٣٥١	٨٧٩
* حراسة - مخالفة أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨/١٩٦١ لقانون الطوارئ	١٤٣	٣٥٢	٨٨٠
* حراسة - عدم دستورية المادة ٢ من القانون رقم ١٥٠/١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لقانون الطوارئ الى ملكية الدولة	١٤٣	٣٥٣	٨٨٠
	١٧٧	٤٩٠	١٠٣٣
	١٨٥	٥١٩	١١١٩
* نزع الملكية للمنفعة العامة - أيلولة أموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة لاتعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة	١٤٣	٣٥٥	٨٨٠
* تأميم - اهم ما يتميز به - انتفاؤه بالنسبة لما آل الى الدولة من أموال وممتلكات			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
من خضعوا للحراسة	١٤٣	٣٥٦	٨٨٠
	١٦٧	٤٣٧	٩٧٧
	١٧٠	٤٤٤	٩٨٨
	١٧٨	٤٩٤	١٠٢٦
	١٧٩	٤٩٩	١٠٥٦
	١٨٧	٥٢٥	١١٣١
	٢٤٤	٦٧٦	١٣٥٢
<p>* حراسة - ملكية خاصة - أيلولة أموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لأحكام الدستور</p>			
	١٤٣	٣٥٧	٨٨٠
<p>* ملكية خاصة - عدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٤/٦٩ فيما نصت عليه من تعيين حد اقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم .</p>			
	١٤٣	٣٥٩	٨٨٠
<p>* حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ بتصفية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة</p>			
	١٤٤	٣٦٠	٨٨٧
	١٤٥	٣٦٤	٨٩١
	١٤٦	٣٦٦	٨٩٣
	١٤٧	٣٧٠	٨٩٦

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٤٨	٣٧٢	٨٩٩
	١٤٩	٣٧٥	٩٠١
	١٧٣	٤٥٦	١٠٠٠
	١٧٤	٤٥٩	١٠٠٢
	١٨١	٥٠٨	١٠٧٦
	٢٣٦	٦٤٦	١٣٢٥

* حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار
بقانون ١٤١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية
المواد ٦،٣،٢ من نص القانون

١٥٠	٣٧٩	٩٠٤
١٥١	٣٨١	٩٠٧
١٥٢	٣٨٥	٩٠٩
١٥٣	٣٨٧	٩١٢
١٥٤	٣٩٠	٩١٤
١٥٥	٣٩٧	٩٢٧
١٥٧	٤٠٨	٩٤٣
١٦٠	٤١٦	٩٥٧

* حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ بتصفية الاوضاع
الناشئة عن فرض الحراسة - صدور
حكمين بعدم دستورية المادة الثانية
وبرفض الطعن بعدم دستورية المادة
السادسة منه

١٥٦	٤٠٦	٩٤٠
-----	-----	-----

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٦١	٤١٨	٩٥٩
	١٦٢	٤٢١	٩٦٢
	١٦٤	٤٢٧	٩٦٨
	١٦٤	٤٢٨	٩٦٨
	١٦٥	٤٣٢	٩٧١
	١٦٦	٤٣٥	٩٧٥

* حراسة - الدفع بمخالفة القرار بقانون
رقم ١٩٨١/١٤١ بتصفية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة للمادة ١٤٧ من
الدستور لعدم توافر حالة الضرورة التي
تسوغ لرئيس الجمهورية في غيبة مجلس
الشعب - عدوانه على الملكية الخاصة -
عقد الاختصاص لمحكمة القيم دون القضاء

المدنى	١٥٩	٤١٤	٩٥٤
	١٦٣	٤٢٤	٩٦٥
	١٦٩	٤٤١	٩٨٥
	١٧١	٤٤٧	٩٩١
	١٧٧	٤٨٢	١٠١٩

* حراسة - المنازعات المتعلقة بالحراسة
التي يقضى القانون باحالتها الى محكمة
القيم لا تشمل الطعون المطروحة أمام
محكمة النقض في الاحكام النهائية

الصادرة في تلك المنازعات	١٦٨	٤٤٠	٩٨٠
--------------------------	-----	-----	-----

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

* حراسة - النعى على القرار بقانون رقم ١٩٦١/١١٨ فى مائته الأولى بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والكشف المرافق له وكذلك

القرار ١٩٨١/١٤١ الخاص بالحراسة . ١٧٢ ٤٥٠ ٩٩٤

* حراسة - الدفع بعدم دستورية القوانين أرقام ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ،

١٤١ لسنة ١٩٨١ بحماية القيم من العيب. ١٧٥ ٤٧٠ ١٠١١

* حراسة - النعى على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ فيما تضمنه من اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التى شملتها تدابير الحراسة مخالفتها لمذلول العائلة طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية والدستور الذى كفل حق الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال وعدم جواز المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى

١٧٦ ٤٨٣ ١٠١٩

١٧٦ ٤٨٤ ١٠٢٠

* حراسة - الاصل المقرر ان لمالك الشئ وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه - فرض الحراسة تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة أمواله وممتلكاته

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
كنظام استثنائي تبعا لحالة الطوارئ ومن ثم ينبغي تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها عند غموضها تفسيراً ضيقاً غير موسع صونا للملكية الخاصة وحماية لها من ان تمس بغير نص صريح متفق مع الدستور	١٧٦	٤٨٦	١٠٢٠
* حراسة - الأوامر الصادرة في شأن الحراسة والقوانين والقرارات السابقة على صدور القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ المطعون عليه قد خلت جميعها من تحديد صريح لمقصود (العائلة) في مجال تطبيق الأوامر الصادرة بفرض الحراسة - عدم ورود لفظ الاسرة في الأوامر الصادرة بفرض الحراسة انما يدل على ان العائلة هي غير الاسرة في القانون المدني	١٧٦	٤٨٧	١٠٢١
* حراسة - تحديد حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٣٤ - عدم دستورية .	١٧٧	٤٩١	١٠٣٣
* حراسة - عدم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
١٩٧١/٤٩ فيما تضمنه من تعيين حد أقصى لتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحقة من نمته المالية وما يتم التخلي له عنه من عناصرها غير المحقة.	١٧٧	٤٩٢	١٠٣٣
* حراسة - عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون ١٩٨١/١٤١ في مجال تطبيقها بالنسبة الى من اسقطت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها .	١٧٧	٤٩٣	١٠٣٣
	١٨٣	٥١٠	١٠٩٧
* حراسة - عدم دستورية البند (ب) من المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ١٩٧٤/٦٩ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .	١٧٨	٤٩٨	١٠٤٦
* حراسة - عدم دستورية البند (أ) من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٤/٦٩ .	١٧٩	٥٠٣	١٠٥٧
* حراسة - القرار بقانون رقم ١٤١ السنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - مدى مخالفته للمادتين ١٠٨، ٨٦ من الدستور سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم مخالفته وكلمتها			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
فيه قاطعة لا تحتمل تعقيباً أو تأويلاً .	١٨٠ ٥٠٤	١٠٦٩	
* عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - مخالفتها للحماية التي كفلها الدستور لحق الملكية الخاصة المنصوص عليها في المواد ٣٦، ٣٥، ٣٤ من الدستور .			
	١٨٢ ٥٠٩	١٠٩١	
* حراسة - الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ - استمرار سريان أحكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعايا هذه الدول من أموالهم التي خصصت لتدابير الحراسة دون رد هذه الأموال عينا لأصحابها بعد اعتبار الحراسة كأن لم تكن .			
	١٨٥ ٥٢١	١١١٩	
	١٧٤ ٤٦٨	١٠٠٤	
* حراسة - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٩٧١/٣٤ ينتظم فرض الحراسة والقانون رقم ١٩٨٠/٩٥ بحماية القيم من العيب .			
	٢٣٥ ٦٤١	١٣٢١	

(٦٣) حرية الرأي

حرية الرأي - من الحريات الأساسية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
التي أكدها الدستور ينفرع عنها حرية النقد وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية البحث العلمي .	٨	٢١	٦٣
(٦٤) حريات عامة			
* حرية الرأي والاختبار - الحرية النقابية .	٢٢٧	٦٢١	١٢٨٩

حكم

* الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - طبيعتها حجية مطلقة - لا يقتصر أثرها على الخصوم - انصراف اثره الى الكافة .	١٢	٣٢	١٠٠
	١٦٧	٤٣٨	٩٧٨
	٣١٧	٨٣٧	١٦٨٠

* حكم - سبق للمحكمة الدستورية اصدار حكم في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية في جميع ما تضمنه من أحكام .	١٢	٣٥	١٠٠
--	----	----	-----

١٤	٤٠	١٠٦
----	----	-----

* حكم - الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية - بها حجية
--

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
مطلقة لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة .	١٤	٤١	١٠٦
	١٥٦	٤٠٧	٩٤٠
	١٧٤	٤٦٧	١٠٠٤
	٢٤٤	٦٧٧	١٣٥٢
	٢٦٢	٧٠٥	١٤١٢
	٣١٥	٨٣١	١٦٧٣
* حكم دستوري - حجية مطلقة لا يقتصر اثره على الخصوم وإنما ينصرف إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة لصحة الخصومة حصما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه - انتفاء المصلحة في الدعوى - عدم القبول .	١٥	٤٤	١٠٩
	٣٧٦	٩٩٨	٢٠٠٥
	١٥٩	٤١٥	٩٥٥
	١٦٣	٤٢٦	٩٦٦
	١٨٥	٥٢٠	١١١٩
* حكم - الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - طبيعتها - دعاوى عينية توجه الخصومة إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري .	١٦	٤٧	١١١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
<p>• حكم - حجية الأحكام الدستورية مطلقه -</p> <p>لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها . التصرفات</p> <p>أثرها إلى الكافة والالتزام جميع سلطات الدولة بها .</p>			
١٦	٤٨	١١١	
٦٥	١٦٠	٣٤٥	
١٩١	٥٤٢	١١٥٥	
<p>• حكم - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية له حجية مطلقة ينصرف أثره إلى الكافة بما فيهم سلطات الدولة سواء انتهت إلى دستورية أو عدم دستورية النص التشريعي المطعون عليه لحسم الخصومة حسباً قاطعاً ما نعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه.</p>			
١٨	٥٦	١١٧	
١٦١	٤٢٠	٩٦٠	
١٦٢	٤٢٢	٩٦٣	
١٦٢	٤٢٣	٩٦٣	
١٦٤	٤٢٩	٩٦٩	
١٦٥	٤٣٤	٩٧٢	
١٦٧	٤٣٨	٩٧٨	
١٦٧	٤٣٩	٩٧٨	
١٦٩	٤٤٢	٩٨٥	
١٧٠	٤٤٥	٩٨٨	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
١٧١	٤٤٩	٩٩١	
١٧٢	٤٥٥	٩٩٤	
١٨٩	٥٣٨	١١٤٩	
١٩٢	٥٤٤	١١٥٨	
٢٠٣	٥٧٠	١٢٠٨	
٢٠٤	٥٧٣	١٢١١	

* حكم - حجية الحكم الصادر من المحكمة الدستورية - حجية مطلقة -
انصراف اثرها الى الكافة - الزام سلطات الدولة به.

١٩	٥٨	١٢٠
١٨٠	٥٠٧	١٠٦٩
١٨٧	٥٢٨	١١٣١
٢٧٤	٧٣٠	١٤٨٧

* حكم - حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى - اثره.

٢٩	٨٥	٢٠٨
----	----	-----

* حكم - سبق صدور حكم فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥٠ ن . د برفض النص بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ / ١٩٨٢ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٦/٢١ - حجية مطلقة تمنع من نظر اى طعن يثور من جديد بشأنه - عدم قبول لانتفاء المصلحة.

٥٣	١٤٩	٣٣٢
٥٣	١٥٢	٣٣٦

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* حكم - صدر حكم من المحكمة الدستورية فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق . د بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ / ١٩٨٢ - حجية مطلقة تمنع من نظر اى طعن يثور من جديد - عدم قبول لانتفاء المصلحة.	٥٧	١٦٢	٣٤٩
* حكم - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية يحوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة وبالنسبة للدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة - الحجية تحول بذاتها دون المجادلة او السعى الى نقضه من خلال اعادة طرحها على هذه المحكمة لمراجعته.	٧٢	٢٠٣	٤٤٩
	١٩٦	٥٥١	١١٦٦
	١٩٧	٥٥٤	١١٦٩
	١٧٨	٤٩٦	١٠٤٦
	١٧٩	٥٠٠	١٠٥٦
	١٩٠	٥٤٠	١١٥٢
	٣٧٥	٩٩٣	٢٠٤٥
	٣٧٩	١٠٠٤	٢٠٩٣
	٣٨٣	١٠١٢	٢١٢٠

* حكم بالبراءة - اختلاف مجال تنفيذه

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
عن مجال تنفيذ قرار بالاستيلاء على اطيان طبقا لقانون الاصلاح الزراعى - اثر ذلك.	١٢٤	٣٢٢	٧٦٩
* تنفيذ - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين مناط قبوله.	١٢٤	٣٢١	٧٦٩
* تنفيذ الاحكام - دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبولها - الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ - تنفيذ احد الحكمين يترتب عليه انتفاء قيام النزاع بينهما فى مجال التنفيذ.	١٢٥	٣٢٣	٧٧٢
	١٢٦	٣٢٥	٧٧٥
* حكم - سبق صدور حكم فى الدعاوى ارقام ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ لسنة ٥٠ ق.د برفض الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة السادسة منه - عيب هذه الاحكام مطلقة وحسمت الخصومة الدستورية حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن يثور من جديد - انتفاء المصلحة - عدم قبول	١٦٠	٤١٧	٩٥٧
	١٦١	٤١٩	٩٦٠
	١٦٣	٤٢٥	٩٦٥
	١٦٤	٤٢٩	٩٦٩

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٧٢	٤٥٣	٩٩٤
	١٧٤	٤٦٦	١٠٠٣
<p>* حكم - سبق للمحكمة الدستورية ان قضت بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ - حجبة هذا الحكم حجبة مطلقة حسمت الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن يثار من جديد بشأنه - انتفاء المصلحة.</p>			
	١٨٧	٥٢٧	١١٣١
<p>* حكم - سبق صدور حكم فى ١٩٨٧/٤/٤ فى الدعوى رقم ١٤١ / ٤ق.د. برفض الطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ / ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر.</p>			
	٢٠٣	٥٦٩	١٢٠٨
<p>* دعوى دستورية - أثر الحكم فيها - محكمة الموضوع - اختصاص - اعمال اثار الاحكام الصادرة فى المسائل الدستورية من اختصاص محكمة الموضوع.</p>			
<p>* حكم - صدور حكم سابق برفض الدعوى بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ مدنى - حجبه المطلقة - حسم الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن يثور من جديد</p>			

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
١٦٦٥	٨٢٣	٣١٢	بشأنه - عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة
١٦٧٣	٨٣٠	٣١٥	
١٦٧٥	٨٣٣	٣١٦	
			• حكم - حجية الحكم - الحجية المطلقة للاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والماتعة من نظر اى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثارا للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها.
١٨١٦	٩٠٣	٣٤٤	• حكم - احكام المحكمة الدستورية نهائية وغير قابلة للطعن.
١٩٢٣	٩٥٨	٣٥٨	• حكم - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة . لجميع سلطات الدولة والكافة - حجية مطلقة سواء انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى.

(٦٦) حكم محلى

• حكم محلى - نظام الحكم المحلى
الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ / ١٩٧٩
المعدل بالقانون ٥٠ / ١٩٨١ بتولى

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

المحافظ جميع المرافق التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء - قصد المشرع منه ان يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة سلطات واختصاصات الوزراء دون ان يتعدى الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء.

٧٠ ١٩٩ ٤٣٨

* حكم محلي - الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة امام القانون - عدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون ٤٣ / ١٩٧٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ / ١٩٨٨ - ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية بدائرة محافظة الجيزة .

١٩٨ ٥٥٦ ١١٧٣

(٦٧) حيازة

* حيازة - أوامر النيابة العامة في منازعات الحيازة - تكييفها .

١٩٩ ٥٥٧ ١١٨٢

* حيازة - قرار القاضى الجزئى فى منازعات الحيازة - تكييفه - الاختصاص بالمنازعة فيه.

١٩٩ ٥٥٨ ١١٨٢

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٦٨) خدمة عسكرية

* خدمة عسكرية - تعيين - المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ / ١٩٨٠ سرياتها على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم.

٢٠٠ ٥٥٩ ١١٨٩

* خدمة عسكرية - طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

٢٠١ ٥٦٠ ١١٩٥

(٦٩) خصومة

* خصومة - المنازعة في تحديد اجرة العين محل النزاع خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها.

٢٩ ٨٣ ٢٠٨

(٧٠) خمر

* خمر - حظر شرب الخمر - الدفع بعدم دستورية المادة ٧ من القانون ٦٣ / ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر ومخالفته لمبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٢٠٢ ٥٦٤ ١٢٠١

* خمر - حظر شرب الخمر - عقوبة الحبس شهرين مع الشغل - رأى محكمة الاستئناف بعدم دستورية المادة ٧ من القانون ٦٣ / ٧٦ يحظر شرب الخمر وقف

- ١٠٧ -

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الدعوى - احالة الاوراق الى المحكمة الدستورية لمخالفة هذه العقوبة لمبادئ الشريعة الاسلامية التي تعاقب بالجلد -			
رفض الطعن.	٢٠٣	٥٦٨	١٢٠٨
	٢٠٤	٥٧١	١٢٠١
* خمور - مدى دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ / ١٩٧٦ فى شأن حظر شرب الخمر.			
	٣٨٩	١٠٣٦	٢١٦٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(٧١) دار الافتاء			
* دار الافتاء - فتاويها .	٢٠٥	٥٧٤	١٢١٥
(٧٢) دستور			
* دستور - نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة.	٢٠	٦٠	١٢٢
* دستور - ديمقراطية - تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور ومبادئه - السيادة الشعبية جوهرها - كفالة الحريات والحقوق العامة هدفها - المشاركة في ممارسة السلطة وسيلتها .	٣٣	٩٢	٢٢٠
* دستور - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - الرقابة الدستورية "الديموقراطية".	٥٨	١٦٤	٣٦٧
* دستور - الاصل في نصوص الدستور انها تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة.	٨٤	٢٣٠	٥٣٦
* دستور - لوائح الضرورة - لم يفرض ائقانون جزاء لعدم عرضها على مجلس الأمة - عدم العرض لا يترتب عليه مساس بقوتها.	٨٦	٢٣٧	٥٦٣
* دستور - تلتزم الدولة بتوفير الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها لكل			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
فرد وطنيا كان ام اجنبيا - ضمان حق			
التقاضى لكل فرد وطنيا كان او اجنبيا.	١٧٧	٤٨٨	١٠٣٣
* دستور - تفسير نص المادة ٩٩ من			
الدستور.	٢٠٦	٥٧٧	١٢١٩
* محكمة دستورية - عدم اختصاصها			
بتفسير مواد الدستور فى حالة الادعاء			
بتصادمها او تعارضها.	٢٠٧	٥٧٨	١٢١٩
* دستور حريات وحقوق عامة - نقابات -			
- ديمقراطية النقابات - تحديد مفهومها فى			
ضوء احكام الدستور.	٢٢٧	٦٢٠	١٢٨٩
* دستور - حرمان طائفة من حق			
التقاضى ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة			
المنصوص عليه بالدستور.	٢٦٠	٦٩٩	١٤٠٣
* دستور - تعديل المادة الثانية من			
الدستور فى ١٩٨٠/٥/٢٢ بجعل مبادئ			
الشريعة الاسلامية قواعد قانونية			
موضوعية واجبة الاعمال بذاتها هو قيد			
استحدثه الدستور على سلطة المشرع فى			
شأن المصادر التى يستقى منها احكامه			
التشريعية وأنه لا يمكن اعماله الا بالنسبة			
للتشريعات اللاحقة على فرضه دون			
التشريعات السابقة .	٣١٠	٨١٨	١٦٥٢

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٧٣) دفعة

* دفعة - المادة ٥ من القانون

١٩٥١/٢٢٤ ٢٥٩ ٦٩٥ ١٣٩٩

(٧٤) دفع

* دفع - الدفع بعدم الدستورية ليس من
الدفع التي يخالطها واقع ولا تعتبر
المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستقل
بتقديرها محكمة الموضوع وإنما ينحل إلى
ادعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم في
الدستور.

١٨٤ ٥١١ ١١٠٧

* دفع - الدفع بعدم الدستورية - ادعاء
لا يرتبط الفصل فيه بآية عناصر واقعية
تكون محكمة الموضوع قد حقيقتها - تجوز
اثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٨٤ ٥١٢ ١١٠٧

* دفع - الدفع بعدم الدستورية ليس من
قبيل الدفع الشكلية أو الاجرائية - جواز
إثارة هذا الدفع في أية حالة تكون عليها
الدعوى وأمام أية محكمة أيا كان موقفها
من التنظيم القضائي الذي يضمها.

٣٥٩ ٩٥٩ ١٩٢٩

(٧٤) دعارة

* تشريع - القرار بالقانون رقم
١٩٦١/١٠ في شأن مكافحة الدعارة -
الدفع بعدم دستوريته لعدم عرضه على

الصفحة	المبدأ	القاعدة	المبدأ
			مجلس الامة فور انعقاده ولعلم اقراره مادة
			مادة - اعتبار هذه المسائل من المطاعن
			الشكلية ولا يعتبر الحكم الصادر برفضها
			مطهرا للنصوص التشريعية المطعون
			عليها من العيوب الموضوعية التي تشوبها
			او مانعا لكل ذي مصلحة من طرحها
١٢٢٧	٥٧٩	٢٠٨	على هذه المحكمة وفقا لقائنتها.
			(٧٦) دعوى تنازع الاختصاص
			السلبى والايجابى
			* دعوى تنازع الاختصاص - مناط
١٢١٥	٥٧٥	٢٠٥	قبولها.
١٧٢٥	٨٥٦	٣٢٧	
			* جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص
١٢٣٧	٥٨١	٢٠٩	القضائى .
			* دعوى تنازع الاختصاص - المحكمة
١٢٣٧	٥٨٢	٢٠٩	الدستورية العليا.
			* دعوى تنازع الاختصاص - المصلحة
١٢٤٠	٥٨٣	٢١٠	فيها- دعوى جنائية - انقضاؤها.
			* دعوى تنازع الاختصاص - مناط
١٢٤١	٥٨٤	٢١١	قبولها - التنازع الايجابى.
١٢٤٧	٥٨٨	٢١٣	
١٧٢١	٨٥٤	٣٢٦	
			* دعوى تنازع الاختصاص الايجابى -
١٢٤٢	٥٨٥	٢١١	جهتا التنازع .

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي -			
اثر رفعها.	٢١٢	٥٨٦	١٢٤٤
	٢١٣	٥٨٩	١٢٤٧
	٣٢٧	٨٥٧	١٧٢٥
* دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي -			
اجراءاتها .	٢١٢	٥٨٧	١٢٤٤
	٢١٣	٥٩٠	١٢٤٧
	٢١٥	٥٩٤	١٢٥٤
	٣٢٧	٨٥٨	١٧٢٥
* دعوى تنازع الاختصاص السلبي -			
مناطق قبولها .	٢١٤	٥٩١	١٢٥٠
* دعوى تنازع الاختصاص السلبي -			
الحكم فيها - اثره .	٢١٤	٥٩٣	١٢٥١
* وجوب ان ترفق بطلب الفصل في			
تنازع الاختصاص صورة رسمية من كل			
من الحكمين مثار التنازع - ارفاق صورة			
عرفية من الحكم او تقديم الصورة الرسمية			
في تاريخ لاحق لايداع الطلب - عدم قبول			
الطلب .	٢١٥	٥٩٥	١٢٥٤
	٢١٥	٥٩٦	١٢٥٥

(٧٧) دعوى تنفيذ حكمين متعارضين

- * دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - مناطق قبولها - صدور الحكمين

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
من جهة قضاء واحدة - عدم قبول الطلب -			
اساس ذلك .	٢١٦	٥٩٧	١٢٥٧
	٢١٨	٥٩٩	١٢٥٩
	٢١٩	٦٠٠	١٢٦٣
* دعوى التنازع بشأن تنفيذ الاحكام -			
وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين			
الذين قام النزاع بشأن تنفيذهما - اثر			
اغفال هذا الاجراء - عدم قبول الدعوى.	٢١٧	٥٩٨	١٢٥٩
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
الصفة فيها - نوى الشأن هم اصحاب			
الصفة فى رفع دعوى التنازع .	٢٢٠	٦٠١	١٢٦٦
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
الصفة فيها - محاماه - وكالة عدم تقديم			
المحامى سند وكالته عن المدعى عند			
ايداع صحيفة دعوى تنازع التنفيذ وحتى			
اقفال باب المرافعة فى الدعوى - اثره -			
عدم قبول الدعوى.	٢٢٠	٦٠٢	١٢٦٧
	٢٢١	٦٠٤	١٢٦٨
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
مناط قبولها .	٢٢٢	٦٠٥	١٢٦٩
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
قضاء مدنى وجنائى - قضاء تأديبى -			
قضاء القيم.	٢٢٢	٦٠٦	١٢٧٠

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
٢٢٣	٦٠٧	١٢٧٥	١٢٧٥
صد ١ التناقض - قرارات التفسير .			
(٧٨) دعوى دستورية			
* دعوى - شروط قبولها - المصلحة			
ومناطقها.			
١	١	٣	٣
١٨٠	٥٠٦	١٠٦٩	١٠٦٩
٣٧١	٩٨٣	٢٠٠٥	٢٠٠٥
* دعوى دستورية - قبولها - ما يجب ان			
يتضمنه قرار الاحالة او صحيفة الدعوى			
من بيانات جوهرية.			
٢	٥	١٠	١٠
* دعوى دستورية - نطاقها ينصب على			
النص المطعون بعدم دستوريته وتكون			
الدعوى غير مقبولة فيما عداه .			
٤	١١	٢٢	٢٢
١٣٤	٣٤١	٨٢٩	٨٢٩
* دعوى دستورية - شرط قبولها توافر			
المصلحة فيها - مناط ذلك ارتباط بينها			
وبين المصلحة القائمة في الدعوى			
الموضوعية وان يكون من شأن الحكم في			
المسألة الدستورية التأثير فيما ابدى من			
طلبات في الدعوى الموضوعية.			
٤	١٢	٢٢	٢٢
* دعوى دستورية - شرط قبولها -			
مصلحة شخصية مباشرة - مناطقها - وجود			
ارتباط بين الدعوى الدستورية وبين			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية.			
٥	١٣	٢٥	
١٧٩	٥٠٢	١٠٥٧	
١٨٥	٥٢٢	١١١٩	
١٨٨	٥٣٥	١١٣٦	
٢٥١	٦٨٦	١٣٦٨	
٢٥٧	٦٩٣	١٣٩٢	
٣٤٧	٩١٥	١٨٣٣	
٣٥٩	٩٦٠	١٩٢٩	
٣٧٦	٩٩٦	٢٠٥٤	
٣٨٤	١٠١٥	٢١٢٢	
٣٨٤	١٠١٦	٢١٢٢	
* دعوى دستورية - دعاوى عينية - توجيه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى.			
١٢	٣٤	١٠٠	
٣١٧	٨٣٨	١٦٨٠	
٣٤٧	٩١٦	١٨٣٣	
٣٧٥	٩٩٤	٢٠٤٦	
* دعوى دستورية - المصلحة فيها - الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة فى الطعن - اثره - عدم قبول .			
١٣	٣٧	١٠٣	
١٩٣	٥٤٦	١١٦١	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٨٩	٥٣٩	١١٤٩
	١٩١	٥٤٣	١١٥٥
	٢٢٨	٦٢٩	١٣٠٣
	٢٦٢	٧٠٦	١٤١٢
	٣١٤	٨٢٧	١٦٧٠

* دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها -
الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها -
حجية الاحكام الصادرة فيها حجية مطلقة
قبل الكافة وتلتزم بها جهات القضاء سواء
اكانت قد انتهت الى عدم دستورية النص
المطعون فيه ام الى دستوريته .

١٣	٣٨	١٠٣
٢٢٨	٦٢٦	١٣٠٣
٢٤١	٦٦٢	١٣٣٩
٢٤٢	٦٦٨	١٣٤٣
٣١٣	٨٢٥	١٦٦٨
٣١٤	٨٢٨	١٦٧٠

* دعوى دستورية - طريقة رفع الدعوى
الدستورية - مقومات الدعوى - اوضاع
اجرائية تعلقها بالنظام العام باعتبارها
شكلا جوهريا فى التقاضى.

١٧	٥١	١١٤
١٤٩	٣٧٧	٩٠٢
١٥١	٣٨٣	٩٠٧
٢٢٥	٦١٠	١٢٨٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	٢٢٩	٦٣٠	١٣٠٦
	٢٣٤	٦٣٩	١٣١٩
	٢٣٦	٦٤٧	١٣٢٥

• دعوى دستورية - ميعاد الثلاثة أشهر
الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد
اقصى لرفع الدعوى الدستورية او الميعاد
الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون
هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا -
التزام الخصوم برفع الدعوى الدستورية
قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة.

١٧	٥٢	١١٤
٢٣٣	٦٣٧	١٣١٦
٢٣٥	٦٤٢	١٣٢١
٢٤٥	٦٧٩	١٣٥٥
٢٦٩	٧١٨	١٤٤٩
٢٨٣	٧٥٢	١٥٥١
٢٨٦	٧٦٩	١٥٧١

• دعوى دستورية - طلب اعفاء من
الرسوم - يترتب على تقديمه قطع الميعاد
المحدد لرفع الدعوى بحيث تبدأ مدة جديدة
فى السريان من تاريخ صدور قرار
الاعفاء على ان تكون هذه المدة مماثلة
للمدة التى سبق ان حددتها المحكمة - رفع
الدعوى بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها
يحكم بعدم القبول .

١٧	٥٣	١١٤
----	----	-----

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* دعوى دستورية - دعوى عينية توجه			
الخصومة الى النصوص التشريعية			
المطعون عليها بعيب دستوري - انسحاب			
آثارها على الكافة سواء كانوا مخاطبين			
بالنص التشريعي الذي تعلق به قضاء هذه			
المحكمة لم كانوا من غيرهم.			
١٨	٥٥	١١٧	
١٩	٥٦	١٢٠	
١٦٤	٤٣١	٩٦٩	
١٦٥	٤٣٣	٩٧٢	
١٦٦	٤٣٦	٩٧٥	
١٦٩	٤٤٣	٩٨٥	
١٧٠	٤٤٥	٩٨٨	
١٧١	٤٤٨	٩٩١	
١٧٢	٤٥٤	٩٩٤	
١٧٨	٤٩٥	١٠٤٦	
١٧٩	٥٠١	١٠٥٦	
١٨٧	٥٢٩	١١٣١	
٣٨٤	١٠١٩	٢١٢٢	

*** دعوى دستورية - شرط المصلحة وهي**
المصلحة الشخصية المباشرة - لا يكفي
لتحققها ان يكون النص التشريعي
المطعون عليه مخالفا للدستور بل يجب ان

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
يكون هذا النص بتطبيقه على المدعى قد			
الحق ضررا مباشرا .	٢٥	٧٤	١٧٦
	٣٤٦	٩١٠	١٨٢٦
* دعوى - المصلحة الشخصية المباشرة			
شرط لقبول الدعوى الدستورية يتحدد على			
ضوء عنصرين أوليين يحددا معا			
مضمونها ولايتداخل احدهما مع الآخر او			
يندمج فيه.	٢٥	٧٦	١٧٦
	٩٨	٢٧٠	٦٥٣
	٢٢٦	٦١٣	١٢٨٦
	٣٧٩	١٠٠٦	٢٠٩٣
* دعوى - تكييف الدعوى - يخضع			
لرقابة المحكمة التي تعطىها وصفها الحق			
وتكييفها القانون السليم.	٣٤	٩٧	٢٢٧
	٢٤٢	٦٦٦	١٣٤٢
	٢٤٦	٦٨٠	١٣٥٨
* دعوى دستورية - عدم صدور تصريح			
من المحكمة برفع الدعوى الدستورية -			
عدم قبول .	٥١	١٣٦	٣١٥
	٢٤٠	٦٦١	١٣٣٧
* دعوى دستورية - اضافة المدعى فى			
صحيفة الدعوى الدستورية مواد غير			
واردة امام محكمة الموضوع - عدم قبول			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الدعوى لعدم اتصال المحكمة بهذا الشق من الطيات اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .	٥١	١٣٧	٣١٥
* دعوى دستورية - شرط المصلحة - المصلحة الشخصية والمباشرة - مناط المصلحة - ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .	٥١	١٣٨	٣١٥
	٧٥	٢١٠	٤٧٢
	١٥٥	٣٩٨	٩٢٧
	١٧٤	٤٦٩	١٠٠٤
	١٧٨	٤٩٧	١٠٤٦
	٢٠١	٥٦١	١١٩٥
	٢٤٤	٦٧٨	١٣٥٢
	٢٥٦	٦٩٢	١٣٩٠
* دعوى دستورية - تحديد نطاق الدفع بعدم الدستورية - شرط قبولها .	٦٠	١٧٩	٣٧٤
* دعوى دستورية - يجب لقبولها ان يتضمن قرار الاحالة وصحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي تنبئ عن جدية الدعوى ويتحدد بها موضوعها طبقا للمادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية - ما يترتب على هذا الاغفال - عدم قبول الدعوى.	٦٥	١٨٩	٤٣١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	٦٦	١٩١	٤٣٤
	٦٧	١٩٢	٤٣٤
	٦٨	١٩٣	٤٣٥
	١٧٥	٤٧٤	١٠١١
	٢٣٢	٦٣٥	١٣١٣
	٢٥٠	٦٨٥	١٣٦٥
	٢٨٤	٧٦٠	١٥٥٦
	٢٨٦	٧٧٢	١٥٧٢

* دعوى دستورية - عدم قبولها في حالة
خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية
العليا من اى بيان نصت عليه المادة ٣٠
من قانون المحكمة والاكتفاء بالاحالة الى
اسباب حكم اخر غير مودع ملف الدعوى
المحالة.

٦٩ ١٩٤ ٤٣٥

* دعوى دستورية - المصلحة في
الدعوى - صدور تشريع جديد يعدل
التشريع المطعون فيه بعد رفع الدعوى
لا يؤثر على مصلحة المدعى الشخصية في
الدعوى الراهنة ولا يحول دون الفصل في
الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من
طبق عليهم خلال فترة نفاذه .

٧٢ ٢٠٤ ٤٤٩

٢٢٤ ٦٠٨ ١٢٧٩

* دعوى دستورية - رخصة التصدى -
مناط اعمالها.

١٩٣ ٥٤٨ ١١٦١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٧٣	٤٥٨	١٠٠٠
	٢٢٦	٦١٤	١٢٨٦
	٣٥٢	٩٣٢	١٨٦٥
* دعوى دستورية - المصلحة الشخصية			
المباشرة شرط لقبولها - انتفاء المصلحة			
في حالة صدور قرار يلغى تأييم الواقعة			
بعد ان كان معاقبا عليها - عدم قبول			
الدعوى.			
	١١٢	٣٠٠	٧٣١
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -			
شرط قبولها .			
	١٢٣	٣١٩	٧٦٤
* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة			
جهة المحاكم - محاكم شرعية وملية.			
	١٢٣	٣٢٠	٧٦٤
	١٢٥	٣٢٣	٧٧٢
* دعوى دستورية - انتفاء اتصال			
الدعوى الدستورية في حالة الطعن على			
غير النص التشريعي الذي تعلق به			
التصريح الصادر من محكمة الموضوع -			
عدم قبول .			
	١٣٤	٣٤٢	٨٣٠
	٢٨٦	٧٧١	١٥٧١
* دعوى دستورية - رسم المشرع طريقا			
لرفع الدعوى الدستورية - مقومات الدعوى			
الدستورية - ابداء الدفع بعدم الدستورية -			
تقدير محكمة الموضوع جدية الدفع - رفع			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لايجاوز ثلاثة أشهر - تعلق هذه الاجراءات بالنظام العام.	١٤٤	٣٦١	٨٨٧
	١٤٦	٣٦٧	٨٩٣
	١٤٨	٣٧٣	٨٩٩
	١٤٩	٣٧٦	٩٠١
	١٥١	٣٨٢	٩٠٧
	١٧٢	٤٥١	٩٩٤
	١٨٥	٥١٨	١١١٩
	٢٣٣	٦٣٦	١٣١٦
	٢٣٤	٦٣٨	١٣١٩
	٢٣٤	٦٤٠	١٣١٩
	٣٧٧	١٠٠٠	٢٠٦٥
	٣٣٨	٦٥٤	١٣٣١
	٦٥٥	٦٩١	١٣٨٨

* دعوى - ميعاد الثلاثة أشهر الذى
فرضه المشرع كحد اقصى لرفع الدعوى
على نحو أمر او الميعاد الذى تحدد
محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد
الاقصى يعتبر ميعادا حتميا - الالتزام برفع
الدعوى قبل انقضائه - عدم قبول الدعوى
فى حالة ايداع صحيفة الدعوى بعد
انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله.

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	١٤٦	٣٦٨	٨٩٣
	١٤٨	٣٧٤	٨٩٩
	١٥٣	٣٨٨	٩١٢
	٢٢٥	٦١١	١٢٨٣
	٢٣١	٦٣٢	١٣١٠
	٢٣٥	٦٤٣	١٣٢٢
	٢٣٦	٦٤٨	١٣٢٥
	٢٣٦	٦٤٩	١٣٢٥
	٢٣٨	٦٥٣	١٣٣١
	٢٥٤	٦٩٠	١٣٨٥
	٢٨٦	٧٦٨	١٥٧١
	٣٩١	١٠٣٩	٢١٧١
	٣٩٢	١٠٤١	٢١٧٤

* دعوى - قيام محكمة الموضوع
بتأصيل الدعوى الموضوعية ليقيم المدعى
ما يدل على رفع دعوهم الدستورية لا
يعنى امتداد الأجل الذى حددته محكمة
الموضوع لرفع الدعوى الدستورية

١٤٤	٣٦٣	٨٨٨
١٥٧	٤١٠	٩٤٣
٣٩١	١٠٤٠	٢١٧١

* دعوى - الدفع بعدم دستورية القرار
بقانون - التصريح من محكمة القيم برفع
الدعوى الدستورية - وتحدد ميعاد شهر -

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
إيداع صحيفة الدعوى بعد الشهر المحدد بمعرفة محكمة الموضوع - عدم قبول	١٤٥	٣٦٥	٨٩١
	١٤٧	٣٧١	٨٩٦
	٢٣٥	٦٤٤	١٣٢٢
* دعوى دستورية - إذا حددت محكمة الموضوع أجلا لرفع الدعوى الدستورية مقداره شهران ولم يقم المدعون برفعها خلال هذا الأجل - قيام محكمة الموضوع بتحديد شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق - تجاوز محكمة الموضوع الحد الأقصى الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية - عدم قبول .	١٤٦	٣٦٩	٨٩٤
* دعوى - عدم إيداع صحيفة الدعوى الدستورية قبل انقضاء الأجل المحدد يقضى بعدم قبولها .	١٤٩	٣٧٨	٩٠٢
* دعوى دستورية - عدم إيداع صحيفة الدعوى امام المحكمة الدستورية إلا بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله - عدم قبول .	١٥٠	٣٨٠	٩٠٤
	٢٣٨	٦٥٦	١٣٣٢
* دعوى - عدم إيداع صحيفة الدعوى خلال الأجل المحدد لرفع الدعوى - عدم قبول .	١٥١	٣٨٤	٩٠٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

١٥٢	٣٨٦	٩٠٩
٢٣٨	٦٥٥	١٣٣١
٣٩٢	١٠٤١	٢١٧٤

* دعوى دستورية - التدخل فيها - التدخل
الاتضمامى - شرط قبوله توافر مصلحة
شخصية مباشرة للمتدخل - عدم قبول
طالب التدخل فى الدعوى الدستورية
خصما مت دخلا فى دعوى الموضوع - لا
يعد من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية
- عدم قبول تدخله فيها .

١٥٨	٤١١	٩٤٦
١٧٠	٤٧١	١٠١١
١٨٨	٥٣٠	١١٣٥
٢٢٧	٦١٥	١٢٨٨
٢٣٥	٦٤٥	١٣٢٢

* دعوى دستورية - أثر رجعى - عدم
تضمن صحيفة الدعوى بيان النصوص
التي تنطوى على الأثر الرجعى - عدم
قبول .

١٧٢	٤٥٢	٩٩٤
-----	-----	-----

* دعوى دستورية - خلو الصحيفة من
بيان النص التشريعى المطعون فيه والنص
الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه
المخالفة - عدم قبولها .

١٧٣	٤٥٧	١٠٠٠
١٧٥	٤٧٥	١٠١٢

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	٢٨٦	٧٧٣	١٥٧٢
	٣٠٩	٨١٣	١٦٤٩
	٣١٨	٨٤٢	١٦٨٥
	٣٦٨	٩٧٧	١٩٨٩

* دعوى دستورية - المصلحة فيها -
الغاء النص التشريعي المطعون فيه بعدم
الدستورية لا يحول دون النظر والفصل في
دعوى عدم دستورية ممن طبق عليهم
خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار
قانونية بالنسبة لهم وبالتالي توافرت لهم
مصلحة شخصية في الطعن بعدم
دستوريته.

١٨٨	٥٣٣	١١٣٦
٢٢٧	٦١٨	١٢٨٨
٢٨٥	٧٦٤	١٥٦٧
٣٤٧	٩١٤	١٨٣٣

* دعوى دستورية - الطعن بعدم
دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من
القانون رقم ١٩٥٦/٧٣ بتنظيم مباشرة
الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم
١٩٨٤/٤٦ - قصر محكمة الموضوع
نطاق الدفع بعدم الدستورية من المدعى
على القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن
مجلس الشعب دون سواه - عدم قبول

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الدعوى لعدم تحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات إتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .	١٨٨	٥٣٤	١١٣٦
* دعوى دستورية - مناط قبولها أن يكون نص القانون أو للاتحة المطلوب الفصل في دستوريته لازما للفصل في النزاع في الدعوى الموضوعية التي أثرت المعالة الدستورية بمناسبة المادة السابقة من القانون ١٩٧٦/٦٣ المطلوب الفصل في دستوريته تتضمن بيان العضوية .	٢٠٢	٥٦٥	١٢٠١
	٢٠٤	٥٧٢	١٢١١
* دعوى دستورية - ارفاق صورة عرقية من الحكم أو تقديم الصورة الرسمية في تاريخ لاحق لايداع الطلب - عدم قبول الطلب .	٢١٥	٥٩٦	١٢٥٥
* دعوى دستورية - سبل التداعى في شأنها - ليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات .	٢٢٤	٦٠٩	١٢٧٩
	٢٣٩	٦٥٧	١٣٣٤
	٢٥٤	٦٨٩	١٣٨٥
	٢٨٤	٧٥٨	١٥٥٦

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* دعوى دستورية - ولاية المحكمة الدستورية .	٢٢٧	٦١٦	١٢٨٨
* دعوى دستورية - تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية - أثر ذلك .	٢٢٧	٦١٩	١٢٨٩
* دعوى دستورية - شرط قبولها - مناطه - تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية - أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .	٢٣٠	٦٣١	١٣٠٨
* دعوى موضوعية - الدفع بعدم الدستورية - عدم جدية الدفع بعدم الدستورية - عدم التزام محكمة الموضوع بوقف الدعوى .	٢٣١	٦٣٤	١٣١٠
* دعوى موضوعية - يجب ان تستقل بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة والا كانت دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون .	٢٣٩	٦٦٠	١٣٣٤
* دعوى دستورية - اجراءاتها - نظام عام - رفع الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة الدستورية العليا يكون عن طريق تقديمها الى قلم كتابها - الاستثناء من ذلك - جواز الاحالة اليها من احدى			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي اذا تراعى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع - اجراءات رفع الدعاوى والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصا فيها من النظام العام .	٢٤٣	٦٧٥	١٣٤٩
	٢٨٦	٧٦٧	١٥٧١
* دعوى دستورية - اعمال آثار الاحكام الصادرة في المسائل الدستورية من اختصاص محكمة الموضوع .	٢٤٦	٦٨١	١٣٥٨
* دعوى دستورية - المصلحة فيها - دعوى موضوعية - النزول عن الحق فيها - النزول عن الحق الشخصى المدعى به، عمل قانونى يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى أسقاطه - تنازل المدعى بأقراراه عن طلبه فى الدعوى الموضوعية التى أشير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم منها - أثره - انتفاء مصلحة فى الدعوى .	٢٤٧	٦٨٢	١٣٦٠
	٢٤٨	٦٨٣	١٣٦٢
* دعوى دستورية - المصلحة فيها - دعوى جنائية - شروط قبول الدعوى الدستورية ان تتوافر للمدعى مصلحة			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
شخصية ومباشرة في دعواه وقت رفعها وان تستمر حتى الحكم فيها - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - انتهاء الدعوى الحقيقية الى حكم بات ببراءة المدعى - أثره انتفاء انتهاء مصلحته في الدعوى الدستورية .	٢٤٩	٦٨٤	١٣٦٤
	٢٥٣	٦٨٨	١٣٨٢
* دعوى - منازعة دستورية - شروط قبولها .	٢٥٢	٦٨٧	١٣٧٢
* دعوى دستورية - عدم قبولها إذا كان ابطال النص التشريعي المطعون عليه لن يعود على رافع الدعوى باية فائدة عملية يمكن ان يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى .	٢٥٨	٦٩٤	١٣٩٥
* دعوى دستورية - شرط المصلحة في الدعوى الدستورية وشرط الصفة من الشروط الجوهرية التي لا تقبل الدعوى الدستورية في غيبتها .	٢٧٩	٧٤٣	١٥١٧
* دعوى دستورية - المحكمة الدستورية جهة قضاء ذات اختصاص أصيل وهي ليست محكمة موضوع وليست جهة طعن			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
بالنسبة لمحكمة الموضوع وهي لا ترفع لها الا بطريق الاحالة من محكمة الموضوع اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازما للفصل في النزاع أو بناء على دفع يثار امام محكمة الموضوع كقدر حديثة .	٢٨٣	٧٥٣	١٥٥١
* دعوى دستورية - إذا وردت الدعوى للمحكمة الدستورية للفصل في موضوعها فإنها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للوضع القانوني - وتكون غير مقبولة .	٢٨٣	٧٥٤	١٥٥١
* دعوى دستورية - إذا لم تصرح محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية في شأن النصوص التشريعية التي طعن عليها بعدم الدستورية في مرحلة التحضير امام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية فان الدعوى تكون منطوية على طعن مباشر فيها - عدم قبول .	٢٨٤	٧٥٩	١٥٥٦
* دعوى دستورية - عدم اختصاص المدعى القانوني امام محكمة الموضوع وعدم الترخيص له في رفع الدعوى الدستورية - عدم قبول الدعوى بالنسبة له .	٢٨٦	٧٧٠	١٥٧١
* دعوى التنازع - البيانات التي يجب أن			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
تشتمل عليها صحيفة الدعوى.	٣٠٢	٧٩٩	١٦٢٤
* دعوى دستورية - شروط قبول			
الدعوى الدستورية - البيانات الجوهرية			
التي تنبئ عن جدية الدعوى .	٣١١	٨٢١	١٦٦٢
* دعوى دستورية - عدم قبولها بالنسبة			
للمواد التي لم يدفع بعدم دستورتها .	٣١٨٠	٨٤١	١٦٨٥
* دعوى دستورية - محل الدعوى .	٣٣١	٨٧٠	١٧٥١
* دعوى دستورية - إغفال الفصل في			
بعض الطلبات المثارة .	٣٣١	٨٧١	١٧٥١
* دعوى دستورية - الدفع بانتهاء			
الخصومة الدستورية لحل مجلس الشعب			
المراد الترشيح لعضوته - توافر المصلحة			
الشخصية والمباشرة في الطعن بعدم			
الدستورية على القانون رقم ١١٤ لسنة			
١٩٨٣ من قبل من طبق عليهم لا يحول			
دون النظر والفصل في الطعن بعدم			
الدستورية لترتيب آثار قانونية بالنسبة لهم.	٣٤٦	٩٠٩	١٨٢٦
* دعوى دستورية - المصلحة فيها -			
مصلحة شخصية ومباشرة - مناط هذه			
المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى			
الموضوع .	٣٤٧	٩١٥	١٨٣٣
	٣٥٧	٩٤٤	١٩٠٨

* دعوى دستورية - عدم رد المحكمة

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

الدستورية على الدفع بعدم قبول الدعوى
الدستورية لا يفيد اغفالها الفصل في بعض
جوانب المسألة الدستورية التي طرحتها
هذه الدعوى عليها والتفتاتها عن الرد على
هذا الدفع بعد قضاء حتميا برفضه .

٣٥٨ ٩٥٧ ١٩٢٣

* المصلحة الشخصية في الدعوى
الدستورية - لا يكفي لتوافر المصلحة
الشخصية المباشرة مجرد انكار أحد
الحقوق المنصوص عليها في الدستور أو
محض الخلاف حول مضمون هذا الحق -
وجوب ان يكون للخصم الذي أقامها
مصلحة واضحة في اجتناء فائدة .

٣٥٩ ٩٦١ ١٩٢٩

* دعوى دستورية - الحكم الصادر فيها -
حجية مطلقة - طبيعية الدعوى الدستورية .

٣٧٤ ٩٩٠ ٢٠٣٦

* دعوى دستورية - متى أقيمت الدعوى
الدستورية لا يجوز لأية محكمة ان تتضمن
قرارها باحالة مسألة دستورية اليها أو ان
تتخى الدفع الفرعى للمثار امامها بعد
تقديرها لجديته - يجب عليها ان تتربص
قضاء المحكمة الدستورية في الدعوى
الدستورية باعتباره فاصلا في موضوعها
كاشفا عن صحة النصوص المطعون عليها
أو بطلانها ملزما محكمة الموضوع

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
بأعمال أثره في النزاع المعروض عليها .	٣٧٧	١٠٠١	٢٠٦٥
* دعوى دستورية - تقدير جديده الدفع بعدم الدستورية خص به المشرع محكمة الموضوع التي اثير امامها الدفع - مجرد سماح محكمة الموضوع لمن اثار الدفع برفع دعواه الدستورية يفيد تقديرها لجديته دون الحاجة الى دليل آخر لاثبات ذلك .			
٣٩٩	١٠٤٩	٢٢٠٩	
* دعوى دستورية - وقف الدعوى ليس شرطاً لقبول الدعوى الدستورية بل هو تنحية لتقدير جديده الدفع وضرورة الفصل فيه قبل الحكم في الدعوى الاصلية .			
٣٩٩	١٠٥٠	٢٢٠٩	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٧٩) رسوم استهلاك

• رسم استهلاك المقرر بالقانون رقم ١٩٧٧/٣٦ - أثر رجعي - نص المادة ١٨٧ من الدستور ضرورة توافر موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب - مطابق للدستور .

٧٩٩ ٣٣١ ١٣٠

(٨٠) رسوم ايداع

• رسوم - نعى المدعى على المادة ٣٦ مكررا (ذ) من قانون الاصلاح الزراعى فيما تضمنه من خصم رسوم ايداع المبالغ المحصلة من المستأجر خزانة المحكمة لتعارضه مع الدستور - فرض رسم الايداع بالقانون رقم ١٩٤٤/٩٠ فى غير محله .

٣١٦ ١٤٠ ٥١

(٨١) رقابة قضائية

• رقابة قضائية - اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة على دستورية القوانين هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

١٠٠ ٣٣ ١٢
١٧٩٣ ٨٦٤ ٣٣٠

• رقابة قضائية - النأى بالاعمال السياسية عن نطاق الرقابة القضائية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
استجابة الدواعي الحفظ على الدولة والزود عن سيادتها ورعاية مصالحها العليا .	٦٠	١٧٤	٣٧٤
* رقابة - طبيعية الرقابة القانونية التي تباشرها محكمة النقض على محكمة الموضوع لا يحول بذاتها دون إثارة الدفع بعدم الدستورية امامها .	١٨٤	٥١٣	١١٠٧
* رقابة - قرارات ادارية - المادة ٨ من أمر رئيس الجمهورية رقم ١/١٩٦٧ الخاص بالرقابة والقصد منه .	٢٦٠	٦٩٧	١٤٠٣
* رقابة - غاية هذه الرقابة - رد كفاة النصوص التشريعية المطعون عليها الى قواعد الدستور .	٢٣٠	٨٦٥	١٧٣٩

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٨٢) زنا

جريمة الزنا - عقوبة الحبس - مخالفة

ذلك للمادة ٢ من الدستور والشريعة
الاسلامية باعتبار ان الزنا من جرائم
الحدود .

٢٦١ ٧٠١ ١٤٠٩

* زنا - مدى مخالفة المواد ٢٦٧،

٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧ من قانون
العقوبات للشريعة الاسلامية باعتبار ان
الزنا من جرائم الحدود - صدور أحكام من
المحكمة الدستورية برفض الطعن بعدم
دستورية هذه المواد .

٢٦٢ ٧٠٤ ١٤١٢

* زنا - القرار بقانون رقم ١٠/١٩٦١

بشأن مكافحة الدعارة يقضى بعقوبة الحبس
بينما الشريعة تقتضى بعقوبة الرجم والجلد
- عدم مخالفة للدستور لعدم سريلته على

٢٦٣ ٧٠٨ ١٤١٦

التشريعات السابقة عليه .

المبدأ القاعدة المبدأ الد

(٨٣) سرقة

* سرقة - سرقة منقول من مسكن - عقوبة
بالمادة ٣١٧ / ١ عقوبات - رأيت محكمة
الجنح عدم دستورية هذه المادة - لان
العقوبة الحبس بينما الشريعة الاسلامية
العقوبة قطع اليد .

٢٦٤ ٧٠٩ ١٤٢١

٢٦٧ ٧١٤ ١٤٣٢

* سرقة - مدى دستورية المادة ٣١٧
البندين ثانيا ورابعا عقوبات ومدى مخالفتها
للدستور في مادته الثانية .

٢٦٥ ٧١١ ١٤٢٥

* سرقة - المادة ٣١٧ / ٥ عقوبات تعاقب
بالحبس والشريعة الاسلامية تعاقب بقطع
اليدين - انصراف التعديل الدستوري على
التشريعات الصادرة بعد ١٩٩٠/٥/٢٢ .

(٨٤) سلطة تقديرية

* سلطة تقديرية للمشرع في تنظيم
الحقوق - ضوابطها - عدم اهدار نص
تشريعي .

١ ٤ ٣

* سلطة تقديرية - اصدار رئيس
الجمهورية لقرار بقانون في غيبة مجلس
الشعب يكون غير مجاوز حدود سلطته
التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور اذا
كانت هناك ظروف تقتضى الاسراع
بالتدخل التشريعي .

١٥٥ ٤٠١ ٩٢٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٨٥) سلطة قضائية

* سلطة قضائية - مجلس الصلاحية -
اختصاصه - احالة الى المعاش لزوال
صلاحية القاضى لولاية القضاء - اعتبار
مجلس الصلاحية جهة قضاء - قصر
التقاضى فى الحكم الصادر من مجلس
الصلاحية على درجة واحدة.

١٤٣٧ ٧١٦ ٢٦٨

(٨٦) ملك دبلوماسى وقنصلى

* تعيين - اعادة تعيين اعضاء السلكين
الدبلوماسى والقنصلى بالقرار بقانون رقم
١٩٥٩/٧٤ - اعتبار القرار باعادة التعيين
نهائى وغير قابل للطعن - مخالفة ذلك
للدستور .

٧٠١ ٢٨٢ ١٠٣

* تعيين - القرار الجمهورى رقم ٤٨٥
لسنة ١٩٥٩ باعادة تعيين اعضاء السلكين
الدبلوماسى والقنصلى بما تضمنه من
ترتيب لاقدميتهم يعد قرارا اداريا.

٧٠١ ٢٨٣ ١٠٣

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٨٧) شركات قطاع الاعمال العام

* ترشيح لعضوية مجلس الادارة كممثل للعاملين بشركات قطاع الاعمال العام - حظر الترشيح لشاغلي وظائف الادارة العليا طبقا لنص البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ / ١٩٧٣ - عدم دستورية .

٦٥٩ ٢٧١ ٩٩

* ترشيح - استبعاد شاغلي وظائف الادارة العليا بالوحدات الاقتصادية من فرص الترشيح التي كفلها لغيرهم من العاملين بها رغم تماثلهم جميعا في مراكزهم القانونية ودون ان يستند هذا التمييز الى اساس موضوعية يقتضيها التمثيل في مجلس ادارتها فان هذا التمييز يكون تحكما ومنهيا عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور .

٦٥٩ ٢٧٢ ٩٩

* قطاع عام - شركاته - طبيعتها - عمالها - الوقف الاحتياطي - اختصاص .

١٦٠٩ ٧٨٧ ٢٩٦

١٦٢٩ ٨٠٣ ٣٠٣

١٦٣٢ ٨٠٥ ٣٠٤

* عاملون بالقطاع العام - انها خدمة العامل لاتقطاعه عن العمل لايعتبر فصلا تأديبيا - اساس ذلك .

١٦٢١ ٧٩٦ ٣٠١

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* عاملون بالقطاع العام - استقالة -			
افصاحه عن ان الانقطاع عن العمل يعتبر			
استقالة - للجهة التي يتبعها العامل سلطة			
الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية او			
اعمال قرينة الاستقالة.	٣٠١	٧٩٧	١٦٢١
* شركات القطاع العام - تعتبر من			
اشخاص القانون الخاص - اثر ذلك .	٣٠١	٧٩٨	١٦٢١
	٣٠٣	٨٠٢	١٦٢٩
* عاملون بالقطاع العام - انتهاء خدمة			
العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب			
مشروع لايعتبر فصلا تأديبيا - اساس ذلك.	٣٠٢	٨٠١	١٦٢٤
* عامل بالقطاع العام - تقرير كفاية -			
انهاء خدمة العامل بالقطاع العام لحصوله			
على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين			
متتاليين لايعتبر فصلا تأديبيا.	٣٠٣	٨٠٢	١٦٢٩
* عامل بالقطاع العام - انتهاء الخدمة			
للانقطاع عن العمل - الفصل او العزل			
بحكم او قرار تأديبي .	٣٠٤	٨٠٤	١٦٣١
* شركات القطاع العام - طبيعتها - عقد			
مدنى - اختصاص - جهة المحاكم -			
شركات القطاع العام من اشخاص القانون			
الخاص - عقد التوريد المبرم بين منشأة			
خاصة واحدى شركات القطاع العام عقد			

- ١٤٣ -

المبدأ	القاعدة	المبدأ	المغمة
مدنى يختص بالمنازعات فى شأن الحقوق المترتبة عليه القضاء العادى صاحب الولاية العامة.	٣٠٦	٨٠٨	١٦٣٨
(٨٨) شهر عقارى			
* شهر عقارى - المادة ٣٥ من القانون ١١٤/ ١٩٤٦ نهائية القرار الصادر عن قاضى الامور الوقتية - لاينطوى على مخالفة دستورية.	٢٦٩	٧١٧	١٤٤٩
* شهر عقارى - مدى دستورية المادة ٢٦ من القانون ٧٠/ ١٩٦٤ بشأن رسوم الشهر والتوثيق من عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى التظلم من أمر تقدير الرسوم الإضافية.	٢٧٠	٧١٩	١٤٥٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٨٩) صيد أسماك

* صيد أسماك - قرار محافظ السويس
رقم ١٠٧ / ١٩٨٣ البند ب من المادة ١١
بشأن صيد الأسماك - تقرير عقوبة الحبس
والمصادرة في حالة نقل الأسماك بغير
تصريح - عدم دستورية.

٢٧١ ٧٢٠ ١٤٦٣

* أسماك - نقل الأسماك دون تصريح
معتمد طبقا لقرار محافظ السويس رقم
١٩٨٥/٧٥ - تقرير عقوبة ومصادرة طبقا
للمادة ٧ والبند ب من المادة ١٠ - عدم
دستورية هذه النصوص .

٢٧٢ ٧٢٣ ١٤٧١

٢٧٤ ٧٣٠ ١٤٨٧

* أسماك - نقل أسماك دون تصريح
معتمد من مديرية التموين - تجريم هذا
الفعل بقرار صادر من محافظ السويس
يعتبره،/د (لاف انتحالا لاختصاص مقرر لوزير
التموين واغتصاب لسلطته.

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(٩٠) ضريبة على رؤوس

الاموال المنقولة والارباح التجارية

والصناعية وعلى كسب العمل

* ضريبة - ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية
والصناعية وعلى كسب العمل. تسرى
على الشركات التي تقوم بين الأصول
والفروع - القصر أو بين الأزواج أو بين
بعضهم البعض في تاريخ العمل بالقانون
رقم ٧٨ / ١٩٧٣ من ٧٣/٨/٢٣ وما ينشأ
منها في تاريخ لاحق.

٢٧٥ ٧٣٢ ١٤٩٢

* عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة
٥٦ من القانون ٤٦ / ١٩٧٨ بشأن العدالة
الضريبية في الفقرة الأخيرة من البند (١)
من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ / ١٩٣٩
الواقعة على الأرض داخل كردون
المدينة المشهرة اعتباراً من ١/١/١٩٧٤.

٢٧٦ ٧٣٤ ١٤٩٣

* تفسير - نص الفقرة الأخيرة من المادة
٤١ من القانون ١٤ / ١٩٣٩.

٢٧٥ ٧٣٣ ١٤٩٢

(٩١) ضريبة على الدخل العام

* ضريبة على الدخل - مدى دستورية ما
قررتاه المادتان ٤٤، ٤٥ من قانون
الضرائب على الدخل الصادر بالقانون

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
رقم ١٥٧/١٩٨١ من لخصاعها لنظام الخصم والاضافة المنصوص عليه فيهما وعدم انطباق التنظيم الخاص بالخصم والاضافة على شركات الاشخاص.	٢٨٠	٧٤٤	١٥٢٧
(٩٢) ضريبة على الايراد العام * ايراد عام - مدى دستورية البند الثالث من المادة ٧ من القانون ٩٩/ ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد.	٢٧٧	٧٣٥	١٥٠٧
* ايراد عام - اشترط المشرع لخصم الضرائب المباشرة - من وعاء الضريبة العامة على الايراد ان يكون الممول قد دفعها بالفعل.	٢٧٧	٧٣٦	١٥٠٧
* ايراد عام - تقاعص الممول عن اداء الضريبة النوعية المستحقة عليه فانها لا تخصم من الوعاء العام.	٢٧٧	٧٣٨	١٥٠٧
* تفسير نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤/ ١٩٣٩ لفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.	٢٧٨	٧٣٩	١٥١٣
(٩٣) ضريبة على المبيعات * ضريبة المبيعات - مدى دستورية القانون رقم ١١/ ١٩٩١ بفرض ضريبة على المبيعات.	٢٧٩	٧٤١	١٥١٧

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* ضريبة المبيعات - مدى مخالفة القانون			
١١/ ١٩٩١ وقرار رئيس الجمهورية رقم			
١٨٠/ ١٩٩١ وقرار وزير البترول رقم			
٥٤/ ١٩٩١ للمادة ١١٩ من الدستور.			
٢٧٩	٧٤٢	١٥١٧	
(٩٤) ضريبة على مرتبات العاملين			
المصريين بالخارج			
* ضريبة على مرتبات العاملين			
المصريين بالخارج - اخلال عدالة			
الضريبة ومبدأ المساواة.			
٢٨٢	٧٤٦	١٥٤٣	
* ضريبة - تحديد دين الضريبة يفترض			
التوصل الى تقدير حقيقى لقيمة المال			
الخاضع لها باعتبار ان ذلك شرطا لازما			
لعدالة الضريبة ولصون مصلحة كل من			
للمعول والخزانة العامة.			
٢٨٢	٧٤٧	١٥٤٣	
* ضريبة على مرتبات العاملين بالخارج			
- جعل دين الضريبة مرتبطا بالدرجة			
الوظيفية التى كان يشغلها العامل قبل			
مغادرته جمهورية مصر العربية وجعل			
مبلغها بالنسبة الى كل درجة رقما ثابتا			
منعزلا عن واقعها.			
٢٨٢	٧٤٨	١٥٤٣	
* مبدأ المساواة - قانون فرض ضريبة			
على مرتبات العاملين فى الخارج - تدل			
نصوصه على انه قصر تطبيقها على			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
العاملين بالدولة والقطاع العام واخراج غير هؤلاء ممن يحققون دخلا ناجما عن عملهم في الخارج فيه تمايز بين فئتين غير مستند الى اسس موضوعية.	٢٨٢	٧٤٩	١٥٤٣
* مبدأ المساواة - اخضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام العاملين بالخارج لضريبة ثابتة حسب كل درجة وظيفية رغم تفاوت دخولهم يناهض مبدأ المساواة امام القانون.	٢٨٢	٧٥٠	١٥٤٣
(٩٥) ضريبة على الارض الفضاء			
* ضريبة على الارض الفضاء - عدم دستوريته لانها ضريبة على رأس مال لا يغل دخلا ويعتبر عدوان على الملكية بالخالفة لنص المادة ٣٤ من الدستور.	٢٨١	٧٤٥	١٥٣٥
(٩٦) ضريبة عقارية			
* ضريبة عقارية - فرض ضرائب على التصرفات العقارية بأثر رجعي بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٥٧/١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل - مدى دستورية القانونين المطعون عليهما .	٢٨٣	٧٥١	١٥٥١
* ضريبة على العقارات المبنية - القانون رقم ٥٦ / ١٩٥٤ بفرض ضريبة على			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
العقارات المبنية - التظلم أمام مجلس المراجعة - نهائية القرارات الصادرة من مجلس المراجعة.	٢٨٤	٧٦١	١٥٥٦
(٩٧) ضريبة على الأرباح			
* ضرائب على الأرباح - الدفع بعدم دستورية المادة ٥٦ من القانون ١٩٧٨/٤٦ بشأن تحقيق العدالة الضريبية لعدم صدور القانون بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب للنص على سريته بأثر رجعي في المادة المذكورة.			
٢٨٥	٧٦٣	١٥٦٧	
(٩٨) ضريبة على الاستهلاك			
* للضريبة على الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ / ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ / ١٩٨٢ - الدفع بعدم دستوريتها والقرار الجمهوري رقم ١٩٨٢/٣٦٠ المنفذ لهما.			
٢٨٦	٧٦٦	١٥٧١	
(٩٩) ضريبة - إعفاءات			
* إعفاءات ضريبية - تفسير نص المادة ١٠ من القانون ١٩٧٤/ ٦٥ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية - تمتع الشركة بجميع المزايا والإعفاءات الضريبية المقررة للشركات والمنشآت التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لقانون استثمار المال العربي.			
٢٨٧	٧٧٤	١٥٧٧	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٠٠) طعن

* طعن - المصلحة فيه - مناط قبوله -
الغاء القانون المطعون فيه لايحول دون
قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق
عليه خلال فترة نفاذه .

٣٢ ٩٠ ٢١٦
٣٨٧ ١٠٢٦ ٢١٤٢

* طعن - اذا كان النص التشريعي
المطعون فيه مكونا من عدة اجزاء يقوم
كل منها مستقلا عن غيره في مضمونه -
على الطاعن ان يبين على وجه التحديد
ايهما وقع مناقيا لأحكام الدستور والا كان
الطعن غير مقبول .

١٧٧ ٤٨٩ ١٠٣٣

* طعن - الطعن بعدم دستورية الفقرة
الثالثة من المادة ١٣ من قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٩٦٠/٥٥ بقسمة الأعيان
انتهى فيها الوقف وان يكون الحكم
الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا غير
قابل للطعن أمام أى جهة قضائية ليس في
ذلك في انكار لحق التقاضى المنصوص
عليه في المادة ٦٨ من الدستور وبالتالي لا
يكون مخالفا للدستور .

١٨٤ ٥١٤ ١١٠٧

* طعن - الطعن في دستورية القوانين -
هل هو دعاوى الحسية - اساس ذلك .

٢٣١ ٦٣٣ ١٣١٠

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* طعن - أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية قابلة للطعن .	٢٨٨	٧٧٦	١٥٨٣
* محكمة دستورية - قانون المحكمة الدستورية لا تحول للأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر .	٢٨٩	٧٧٧	١٥٨٥
* طعن - طرق الطعن - طلب الفصل في تنازع الاختصاص لا يعتبر طريقاً من طرق الطعن ولا تجرى بشأنه المواعيد المقررة لها .	٣٠٢	٧٩٩	١٦٢٤
* طعن - الطعن بعدم الدستورية يتحدد بنطاق الدفع الذي أبداه المدعى أمام محكمة الموضوع .	٣٨٧	١٠٢٧	٢١٤٢
(١٠١) طلب التفسير			
* طلب التفسير - إجراءاته - يقتصر الحق في تقديم طلب التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل - عدم اتصال المحكمة بالطلب متى قدم مباشرة من المدعى .	٢٩٠	٧٧٨	١٥٩٣
	٢٩١	٧٨١	١٥٩٦

(١٠٢) طلبات ختامية

* طلبات ختامية - نطاق الاستئناف - مالم

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
يطرح على المحكمة الاستئنافية لا يمتد إليه الحكم الصادر منها - أثر ذلك .	٢٩٢	٧٨٣	١٥٩٩
(١٠٣) طوارئ			
* طوارئ - المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ بشأن حالة الطوارئ - ورودها على سبيل التمثيل لا الحصر - سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شاغرة مدة تزيد على شهرين المخولة للمحافظين - عدم تجاوز حدود المادة الثالثة المذكورة.			
٢٩٣	٧٨٤	١٦٠٣	
* طوارئ - اعلان حالة الطوارئ الصادرة به القرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ - مدى دستوريته .			
٢٩٤	٧٨٥	١٦٠٤	
* طوارئ - مدى دستورية الأمرين العسكريين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٧٣ الصائرين من نائب الحاكم العسكري وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧/١٣٣٧ باعلان حالة الطوارئ - عدم قبول .			
٢٩٥	٧٨٦	١٦٠٥	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(١٠٤) عاملين بالدولة والقطاع العام			
* قطاع عام - شركاته - طبيعتها - عمالها			
الوقف الاحتياطي - اختصاص .	٢٩٦	٧٨٧	١٦٠٩
* عاملين بالحكومة - دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية - يعتبر مؤهلا			
عاليا سريان البند (أ) من المادة ١٧ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ فى شأن انقضاء			
مدة الخدمة الواجب انقضاؤها للترقيه .	٢٩٧	٧٨٩	١٦١٢
* قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١٩٧٥/١١ - المادتين ١٦، ١٥ - هل			
ارجاع الاقدمية يعتبر ترقية حتمية أم لا .	٢٩٨	٧٩٠	١٦١٣
* إرجاع أقدمية - ترقية - تدرج العلاوات.	٢٩٨	٧٩١	١٦١٣
* تفسير - نص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ١٩٧١/٥٨ .	٢٩٩	٧٨٢	١٦١٥
* عاملين بالدولة - موظف عام - تعريفه			
- منازعة ادارية - أطرافها .	٣٠٠	٧٩٣	١٦١٧
* عاملون بالقطاع العام - تحديد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية لا يجعل			
المنازعة بشأنها منازعة ادارية - اختصاص القضاء العادى بها- اساس ذلك.	٣٠٠	٧٩٥	١٦١٧

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
<p>* عاملون بالقطاع العام - انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر فصلا تأديبيا - اساس ذلك .</p>			
	٣٠١	٧٩٦	١٦٢١
<p>* عاملون بالقطاع العام - استقالة - نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٨ - اقصاه عن ان الانقطاع عن العمل يعتبر استقالة - للجهة التي يتبعها العامل سلطة الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية أو اعمال قرينة الاستقالة .</p>			
	٣٠١	٧٩٧	١٦٢١
<p>* شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص - أثر ذلك .</p>			
	٣٠١	٧٩٨	١٦٢١
<p>* عاملون بالقطاع العام - انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا - اساس ذلك .</p>			
	٣٠٢	٨٠١	١٦٢٤
<p>* عامل بالقطاع العام - تقرير كفاية - انتهاء خدمة العامل بالقطاع العام لحصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين لا يعتبر فصلا تأديبيا لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية وانما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على اداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة .</p>			
	٣٠٣	٨٠٢	١٦٢٩

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الدفعه
* قطاع عام - شركاته - طبيعتها - عمالها			
- قراراتها - اختصاص			
٣٠٣	٨٠٣	١٦٢٩	
٣٠٤	٨٠٥	١٦٣٢	
* عامل بالقطاع العام - انتهاء الخدمة			
للانقطاع عن العمل - الفصل أو العزل			
بحكم أو قرار تأديبي			
٣٠٤	٨٠٤	١٦٣١	
(١٠٥) عقد ادارى			
* عقد ادارى - تعريفه - السمات المميزه			
٢٨	٨٠	٢٠٥	له
* عقد ادارى - اختصاص - المنازعة فى			
شان الحقوق المترتبة على العقد الادارى			
٢٨	٨١	٢٠٥	تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى
* عقد ادري - مقوماته - انتفاؤها فى			
العقود المبرمة بقصد الاستفادة من خدمة			
المرافق الاقتصادية - مثال ذلك -			
اختصاص القضاء العادى بالمنازعات			
٣٠٥	٨٠٦	١٦٣٦	المتعلقة بها
* عقد ادارى - تعريفه - مقوماته - العقد			
الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا			
معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة			
وان يتصل العقد بنشاط مرفق عام يقصد			
تسييره أو تنظيمه وان يتسم بالطابع المميز			
للعقود الادارية وهو انتهاج اسلوب			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص .	٣٠٦	٨٠٧	١٦٣٨

(١٠٦) عمال المقاولات

* عمال المقاولات - حصص المقاولين في التأمين الاجتماعي وارتباطها بالمزايا التأديبية التي يحصل عليها العمال تفصل عن مفهوم الضريبة التي تقتضيها الدولة جبرا من الملتزمين بادائها دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء الوفاء بها.	٣٨٧	١٠٢٩	٢١٤٢
---	-----	------	------

* عمال المقاولات - التأمين عليهم . الدفع بعدم دستورية القرار رقم ١٩٨٢/٢٥٥ لاعتداده في حساب الاشتراكات بالقيمة الاجمالية لعقد المقولة أى بطريقة جزائية - رفض الدفع .	٣٨٧	١٠٣٠	٢١٤٢
---	-----	------	------

المبدأ القاعدة المبدأ المادة

(١٠٧) فوائد

* فوائد - مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني - نزول المدعى عن طلب الفوائد باقراره شخصيا بجلسة التحضير - يترتب على التنازل انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية هذه المادة .

٢٢٦ ٨٠٩ ٣٠٧

* فوائد - الدفع بعدم دستورية إقتضاء فوائد لتعارضه مع أحكام الشريعة الاسلامية التي هي مصدر اساسي من مصادر الدستور والتشريع .

١٦٤٧ ٨١٠ ٣٠٨

* فوائد - مدى دستورية إقتضاء الفوائد.

١٦٤٩ ٨١٢ ٣٠٩

١٦٦٢ ٨١٩ ٣١١

* فوائد - الدفع بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ مدني التي تلزم المدين بدفع فوائد في حالة تأخير سداد الدين لتعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - رفض الدعوى على اساس ان القانون المدني رقم ١٩٤٨/١٣١ صدر في ٤٨/٧/١٦ وعمل به من ١٩٤٩/١٠/١٥ وان تعديل الدستور تم في ١٩٨٠/٥/٢٢ بجعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ومن ثم فلا يمكن اعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
السابقة .	٣١٠	٨١٤	١٦٥١
	٣١٢	٨٢٢	١٦٦٥
* فوائد - الطعن على المادة ٢٢٦ من القانون المدني - سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق . د برفض الطعن بعدم دستورية هذه المادة ونشر الحكم في الجريدة الرسمية في ١٦/٥/١٩٨٥ .			
	٣١٣	٨٢٤	١٦٦٨
* فوائد - مدى دستورية المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من القانون المدني .			
	٣١٥	٨٢٩	١٦٧٣
* فوائد - الدفع بعدم دستورية المادتين ٢٢٦، ٢٢٧/٤٥٨ مدني .			
	٣١٦	٨٣٢	١٦٧٥
	٣١٦	٨٣٥	١٦٧٦
* فوائد - مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية - اعتبار الفوائد ربا - مدى دستورية المواد ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨ مدني .			
	٣١٧	٨٣٦	١٦٨٠
* فوائد - المادة ٢٣٢ مدني - صدورها قبل نفاذ المادة ٢ من الدستور بعد تعديلها في ٢٢/٥/١٩٨٠ - رفض الطعن بعدم دستورتها .			
	٣١٨	٨٤٠	١٦٨٥

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٠٨) قانون الأحكام العسكرية

• قانون الأحكام العسكرية - مدى
دستورية الفقرة الثانية من المادة السادسة
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

٣١٩ ٨٤٣ ١٦٩٣

(١٠٩) قانون السلطة القضائية

• تفسير - الفقرة الثالثة من البند تسعا
من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق
بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٧٦ .

٣٢٠ ٨٤٤ ١٦٩٣

• تفسير - الفقرة الأخيرة من جدول
المرتبات وبيان ما اذا كان مستشارو
محكمة النقض يستحقون بمجرد بلوغ
مرتباتهم نهاية مربوط الوظيفة التي
يشغلونها العلاوات والبدلات المقررة
لوظائف رؤساء الاستئناف والمحامي العام
الاول أم استحقاقهم للعلاوات والبدلات
المقررة لوظائف نواب رئيس محكمة
النقض .

٣٢٠ ٨٤٥ ١٦٩٣

• مجلس أعلى للهيئات القضائية - عدم
جواز الطعن في قرارات الترفيع الصادرة
منه اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور في
١٩٧١/٩/١١ - عدم قبول .

٣٢١ ٨٤٦ ١٦٩٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١١٠) قانون الايجار

* قانون الايجار - الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٨١/١٣٦ - الاسبق الى شراء وحدة من مالها هو الأجر بالحماية من المشتري الثاني الذي قام بتسجيل عقده ضمانا للثقة المشروعة في التعامل .

٣٢٣ ٨٤٩ ١٧٠٣

* قانون الايجار - بطلان البيوع اللاحقة على التصرف الاول جميعها بطلانا مطلقا واعتباره غير مشروع .

٣٢٣ ٨٥٠ ١٧٠٣

* أجره - المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة خصومة مرتبه بحسب طبيعتها واصلها .

٣٥١ ٩٢٤ ١٨٥٩

* أجره - المنازعة بشأن تحديد الأجرة - نهج المشرع بالنسبة لهذا النوع من المنازعات - امتداه بالطابع المدني لها .

٣٥١ ٩٢٥ ١٨٥٩

(١١١) قانون المحكمة الدستورية

* قانون المحكمة الدستورية - قانون خاص - لا يجوز اللجوء الى قانون المرافعات الا فيما لم ينص عليه فيه .

٣٢٢ ٨٤٧ ١٦٩٩

(١١٢) قانون العقوبات

* قانون العقوبات - مدى مخالفة المواد ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣ عقوبات لمبادئ

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الشرعية الإسلامية .	٢٦١	٧٠٣	١٤٠٩
* مدى مخالفة المادة ٣١٧ فقرة أولى وثانية ورابعة وخامسة من قانون العقوبات لمبادئ الشرعية الإسلامية والمادة ٢ من الدستور .			
٢٦٤	٧٠٩	١٤٢١	
٢٦٤	٧١٠	١٤٢١	
٢٦٥	٧١١	١٤٢٥	
٢٦٦	٧١٣	١٤٢٩	
٢٦٧	٧١٤	١٤٣٢	

(١١٣) قتل خطأ

* قتل خطأ - عقوبة الحبس والغرامة طبقاً للمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ عقوبات - الدفع بمخالفة ذلك للشرعية الإسلامية التي أصبحت المصدر الرئيسى للتشريع - والمادة ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية - الدفع بمخالفتها للمادة ٢ من الدستور - لرفض الدعوى لان التعديل الدستورى لاحق لتاريخ صدور هذه القوانين .			
٣٢٤	٨٥٢	١٧١١	

(١١٤) قرار ادارى

* قرار ادارى - القرار الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى برفض اعتبار الارض بورا يسرى عليها عدم			
---	--	--	--

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
تحديد حدا أقصى للملكية حظر الطعن عليه - مخالفة ذلك للمادة ٦٨ من الدستور التي كفلت حق التقاضي والمادة ٤٠ من الدستور التي كفلت حق المساواة .	١٠٠	٢٧٥	٦٧٧
* قرار ادارى - حظر الطعن عليه - مخالف للدستور .	١٠٠	٢٧٧	٦٧٧
* تعيين - اعادة تعيين اعضاء السلكيين الدبلوماسى والقنصلى بالقرار بقانون رقم ١٩٥٩/٧٤ - اعتبار هذا القرار نهائى وغير قابل للطعن - مخالفته للدستور .	١٠٣	٢٨٢	٧٠١
* تعيين - القرار الجمهورى رقم ١٩٥٩/٤٨٥ باعادة تعيين اعضاء السلكيين الدبلوماسى والقنصلى بما تضمنه من ترتيب لاقدميتهم بعد قرارا اداريا .	١٠٣	٢٨٣	٧٠١
* قرارات ادارية - المادة ٨ من امر رئيس الجمهورية رقم ١/١٩٦٧ الخاص بالرقابة والقصد منه .	٢٦٠	٦٩٧	١٤٠٣
* قرارات ادارية - عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول اى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .	٢٦٠	٧٠٠	١٤٠٣
* قرارات ادارية - القرارات الصادرة			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
من المجلس الاعلى للجامعات بتقرير استثناءات لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات - صدور حكم سابق فى الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق . د فى ١٩٨٥/٦/٢٩ بعدم دستورية هذه القرارات واللوائح - عدم قبول .	٣٢٥	٨٥٣	١٧١٧
* قرارات ادارية - قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة - حظر الطعن على هذه القرارات طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٦ - عدم دستورية .	٣٣٠	٨٦٦	١٧٣٩
* قرارات ادارية - ندب ونقل رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة - استبعاد القرارات الخاصة بهذه المسائل من ولاية الدوائر القضائية المختصة - حكمة ذلك .	٣٥٢	٩٣٤	١٨٦٥
* قرارات ادارية - النص فى الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب القائها عيبا فى الشكل .	٣٥٢	٩٣٥	١٨٦٦

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١١٥) قضاة

* قضاة - رد القضاة - القاضي المطلوب رده لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة في خصوصية الرد - عدم جواز استجواب القاضي المطلوب رده أو توجيه اليمين اليه - حكمة ذلك .

٣٢٩ ٨٦٢ ١٧٣٥

* اخلال بمبدأ المساواة - اختلاف المركز للقاضي المطلوب رده عن المركز القانوني لطالب الرد يهدد مبدأ الاخلال بالمساواة .

٣٢٩ ٨٦٣ ١٧٣٥

* قرارات ادارية - قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة - حظر الطعن - عدم دستورية .

٣٣٠ ٨٦٦ ١٧٣٩

* استقلال القضاء - لا ينفي عن استقلال القضاء دور وزير العدل في طلب رفع الدعوى التأديبية أو نذب من يقوم باجراء التحقيق السابق عليها .

٣٣٠ ٨٦٧ ١٧٤٠

* تأديب - دعوى تأديبية - سرية الاحكام - عدم جواز الطعن على الاحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية - افراد تنظيم خاص لاعضاء السلطة القضائية بالدعوى التأديبية لدواع اقتضتها المصلحة العامة ووفق اسس موضوعية لا تميز فيها بين بعضهما

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لبعض وبما لا يخل بشرطى العمومية والتجريد فى القاعدة القانونية .	٣٣٠	٨٦٨	١٧٤٠
* قضاة - عزل القضاة - انتفاء التعارض بين الحصانة المانعة من العزل التى نعى عليها الدستور وجواز مساءلة اعضاء السلطة القضائية تأديبيا وتوقيع جزاء عن مخالفتهم الملكية قد يصل الى العزل .	٣٣٠	٨٦٩	١٧٤٠
* قضاة - الطعن فى قرار تعيين أحد القضاة بعدم صلاحية للعمل القضائى - عدم اختصاص المحكمة الدستورية بنشر هذا الطعن لأنه قرارا ادارى فردى .	٣٣١	٨٧٢	١٧٥١
* حق النقاضى - قصر النقاضى على وجه واحدة - يستقل بتقديرها المشرع .	٣٥٢	٩٢٩	١٨٦٥
* حق النقاضى - منازعات ادارية - الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة .	٣٥٢	٩٣٠	١٨٦٥
* اختصاص - منازعات ادارية وسلطة المشرع فى اسناد بعض هذه المنازعات			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الى جهات قضائية أخرى .	٣٥٢	٩٣٣	١٨٦٥
* قرارات ادارية - ندب ونقل رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة - استبعاد القرارات الخاصة بهذه المسائل من ولاية الدوائر القضائية المختصة -			
حكمة ذلك .	٣٥٢	٩٣٤	١٨٦٥
* قرارات ادارية - النص فى الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى الغائها عيبا فى الشكل .			
	٣٥٢	٩٣٥	١٨٦٦

(١١٦) قضاء ادارى

* قضاء ادارى " هيئة مفوضى الدولة "			
جهة المحاكم - تنازع اختصاص ايجابى .	٣٢٦	٨٥٥	١٧٢١
* قضاء ادارى - هيئة مفوضى الدولة - بحصر هيئة مفوضى الدولة المنازعة الادارية أو استكمال هذا التحضير وتهيئتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء من محكمة القضاء الادارى باختصاصها أو مضيها فى نظرها .			
	٣٢٧	٨٥٩	١٧٢٥

(١١٧) قناة السويس

* مدى دستورية القرار بقانون رقم

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
١٩٨٦/٦٦ وقرار رئيس الجمهورية			
١٩٦٩/٦٣١ بشأن العاملين بهيئة قلة			
السويس المغنيين قبل ٢٦ من يولية			
١٩٥٦ .	٣٣٢	٨٧٣	١٧٥٧
* قناة السويس - عدم دستورية القانون			
١٩٨٦/٩ بتصحيح لوضع العاملين بهيئة			
قناة السويس .	٣٣٣	٨٧٦	١٧٦٨
(١١٨) قضاء عسكري			
* القضاء العسكري - النيابة العسكرية -			
اختصاص ملبي .	٣٢٨	٨٦٠	١٧٣١
* القضاء العسكري - جهة المحاكم -			
اختصاص .	٣٢٨	٨٦١	١٧٣١
(١١٩) قوات مسلحة			
* قوات مسلحة - قرارات لجان الضباط			
في شأن شروط الخدمة والترفيه - الطعن			
في هذه القرارات .	٣٣٤	٨٧٧	١٧٢٥
	٣٣٥	٨٧٨	١٧٢٦
* قوات مسلحة - تحصين ونهائية أوامر			
الاستغناء وعدم قبولها الطعن أو المراجعة			
الواردة بالمادة ١١٩ من القانون رقم			
١٩٦٤/١٠٦ - عدم دستوريته .	٣٣٦	٨٧٩	١٧٢٦
* قوات مسلحة - عدم دستورية المادة ٢			
من القرار بقانون رقم ١٩٦٣/٣٢ المعدل			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
للقانون ١٩٥٩/٢٣٢ فى شأن شروط الخدمة والترفيه لضباط القوات المسلحة فيما تضمنته من سريان العقوبات الانضباطية المقررة بمادته الاولى بأثر رجعى يترد الى اول يناير ١٩٦٣ .	٣٣٧	٨٨٠	١٧٧٧
(١٢٠) قوانين			
* قوانين - من القوانين من اختصاص السلطة التشريعية - تخويل السلطة التنفيذية استثناء الاختصاص فى حالة الضرورة .	٢٠	٦١	١٢٢
* قانون - عدم دستورية نص من نصوصه - أثر ذلك - عدم دستورية القانون جميعه .	٤٩	١٣٠	٢٩٩
* قانون - نعى المدعى على المادة ٣٦ مكرر (ذ) مخالفتها للقانون المدنى والمرافعات .	٥١	١٤٢	٣١٦
* قانون - النعى بأن تطبيق النصوص المطعون عليها ترتب عليه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته والحيلولة بينه وبين الوصول الى حقه - جدل حول مشروعية اجراءات تنفيذ لا يشكل بدوره عيبا دستوريا .	٥١	١٤٣	٣١٧
* قانون - النطاق الزمنى لسريان القانون - الغاء وحلول قانون آخر محله - القانون			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الجديد يسرى من الوقت المحدد لنفاذه ويقف سريان القانون القديم من تاريخ الغائه .	٧٢	٢٠٥	٤٤٩
* قانون - عدم دستورية أحد نصوصه وارتباط باقى النصوص بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة - الابطال يلحق باقى النصوص - عدم دستورية القانون جميعه .	٢٢٧	٦٢٥	١٢٨٩
* قانون - القانون الواجب التطبيق - شرط إنطباق القواعد المقررة فى قانون المرافعات على الدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحكمة الدستورية العليا والاحكام الصادرة منها ان يكون اعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .	٢٤٢	٦٦٧	١٣٤٢
* قانون - سريان القانون باثر مباشر على ما يقع بعد نفاذه - يجوز سريانه باثر رجعى فى غير المواد الجنائية - شروط ذلك - صدوره من السلطة التشريعية بأغلبية اعضائها فى مجموعهم وليس بأغلبية الحاضرين منهم .	٣٣٣	٨٧٤	١٧٦٨

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٢١) كفالة تكافؤ الفرص

* كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيتهم الطبيعي .

٣٣٦ ١٥٣ ٥٤

(١٢٢) كسب غير مشروع

* كسب غير مشروع - تفسير - استمرار العمل بالقوانين المشار اليها في المادة ٢٥ من القانون ١٩٧٥/٦٢ - سريانه .

١٧٨٩ ٨٨١ ٣٣٨

(١٢٣) لجان إدارية

* تأميم - لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٣/٧٢ - ليس لها ولاية الفصل في خصومات بقرارات حاسمة - لجان التقويم - لجان إدارية وقراراتها إدارية وليست قضائية - مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان لا يخلع عليها الصفة القضائية .

٥٨٠ ٢٤٢ ٨٩

٥٨٥ ٢٤٦ ٩٠

* لجان التقويم - عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٦٣/٧٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

٢٨٩ ٢٥٠ ٩١

المبدأ القاعدة المبدأ المذخعة

٥٩٥ ٢٥٤ ٩٢

١٧٩٣ ٨٨٤ ٣٣٩

* لجان تقدير القيمة الايجارية - الفصل
في التظلمات المقدمة اليه من قرارات
لجان تقدير القيمة الايجارية - لا تعتبر جهة
قضاء ولا تدخل قراراته في عداد
الأعمال القضائية وليس لها بها من صلة
ولا تدخل في تكوينه أية عناصر قضائية -
مجرد هيئة ادارية متمتعة باختصاص
قضائي - اختصاص محاكم مجلس الدولة
بالفصل في الطعون التي ترفع عن
القرارات النهائية .

١٥٥٦ ٧٦٢ ٢٨٤

* لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة
طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٣/٣٨
بتأميم بعض المنشآت - قراراتها تعتبر
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

١٧٩٧ ٨٨٧ ٣٤٠

١٧٩٨ ٨٩٠ ٣٤٠

* لجان تقويم - عدم دستورية المادة
الثانية من القرارات بقانون رقم
١٩٦١/١١٩ بتقرير بعض الاحكام
الخاصة ببعض الشركات فيما تضمنه من
النص على ان يكون قرارات لجان التقويم
نهائية وغير قابلة للطعن .

١٨٠٢ ٨٩١ ٣٤١

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

* لجان إدارية - قرارات لجان التقويم -
النص فيها على نهائيتها وغير قابليتها
للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن -
مخالفة ذلك للدستور لاخلاله بمبدأ المساواة
بين المواطنين .

٣٤٢ ٨٩٥ ١٨٠٧

* لجان إدارية - القرار بقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في
بعض الشركات والمنشآت لم يسبغ
المشرع على هذه اللجان ولاية الفصل في
خصومات وانما مهمتها تحديد أسعار اتهم
بعض الشركات - لجان إدارية وقراراتها
إدارية وليست قضائية .

٣٤٢ ٨٩٦ ١٨٠٧

* لجان إدارية - الطعن على البند
الخامس من المادة الثانية من القرار بقانون
رقم ١٩٦٣/٢ بشأن نزع ملكية العقارات
اللزامة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضي
الحياض الى نظام الري الدائم لعدم
الدستورية فيما تضمنه من النص على عدم
جواز الطعن على قرار لجنة المعارضات
الصادر بتقدير التعويض .

٣٤٣ ٨٩٩ ١٨١١

* لجان إدارية - قرارات لجنة
المعارضات الصادرة بتقدير التعويض
لا تعدو أن تكون مجرد لجنة إدارية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الدرجة
وقراراتها ادارية وليست قضائية .	٣٤٣	٩٠٠	١٨١٢
* مؤسسات علاجية - قرار لجنة التقييم			
المشكلة طبقا لنص المادة السادسة من			
القرار بقانون رقم ١٣٥/١٩٦٤ والنص			
على نهائيته وغير قابليته للطعن فيه بأى			
وجه من أوجه الطعن - مخالفة للدستور .	٣٤٤	٩٠٢	١٨١٦
	٣٤٤	٩٠٤	١٨١٧

(١٢٤) لجان قضائية

* اصلاح زراعى - مدى دستورية المادة			
٦ من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١			
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم			
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى			
والقانون رقم ١٥/١٩٦٣ .	٤٢	١١٢	٢٦٧
	٤٣	١١٦	٢٧٦
	٤٤	١١٧	٢٧٨
	٤٦	١٢٠	٢٨٥
	٤٧	١٢١	٢٨٦
	٤٧	١٢٢	٢٨٦

* اصلاح زراعى - استقرار قضاء النقض			
والمحكمة العليا على اعتبار اللجنة			
القضائية للاصلاح الزراعى جهة قضاء .	٤٨	١٢٣	٢٩٢

* مقابل تحسين على العقارات - لجنة
الطعون المنصوص عليها فى المادة ٨ من

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
القانون رقم ١٩٥٥/٢٢٢ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة - اعتبار هذه اللجنة هيئة ذات اختصاص قضائي			
الدفع امامها بعدم الدستورية .	٣٨٥	١٠٢٣	٢١٣٥

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٢٥) مبدأ المساواة

* مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية.

٢٦٨	١١٤	٤٢
٢٧٨	١١٨	٤٤
٥٠٢	٢٢٤	٨١
١٨٦٥	٩٣١	٣٥٢

* مبدأ المساواة - مبدأ المساواة القانونية الذى كفله الدستور لا يعنى وجوب معاملة الجميع على ما بينهم من تفاوت فى مراكزهم القانونية معاملة قانونية متكافئة ولا يقوم هذا المبدأ على معارضة صور التمييز جميعها .

٣٧	١٨١	٦٠
----	-----	----

* مبدأ المساواة - حرمان طائفة من حق التقاضى مع تحقيق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

٥٨١	٢٤٤	٨٩
-----	-----	----

* مبدأ المساواة - نصت كافة الدساتير على عدم حرمان طائفة معينة من هذا الحق .

٥٨٥	٢٤٩	٩٠
-----	-----	----

* مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات العامة - حرمان طائفة من هذا الحق ينطوى على اهداء لمبدأ المساواة بينهم

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .	٩١	٢٥٣	٥٩٠
* ترشيح - استبعاد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوحدات الاقتصادية من فرص الترشيح التي كفلها بغيرهم من العاملين بها رغم تماثلهم جميعا في مراكزهم القانونية ودون ان يستند هذا التمييز الى أسس موضوعية يقتضيها التمثيل في مجلس ادارتها فان هذا التمييز يكون تحكما ومنهيا عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور .			
٩٩	٢٧٢	٦٥٩	
* اخلال بمبدأ المساواة - الاخلال بمبدأ المساواة امام القانون وتكافؤ الفرص وفقا للمادة ٤٠ ، ٨ من الدستور ليس لها محل لأن التنظيم قد تقرر لأغراض مشروعة ووفق اسس موضوعية لا تقيم تمييزا منها عنه بين المخاطبين بها لأن الحماية الدستورية غايتها تقرير أولوية في مجال الانتفاع ببعض المترشحين تتحدد وفقا لاسس موضوعية يقتضيها الصالح العام .			
١٨٤	٥١٥	١١٠٧	
* الاخلال بمبدأ المساواة أمام القانون - المساواة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية - نص			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
القانون المطعون فيه لا ينطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضى بعد أن أنتظمتهم جميعا الأسس الموحدة التى تنظم المشرع بها هذا الحق .	١٨٦	٥٢٤	١١٢٦
* مبدأ المساواة - للمشرع السلطة التقديرية فى وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام القانون .	٢٠١	٥٦٢	١١٩٦
* قرارات ادارية - عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .	٢٦٠	٦٩٩	١٤٠٣
* دستور - حرمان طائفة من حق التقاضى ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة.	٢٦٠	٧٠٠	١٤٠٣
	٣٣٩	٨٦٦	١٧٩٣
* مبدأ المساواة - قانون فرض ضريبة على مرتبات العاملين فى الخارج - قصرها على العاملين فى الدولة والقطاع العام - اخراج غيرهم ممن يحققون دخلا ناجما عن عملهم فى الخارج فيه تمايز بين فئتين .	٢٨٢	٧٤٩	١٥٤٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
• مبدأ المساواة - اخضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام العاملين بالخارج لضريبة ثائية حسب كل درجة وظيفية رغم تفاوت دخولهم يناهض مبدأ المساواة أمام القانون .	٢٨٢	٧٥٠	١٥٤٣
• اخلال بمبدأ المساواة - اختلاف المركز القانوني للقاضي المطلوب رده عن المركز القانوني لطالب الرد يهدر مبدأ الاخلال بالمساواة .	٣٢٩	٨٦٣	١٧٣٥
• مبدأ المساواة - حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلها الدستور - حرمان طائفة - اهدار لمبدأ المساواة .	٣٣٩	٨٨٦	١٧٩٣
	٣٤٠	٨٨٩	١٧٩٨
• مبدأ المساواة - النص على المواد الخاصة مكرر والسادسة فقرة اولى والتابعة عشرة فقرة اولى من القانون رقم ١٩٧٢/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لمخالفتها للدستور لاخلالها بمبدأ المساواة بين المواطنين ولتعارضها مع حرية الرأي ومصادرتها حق بعض المواطنين في الترشيح لعضوية مجلس الشعب .	٣٤٦	٩١١	١٨٢٦

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(١٢٦) مبدأ تكافؤ الفرص			
* مبدأ تكافؤ الفرص - شروط تطبيقه .	٢٠١	٥٦٣	١١٩٦
(١٢٧) مجلس الدولة			
* مجلس الدولة - اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية المتبادلة وبالطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام - أساس ذلك .			
	٣٤٩	٩١٩	١٨٥١
* مجلس الدولة - فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تعد أحكاما - أساس ذلك وأثره بالنسبة لدعاوى النزاع بشأن تنفيذ الأحكام .			
	٣٥٠	٩٢١	١٨٥٤
(١٢٨) مجلس الشعب			
* مجلس الشعب - تفسير المادة ٩٤ من الدستور - إسقاط العضوية - حق الترشيح خلال الفصل التشريعي .			
	٣٤٥	٩٠٥	١٨٢٥
* مجلس الشعب - الترشيح لعضوية مجلس الشعب - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٩٧٢/٣٨ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٤ .			
	٣٤٦	٩٠٧	١٨٢٦
* حق الترشيح - هذا الحق عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالاته - على سلطة التشريع ألا تتنازل من هذا الحق والا وقع			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
عملها مخالفا للدستور - القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٣ لا تتناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية .	٣٤٦	٩٠٨	١٨٢٦
(١٢٩) مجلس الشورى			
* حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى			
- اشتراط القانون رقم ١٢٠/١٩٨٠ إنتماء المرشح لأحد الاحزاب السياسية وادراجه فى قوائمه - عدم الانتماء يعد جرمانا من حقوقه وحرياته العامة والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التى كفلها الدستور .			
٣٤٨	٩١٧	١٨٣٩	
* مجلس الشورى - عدم دستورية المادة ٧ والفقرة الاولى والثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠/١٩٨٩ .			
٣٤٨	٩١٨	١٨٣٩	
(١٣٠) مجلس المراجعة			
* مجالس المراجعة - الطعن فى قراراتها بعد الحكم بعدم دستورية النص المانع من الطعن فيها - الاختصاص بنظر هذه الطعون يحكمه النهج الذى سار عليه المشرع والطبيعة المدنية لتلك المنازعات.			
٣٥١	٩٢٧	١٨٥٩	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٣١) مجلس تأديب

* مجلس تأديب - مجلس تأديب أعضاء
مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية له
اختصاص قضائي محدد - ما يصدر عنه
في هذا الشأن احكام قضائية وليس
قرارات ادارية .

٣٥٢ ٩٢٨ ١٨٦٥

(١٣٢) مجلس تشريعي

* مجلس تشريعي - بطلان تكوين
المجلس التشريعي لا ينسحب الى القوانين
التي أقرها ولا الى القرارات أو التدابير
التي اتخذها قبل نشر الحكم ببطلان تكوينه
في الجريدة الرسمية .

٢٠٨ ٥٨٠ ١٢٢٧

(١٣٣) محال عامة

* محال عامة - مدى دستورية المواد ١٧
، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون
١٩٥٦/٣٧١ والمعدل بالقانون رقم
١٩٥٧/١٧٠ في شأن المحال العامة .

٣٨٩ ١٠٣٥ ٢١٦٣

(١٣٤) محاكم أمن الدولة

* محاكم أمن الدولة الجزئية جزء من
القضاء العادي .

٣٥٣ ٩٣٦ ١٨٧٥

(١٣٥) محاكم شرعية

* لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - المادة
٢٨٠ منها - القانون رقم ١٩٢٩/٢٥ -

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المادة ٢٠ منه - رفض الحكم بعد دستوريتها .	٣٥٤	٩٣٧	١٨٧٩

(١٣٦) محكمة الأحداث

• محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً
لأحكام قانون الطوارئ محكمة استثنائية لا
تتبع القضاء العادى وتختص بالفصل فى
الجرائم التى تقع بالمخالفة لأوامر رئيس
الجمهورية فى حالة الطوارئ - محكمة
الإحداث جهة قضاء عادى - طرح الدعوى
الجنائية عن موضوع واحد أمام هاتين
المحكمتين وتخليهما عن نظرها - دعوى
تنازع سلبى .

٧ ١٨ ٥٧

(١٣٧) محكمة القيم

• محكمة القيم - النعى على القانون ٩٥
لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من
العيب بعدم دستوريته فيما تضمنه من
انشاء محكمة تقيم من العيب بعدم
دستوريته فيما تضمنه من انشاء محكمة
القيم من العيب وهى ليست القاضى
الطبيعى المنصوص عليه فى الدستور(مادة
٦٨) - سبق صدور حكم برفض الطعن
بعدم دستوريته - انقضاء المصلحة - عدم
قبول الدعوى .

١٧٥ ٤٧٦ ١٠١٢

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* اختصاص - مدى اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خصصت للحراسة بعد ان كانت خاضعة للقضاء المدني .	١٨٧	٥٢٦	١١٣١
* دعوى دستورية - شروط ومناط المصلحة وارتباطها بالدعوى الموضوعية - الحكم من المحكمة العليا للقيم فى الدعوى الموضوعية نهائيا غير قابل للطعن عليه - أثره انقضاء مصلحة الطاعن فى الدعوى الدستورية .	٢٤٨	٦٨٣	١٣٦٢

(١٣٨) محاماة

* محاماة - المادة ١٥ من قانون المحاماة رقم ١٧/١٩٨٣ التى تنص على عدم جواز من ولى الوزارة أو شغل منصب مستشارا بالمحاكم واساتذة القانون بالجامعات ان يمارس المحاماة الا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستئناف وما يعادلها ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الادارى وبطلان كل عمل يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة - مخالفة ذلك للمادة ٦٩ من الدستور .	٣٥٥	٩٣٨	١٨٨١
* محاماة - عدم جواز حرمان الوزراء والمستشارين السابقين واساتذة القانون			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
بجامعات المصرية من المرافعة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية .	٣٥٥	٩٤١	١٨٨١
* محاماة - عدم دستورية الفقرة ٢ من المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٩٨٣/١٧ فيما قررته من جواز نزول المحامى أو ورثته عن ايجار مكتبه لمزاولة غير المحاماة من المهن الحرة أو لمباشرة حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة لما ينطوى عليه التنازل عن الاجارة من عدوان على الملكية الخاصة التى كفل الدستور حمايتها .	٣٥٦	٩٤٢	١٨٩٥
* محاماة - مدى دستورية المادة ٨ من قانون المحاماة رقم ١٩٨٣/١٧ التى تقضى بعدم جواز مزاولة محامو الادارات القانونية المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا .	٣٥٧	٩٤٣	١٩٠٨
* محاماة - عدم جواز قيام محامى القطاع العام بالدفاع عن رئيس مجلس ادارة الشركة التابع لها فى دعوى تأديبية مقامة ضده عن اخطائه الشخصية التى يسأل عنها فى نمته المالية باطل يستوجب مساءلتهم .	٣٥٧	٩٤٥	١٩٠٨
* محاماة - الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص			

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

فى التمييز بين محامى الادارات القانونية
لشركات القطاع العام ونظرائهم بينوك
القطاع العام التى نصت المادة ٩ من
القانون ١٩٨٣/١٧ على حقهم فى ممارسة
مهنة المحاماة لغير الجهة التى يعملون
بها - سبب ذلك .

٣٥٧ ٩٤٦ ١٩٠٩

* محاماة - اعتبار اعضاء الادارات
القانونية بشركات القطاع العام والخاضعين
للقانون ١٩٧٨/٤٨ والذى حظر الجمع
بين عمله وأى عمل آخر لعدم تغيير
الطبيعة القانونية لعلاقة العمل التى تربط
شركات القطاع العام بمحامى اداراتها
القانونية .

٣٥٧ ٩٤٧ ١٩٠٩

٣٥٧ ٩٤٨ ١٩٠٩

* محاماة - نص المادة ٨ والمادة ٩ من
قانون المحاماة - بكل منهما مجال عمل لا
يمزج بين نطاقيهما ولا تداخله شبهة
التعارض بين أحكامها .

٣٥٧ ٩٥١ ١٩٠٩

* محاماة - يتمحض مجال المادة ٨ من
قانون المحاماة بتنظيم علاقة عمل بين
شركة القطاع العام والمحامين بالادارة
القانونية من ناحية أخرى فى حين ان
المادة ٩ من قانون المحاماة يتمحض

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

مجال تطبيقها عن علاقة وكالة تقوم على حرية المحامى فى قبول التوكيل أو عدم قبوله فى دعوى معينة وكذلك المادة ٦٠ من قانون المحاماة يتمخص عن ميزة يقتصر سرّياتها على المحامين من غير العاملين فى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام .

٣٥٧ ٩٥٢ ١٩١٠

* محاماة - مدى اخلال المادة ٨ من قانون المحاماة بمبدأ تكافؤ الفرص وفقاً لنص المادة ٨ من الدستور - مجال اعمال هذا المبدأ .

٣٥٧ ٩٥٣ ١٩١٠

* محاماة - مدى تعارض المادة ٨ من قانون المحاماة مع المادة ٤ من نفس القانون - عدم امتداد رقابة المحكمة الدستورية الى حالات التعارض بين القوانين واللوائح ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة .

٣٥٧ ٩٥٤ ١٩١٠

* محاماة - مخالفة نص المادة ٨ من قانون المحاماة لمبادئ معمول بها فى بعض الدول لا ترقى فى ذاتها الى مرتبة المخالفة الدستورية .

٣٥٧ ٩٥٥ ١٩١٠

* محاماة - عدم دستورية نص المادة ٥٥ منه التى تجيز للمحامى أو ورثته استثناء

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفة
من المادة ٢٠ من القانون ١٩٨١/١٣٦ بالتنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة .	٣٥٨	٩٥٦	١٩٢٢
	٣٦٠	٩٦٤	١٩٤٦
	٣٦٠	٩٦٥	١٩٤٦
* محاماة - نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٢ من قانون المحاماة رقم ١٩٨٣/١٧ - الاعتداد بملاءة الموكل كأحد عناصر تقدير أتعاب المحامي - تجاوز ٥ لنطاق الامس المعقولة التي يتعين على ضوئها تحديد !لاتعاب لانقطاع الصلة بين ثروة الموكل والأعمال التي يشرها الوكيل ولا يجوز ان يكون لها من أثر على تقييمها .			
	٣٥٩	٩٦٢	١٩٣٠
* محاماة - أتعاب المحاماة - تعيين أتعاب المحامين على ضوء ملاءة الموكل وتحديد حد أدنى بـ ٥ ٪ يعتبران عنصرين غير موضوعيين مخالفين لنص المادة ٣٤ من الدستور .			
	٣٥٩	٩٦٣	١٩٣٠

(١٣٩) محكمة دستورية عليا

* محكمة دستورية - ولاية المحكمة في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بادعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
في المادة ٢٩ من قانونها .	٤	١٠	٢٢
	٢٣٩	٦٥٩	١٣٣٤
* محكمة دستورية - اختصاصها -			
اجراءات رفع الدعوى امامها - ميعاد رفع			
الدعوى الدستورية - عدم رفعها في			
الميعاد اعتبار الدفع كأن لم يكن .			
	١٧	٥٠	١١٤
	٢٣٧	٦٥٢	١٣٢٩
* اعمال المحكمة الدستورية العليا			
لرخصة التصدى المنصوص عليها في			
المادة ٢٧ من قانونها رهين بأن يتصل			
النص الذى يرد عليه التصدى بالنزاع			
المطروح عليها وان تكون مختصة			
بالدعوى .			
	٣٤	٨٩	٢٢٨
* المحكمة الدستورية العليا - اختصاص			
في مجال الرقابة على الدستورية - الدفع			
بعدم دستورية قرار تعيين مستشار لا يدخل			
في اختصاص هذه المحكمة .			
	٣٥	١٠٠	٢٣٠
	٢٢٧	٦١٧	١٢٨٨
* محكمة دستورية - ولاية المحكمة لا			
تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا			
للاوضاع المقررة بقانونها إما من محكمة			
الموضوع واما من احد الخصوم .			
	٥١	١٣٥	٣١٥
	٢٢٧	٦١٦	١٢٨٨

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
* دستور - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - الرقابة الدستورية - الديمقراطية .	٢٣٧	٦٥١	١٣٢٨
* محكمة دستورية - المحكمة الدستورية العليا وحدها هي التي تحدد ما إذا كانت النصوص المطروحة عليها تعتبر من الاعمال السياسية فتخرج عن ولايتها بالرقابة على الدستورية إبانها ليست كذلك فتبسط عليها رقابتها .	٥٩	١٦٤	٣٦٧
* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقرارها نهائية وغير قابلة للطعن - مثال بشأن الطعن في المادة ٢٢٦ مدني بشأن فوائد التأخير .	٦٠	١٧٥	٣٧٤
* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقرارها - الطعن فيها - ادعاء المدعى اغفال الحكم الفصل في طلبه يعتبر طعنا في الحكم غير مقبول .	١٩٤	٥٤٩	١١٦٣
* محكمة دستورية - تستند المحكمة الدستورية العليا ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور والمادتين ٢٦ ، ٣٣ من قانونها .	١٩٥	٥٥٠	١١٦٥
* محكمة دستورية عليا - ينحصر	١٠٦	٢٨٩	٧١٣

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
اختصاصها في مجال الرقابة على دستورية النصوص التشريعية أيا كان موضوعها أو نطاق تطبيقها أو الجهة التي اقرتها أو اصدرتها .	٣٧	١٠٥	٢٤١
	٢٣٩	٦٥٨	١٣٣٤
* تفسير - الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ عن طريق وزير العدل .	١٠٧	٢٩٠	٧١٥
* تفسير - بيان مدلول عبارة منازعات التفويض طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .	١٠٧	٢٩١	٧١٥
* تفسير - القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .	١١٠	٢٩٥	٧٢٣
* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها - تفسيرها - قانون المرافعات - سريان القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير على			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا عدا ما نص عليه قانونها.	١١١	٢٩٧	٧٢٧
	٢٤٢	٦٦٧	١٣٤٢
	٢٤٢	٦٦٩	١٣٤٣
• دعوى التفسير التي ترفع وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها وإنما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام .	١١١	٢٩٦	٧٢٧
• المحكمة الدستورية العليا - احكامها - تفسيرها - الطعن فيها .	١١١	٢٩٨	٧٢٨
	٢٤١	٦٦٥	١٣٤٠
• المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها - طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام القضائية .	١٢٣	٣١٨	٧٦٣
	٢٠٥	٥٧٦	١٢١٥
• محكمة دستورية - ولاية المحكمة لا تمتد الى الفصل في حالة التناقض بين الأحكام الصادرة عن جهة قضائية واحدة - عدم امتداد الولاية اذا كان أحد الحكمين			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لم يعد قائما بعد الغائه .	١٢٦	٣٢٥	٧٧٥
* محكمة دستورية - الطعن على عدم دستورية النصوص الاجرائية الواردة في قانون المحكمة الدستورية العليا التي تحول دون قبول تدخل الطاعن لما تتضمنه من مصادرة لحقوق المواطنين في اللجوء الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للدستور م (٦٨) الذي كفل حق التقاضي للناس كافة .	١٧٥	٤٧٢	١٠١١
* محكمة دستورية - ولايتها في الدعاوى الدستورية - الولاية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة بالمادة ٢٩ من قانونها باحالة الاوزان اليها من المحاكم للفصل في المسألة الدستورية.	١٧٥	٤٧٣	١٠١١
	٢٢٨	٦٢٨	١٣٠٣
	٢٣٦	٦٥٠	١٣٢٥
	١٨٨	٧٥٨	١٥٥٦

* محكمة دستورية - دعوى اصلية -
الطلبات العارضة - ولاية المحكمة
الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى
اتصالا قانونيا مطابقا للاوضاع المقررة في
المادة ٢٩ من قانونها وليس من بينها
الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
تقدم الى المحكمة مباشرة .	١٧٦	٤٧٨	١٠١٨
	٢٨٤	٥٣١	١١٣٥
* محكمة دستورية - عدم اختصاصها بتفسير مواد الدستور في حالة الادعاء بتصادمها أو تعارضها .	٢٠٧	٥٧٨	١٢١٩
* جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائي .	٢٠٩	٥٨١	١٢٣٧
* دعوى تنازع الاختصاص - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها .	٢٠٩	٥٨٢	١٢٣٧
* المحكمة الدستورية العليا - احكامها - محكمة الموضوع - اعمال آثار الأحكام التي تصدرها المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية من اختصاص محكمة الموضوع .	٢٤٢	٦٧٢	١٣٤٤
* دعوى دستورية - المحكمة الدستورية جهة قضاء ذات اختصاص أصيل فهي ليست محكمة موضوع وليست جهة طعن بالنسبة لمحكمة الموضوع .	٢٨٣	٧٥٣	١٥٥١
* قانون المحكمة الدستورية - قانون خاص يحكم الدعاوى والطلبات - التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الاجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء الى قانون المرافعات الا في لم ينص			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
عليه فيه .	٣٨٣	٧٥٥	١٥٥١
	٢٩٠	٧٧٨	١٥٩٣
<p>• محكمة دستورية - قانون المحكمة الدستورية لا تخول للأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر .</p>			
	٢٨٩	٧٧٧	١٥٨٥
<p>• دعوى تكييفها - طلب التفسير - تكييف الدعوى بخضع لرقابة المحكمة التي تعطيها وضعها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .</p>			
	٢٩١	٧٨٠	١٥٩٥
<p>• المحكمة الدستورية العليا - دعوى تنازع الاختصاص - ولاية - اثر الحكم فيها - ولاية المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في الفصل في تنازع الاختصاص الولائي بتعيين الجهة القضائية المختصة - مقتضى حكمها في التنازع السلبي بتعيين الجهة المختصة اسباب الولاية من جديد عليها والتزامها بنظر الدعوى غير مقيدة لسبق قضائها ولو كان قد صار نهائيا .</p>			
	٢٩٦	٧٨٨	١٦٠٩
	٣٥١	٩٢٢	١٨٥٩
<p>• محكمة دستورية - اختصاصها بالفصل في المسائل الدستورية مبناء مخالفة نص في قانون أو لائحة لقاعدة في الدستور -</p>			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
عدم امتداد هذا الاختصاص لحالات التعارض بين القوانين واللوائح أو بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة .	٣٢٣	٨٥١	١٧٠٣
	٣٨٧	١٠٢٦	٢١٤٢
* محكمة دستورية عليا - أحكامها وقراراتها - الطعن في هذه الأحكام - أحوال الاغفال المنصوص عليها في المادة ١٩٣ مراقبات .	٣٦١	٩٦٦	١٩٦١
* محكمة دستورية - تولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح - وهي رقابة شاملة .	٣٦٩	٩٧٩	١٩٩٢
* محكمة دستورية - هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها - اختصاصها دون غيرها بمباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح الاستيثاق من اتفاق أو تعارض النصوص المطعون عليها مع الدستور .	٣٨٤	١٠٢٠	٢١٢٣
* اختصاص - المحكمة الدستورية العليا - تختص بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح لصون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه - التحقيق من التزام سلطة التشريع بما			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود - يقصد الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .	٣٩٨	١٠٤٨	٢٢٠٣
(١٤٠) محكمة عليا			
* المحكمة العليا - رقابتها - مداها .	٢٤١	٦٦٣	١٣٣٩
* المحكمة العليا - حجية أحكامها .	٢٤١	٦٦٤	١٣٤٠
(١٤١) محميات			
* محميات - عدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء ١٩٨٦/٤٥٠ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل علبه بالبحر الأحمر وذلك فيما تضمنته من عدم تعيين الحدود التي تبين النطاق المكاني لتلك المحميات .	٣٦٢	٩٦٧	١٩٦٣
(١٤٢) مخابرات عامة			
* مخابرات عامة - قانون رقم ١٩٦٤/١٥٩ - المادة ١٣٤ بنظام المخابرات العامة - عدم سماع دعوى الالغاء بالنسبة للأفراد المخابرات العامة - عدم دستورية هذه المادة .	٣٦٣	٩٦٨	١٩٧٧

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
(١٤٣) مخدرات			
* مخدرات - القرار بقانون رقم ١٨٢/١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات - الدفع بعدم دستورية - سبق صدور حكم في الدعوى رقم ١٥ لسنة ١ ق . د حاز حجية مطلقة تحول دون المجادلة فيه أو السعى الى نقضه .			
٣٥	١٠١	٢٣٠	
* مواد مخدرة - مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون ١٨٢/١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وقرار وزير الصحة رقم ١٩٧٦/٢٩٥ بتعديل الجداول الملحقه بهذا القانون - رفض الدعوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها .			
١٩٢	٥٤٥	١١٥٨	
* مخدرات - مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون ١٨٢/١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .			
٣٦٤	٩٦٩	١٩٧٩	
٣٦٥	٩٧١	١٩٨٣	
٣٦٧	٩٧٤	١٩٨٨	
٣٦٩	٩٧٨	١٩٩٢	
* مخدرات - مدى دستورية قرار وزير الصحة رقم ١٩٧٦/٢٩٥ بتعديل الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢/١٩٦٠ .			
٣٦٤	٩٧٠	١٩٧٩	
٣٦٥	٩٧٢	١٩٨٣	

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
	٣٦٦	٩٧٣	١٩٨٧
	٣٦٧	٩٧٥	١٩٨٨
	٣٦٨	٩٧٦	١٩٨٩

* مخدرات - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨٩/١٢٢ فى شأن مكافحة المخدرات لبطلان بعض نصوصه المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٠/١٨٢ لصدوره فى غيبة مجلس الامة ولبطلان مجلس الشعب فى تكوينه لانتفاء الصفة النيابية لبعض اعضائه .

٣٧٠ ٩٨١ ١٩٩٥

* مخدرات - بطلان تكوين مجلس الشعب لا يتتبع لزوما اسقاط القوانين والقرارات التى أقرها ولا يمس الاجراءات التى اتخذها وتبقى نافذة مرتبة لكل آثارها الى ان يقرر الغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستوريا أو تقضى هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية .

٣٧٠ ٩٨٢ ١٩٩٥

* مخدرات - تشريع - اعادة تنظيم القانون رقم ١٩٨٩/١٢٢ للنصوص التشريعية الواردة بالقرار بقانون ١٩٦٠/١٨٢ بأن أحل احكاما جديدة محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لموضوعها هي التي جرى تطبيقها فإن أي عوار يكون قد شابه النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا تمتد بالتالي إلى النصوص التشريعية التي حلت محلها .	٣٧١	٩٨٥	٢٠٠٦
* مخدرات - الطعن بعدم دستورية بعض نصوص القرار الجمهوري بقانون رقم ١٨٢/١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢/١٩٨٩ والبنـد ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بمقولة أن مجلس الشعب الذي أقرها باطل في تكوينه - بطلان تكوين المجلس لا يستتبع لزوما إسقاط القوانين والقرارات التي أقرها إلى أن يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورية أو القضاء بعدم دستورتها من المحكمة الدستورية العليا .	٣٧٢	٩٨٧	٢٠١٧
* مواد مخدرة - القانون رقم ١٢٢/١٩٨٩ المعدل للقانون رقم ١٨٢/١٩٦١ في شأن مكافحة المخدرات - مدى دستورية الفقرة الأولى من المادة ٣٤ والفقرة الأولى من المادة ٤٢ والبنـد ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المنكـور .	٣٧٣	٩٨٨	٢٠٢٧
* مخدرات - القانون رقم ١٢٢/١٩٨٩			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
شأن مكفحة المخدرات - الطعن بعدم دستوريته - صدور حكم من المحكمة الدستورية بإلغائه وموافقته للدستور .	٣٧٤	٩٨٩	٢٠٣٦
	٣٧٥	٩٩٢	٢٠٤٥
	٣٧٦	٩٩٧	٢٠٥٤

* مخدرات - النفع ببطان احكام
للقانون رقم ١٩٨٩/١٢٢ في شأن مكفحة
للمخدرات - صدور حكم من المحكمة
الدستورية العليا في الدعوى رقم ٩/٣٧
وقد الذي قضى بأن بطلان تكوين
المجلس النيابي لا يستتبع إسقاط ما اقره
هذا المجلس من قوانين وقرارات وما
اتخذ من اجراءات خلال الفترة السابقة
على نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية
بل تظل على اصلها من الصحة وتبقى
ناظرة .

٢٠٦٥ ٩٩٩ ٣٧٧

(١٤٤) مرافق عامة

* مرافق عامة - تنظيمها تشريعيا - ان
يتم طبقا للدستور .

١٢٨٩ ٦٢٤ ٢٢٧

(١٤٥) مشردون ومشتبه فيهم

* مشردون ومشتبه فيهم - عدم دستورية
المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم
بقانون رقم ١٩٤٥/٩٨ بشأن المشردين

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
والمشتبه فيهم .	٣٧٨	١٠٠٢	٢٠٧٩
* مشردون ومشتبه فيهم - عدم دستورية المادتين ٦٥، من المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٨ - صدور حكم فى الدعوى رقم ١٠/٣ ق.د بعدم دستورية المادة ٥ وسقوط احكام المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ .			
(١٤٦) مصادرة	٣٧٩	١٠٠٣	٢٠٩٣
* مصادرة - تكون المصادرة الخاصة بحكم قضائى وليس بقرار ادارى .			
١٤٦٣	٢٧١	٧٢٠	
* مصادرة - المصادرة العامة والمصادرة الخاصة - الأولى بقانون والثانية بحكم قضائى وليس بقرار ادارى حرصا على صون الملكية الخاصة .			
١٤٧١	٢٧٢	٧٢٤	
* مصادرة - لا تجوز المصادرة الخاصة للأموال الا بحكم قضائى - عدم دستورية البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٩٨٧/١٠٨ بشأن حيد الاسماك .			
١٤٨٠	٢٧٣	٧٢٩	
* مصادرة - المصادرة العامة والمصادرة الخاصة - عدم دستورية المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد قبل الغائه بالقانون رقم ١٩٧٥/١١٨ .			
٢٠٩٩	٣٨٠	١٠٠٧	

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

• المصادرة العامة محظورة خطرا
مطلقا أما المصادرة الخاصة فتكون بحكم
قضائي .

٢٠٩٩ ١٠٠٨ ٣٨٠

• المصادرة الخاصة لا تكون الا بحكم
قضائي جاء نصها في المادة ٣٦ من
الدستور مطلقا غير مقيد - فالنص الذي
يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينوبه أن يأمر
بالمصادرة الادارية مخالف للدستور .

٢٠٩٩ ١٠٠٩ ٣٨٠

(١٤٧) معادلات دراسية

• معادلات دراسية - تفسير - دبلوم
الدراسات التكميلية التجارية العالية - هل
يعتبر مؤهلا عاليا أم أنه من المؤهلات
فوق المتوسطة - اعتباره من المؤهلات
العالية .

٢١٠٣ ١٠١٠ ٣٨١

معاشات

• معاش - الحق المعاش يكون التزاما
على الجهة التي تقرر عليها مترتبا عليها
بقوة القانون - معاش عن الأجور المتغيرة .

٥٤٦ ٢٣٦ ٨٥

• معاشات - الدفع بعدم دستورية الفقرة
الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من
القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض
أحكام قانون التأمين الاجتماعي
١٩٧٥/٧٩ فيما انطوت عليه من سريان

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
تعديل المادة ١٩ وإضافة المادة ٣٠ مكررا بأثر رجعى ١٩٧٥/٩/١ فى شأن من انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ .	٨١	٢٢٦	٥٠٢
* معاشات - عدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٠/٥٧ الذى نص فى مادته الأولى على ان تسرى احكام القانون رقم ١٩٦٢/٧٧ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .	٣٨٢	١٠١١	٢١٠٩
* معاشات - أجر متغير - طلب رفع المعاش المستحق عن الأجر المتغير الى نسبة ٥٠٪ من أجر تسوية هذا المعاش طبقا للقانون رقم ١٩٨٧/١٠٧ - عدم دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ لاخلاله بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور وسقوط المادة الثانية الخاصة بالأثر الرجعى بنصها على سريان احكامه اعتبارا من أول يونيو ١٩٨٧ .	٣٨٣	١٠١٢	٢١١٩
* معاشات - معاش مبكر - الحق فى الجمع بين المعاش والأجر اذا عاد صاحب			

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

المعاش الى عمل باحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى لوجود نظام بديل مقرر وفقا للقانون - الحكم بعدم دستورية المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ١٩٧٥/٧٩ .

٢١٢١ ١٠١٤ ٣٨٤

* معاش - معاش مبكر - التحاق العامل بجهة أخرى لها نظام بديل للتأمين بعد استحقاق معاشا مبكرا - الحق فى الجمع بين الأجر والمعاش - الحق فى المعاش لا ينافى فى الحق فى الأجر ولا يحول دون اجتماعهما باعتبارهما مختلفين مصدرا وسببا .

٢١٢٢ ١٠١٧ ٣٨٤

* معاش - معاش مبكر - الحصول على أجر من عمل آخر - المصدر المباشر للحق فى المعاش هو القانون بينما المصدر المباشر للأجر العلاقة التعاقدية - استحقاق المعاش المبكر عن مدد الخدمة الاصلية والتى ادى عنها حصة التأمين الاجتماعى والتى حدد مقداره على ضوءها بخلاف الأجر المستحق فى حالة العودة الى عمل آخر والذى يعتبر مقابلا مشروعا لعملهم منها .

٢١٢٢ ١٠١٨ ٣٨٤

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٤٩) مقابل تحسين على العقارات

* مقابل تحسين على العقارات - لجنة
الطعون المنصوص عليها في المادة ٨ من
القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - اعتبار
هذه اللجنة هيئة ذات اختصاص قضائي -
الدفع امامها بعدم الدستورية .

٢١٣٥ ١٠٢٣ ٣٨٥

(١٥٠) مقاولات

* مقاولات - تفسير المادة ٣ من القانون
١٩٦٤/١٣٩ في شأن بعض الأحكام
الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام
دون التقيد بأحكام القانون ١٩٦٣/١٤١ -
اقتصار ولاية المحكمة الدستورية على
تحديد مضمون النص القانوني محل
التفسير بتوضيح ما ابهم من الفاظه
والتوفيق بين اجزائه المتناقضة على ضوء
لرادة المشرع تحرياً لمقاصده من هذا
النص .

٢١٣٩ ١٠٢٥ ٣٨٦

(١٥١) ملكية خاصة

* ملكية خاصة - صونها وحرمتها -
حكمة ذلك .

٢٩٨ ١٢٧ ٤٩

* ملكية خاصة - حرص الدساتير
المصرية المتعاقبة على تأكيد حمايتها .

٨٨٠ ٣٥٤ ١٤٣

* ملكية خاصة - حد أقصى - عدد

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٤/٦٩ - لا يجوز الدستور حد أقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .	١٤٣	٣٥٩	٨٨٠
* ملكية خاصة - النعى على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ بانطوائها على عدوان على الملكية الخاصة .	١٦٤	٤٢٧	٩٦٨
* حراسة - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٨١/١٤١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة - الدفع بعدم الدستورية - الحكم بعدم الدستورية .	١٨٧	٥٢٥	١١٣١
* ملكية خاصة - حق الملكية - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها - حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض - عدم دستورية نص المادة (٥) من القرار بقانون رقم ١٩٦٠/١٥٦ بتنظيم الصحافة المعدل بالقرار بقانون رقم ١٩٦٣/١٧٩ فيما تضمنه من تقرير حد أقصى لتعويض أصحاب الصحف .	٣٨٨	١٠٣١	٢١٥٧

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٥٢) ملامى

* ملامى - مدى دستورية المواد
٢٦، ٢٤، ٢١ بند ٨ من القسم الأول وبند ٨
من القسم الثانى من جدول بيان انواع
اللامى من القرار بقانون رقم
١٩٥٦/٣٧٢ فى شأن الملامى .

٢١٦٣ ١٠٣٤ ٣٨٩

(١٥٣) منع التقاضى

* منع التقاضى - الدفع بأن المادة ٣٦
مكررا (ذ) من المرسوم بقانون رقم
١٩٥٢/١٧٨ بشأن الاصلاح الزراعى
تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية
التي جعلتها المادة ٢ من الدستور - الزام
المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة لا ينصرف
سوى الى التشريعات التي تصدر بعد
التعديل الدستورى أما التشريعات السابقة
على التعديل الدستورى فلا تسرى عليها
مبادئ الشريعة .

٣١٦ ١٣٩ ٥١

* طعن - الطعن بعدم دستورية الفقرة
الثالثة من المادة ١٣ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٠/٥٥ لقسمه
الاعيان التي انتهى فيها الوقف وان يكون
الحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا
غير قابل للطعن امام أى جهة قضائية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
ليس في ذلك انكار لحق التقاضى المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور وبالتالي لا يكون مخالفا للدستور - التمييز بين قصر الحق فى التقاضى على درجة واحدة وبين انكار الحق فيه انكارا مطلقا أو مقيدا .	١٨٤	٥١٤	١١٠٧
* قرارات ادارية - عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل اللقائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واختلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .	٢٦٠	٧٠٠	١٤٠٣
* منع التقاضى - نص المادة ١ من القانون رقم ١٩٦٣/٩٩ - عدم قبول .	٣٩٠	١٠٣٧	٢١٦٩
(١٥٤) مؤسسات علاجية			
* مؤسسات علاجية - قرار لجنة التقييم المشكلة طبقا لنص المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٩٦٤/١٣٥ والنص على نهائيته وغير قابليته للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن - مخالفة للدستور .	٣٤٤	٩٠٢	١٨١٦
(١٥٥) ميعاد			
* ميعاد - حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض			

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
الحراسة .	٣٩١	١٠٣٩	٢١٧١
* ميعاد - دعوى دستورية - اجراءاتها والميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية - الميعاد المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز أشهرها من مقومات الدعوى الدستورية وهى أوضاع جوهرية فى التقاضى ومن النظام العام .			
* ميعاد - تحديد محكمة الموضوع لأقامة الدعوى الدستورية ميعادا مقداره شهرا - عدم ايداع صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد اعتبار الدفع بعدم دستورية كأن لم يكن تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية لتقديم ما يدل على رفع الدعوى الدستورية لايدل على اتجاه ارادة محكمة الموضوع الى منح مهلة جديدة لرفع الدعوى الدستورية - لا يعنى بالتالى امتداد ميعاد رفعها - عدم قبول الدعوى .	٣٩١	١٠٤٠	٢١٧١
	٣٩٢	١٠٤١	٢١٧٤

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٥٦) ناتج قومي

- * ناتج قومي - نعى المدعى على المادة ٣٦ مكررا (ذ) مخالفتها لنص المادة (٢٥) من الدستور .

٣١٦ ١٤١ ٥١

(١٥٧) نقابات

- * دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات - ديمقراطية النقابات - تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور .

١٢٨٩ ٦٢٠ ٢٢٧

- * حريات عامة - حرية الرأي والاختيار - الحرية النقابية .

١٢٨٩ ٦٢١ ٢٢٧

- * ديمقراطية - حريات عامة - نقابات - توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها اديمقراطى .

١٢٨٩ ٦٢٢ ٢٢٧

- * نقابات - نقابة المحامين - المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ - انتهاء مدة عضوية النقيب واعضاء مجلس الادارة .

١٢٨٩ ٦٢٣ ٢٢٧

- * نقابات - نقابة مصممي الفنون التطبيقية - مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون ٨٤/١٩٧٦ المعدل بالقانون ٨/١٩٨٤ - الحكم بعدم دستورتها .

٢١٨١ ١٠٤٢ ٣٩٣

(١٥٨) نقد أجنبي

- * نقد أجنبي - تفسير - طلب تفسير نص

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٧٦/٩٧			
بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .	٣٩٤	١٠٤٣	٢١٩٣
* نقد أجنبي - للرقابة على عمليات النقد			
- الآن برفع الدعوى - مصادرة المبلغ			
موضوع المخالفة .	٣٩٥	١٠٤٤	٢١٩٤
(١٥٩) نيابة إدارية			
* نيابة إدارية - تفسير - نص الفقرة			
الآخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات			
الملحق بالقانون رقم ١٩٧٣/٨٨ ببعض			
الأحكام الخاصة بالنيابة الإدارية المضافة			
بالقانون رقم ١٩٧٦/١٧ بتعديل أحكام			
قوانين المنشآت القضائية .	٣٩٦	١٠٤٥	٢١٩٥

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٦٠) هيئات قضائية

• هيئات قضائية - تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون - اسناد الاختصاص الى محكمة القيم قد صدر من رئيس الجمهورية - القرارات الجمهورية بقانون التي تصدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور لها بصريح نصها قوة القانون.

٩١٦ ٣٩٦ ١٥٤

• هيئات قضائية - محكمة القيم هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ فيها من اختصاصات من بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة وقد كفلت للمتقاضين كافة ضمانات التقاضي وتركيز تلك المنازعات في جهة قضائية واحدة وذلك بالقانون رقم ١٩٨١/١٤١ .

٩٢٨ ٤٠٥ ١٥٥

• نيابة ادارية - تفسير نص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ (ببعض الأحكام الخاصة بالنيابة الادارية المضافة بالقانون رقم ١٧/١٩٧٦ بتعديل أحكام قوانين الهيئات القضائية .

٢١٩٥ ١٠٤٥ ٣٩٦

• هيئات قضائية - عدم استحقاق

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
المستشارون ومن في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية الذين تجاوز مرتبتهم بمنح العلاوة الإضافية نهاية مربوط الوظيفة الاعلى مباشرة للوظيفة التي يشغلونها سوى بدل التمثيل بالفئات المقررة لهذه الوظيفة أى الوظيفة الاعلى مباشرة لوظيفة مستشار .	٣٩٧	١٠٤٦	٢١٩٩

المبدأ القاعدة المبدأ الصفحة

(١٦١) وزراء

* وزراء - قانون محاكمة الوزراء رقم ١٩٥٨/٧٩ سريانه على الوزراء أثناء تولي مناصبهم - شروط سريانه على الوزراء بعد ترك مناصبهم .

١٧٨٩ . ٨٨٢ ٣٣٨

* وزراء - تشكيل المحكمة التي تتولى محكمة الوزراء بعد انفصال الاقليمين المصري والسوري .

١٧٨٩ ٨٨٣ ٣٣٨

(١٦٢) وصية

* وصية - الدفع بعدم دستورية المادة ٧٦ من القانون ١٩٤٦/٧١ الخاص بالوصية لمخالفتها لمبادئ الشريعة الاسلامية - التعديل الدستوري لا يسرى الا على التشريعات التي تصدر بعد ١٩٨٠/٥/٢٢ وقانون الوصية عمل به من ١٩٤٦/٨/١ - رفض الدعوى .

٢٢٠٣ ١٠٤٧ ٣٩٨

* وصية - الدفع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية لمخالفتها لمبادئ الشريعة الاسلامية - القانون ١٩٤٦/٧١ باصدار قانون الوصية معمول به من ١٩٤٦/٨/١ وتعديل الدستور تم في ١٩٨٠/٥/٢٢ - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية

المبدأ	القاعدة	المبدأ	الصفحة
لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد ١٩٨٠/٥/٢٢ - رفض الدعوى.	٣٩٩	١٠٤٩	٢٢٠٩
(١٦٣) وقف			
* تفسير - وقف - لوزارة الأوقاف ولاية النظر على الأوقاف الخيرية متى كان الواقف شخصيا اعتباريا ولو شرط النظر عليها لمن يمثلها قانونا .	٤٠٠	١٠٦٢	٢٢١٥
* وقف - مدى دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٢/٤٤ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية - عدم دستورية .	٤٠١	١٠٥٣	٢٢١٦

ثالثا : فهرس
بموضوعات ومنطوق الأحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا
من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٥

الجزء الثانى

(أ)

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى مجلد
٢٦ لسنة ١ دستورية (٥ لسنة ١٠ عليا) جلسة ١٩٨٣/١/١.	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضي القضاء.	اولا : عدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . ثانيا : رفض الدعوى بالنسبة للطعن.	اجانب
٣١ لسنة ٣ ق.د. جلسة ١٩٨٣/٥/٧.	مدى دستورية الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضي القضاء.	رفض الدعوى.	اجانب
٥ لسنة ٤ ق دستورية جلسة ١٩٨٤/٦/٢.	مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.	عدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصدر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.	اجراءات جنائية
٤٧ سنة ٧ ق.د. جلسة ١٩٨٨/٢/٦.	مدى دستورية المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعلقة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١.	عدم قبول الدعوى.	اجراءات جنائية
١٩ لسنة ٨ ق . د جلسة ١٩٩٢/٤/١٨.	مدى دستورية المواد ٦٣ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٢٣٢ من القانون ذاته.	عدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على نص من المواد ٦٣ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ويرفضها بالنسبة الى الطعن على نص الفقرة الاولى من المادة ٢١٠ من القانون ذاته.	اجراءات جنائية
٢٧ لسنة ١١ ق دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦.	مدى دستورية المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية.	عدم دستورية ما تضمنته المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية	اجراءات جنائية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى	موضوع الدعوى بالمجلد
١٠ لسنة ١١ ق . تنازع جلسة ١٩٩١/٣/٢	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر قضية النيابة العامة المشار إليها.	اختصاص قضاء امن الدولة طوارئ بنظر الدعوى.	احداث	
٤٤ لسنة ٧ ق.د جلسة ١٩٨٨/٥/٧	مدى دستورية البند (ثانيا) و(سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للخاص بنظام الاحزاب السياسية.	أولاً: رفض الطعن بحكم دستورية البند (ثانيا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية . ثانياً : بعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار اليه.	احزاب	
١ لسنة ٧ ق . تنازع جلسة ١٩٨٧/٣/٧	طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين احدهما صادر من قضاء اجنبيا والاخر صادر من جهة قضائية وطنية.	قبول الدعوى.	احكام اجنبية	
طلب تفسير رقم ١ لسنة ١٥ ق تفسير جلسة ١٩٩٣/١/٣٠	تفسير نص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠.	قررت المحكمة أن عبارة "ايا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات او اى قانون اخر" الواردة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ يقصد بها الجرائم المحددة بنوعها تحديدا مجردا وكذلك الجرائم المعينة بذواتها بعد ارتكابها فعلا.	احكام عسكرية	
٢٨ لسنة ٢ ق	مدى دستورية القرار	عدم دستورية القرار	احوال	

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
دستورية جلسة ١٩٨٥/٥/٤	بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية.	بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية.	شخصية
٢٦ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٥/١١/١٦	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة السادسة مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام الاحوال الشخصية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	احوال شخصية
١٤٤ لسنة ٥ ق.د جلسة ١٩٨٦/٥/٣ والدعوى الدستورية	مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام الاحوال الشخصية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	احوال شخصية
٣ لسنة ٦ ق.د جلسة ١٩٨٧/٦/٦ وارقام ١٣، ٨٦، ٨٩، ٩٥ لسنة ٦ ق	مثل السابق	مثل السابق	احوال شخصية
٣٠ سنة ٦ ق.د جلسة ١٩٨٨/٣/٦ و ٥٣، ٧١، ٨٣، ٨٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٦، ١٣٦ لسنة ٦ ق، ١٨، ٢٠ لسنة ٧ قضائية	مثل السابق	مثل السابق	احوال شخصية
٤٣ لسنة ٦ ق.د جلسة ١٩٨٨/٣/٦ رقم ٧٥ لسنة ٦ قضائية دستورية	مدى دستورية نص المادة ١٨ مكرر من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام الاحوال الشخصية وقد	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	احوال شخصية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
١١٥ لسنة ١٩٨٨ ق.د. جلسة ١٩٨٨/٣/٦ ورقم ٢٧ لسنة ٧ قضائية دستورية	مثل السابق	مثل السابق	احوال شخصية
٥٧ لسنة ١٩٨٨ ق.د. جلسة ١٩٨٨/٤/١٦ ورقم ٣٠ لسنة ٧ ق.د. دستورية	مثل السابق	مثل السابق	احوال شخصية
١ لسنة ٧ ق.د. جلسة ١٩٨٨/٤/١٦ وارقام ٦، ٢٣، ٢٦ لسنة ٧ ق. دستورية	مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة مكرر من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية وقد سبق للمحكمة ان قضت بعدم دستورية القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ برمته.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	احوال شخصية
١٥ لسنة ١٩٩١ ق.د. جلسة ١٩٩١/١٢/٧	مدى دستورية المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٣٧ من اللائحة الشرعية قبل رفع اللجنة المباشرة في عدم تنفيذ حكم النفقة.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	احوال شخصية
٧ لسنة ١٩٩٣ ق.د. جلسة ١٩٩٣/٥/١٥	مدى دستورية القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية وبالخصوص المادة الثالثة للمجلة للفقرة الاولى من المادة ٢٠ من القانون ٢٥	عدم قبول الدعوى .	احوال شخصية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
١٨ لسنة ١٠ ق دستورية جلسة ١٩٩٣/٥/١٥	مدى دستورية المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل بعض احكام الاحوال الشخصية المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ٨٥.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	احوال شخصية
٩ لسنة ١١ ق دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/١٩	مثل السابق	مثل السابق	احوال شخصية
رقم ١٠ لسنة ١٣ ق.د جلسة ١٩٩٤/٥/٧	مدى دستورية نص المادة ١١ مكرر المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاص بطلب التطليق للضرر في حالة لزواج باخرى.	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	احوال شخصية
رقم ٢٣ لسنة ١ ق. تنزع جلسة ١٩٨١/٤/٤	طلب تعيين الجهة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بحقوق العاملين لتخلي القضاء العادي والاداري عن الفصل في النزاع.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء الاداري بنظر الدعوى.	اختصاص
رقم ١٣ لسنة ١ ق. تنزع جلسة ١٩٨٢/١/٢	طلب الفصل في تنزع الاختصاص الاجباري.	حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الاداري بنظر النزاع.	اختصاص
رقم ٢٥ لسنة ١ ق.تنزع جلسة ١٩٨٢/١/٢	طلب الفصل في تنزع الاختصاص السلبى	حكمت المحكمة باختصاص جهة	اختصاص

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٤ لسنة ١ ق تنازع جلسة ١٩٨٠/٢/٢	لتخلي جهة القضاء العادى والادارى عن نظر الدعوى	القضاء العادى بنظر الدعوى.	اختصاص
رقم ٨ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠/٢/٢ و ١٤ لسنة ١ ق. تنازع	طلب تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع لتخلي محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) عن الفصل فيه.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	اختصاص
٩ لسنة ١ ق د (٨ لسنة ١٠ ق ع) جلسة ١٩٨٢/٢/٦	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن التدابير الخاصة بأمن الدولة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	اختصاص
٥٦ لسنة ق دستورية جلسة ١٩٨٦/٦/٢١	مدى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.	اختصاص
رقم ١ لسنة ١٠ ق منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩١/٤/٦	طلب من المحكمة الدستورية استعمال رخصة التصدى لوقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى برفض الدفع بعدم دستورية الاختصاص المبنى لمحكمة القيم.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بالفصل فى الدعوى.	اختصاص
رقم ٢٩ لسنة ٩ ق د جلسة ١٩٩٢/١٢/٣	اصليا : مدى دستورية قرار تعيين المستشار. احتياطيا : مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى شقها المتعلق بالطلب الاصلى وبعدم قبولها بالنسبة لشقها الخاص بالطلب الاحتياطى.	اختصاص

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٢ لسنة ١٤ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/٣/٢٠	طلب الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر دعوى المخاصمة التي قامها بنفسه وبصفته ضد المدعى عليه بعد ان قضت محكمة القضاء الاداري بعدم الاختصاص النوعي وقضت محكمة الاستئناف بعدم الاختصاص الولاى.	حكم المحكمة بعدم قبول الدعوى .	اختصاص
رقم ١٢ لسنة ١٥ ق.د جلسة ١٩٩٤/١٢/٣	مدى دستورية قرارات الجمعية العمومية لمحكمة شين الكوم الكلية الخاصة بتوزيع العمل بها.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.	اختصاص
٢١ لسنة ٦٦ ق دستورية جلسة ١٩٧٨/٣/٤	مدى دستورية المادة ٢٥ من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضائيا للحكومة ومدى دستوريته الخاصة بقرار لجنة التأديب والتظلمات.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	ادارة قضائيا الحكومة
رقم ٤٢ لسنة ٧ ق.د جلسة ١٩٩٢/٣/٧	مدى دستورية قرار محافظ سوهاج رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥.	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الثانية من قرار محافظ سوهاج رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ .	ادارة محلية
رقم ٢ لسنة ١٢ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/٥/١٥	مدى دستورية الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	استيراد
رقم ١٣ لسنة ١٠ ق. دستورية ٨/١٠ ق.ع) جلسة ١٩٨٠/٢/١٦	مدى دستورية المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	اصلاح زراعى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد الدعوى
رقم ٧ لسنة ١ ق. مستورية (٨/٤ ق.ع) جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية ومدى دستورية المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذا القانون والمادة السادسة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧١.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اصلاح زراعى
رقم ٨ لسنة ١١ ق مستورية جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعيه والمائتين ٩، ٢ منه ومدى دستورية المادة ٦ من القرار بقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اصلاح زراعى
رقم ٩ لسنة ١ ق. مستورية جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية البند رقم ٢ من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اصلاح زراعى
رقم ١١ لسنة ١ ق. مستورية جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية المادة ٢ والفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعيه وما فى حكمها.	حكمت المحكمة برفض الدعوى	اصلاح زراعى
رقم ١٢ لسنة ١ ق. مستورية جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية البند رقم (٢) من المادة السادسة من القرار بقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ والقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣.	حكمت المحكمة برفض الدعوى	اصلاح زراعى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٤ لسنة ١ من . دستورية (٩/١ ق عليا) جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ والبند (٢) من المادة السادسة من القرار بقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١.	حكمت المحكمة برفض الدعوى . .	اصلاح زراعى
رقم ١٩ لسنة ١ دستورية (٩/٦ عليا) جلسة ١٩٨١/٢/٧.	مدى دستورية نص المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اصلاح زراعى
رقم ٣ لسنة ١ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ ورقم ٤ لسنة ١ ق . د ورقم ٣٨ لسنة ٤ ق . د عدد ٣٣ لسنة ١ ق . د ، ٢٤ لسنة ١ ق . د ، ٢٥ لسنة ١ ق . د ، ٢٧ لسنة ١ ق . د ، ٨٥ لسنة ٤ ق . د جلسة ١٩٨٣/١/٢٥.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ القاضي بإيلولة ملكية الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى الى الدولة بدون مقابل .	حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤.	اصلاح زراعى
رقم ٤ لسنة ١ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤.	حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤.	اصلاح زراعى
رقم ٢٦ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/١٩.	مدى دستورية المواد ٣٣ مكرر (ز) ، ٣٥ ، ٣٦ مكرر (ب) ، ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اصلاح زراعى
رقم ٥٥ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٦/١٦.	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٥٠ لسنة	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	اعتقال

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٤٤ لسنة ٥ ق. دستورية جلسة ١٩٨٤/١٢/١	مثل السابق.	مثل السابق.	١٩٨٢ بشأن حالة الطوارئ.
رقم ٦٥ لسنة ٥ ق. دستورية جلسة ١٩٨٤/١٢/١	مثل السابق.	مثل السابق.	اعتقال
رقم ٧٤ لسنة ٥ ق. دستورية جلسة ١٩٨٥/١/٥	مثل السابق.	مثل السابق.	اعتقال
رقم ١٦ لسنة ٥ ق. دستورية و ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٦	مثل السابق.	مثل السابق.	اعتقال
رقم ٤٣ لسنة ٥ ق. دستورية والقضايا المضمومة اليها جلسة ١٩٨٥/٤/٦	مثل السابق.	مثل السابق.	اعتقال
رقم ٢٥ لسنة ٦ ق . د جلسة ١٩٩٢/٢/١	مدى دستورية نص البند السادس من المادة الثالثة عشر من قانون المرافعات.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	اعلان
رقم ٤ لسنة ١٢ ق منازعه تنفيذ جلسة ١٩٩٠/١٠/٩	طلب استكمال في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ومدى دستورية قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على حل مجلس الشعب رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.	اعمال السيادة
رقم ١٠ لسنة ١٤ ق . د جلسة ١٩٩٣/٦/١٩	مدى دستورية نصوص المواد ١٥، ١٣، ١٢، ٩		

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
	من اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	اعمال سياده
رقم ٤ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٧٦/٤/٣.	مدى دستورية الامرين العسكريين ٦٠٤ لسنة ١٩٧٣.	حكمت المحكمة أولاً: برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى. ثانياً: بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى.	امر عسكرى
رقم ٤٩ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤.	مدى دستورية المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.	حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.	انتخاب
رقم ٣٧ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٩٠/٥/١٩.	مدى دستورية المادتين الثالثة فقرة اولى والمادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢.	انتخاب
رقم ٥ لسنة ١٢ ق . د جلسة ١٩٩٢/٧/٤.	طلب وقف قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على حل مجلس الشعب. ومدى دستورية القرار المشار اليه ومدى دستورية قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومدى دستورية نص المادة (١٧) من القانون الاول والمادة (١١) من القانون الثانى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	انتخاب

رقم للطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٩ لسنة ٢ ق . دستورية. جلسة ١٩٨٢/٤/٣.	مدى دستورية قرار محافظ الغربية.		ايجارات
	رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ الذى استند الى القرار الجمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذى لم يتضمن تفويضه فى اختصاصات وزير الاسكان والتعمير فى مدى سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على بعض القرى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ٢٢ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣.	نفس موضوع الحكم السابق بيانه رقم ١٩ لسنة ٣ دستورية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ٢/١٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣.	نفس موضوع الحكم السابق بيانه رقم ١٩ لسنة ٣ دستورية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ٢١ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣.	نفس موضوع الحكم السابق بيانه رقم ١٩ لسنة ٣ دستورية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ١٨ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣.	مدى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٨٦/٥/١٧.	مدى دستورية القراريين قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس الجمهورية ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢.	حكمت المحكمة: لولا - بعدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢.	ايجارات
ورقم ٢٧ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٦/٥/١٧.	بشأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المعلى.	ثانيا - بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢.	
رقم ٩ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦.	مدى دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بمد سريان		

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
	احكام القاتون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى قرية ليدمين ومدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢.	حكمت المحكمة لولا- بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلي ثانيا- بعدم دستور قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢.	ايجازات
رقم ١٣ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/١ .	مدى دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ الصادر بناء على التفويض المخلو للمحافظين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلي.	حكمت المحكمة: اولا- بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى القرار الجمهوري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢. ثانيا: بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤.	ايجازات
رقم ٢١ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ .	مدى دستورية المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بالنسبة للاماكن المؤجرة بغير اغراض السكن.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .	ايجازات
رقم ٣٦ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٣/١٤ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	ايجازات

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٦٢ لسنة ١٣ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٩/٥	الامكان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. مدى دستورية القرار بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وعلى الاخص احكامه التي قد تفسر على منع الحق في الاخذ بالشفعة.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	ايجارات
رقم ٤٥ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٣/٢٠	مدى دستورية المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ايجارات
رقم ٦٣ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٣/٢٠	مدى دستورية العبارة الواردة في نهاية الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	ايجارات
رقم ٢٣ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٥/١٦	(ب) مدى دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما تضمنته في المادة (١٥٢) منه من حظر إقامة أية مبان ومنشآت في الارض الزراعية وكذلك البند ب، هـ من هذه المادة.	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	بناء على أرض زراعية
رقم ١ لسنة ٤ ق . تفسير جلسة ١٩٨٢/١١/٦	(ت) طلب تفسير المادة العاشرة من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محال من المحكمة مباشرة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تأمينات اجتماعية
٣ لسنة ٤ ق تفسير جلسة ١٩٨٢/١١/٦ و٢ لسنة ٤ ق تفسير جلسة ١٩٨٢/١١/٦	طلب تفسير المادة للعاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تأمينات اجتماعية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٥/٤/٦ دستورية جلسة	القامين الاجتماعى. مدى دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة (١٢) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	تأمينات اجتماعية
رقم ٣ لسنة ١٩٩٠/٣/٣ الطعن رقم ٨ لسنة ٨ ق تفسير جلسة	طلب تفسير - مقدم من المجلس الاعلى للهيئات القضائية - المادة ٣١ من قانون التأمينات الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتمسوية معاش الوزير ونائب الوزير .	قررت المحكمة فى تطبيق احكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من اعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق عن الاجر والاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتبة المقرر لرئيس محكمة النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن فى درجته من اعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من جانب المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتبة المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتبة المماثل فى الحاليتين اعمالا لنص الفقرة	تأمينات اجتماعية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣٧ لسنة ٧ ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/٣/٧.	مدى دستورية القانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ٤٧، لسنة ١٩٨٤ فيما تضمناه من اخلال بالحقوق التأمينية .	الاخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية.	تأمينات اجتماعية
رقم ٢٥ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع.	حكمت المحكمة بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠.	تأمينات اجتماعية
رقم ٣٤ لسنة ١٣ ق. جلسة ١٩٩٤/٦/٢٠، رقم ٣٦ لسنة ١٣ ق.د، ٤٤ لسنة ١٣ ق.د، ٤٧، لسنة ١٣ ق.د، ٤٨، لسنة ١٣ ق.د، ٥٦، لسنة ١٣ ق.د، ١، ٣، ٨، ١٦، ٢٢، ٢٦، لسنة ١٤ ق.د جلسة ١٩٩٤/١٠/١.	مدى دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ وسقوط المادة الثانية منه لنصها على سريان احكامه اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وسقوط مادته الثانية.	تأمينات اجتماعية
رقم ١٨ لسنة ١ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٢/٥.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت .	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	تأمين
رقم ٣٠ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣ ٢/٥.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	تأمين
رقم ٣ ق تفسير	طلب رئيس مجلس	قررت المحكمة ان	تأمين

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

الشرركات الموصومة بموجب القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل - أثناء قيامها - هي المسئولة وحدها مسئولية كامله عن كافة التزاماتها السابقة على التأمين ولا تقوم مسئولية الدولة عن الوفاء بهذه الالتزامات الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود ما ال الي الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين.	الوزراء تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢.	- جلسة ١٩/٣/١٩٨٣.
تأمين حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقدير نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن.	مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض الشركات والمنشآت.	رقم ١٦ لسنة ١ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠.
تأمين حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن.	مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت.	رقم ٦ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠.
تأمين حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن.	مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت.	رقم ١٤ لسنة ٢ ق دستورية جلسة

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

		رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت.	١٩٨٣/٢/٤.
	القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته ان تكون قرارات لجان التكوين نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن .		
تأميم	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التكوين قضائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ومدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت.	رقم ٢ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠.
تأميم	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون اموال زوجات وأولاد اصحاب الشركات والمنشآت المبينه بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على اصول هذه الشركات والمنشآت.	مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت.	رقم ٦٧ لسنة ٤ ق دستورية جلسة ١٩٨٥/٢/٢.
تأميم	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى	مدى دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المحله بالقرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٢.	رقم ٩١ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/٢/٢.

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

بعض الشركات
والمنشآت المعدل بالقرار
بقانون ١٥٠ لسنة
١٩٦٢ فيما تضمنته من
نص على ان تكون
اموال زوجات واولاد
اصحاب الشركات
والمنشآت المبينة بها
ضامنة للوفاء بالالتزامات
الزائدة على اصول هذه
الشركات والمنشآت.

تأميم

حكمت المحكمة أولاً -
بعدم قبول الدعوى
بالنسبة للطعن بعدم
دستورية المادة الثالثة من
القرار بقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٦٣ بأضافة
بعض الشركات و
المنشآت الى الجدول
المرفق للقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات
والمنشآت.

ثانياً - بعدم دستورية
القرار بقانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٤ بتعويض
اصحاب اسهم ورؤوس
أصول الشركات
والمنشآت التي ألت
ملكيتها الى الدولة وفقاً
لأحكام القوانين ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ ، لسنة
١٩٦١ تعويضاً اجمالياً.

مدى دستورية المادة
الثالثة من القرار بقانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ،
مدى دستورية القرار
بقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٤ بتعويض اصحاب
اسهم ورؤوس أموال
الشركات والمنشآت
المؤمنة وفقاً لاحكام
القوانين ١١٧ ، ١١٨ ،
١١٩ لسنة ١٩٦١
تعويضاً اجمالياً.

رقم ١ لسنة ١ ق .
دستورية جلسة
١٩٩٥/٣/٢ (٢٣ لسنة
٦ ق علياً).

تأميم

حكمت المحكمة بعدم
دستورية القرار بقانون
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤

مدى دستورية نص
المادة الاولى من القرار
بقانون رقم ١٢٤ لسنة

رقم ٢٥ لسنة ٢ ق
دستورية جلسة
١٩٨٥/٣/٢ ، رقم ٣٢

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي ألت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعريضا اجماليا.	١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المزممة وفقا لأحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعريضا اجماليا.	لسنة ٣ جلسة ١٩٨٥/٣/٢
تحكيم حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامي ويسقط فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة وكذلك ما ورد بفقرتها السادسة والسابعة متعلقا بهيئة التحكيم المنصوص عليها في الفقرة الثانية.	مدى دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامي المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ في شأن تسوية الاوضاع بين البنوك العاملة في مصر.	رقم ١٣ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١٢/١٧
تجمهر حكمت المحكمة: اولا - بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الاول. ثانيا - وبرفضه الدعوى بالنسبة للمدعى الثاني. ثالثا - بمصادرة الكفاله.	مدى دستورية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر المعدل بالقرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨.	رقم ١ لسنة ٩ ق دستورية - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩
تشريع حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنه من حظر ترشيح شاغلي وظائف الادارة العليا لعضوية مجالس ادارة شركات قطاع الاعمال العام التابعة.	مدى دستورية نص البند ج من المادة ٢١٥ من قانون شركات قطاع الاعمال الصادر بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ومدى دستورية البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٧٣/٧٣.	رقم ١٧ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤ الطعن رقم ١٧ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤

موضوع
الدعوى
بالمجلد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع
رقم ٩٢ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ .	مدى دستورية الفقرة الآخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ باعتبار أنها تحدى مانعا للتقاضى.	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الآخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه - خاصا بالقرار الذى يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببيع الأرض - من أنه - " لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور رأى وقف تنفيذ أو التعويض عنه " .	تسريح
طلب تفسير رقم ٢ . لسنة ١ ق (١٢/٨ ق.ع) جلسة ١٩٨٠/٤/٥ .	طلب السيد وزير العدل بتفسير نص البند " ثالثا " - من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تعينة عامة
رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ . الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ .	مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقى لضباط القوات المسلحة	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والفقرة الثالثة من المادة (١٢٣) من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس	تعليم

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
	قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٧٧ وقرارت المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول لبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات.	الجمهورية رقمى (٧٤٢، ٧٤٣) لسنة ١٩٧٥ وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالى واءاء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول افراد الفئات المبين بها فى الكليات والمعاهد العالية دون التقييد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.	
رقم ٤٠ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/١/٥ .	مدى دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الملحق به.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على ان يعتبر ترتيب اقمية اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى نهائيا وغير قابل للطعن باى وجه من الوجوه .	تعيين

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
رقم ٧٠ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤ .	مدى دستورية المادة (٢٢٢) من القانون المدنى.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	تعويض
طلب تفسير رقم ٤ لسنة ١ ق . تفسير جلسة ١٩٨٠/٤/٥ .	طلب تفسير قانون المعاشات المختلط والإتفاقية اليونانية للاستثمارات الاجنبية السارية على الاستثمارات السابقة على إبرامها.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تفسير
طلب تفسير رقم ١ لسنة ٢ ق . تفسير جلسة ١٩٨١/١/١٧ .	طلب تفسير نص المادة (٣٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تفسير
رقم ١ لسنة ٤ ق "منازعة تنفيذ" جلسة ١٩٨٢/١١/٦ .	طلب تفسير نص المادة (٥٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا لبيان مألول عبارة "منازعات التنفيذ" الواردة بهذا النص.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تفسير
طلب تفسير رقم ١ لسنة ٤ ق تفسير جلسة ١٩٨٢/١١/٦ .	طلب تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تفسير
رقم ١ لسنة ٥ ق . تفسير جلسة ١٩٨٣/٦/١١ .	طلب تفسير نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم بين المؤجر والمستأجر.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	تفسير
رقم ٥ لسنة ٥ ق .	طلب تعيين جهة	حكمت المحكمة	تفسير

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

تنـازع جلسة ١٩٨٩/٤/١.	القضاء المختصة بنظر الطعون المشار إليها إذ لم تتخل أي من جهتي القضاء - محكمة النقض و المحكمة العليا للقيم - عن نظر الطعون المشار إليها رغم وحدة موضوعها.	باختصاص محكمة النقض بنظر الطعون المقدمة أمامها بأرقام ١٦١٢ ، ١٦٢٧ ، ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية والمقدمة بجدول محكمة القيم بأرقام ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية.
رقم ٢ لسنة ١٠ ق. منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٠/٣/٣.	طلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة الاستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤ باعتباره لم يتضمن صراحة لو ضمن الحكم بنسبورية قانون المحكمة العليا والصادر بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ لو عدم نسبوريته.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.
رقم ١٢ لسنة ١٣ ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/١١/٧.	مدى دستورية قرار وزير التموين رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول الياقوت المستورد.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.
رقم ٥ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٥/١٥.	مدى دستورية الفقرات (أ) ، (هـ) ، (و) ، (د) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٦ وامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والفقرة (ز) من المادة الرابعة من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

تفسير

تموين

تموين

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٩ لسنة ٤ ق . تنـازع جلسة ١٩٨٣/٦/١١	دعوى الفصل فى تنـازع الاختصاص الايجابى بين جهتى القضاء العادى والقضاء الادارى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنـازع
رقم ٦ لسنة ٢ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٨١/١١/٧	طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنـازع
رقم ٩ لسنة ١ ق . تنـازع جلسة ١٩٨١/١٢/٥	طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين بطلب الاعتداد بالحكم المصدر من محكمة الاستئناف الذى يتناقض مع الحكم الصادر من هيئة التحكيم.	حكمت المحكمة بالاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ فى الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلسى جنوب القاهرة برفض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بجلـسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧.	تنـازع
رقم ٢ لسنة ٤ ق . تنـازع جلسة ١٩٨٣/١/١	طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنـازع

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٨ لسنة ٤ ق . تنزاع جلسة ١٩٨٣/٣/١٩	طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما صادر من جهة قضائية والاخر من جهة اخرى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنزاع
رقم ٢ لسنة ٤ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٨٣/٥/٧	طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين قضت به كل من جهتى القضاء العادى والادارى على نحو يتعذر معه تنفيذ الحكمين معا.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنزاع
رقم ٧ لسنة ٤ ق . تنزاع جلسة ١٩٨٣/٥/٧	طلب الفصل فى النزاع فى التنزاع الاجابى على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى لتحديد جهة القضاء المختصة بالفصل فى النزاع القائم .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنزاع
رقم ١ لسنة ٤ ق . تظلم جلسة ١٩٨٣/٦/١١	طلب فصل فى النزاع القائم بشأن حكمين متناقضين.	حكمت المحكمة بعدم جواز التظلم.	تنزاع
رقم ١٢ لسنة ٤ ق . تنزاع جلسة ١٩٨٣/١١/١٩	طلب تظليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة والالتفات عن الحكم الصادر عن هيئة التحكيم.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنزاع
رقم ٤ لسنة ٦ ق . تنزاع جلسة ١٩٨٨/٣/٥	طلب الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الشرعية العليا دون حكمى محكمة النقض.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنزاع
رقم ١٢ لسنة ١ ق.تنزاع جلسة ١٩٨٠/٤/٥ ورقم ٣ لسنة ١ق. تنزاع جلسة ١٩٨٠/٥/٣٠	طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين بطلب عدم الاعتداد	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	تنفيذ

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٣ لسنة ٤ ق . تنزاع جلسة ١٩٨٣/١٢/١٨ .	بالقرار الاخير والاعتدال بالحكم الجنائي الصادر بالبراءة في الجلسة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٩ أتيى البارود .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	تنفيذ
رقم ٩ لسنة ١٤ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٤/١/١ .	الفصل في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين بطلب عدم الاعتدال بالحكم الاخير والاعتداد بالحكم الاول السابق صدوره من جهة القضاء الادارى .	حكمت المحكمة بتثبيتات ترك المدعى لدعواه .	تنفيذ
رقم ٢٨ لسنة ١ ق . دستورية جلسة ١٩٨١/١/٣ .	مدى دستورية الفقرة الآخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب فيما نصت عليه من اجازة مصانرة الاشياء موضوع المخالفة بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينفيه .	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الآخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب قبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - فيما نصت عليه من أنه " يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينفيه أن يأمر بمصانرة الاشياء موضوع المخالفة اداريا " .	تهريب
رقم ٤١ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠ .	(ج) مدى دستورية القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات فى ١٩٨٤/٩/٢٠ فيما تضمنته من قبول ابناء بعض الفئات فى الجامعات والمعاهد العليا	حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤ .	جامعات

رقم للظعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣٩/٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ .	بمجموع يقل عن الحد الأدنى للقبول العادي في كل كلية بما لا يجاوز ٥٪ من مجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة.	جريمة
رقم ٣٨ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣ .	مدى دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	جمارك
رقم ٩ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٦/١ .	مدى دستورية قرارات وزير المالية الصادرة بتنظيم السعر التشجيعي للعمله وخاصة القرارات رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ورقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ .	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	جمارك
رقم ١٣ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/٢ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .	جمارك
رقم ١٤ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٣/٧ .	مثل السابق	مثل السابق	جمارك

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمنعك
رقم ٢٥ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/١١/٧ .	مدى دستورية نص المادتين ١١ ، ١٢ من ال قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاعفاءات الجمركية وكذلك المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ والمادة التاسعة منه.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	جمارك
رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق . د . جلسة ١٩٩٤/٢/١٢ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	جمارك
طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٧ ق . تفسير جلسة ١٩٧٧/٢/٥ .	طلب تفسير المادتين ٧٢ ، ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة بقرار من مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ من يوليو سنة ١٩٧٥ .	المحكمة : ان النقل الذي يترتب عليه قضاء الدعوى التأسيسية طبقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي هو النقل الى وظيفة أخرى خارج الجهاز فقد قلقة والاعتبار لو فقد لسبب الملاحية لاداء الوظيفة لغير الاسباب الصحية طبقا لاحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ماعداء من قرارات النقل الآخري ولو كن التحقيق قد بدأ مع العمل النقل قبل انتهاء خدمته.	جهاز مركزي للمحاسبات
طلب التفسير رقم ١ لسنة ١٣ ق . تفسير جلسة ١٩٩٢/١/٤ .	(ح) طلب تفسير نص المادة ٢٩ فقرة (٣) من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الآلري .	قررت المحكمة أن اعلان المحجوز عليه بمسورة من محضر الحجز طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة	حجز آلري

رقم للطن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٨ لسنة ١ ق . تسازع جلسة ١٩٨١/٣/٧ .	طلب وقف تنفيذ الحكم المستعجل المستأنف للمصادر بعدم الاعتداد بأمر الحجز رقم ١ لسنة ٣٢ .	والعشرين من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تعلق وفقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.	حجز تحفظي
رقم ٢ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٤/٣ .	مدى دستورية نص البند (أ) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الحجز على أموال هذه الهيئات .	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص (أ) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الحجز على أموال هذه الهيئات .	حجز ما للمدين لدى الغير
رقم ٥ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٧/٣ .	مدى دستورية القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ .	المحكمة : أولا - برفض الدفع بعدم الاختصاص . ثانيا: برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . ثالثا : بعدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع	حراسة

موضوع
نقوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

الاولامر الصادرة بفرض
الحراسة على أموال
وممتلكات بعض
الأشخاص وذلك فيما
نصت عليه من عدم
سماع أى جهة قضائية
أى دعوى يكون الغرض
منها الطعن فى أى
تصرف أو قرار أو تكبير
أو اجراء أى عمل
أمرت أو تولته الجهات
القائمة على تنفيذ جميع
الاولامر الصادرة بفرض
الحراسة على أموال
وممتلكات بعض
الأشخاص والهيئات .

حراسة

الحكم : أولا - يقبل
الدعوى بالنسبة الى كل
من السادة
بصفتهم ورثة المرحوم
الاستاذ وعدم
قبولها منهم بصفتهم
الشخصية .

ثانيا : بعدم قبول
الدعوى بالنسبة الى
الطعن بعدم دستورية
الامر رقم ١٣٨ لسنة
١٩٦١ وقرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٢٠
لسنة ١٩٦٧ وقرار
رئيس الجمهورية رقم
١٩١٥ لسنة ١٩٦٧
والقانون رقم ١١٩ لسنة
١٩٦٤ والقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٧٢ المشار
اليها .

ثالثا : انتهاء الخصومة

مدى دستورية الامر
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١
والقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ وما تبعه من
قوانين مكمله له ومتعلقة
به.

رقم ٣ لسنة ٣ ق .
دستورية جلسة
١٩٧٧/٧/٢ .

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

بالنسبة الى الطعن بعدم
دستورية القانون رقم
١٥٠ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه.

حراسة

المحكمة : أن المحكمة
المنصوص عليها في
المادة (١٠) من القانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة
وتأمين سلامة الشعب
تختص دون غيرها بنظر
المنازعات في الاوامر
الصادرة من المدعى
العام الامتراكى
بسالاجراءات التحفظية
على الاموال للمادة (٧)
من القانون المشار اليه.

حراسة

حكمت المحكمة :أولا -
بعدم دستورية المادة
الثانية من القرار بقانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
فيما نصت عليه من
ايولة اموال وممتلكات
الاشخاص الطبيعيين
الذين فرضت عليهم
الحراسة طبقا لاحكام
قانون الطوارئ الى
ملكية الدولة.

ثانياً : بعدم دستورية
المادة الرابعة من قانون
تسوية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة
الصادر بالقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٧٤ فيما نصت
عليه من تعيين حد
اقصى لما يرد الى
الاشخاص الذين شملتهم
الحراسة واسرهم .

طلب تفسير نص المادة
(١٠) من القانون رقم
٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب.

طلب تفسير رقم ١٦
لسنة ٨ ق . تفسير جلسة
١٩٧٨/٣/٤.

مدى دستورية كل من
المادة الثانية من القرار
بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ والمادة الرابعة
من قانون تسوية
الايوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة الصادر
بالقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٤.

رقم ٥ لسنة ١ ق .
دستورية جلسة
١٩٨١/٥/١٦.

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٧ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ ورقم ٨٠ لسنة ٤ ق . دستورية بنفس الجلسة.	مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ١٩ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٢١.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٤ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ ورقم ١٩ لسنة ٥ . د جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ ورقم ٢٦ لسنة ٥ ق دستورية بدات الجلسة ورقم ٣٦ لسنة ٥ ق . بنفس الجلسة.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٢٠ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧.	مدى دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٢١ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القرار بقانون سالف الذكر .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٥/٢٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٣٥ لسنة ٥ ق .	مدى دستورية القرار	حكمت المحكمة بعدم	حراسة

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

قبول الدعوى.	بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية المولاد ٢ ، ٣ ، ٦ من نفس القانون .	دستورية جلسة ١٩٨٥/٢/٢ .
حراسة حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	رقم ١٥٠ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/١/٥ .
حراسة حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	رقم ٢٢ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٩٨٥/٢/١٦ وبنفسي الجلسة رقم ١ لسنة ٦ ق
حراسة حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مدى دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	رقم ١ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٦/٥/٣ .
حراسة حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " ذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون	مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	رقم ١٣٩/٥ ق . دستورية والطعن المضموم اليه برقم ١٤٠/٥ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٦/٢١ .

موضوع

موضوع

موضوع

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

تسوية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة او
ربطت عليها اقساط
تمليك وسلمت الى صغار
المزارعين فعلا بهذه
الصفة ولو لم يصدر
بتوزيعها قرار من مجلس
ادارة الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى قبل
العمل بالقانون المذكور
ففى هذه الحالات
يعوضون عنها على
الوجه الاتى :

(ا) بالنسبة للاطمين
الزراعية يقدر التعويض
بواقع سبعين مثلا
لضريبة الاطمين الاصلية
المفروضة عليها حاليا .
(ب) بالنسبة للعقارات
الآخري يقدر التعويض
بقيمة الثمن الوارد بعد
البيع .

(ج) بالنسبة للاموال
الآخري يقدر التعويض
عنها بقيمة الثمن الذى
بيعت به .

(د) يزداد التعويض
المنصوص عليه فى
البند أ ، ب ، ج بمقدار
النصف .

(هـ) فى جميع
الحالات المتقدمة يضاف
الى التعويض المستحق
وفقا للبند السابقة ربع
استثمارى بواقع ٧٪
سنويا على ما لم يود من
هذا التعويض وذلك

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ .	مثل السابق .	مثل السابق .	اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على نقسط لمدة لا تتجاوز "ثلاث سنوات" . ويرفض ما عدا ذلك من طلبات .
رقم ٥٠ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ لسنة ٣ قضائية و ٣ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٢٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٣ ، ١٤٤ لسنة ٤ ، ٣ ، ٤١ لسنة ٥ قضائية .	مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ في شأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	حراسة
رقم ٢٩ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ وبذات الجلسة رقم ٣٤ لسنة ٤ قضائية .	مدى دستورية القرار ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	حراسة
رقم ٦٠ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ .	مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من الغيب .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	حراسة
رقم ٧٧ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦ وبتفيس الجلسة أرقام : ١٧ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٤٥ لسنة ٤ ق ١ ، ٢٩ لسنة ٥ قضائية .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	حراسة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالحال
رقم ١٥ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦ ورقسم ١٧، ١٦ لسنة ٦ قضائية.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٥١ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢.	مدى دستورية المادة الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الايضاح الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حراسة
رقم ٥٢ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢.	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٧١ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢.	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٥٨ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢.	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٨٧ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٢/٦.	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٧٥ لسنة ٣ ق . د جلسة ١٩٨٨/٣/٦ وبذات الجلسة أرقام ١٢ ، ١٣ ، ٤١ ، ٨٣ ، ١١٥ لسنة ٤ ق . د .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٦٣ لسنة ٣ ق . د جلسة ١٩٨٨/٤/٢ وبذات الجلسة أرقام ٦٤ لسنة ٣ ق ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٦ لسنة ٤ ق . د .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٥ ق . تفسير جلسة	طلب تفسير نص الفقرة الاولى من المادة	قررت المحكمة: أن المنازعات المتعلقة	حراسة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
١٩٨٨/٤/٢	السلمة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	بالحراسات والتي تقضى الفقرة الاولى من المادة السلمة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة باحالتها الى محكمة القيم لتشمل الطعون المطروحة أمام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة فى تلك المنازعات.	
رقم ٢٢ لسنة ٤ ق . د . جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣ وبذات الجلسة أرقام ٧٤ لسنة ٢ ، ٣ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ . لسنة ٤ ، ٦٨ لسنة ٢٠٠٠ د .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ١١٠ لسنة ٤ ق . د . دستورية جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٦٩ لسنة ٤ ق . د . جلسة ١٩٨٨/٥/٧	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٩٧ لسنة ٤ ق . د . دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة حراسة
رقم ٩٩ لسنة ٤ ق . د . دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ١٣١ لسنة ٥ ق . د . دستورية جلسة ١٩٨٨/٥/٧	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٦٨ لسنة ٣ ق . د . دستورية والقضائية المعدلة اليها برقم ٦٩	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٣/٤ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٨ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٣/٧ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٢٦ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٣/٧ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٦٥ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٥٥ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٩/٥ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٥٧ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/٢ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ١٣٠ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ٩٨ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/٣/٥ .	مثل السابق .	مثل السابق .	حراسة
رقم ١٠٢ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/١٩ .	مدى دستورية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	حظر التقاضى
رقم ٩٩ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤ .	مدى دستورية القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	حقوق التقاضى
رقم ١٦ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ .	مدى دستورية نص المادة ١١ مكرر من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	حقوق التقاضى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
	المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢، ٢٣ لسنة ١٩٨٣.		
رقم ٥٥ لسنة ٣ ق. دستورية جلسة ١٩٨٨/٢/٦.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع النشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حق الملكية
رقم ١٢١ لسنة ٦. ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦.	مدى دستورية القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومدى دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢.	حكمت المحكمة: أولا : بعدم قبول تدخل الاساتذة (.....) فى الدعوى . ثانيا : بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة " فقرة أ " والسابعة عشرة " فقرة أ " من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣.	حقوق عامه
طعن رقم ٣٩ لسنة ٢ ق. دستورية جلسة ١٩٨٢/٢/٦.	مدى دستورية المادة الاولى من القرار بقانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ١٦ لسنة ٣. ق. دستورية جلسة ١٩٨٢/٦/٥.	طلب اعمال اثر الحكم الصادر بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والنسب	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.	حكم
وينفس الجلسة أرقام			

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٤٩ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/١١/٥ .	يطالب فيها ببرد مبلغ ٥٨٠٠ جنيهه تمت مصادرته في تزيغ حكم سابق على صدور هذا الحكم.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ١٢٦ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٣/١٧ .	مدى دستورية المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدول الملحق بهذا القانون.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ٢٦ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣ .	مدى دستورية المئتين ١١٥ ، ١١٦ ، من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الصادر بقرار من وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ٣ لسنة ٧ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٠/٣/٣ .	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني سبق للمحكمة ان انتهت الى رفض الدعوى بعدم دستوريته.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ١ لسنة ١١ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩١/٢/٢ .	طعن في الحكم الصادر من المحكمة الدستورية الطبا في الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٢ قضائية دستورية انه اغفل المادة السابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم
رقم ٢٥ لسنة ٩ ق .د جلسة ١٩٩٤/١٠/١	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	حكم

موضوع
الدعوى
بالمجلد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
٢١ لسنة ١٣ ق ، ٥ لسنة ١٤ ق ، ١ ، ٤ ، ٢١ ، لسنة ٦١ ق . دستورية .	مكرر من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سبق للمحكمة ان قضت في القضية رقم ٣٥ لسنة ٩ ق . دستورية برفض الدعوى.	حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية.	حكم
رقم ٣٦ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١٠/١ وبذات الجلسة أرقام : ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٦ لسنة ١٣ قضائية ١ ، ٣ ، ٨ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٦ لسنة ١٤ ق ، ١٥ لسنة ١٥ قضائية دستورية.	مدى دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩/ ١٩٧٥ سبق للمحكمة ان قضت بعدم دستورية المادة الاولى سالفه الذكر وبسقوط مادته الثانية.	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والنمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.	حكم محلي
رقم ٧ لسنة ٨ ق . تنسازع جلسة ١٩٩٠/٣/٣ .	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع لتغلي كل من جهتي القضاء العادي والقضاء الاداري عن نظره بما يعد تنازعا سلبيا .	حكمت المحكمة باختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الدعوى.	حيازة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
طلب تفسير رقم ٢ لسنة ٨ ق . تفسير جلسة ١٩٨٨/٥/٧.	(خ) طلب تفسير نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠.	قررت المحكمة : أن ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية القطبية الحسنه بما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية واحتسابها في الإلتحاقية أو كمدة خبره، إنما تسرى على المجتدين الحاصلين على مؤهلات دراسية نون غيرهم وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن.	خدمة عسكرية
رقم ٣٨ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/١١/٥.	مدى دستورية المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	خدمة عسكرية
رقم ١٤١ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤.	مدى دستورية نص المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	خمر
رقم ٣٣ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٣/٦.	مدى دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر سبق للمحكمة ان قضت برفض الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	خمر

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
رقم ٦١ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣	مدى دستورية المولد ٧،٥،٣،٢،١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	خمر
رقم ٤ لسنة ٨ ق . تتازع جلسة ١٩٨٨/١/٢	(د) طلب الحكم اصليا بتطليب الفتوى الصادرة من دار الافتاء على الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية واحتياطيا بتحديد محكمة جنوب القاهرة للاحوال الشخصية للولاية على النفس جهة مختصة بتحديد مدى اهلية المرتد.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دار الافتاء
طلب تفسير رقم ١ لسنة ١ ق . تفسير (دستورية ٨ ق . ع) جلسة ١٩٨٠/٣/١	طلب اصدار قرار بتفسير نص المادة ٩٩ من الدستور.	المحكمة: عدم قبول الطلب.	دستور
رقم ٢٣ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/٢/٥	مدى دستورية المادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور واحتياطيا تفسير هاتين المادتين.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.	دستور
رقم ١٣ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٤/١٨	مدى دستورية احكام القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	دعارة
رقم ٥ لسنة ٦ ق . تتازع جلسة ١٩٨٧/١/٣	مدى دستورية المادتين ١/١٥٧ ، ٢ و ١٥٨ مكرر من قانون المرافعات وجلب تعيين المحكمة الدستورية العليا للمنيسة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص جهة	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تتازع اختصاص سلبى واجابى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٠ لسنة ٤ ق . تتسازع جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ .	طلب تحديد جهة القضاء المختصة لاذ لم تتخل اي من جهتي القضاء - المحكمة العسكرية و محكمة امن الدولة العليا - عن نظير الدعوى مما ينشأ تنازع ايجابى بين هاتين الجهتين .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى تتسازع اختصاص ايجابى
رقم ٦ لسنة ٧ ق . تتسازع جلسة ١٩٩٠/٢/٣ .	طلب الحكم بتعيين المحكمة الادارية العليا جهة مختصة بالفصل فى الدعوى التأديبية المتسازع على الاختصاص بشأنها لنشأ تنازع ايجابى بين المحكمة الادارية العليا ومجلس التأديب المشار اليه .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى تتسازع اختصاص ايجابى
رقم ٣ لسنة ١٠ ق . تتسازع جلسة ١٩٩١/١/٥ .	طلب تعيين جهة للقضاء العادى جهة مختصة بنظر الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق للتنازع الايجابى بين محكمة القضاء الادلى ومحكمة الجيزة الابتدائية .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى تتسازع اختصاص ايجابى
رقم ٢ لسنة ١٠ ق . تتسازع جلسة ١٩٩١/٢/٢ .	طلب تعيين جهة القضاء العادى - المحكمة الابتدائية - جهة مختصة بنظر النزاع المنظور	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى تتسازع اختصاص ايجابى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
رقم ٣ لسنة ٦ ق . تنازع جلسة ١٩٩١/٥/٤ .	تنازع فى شقة المستعجل امام المحكمة الادارية العليا وشقة الموضوعى امام محكمة القضاء الادارى لنشؤ تنازع ايجابى على الاختصاص بين جهتى القضاء الادارى والعادى.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى.	دعوى تنازع اختصاص سلبى
رقم ١٠ لسنة ٨ ق . تنازع جلسة ١٩٩١/٦/١ .	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع مرفقا به صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى وصورة عرفية من محكمة الامور للمستعجلة بالقاهرة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنازع اختصاص
رقم ١ لسنة ٢ ق . تنازع جلسة ١٩٨١/١/٣ ورقم ٢ لسنة ٢ ق تنازع جلساته ١٩٨١/١/٣ .	طلب وقف تنفيذ حكم الادانة لتتقاضى مع الحكم السابق صدور بالبراءة لان واقعه شرافه المصوغات المسروقة هو واقعه واحده صدر بشأنها حكم نهائى ببراءته.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
رقم ٤ لسنة ٢ ق . تنازع جلسة ١٩٨١/٣/٧ ورقم ٥ لسنة ٢ ق . تنازع جلسة ١٩٨١/٣/٧ .	طلب تنازع بشأن تنفيذ حكمين صادر بين من المحكمة الادارية للطبا ومحكمة استئناف القاهرة مع عدم لرفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين قام النزاع بشأن تنفيذهما.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٥ لسنة ٨ ق . تنازع جلسة ١٩٨٩/١/١٧.	تناقض بين حكم محكمة أمنيا الابتدائية المويدا استئنافيا والحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعوتين رقمي ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق و ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق فطلب الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
رقم ١٣ لسنة ٩ ق . تنازع جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩.	تناقض بين الحكمين الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥١ قضائية وبين حكم المحكمة العليا للقيم في القضية رقم ٣ للسنة الاولى قضائية بأختصاص محكمة القيم بنظر الدعوى رقم ٦ لسنة الاولى قيم.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
رقم ٩ لسنة ٩ ق . تنازع جلسة ١٩٩٠/١/٦.	طلب الفصل في النزاع بين حكمين نهائيين متناقضين لم يكن طرفا في احد الحكمين محل التنازع.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنازع حكمين متعارضين
رقم ٣ لسنة ٩ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٠/٣/٣.	دعوى تنازع تنفيذ احكام متناقضة لم يثبت المحامي الموقع على الصحة وكالته للمدعى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
رقم ١ لسنة ١١ ق تنازع جلسة ١٩٩١/٣/٢.	طلب فض التناقض القائم بين الاحكام في الدعوتين رقم ١٠٤٧٩، ١٠٤٨٠ لسنة ٨٤م دني كلي الجيزه.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٦ لسنة ١٢ ق . تسارع جلسة ١٩٩١/٤/٦ .	تنفيذ حكم صادر فى الدعوى رقم ٩١٢ لسنة ١٩٨٥ كلى شمال القاهرة يتعارض مع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية بما يتحقق معه التناقض بين حكمين نهائيين .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
رقم ٨ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨١/١٢/٥ .	مدى دستورية القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ وخاصة المادة الثامنة منه .	حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة (٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ .	دعوى دستورية
رقم ٢٩ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٢/٤/٣ .	مدى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تعطى الحق لوزير المالية البيع بالجذك الاماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاه .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٣١ لسنة ١ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٦/١١ .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل للمادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه .	حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة .	دعوى دستورية
رقم ٤٧ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٦/١١ .	مدى دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشان التحقيق فى الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين وقرار	حكمت المحكمة : أولا: بعدم قبول تدخل الاستاذ (.....) المحامى خصما منضما فى الدعوى . ثانيا : بعدم قبول	دعوى دستورية

موضوع

الدعوى

بأن

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم للطعن والجلسة

مجلس الشعب الصادر
فى ١٣ يوليو سنة
١٩٨١ بتشكيل لجنة
لتقضى الحقائق فى
موضوع هذه الرسالة.
ومدى دستورية القانون
١٢٥ لسنة ١٩٨١
ببعض الاحكام الخاصة
بنقابة المحامين.
الدعوى بالنسبة للطعن
فى رسالة رئيس
الجمهورية الى رئيس
مجلس الشعب بشأن
التحقيق فى الأمور التى
نسبت الى مجلس نقابة
المحامين وقرار مجلس
الشعب الصادر فى ١٣
يوليو سنة ١٩٨١
بتشكيل لجنة لتقضى
الحقائق فى موضوع هذه
الرسالة.

ثالثا: بعدم دستورية
القانون رقم ١٢٥ لسنة
١٩٨١ ببعض الاحكام
الخاصة بنقابة المحامين.

دعوى
دستورية

حكمت المحكمة بعدم
اختصاصها بنظر طلب
المدعى اعمال أثر حكم
المحكمة الدستورية العليا
الصادر فى الدعوى
الدستورية رقم ٥ لسنة ١
قضائية وبعدم قبول
الدعوى بالنسبة الى
طلب الحكم بعدم
دستورية القانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة
وبمصادرة الكفالة.

مدى دستورية القانون
١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة
الحكم له باستمرار تنفيذ
حكم المحكمة الدستورية
العليا فى الدعوى رقم ٥
لسنة ١ قضائية دستورية
القاضى بعدم دستورية
كل من المادة الثانية من
القرار بقانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٦٤ والمادة
الرابعة من قانون تسوية
الاورضاع الناشئة عن
الحراسة المصادرة
بالقانون رقم ١٩٧٤/٦٩.

رقم ٤٨ لسنة ٣ ق .
دستورية جلسة
١٩٨٣/٦/١١.

دعوى
دستورية

حكمت المحكمة بعدم
قبول الدعوى.

طلب الحكم بعدم
دستورية للقرار بقانون
١٠٤ لسنة ١٩٦٤ رفعت
الدعوى بعد الاجل
المحدد لرفعها.

رقم ٣٤ لسنة ٢ ق .
دستورية جلسة
١٩٨٣/٦/٢٥.

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى	موضوع الدعوى
رقم ٣١ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ ورقم ٨ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/١٢/٣.	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصه بالفوائد القانونية وتنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية في الدعوى الموضوعية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٥٤ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/١٢/١٨.	مدى دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وعدم ذكر النص الدستوري المدعى بمخالفة لقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ولم يتبين أوجه المخالفة الدستورية التي تغيب نصوص القانون المذكور.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٣/١٧.	مدى دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ وضعت الصحيفة بعد ميعاد الثلاثة اشهر المحدد لرفعها.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٥ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٤/٣/١٧.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رفعت الدعوى بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفعها.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١١٧ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٠/٦/٢.	مدى دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية	موضوع الدعوى بالمجلد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى
رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة / ١٩٨٥/٢ وبسبب الجلسة رقم ١٣٦ لسنة ٥ قضائية.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ومدى دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٧٤/٦٩ رفعت الدعوى بعد الاجل المحدد لرفع الدعوى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١٦ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣.	مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١١١ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢.	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الدعوى رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلالها.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٩٢ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٢/٦.	مدى دستورية المواد ٩٨ ، ٩٨ (أ) ، ٩٨ ، (أ) مكرر ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكرر ، ٩٨ ، (ج) ، ٩٨ (د) ، ٩٨ ، (هـ) ، ٩٨ (و) والمادة ٢٠١ من قانون العقوبات.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٢٧ لسنة ٧ ق. دستورية جلسة ١٩٨٨/٣/٦.	مدى دستورية المادة "١٨" من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩. لم ترخص محكمة الموضوع للمدعى فى رفع الدعوى الدستورية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٣ لسنة ٨ ق . منازعة تنفيذ جلسة	طلب اصدار حكم تفسيرى بان الاحكام	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
١٩٨٨/٦/٤	التى صدرتها المحكمة العليا تحوز جميعها حجية نسبية لا مطلقة.		
رقم ٥ لسنة ٧ ق منازعة تنفيذ جلسة ١٩٨٨/٦/١٩	طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١٩ لسنة ٩ ق . تنازع جلسة ١٩٨٩/٤/١	الفصل فى النزاع السلبى على الاختصاص لم يرفع بالطريق الذى رسمه قانون المحكمة الدستورية العليا فى المواد ٣٤ ، ٣٥ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١١ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٥/٢١	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ومدى دستورية المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب سبق للمحكمة ان قضت بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٥٦ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧	مدى دستورية المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات رفعت الدعوى بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٢ لسنة ٩ ق . منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٠/٤/٧	طلب اعمال أثر الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية التى كان موضوعها الطعن على المادة ٢٢٦ من القانون المدنى.	حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى.	دعوى دستورية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
رقم ٣٠ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨	مدى دستورية المادة ٣/٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣/٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٢/٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ وتلزل المدعى عن الدفع بعدم دستورية النصوص الطعنه.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ٥٢ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٣/٢	مدى دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقد حكم فى الدعوى الموضوعية نهائيا بحكم غير قابل للطعن.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١٣ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٣/٢	مدى دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قنون الزراعة وقد انتهت الدعوى الموضوعية الى حكم بات ببراءة المدعى من التهمة المنسوبة اليه.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية
رقم ١٥ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٥/٤	مدى دستورية المادة الاولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ والمادة الاولى من الاتحثة التنفيذية لهذا القانون وقد جاءت صحيفة الدعوى قاصرة عن بيان ما لوجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	دعوى دستورية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣٥ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/١ .	مدى دستورية القوانين أرقام ١٩٩ لسنة ٥٥، ١٩٥٢ لسنة ١٦٨، ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن إيجار الأماكن .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٣ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦ .	الفصل في دستورية البند (٦) من المادة (١٣) من قانون المرافعات - موضوع منازعتهم الدستورية بقضاء قطعي وبات .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٥٠ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/١١/٦ .	مدى دستورية المادة الثامنة من قانون المحاماة ورغم ذلك صارت محكمة الموضوع واصدرت حكمها ببطلان صحيفة افتتاحها فصار نهائيا .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٥٩ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١ .	مدى دستورية المنشورين رقمي ٨٤/٩، ٨٢/٣٩ الصائرين من مصلحة الضرائب على الاستهلاك ولم تتصل الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ١٤ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . رفعت الدعوى بعد الميعاد المحدد لرفعها .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ١٤ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١ .	مدى دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن السلطة القضائية .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	دعوى دستورية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١١ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/٥/٧ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .	حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة في الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٢٥ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/٥/٧ .	مدى دستورية المادة ١١ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وعملت المدعية عليها الطلبات الى طلب الحكم بتطليقها طلقه باتنه للحجر والضرر متنازله عن طلب التطليق بناء على المادة (١١) سالفه الذكر .	حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة في الدعوى .	دعوى دستورية
رقم ٤ لسنة ٢ ق . تفسير جلسة ١٩٨١/١٢/٥ .	طلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثاني من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمه .	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .	دمه
رقم ٧ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٢/٥ .	مدى دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .	رقابة

(ر)

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
(ز)			
رقم ٢٤ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٩٠/٢/٣ .	مدى دستورية المواد ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ من قانون العقوبات .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	زنا
رقم ٣٣ لسنة ١٠ ق. دستورية جلسة ١٩٩١/١/٥	مدى دستورية المواد ١٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى نصوص المواد ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ من قانون العقوبات ورفض ماعدا ذلك من طلبات .	زنا
رقم ٨٩ لسنة ١٢ ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	زنا
(س)			
رقم ٤٥ لسنة ٣ ق. دستورية جلسة ١٩٨٨/٤/٢	مدى دستورية المادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	سرقة
رقم ٣٢ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/١١/٤	مثل السابق .	مثل السابق	سرقة
رقم ٣٥ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/١١/٤	مثل السابق	مثل السابق	سرقة
رقم ١٢ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/١١/٤	مثل السابق	مثل السابق	سرقة
رقم ٢ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/١	مدى دستورية المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ .	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة .	سلطة قضائية
(ش)			
رقم ١٨ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/١١/٧	مدى دستورية ما قرره المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة .	شهر عقارى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى الدعوى بالمجلد
رقم ١٣ لسنة ١٣٠١ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦	مدى دستورية المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر. (ص)	حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية.	شهر عقارى
رقم ١٦ لسنة ١١٠١ ق. دستورية جلسة ١٩٩١/٤/٦	مدى دستورية البند (ب) من المادة ١١ من قرار محافظ السويس رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الاسماك الطازجة بميناء الاتكة لموسم ١٩٨٤/١٩٨٣.	حكمت المحكمة بعدم دستورية البند ب من المادة ١١ من قرار محافظ السويس رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الاسماك الطازجة بميناء الاتكة لموسم ١٩٨٤/١٩٨٣.	صيد الاسماك
رقم ١٧ لسنة ١١٠١ ق. دستورية جلسة ١٩٩١/٤/٦	مدى دستورية البند ب من المادة ١٠ من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صيد الاسماك الطازجة بميناء الاتكة للموسم السمكى ١٩٨٦/١٩٨٥.	حكمت المحكمة بعدم دستورية البند ب من المادة ١٠ من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صيد الاسماك الطازجة بميناء الاتكة للموسم السمكى ١٩٨٦/١٩٨٥.	صيد الاسماك
رقم ٢١ لسنة ١١٠١ ق. دستورية جلسة ١٩٩١/٤/٦	مدى دستورية البند ب من المادة ٩ من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن صيد الاسماك.	حكمت المحكمة بعدم دستورية البند ب من المادة ٩ من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن صيد الاسماك الطازجة بميناء الاتكة للموسم السمكى ١٩٨٨/١٩٨٧.	صيد الاسماك
رقم ١٤ لسنة ١١٠١ ق. دستورية جلسة ١٩٩١/٧/٦ الجلسة رقمى ٢٠، ١٨ لسنة ١١٠١ ق. دستورية	مدى دستورية البند ب من المادة ١٠ من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥.	حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية.	صيد الاسماك.

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى
طلب التفسير رقم ١ لسنة ١٩٧٨/٥/٦	طلب تفسير نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية والعمل المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣.	(ض)	ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
رقم ٢٣ لسنة ١٢ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١/٢	مدى دستورية نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما قررته من سريان حكم البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما قررته من سريان الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على التصرفات المشار اليها في الفقرة الاخيرة من البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواقعة على الاراضي داخل كردون	ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجند
رقم ٦ لسنة ١٩٨١/٥/٩ دستورية جلسة	مدى دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الأيراد.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	المدينة المشهرة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ويعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى ما عدا ذلك من الطلبات. حكمت المحكمة برفض الدعوى.
رقم ٣ لسنة ١٩٨٢/٢/٦ طلب التفسير رقم ٣ لسنة ١٩٨٢/٢/٦	طلب تفسير نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن.	ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.
رقم ١ لسنة ١٩٩٤/٥/٧ دستورية جلسة	مدى دستورية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بفرض ضريبة المبيعات وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ وقرار وزير البترول رقم ٥٤ لسنة ١٩٩١.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ضريبة على المبيعات
رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٣/٢/١٨ دستورية جلسة	مدى دستورية ما قرره المادتان ٤٤، ٤٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة والزميت المدعى بالمصروفات ومائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.	ضريبة الدخل العام
رقم ٥ لسنة ١٩٩٣/٦/١٩ دستورية جلسة	مدى دستورية نص الفقرة الأولى من المادة	حكمت المحكمة: أولاً: بعدم دستورية نص	ضريبة على

رقم للطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
٣ مكررا والمادة ٣ مكرر (٢) المضافين للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦.	٣ مكررا والمادة ٣ مكرر (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدل بالقانون رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٣ لسنة ١٩٨٤.	الفقرة الاولى من المادة ٣ مكررا والمادة ٣ مكرر (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدل بالقانون رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٣ لسنة ١٩٨٤.	الارض الفضاء
ثانيا : سقوط احكام الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرر والمادة ٣ مكرر (١) والمادة (٣) مكرر (٣) والمادة (٣) مكرر (٤) والمادة ٣ مكرر (٥) والبند (٤) من المادة ٣٦ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.	ثانيا : سقوط احكام الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرر والمادة ٣ مكرر (١) والمادة (٣) مكرر (٣) والمادة (٣) مكرر (٤) والمادة ٣ مكرر (٥) والبند (٤) من المادة ٣٦ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.	ثانيا : سقوط احكام الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرر والمادة ٣ مكرر (١) والمادة (٣) مكرر (٣) والمادة (٣) مكرر (٤) والمادة ٣ مكرر (٥) والبند (٤) من المادة ٣٦ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.	
رقم ٤٣ لسنة ١٣ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١٢/٦	مدى دستورية احكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج.	حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج.	ضريبة على مرتبات العاملين بالخارج.
رقم ٤٠ لسنة ٧ ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣	مدى دستورية القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ضريبة عقارية
رقم ٦٨ لسنة ١٣ ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/١١/٧	مدى دستورية نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شان الضريبة على العقارات المبنية.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	ضريبة عقارية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع للدعوى بالمجلد
رقم ٥١ لسنة ٦٦ ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦	مدى دستورية المادة ٥٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية.	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	ضريبة على الأرباح
رقم ٤٥ لسنة ٧٧ ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣	مدى دستورية القانونين رقمى ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك و ١٠٢ لسنة ١٩٨٢. ومدى دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المنفذ لهما.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ضريبة على الاستهلاك
طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٧٧ ق. جلسة ١٩٨١/١/٣	طلب تفسير نص المادة ١٠ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة البحرية على نحو يحدد الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها الشركة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	ضريبة - إعفاءات
رقم ٤ لسنة ٧٧ ق. منازعة تنفيذ جلسة ١٩٨٨/٦/٤	(ط) طلب اشكال فى تنفيذ وتفسير لحكمى المحكمة الدستورية العليا الصامرين بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ فى الدعوى رقمى ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية و ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية الذى انتهى الى عدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالاحوال الشخصية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	طعن
رقم ٦ لسنة ١٢ ق. دستورية جلسة ٩٤/٥/٧	طلب منازعة فى تنفيذ الحكم رقم ٣٧ لسنة	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	طعن

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ق. تفسير جلسة ١٩٨٧/٣/٧	٩ق. دستورى بطلب الاستمرار فى تنفيذ ذلك الحكم تنفيذا شاملا.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	طلب التفسير
رقم ٢ لسنة ٩ ق. تنازع جلسة ١٩٩١/٣/٢	طلب حسم الجدل حول اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى النزاع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	طلب التفسير
رقم ٢٠ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨١/٣/٧ ورقم ٢١ لسنة ١ق. تنازع جلسة ١٩٨١/٣/٧	طلب اعتبار الحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا هو الواجب النفاذ لوجود حكمين متعارضين.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	طلبات ختامية
طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٦ق. جلسة ١٩٧٦/٥/١٥	طلب تفسير نص المادة ٣ من قانون الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.	المحكمة: لولا: ان التدابير التى نصت عليها الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعلنة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد وردت على سبيل التمثيل لا الحصر ومن ثم يكون للحاكم المسكرى العام وللمن ينوب عنه سلطة تقديرية لا تقف عند هذه التدابير قله ان يجاوزها ويتخذ ما يراه من التدابير بشرط ان تكون ضرورية ولازمة للحفاظ على الامن والنظام العام.	طوارئ

موضوع

الدعوى

في جلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

ثانيا : ان تخويل
المحافظين بمقتضى
الفقرة الثانية من المادة
الثانية من الامر
العسكرى رقم ٦ لسنة
١٩٧٣ سلطة تأجير
المساكن اذا استمرت
شاغرة مدة تزيد على
شهرين وفقا للولويات
المحددة بمعرفة الاجهزة
والمجالس المختصة
تعتبر تدبيرا يقتضيه اقرار
النظام العام فى
الظروف الاستثنائية التى
تجتازها البلاد ومن ثم
فان هذه الفقرة لاتجاوز
حدود المادة الثثة من
القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ المعدل بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢
المشار اليه واهدافها
المتعلقة بالمحافظة على
الامن والنظام العام.

طوئرى

المحكمة : عدم
اختصاص المحكمة بنظر
الدعوى.

مدى دستورية القرار
الجمهورى رقم ١٣٣٧
لسنة ١٩٦٧ للخاص
باعلان حالة الطوارئ.

رقم ٢٢ لسنة ٦ق.
دستورية جلسة
١٩٧٧/٢/٥

طوئرى

الحكم : لولا : عدم
قبول الدعوى بالنسبة الى
طلب الحكم بعدم
دستورية قرار
رئيس الجمهورية
بلاقانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ .

مدى دستورية الامر
العسكريين رقمى ٤ ، ٥
لسنة ١٩٧٣ وقرار
رئيس الجمهورية رقم
١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧
بشان اعلان حالة
الطوارئ.

رقم ٨ لسنة ٧ق.
دستورية جلسة
١٩٧٧/٥/٧

ثانيا : بعدم اختصاص
المحكمة بنظر باقى
الطلبات.

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ق. تنازع جلسة ١٩٩١/٢/٢	(ع) طلب تعيين الجهة المختصة بنظر دعوى الغاء قرار سلبي بالامتناع عن اعادة موظف للعمل بالبنك.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى.	عاملين بالدولة والقطاع العام	
طلب التفسير رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ق. جلسة ١٩٧٧/١٢/٣	طلب قرار تفسيري للفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.	المحكمة : ان دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية يعتبر مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم يسرى في حق حملة هذا المؤهل البند (أ) من المادة المشار اليها في شأن مدة الخدمة الواجب تقضائها للترقية الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) باعتبارهم من حملة المؤهلات العالية.	عاملين بالحكومة	
طلب تفسير رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ ق. تفسير جلسة ١٩٧٨/١/٧	طلب تفسير المادتين ١٦، ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.	الحكم: ان ارجاع الالتمية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر في حكم الترقيات الحقيقية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ومن ثم يخضع للقواعد التي تتضمنها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها قاعدة	عاملين مدنيين بالدولة والقطاع العام	

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
طلب التفسير رقم ١١ لسنة ٨ ق. تفسير جلسة ١٩٧٨/٣/٤	طلب تفسير نص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١.	تدرج العلاوات الواردة في الفقرة د من هذه المادة. المحكمة: ان المقصود بالقوانين والقواعد والقرارات والنظم الواردة بالمادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو جميع القوانين والقرارات والنظم السابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون والتي من شأنها تعديل المراكز القانونية للعاملين الخاضعين له على أي وجه من الوجوه وذلك سواء اكانت قد ألغيت بنفاذ هذا القانون ام ظلت قائمة معمولاً بها بعد تاريخ العمل به.	عاملين بالدولة والقطاع العام
رقم ٥ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠/١/٥	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بين عامل وبين الشركة لتخلي كل من جهتي القضاء الاداري والعادي عن نظرها.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى.	عاملين بالدولة
رقم ١١ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠/٢/١٦	طلب تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع لتخلي كل من جهتي القضاء العادي والمحكمة التأديبية عن نظر النزاع.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى.	عاملون مدنيون بالدولة والقطاع العام
رقم ١٩ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠/١٢/٦	طلب تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع لتخلي كلا من جهة	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى.	عاملون مدنيون بالدولة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
	القضاء العادى والمحكمة التأديبية عن نظر الدعوى.	واقطاع العام	
رقم ١٨ لسنة ٩٩ ق. تنازع جلسة ١٩٨٩/٤/١	طلب تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع لتخلى كلا من جهة القضاء العادى والمحكمة التأديبية عن نظر النزاع.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع.	عاملون متنبون بالدولة والقطاع العام
رقم ٢ لسنة ١١ ق. تنازع جلسة ١٩٩٠/١/٦	طلب تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع بين الشركة والعامل.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع.	عاملون متنبون بالقطاع العام
رقم ٧ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠/١/١٩	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع لتخلى كلا من القضاء الادارى والعادى عن نظر النزاع .	حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى.	عقد ادارى
رقم ١ لسنة ١٢ ق. تنازع جلسة ١٩٩٦/١/٥	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع لتخلى كلا من القضاء العادى والادارى عن نظر النزاع.	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع.	عقد ادارى
(فـ)			
رقم ٨ لسنة ٣ ق. د. جلسة ١٩٨٣/١٢/٣	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	فوائد
رقم ٢١ لسنة ٦ ق. د. جلسة ١٩٨٥/٢/١٦ ورقم ٧٢ لسنة ٦ ق. د. جلسة ١٩٨٥/٢/١٦	مدى دستورية اقتضاء الفوائد.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	فوائد
رقم ٨ لسنة ٦ ق. دستورية جلسة ١٩٨٥/٤/٦ وارقام ٤٧، ٤٥، ٤٤، ٤٢، ٣٦، ٣٤، ٢٨، ٤٨ لسنة ٦ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٦	مثل السابق.	مثل السابق.	فوائد

موضوع
الدعوى
بالمدعى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع
رقم ٢٠ لسنة ١ ق . دستورية (٧ لسنة ٩ ق . عليها) جلسة ١٩٨٥/٥/٤ .	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بفوائد التأخير .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	فوائد
رقم ٤٠ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ١٩٨٥/٦/١ وأرقام ٥٥،٥٤،٤٦،٤١،٣٩،٣٨ ٧٩،٧٧،٥٩،٥٨ سنة ٦ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/١ .	مدى دستورية اقتضاء الفوائد .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	فوائد
رقم ٢ لسنة ٢ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/١١/٦ وأرقام ١٣،١٢،١١،١٠،١٠،٤،٣ ٢٤،٢٢،٢٠،١٩،١٨،١٥، ٤٠،٣٧،٣٢،٢ لسنة ٢ ق .	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بتقرير فوائد عن تأخر المدين في الوفاء بالدين .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	فوائد
رقم ٤٢ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ .	مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني سبق للمحكمة ان تم الفصل فيها .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	فوائد
رقم ٩ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤ وأرقام ٢٣،٢٢،٢٠ لسنة ٦ قضائية دستورية .	مدى دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدني سبق للمحكمة ان قضت برفض الدعوى .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	فوائد
رقم ١٩ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ وأرقام ٧٦،٣٥،٣٣،٢٧ لسنة ٦ قضائية . دستورية .	مدى دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني سبق لمحكمة ان قضت برفض الدعوى في دعاوى سابقة .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	فوائد
رقم ٢ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦ .	مدى دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٤٥٨/١ منى .	حكمت المحكمة : اولاً . بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني . ثانياً - برفض الدعوى	فوائد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد الدعوى
رقم ١٧ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٩٠/٢/٣ .	مدى دستورية المواد ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨ من القانون المدني.	بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني . حكمت المحكمة : أولا- بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من القانون المدني.	فوائد
رقم ١٢ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٩/٥ .	مدى دستورية المواد ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢ من القانون المدني.	ثانيا - برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٨ من القانون المدني. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على المواد (٢٢٦) ، (٢٢٧) (٢٢٨) ، (٢٢٩) من القانون المدني ، ورفض الدعوى بالنسبة الى الطعن على المادة (٢٣٢) من القانون المذكور.	فوائد

(ق)

رقم ١٢ لسنة ٥ . دستورية جلسة ١٩٧٦/٤/٣ .	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .	الحكم : برفض الدعوى.	قانون الاحكام العسكرية
طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ .	طلب تفسير الفقرة الثالثة من البند (تاسعا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل	الحكم : أولا- ان الفقرة الثالثة من البند (تاسعا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة	قانون السلطة القضائية

موضوع
الدعوى
بالمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ تسرى عند بلوغ راتب المستشار بمحكمة الاستئناف نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها بحيث يستحق العلاوة والبدل المقررين للوظيفة الاعلى وهي وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف ووظيفة المحامي العام الاول بشرط الايجاوز نهاية مربوط هاتين الوظيفتين وفي هذه الحالة يستحق زميله المستشار بمحكمة النقض العلاوة والبدل المذكورين متى كان يصبه في ترتيب الأقدمية قبل تعيينه مستشار بهذه المحكمة .

ثانيا - لا تسرى هذه الفقرة في حالة تعيين المستشار بمحكمة الاستئناف في وظيفة قضائية اعلى غير الوظائف الواردة بالفقرة الاولى من البند " تاسعا " من القواعد المتخدم نكرها مثل وظيفة النائب العام والمحامي العام الاول.

ثالثا - ان الوظيفة التالية لوظيفة المستشار بمحكمة النقض ووظيفة المستشار بمحكمة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٢ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٧٨/٢/٤ .	مدى دستورية ما تضمنته المادتان ٨٨، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ .	الاستئناف فى خصوص تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المشار اليه هى وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف وظيفة المحامى العام ومن ثم فإن المستشار بمحكمة النقض والاستشار بمحكمة الاستئناف يستحق كلاهما متى بلغ راتبهما نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلانها العالوة والبدل المقررین لوظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف والمحامى العام الاول بشرط الا يجاوز راتبهما نهاية مربوط هاتين الوظيفتين .	قانون السلطة القضائية
رقم ١١ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/١٢/٦ .	مدى دستورية السكوت التشريعى نحو الغاء قوانين فرض الضرائب دون أن يحدد منها قانونا معينا بذاته .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	قانون المحكمة الدستورية
رقم ٢٢ لسنة ١٢ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١ .	مدى دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	قانون الايجار

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٥٠ لسنة ٤ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧.	مدى دستورية المادتين ٢٢٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمادة ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	قتل خطأ
رقم ١٠٩ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣ وينفـس المعنى وينفـس الجلسة رقم ١١٠ لسنة ٦ قضائية.	مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٣، ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ سبق للمحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه المواد.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	قرار ادارى
رقم ١٠ لسنة ٩ ق . تنـازع جلسة ١٩٩٠/٤/٧.	طلب الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر التنازع لوجود تنازع ايجابى بين جهتى القضاء العادى والادارى.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	قضاء ادارى
رقم ١٣٠ لسنة ٨ ق . تنـازع جلسة ١٩٩١/٣/٢.	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر التنازع لوجود تنازع ايجابى على الاختصاص بين جهتى القضاء	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	قضاء ادارى

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١١ لسنة ١١ ق . تتأزرع جلسة ١٩٩١/٥/٤ .	العادى والادارى . طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القاطر لقيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادى و جهة القضاء العسكرى بعد ان تخلت كل منهما عن نظرها .	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .	قضاء عسكرى
رقم ١٧ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/١٥ .	مدى دستورية المادتين ١٥٨، ١٥٧ مكررا من قانون المرافعات الخاصة باحكام طلب رد القضاء .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	قضاء
رقم ٣١ لسنة ١٠ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/١٢/٧ .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	قضاء
رقم ٨ لسنة ١٤ ق . منازعه تنفيذ جلسة ١٩٩٤/٣/٥ .	مدى دستورية قرار تعيين احد الساده المستشارين ناعين فيها على قرارات هذا المستشار طبيعتها الارتجالية وحثييات احكامه وطلب احتياطى مدى دستورية احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	قضاء
رقم ٢ لسنة ١ ق . دستورية (السنة ٧ ق.ع) جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٩ بشأن العاملين بهيئة قنساء السويس المعينين قبل ٢٦ من يوليه سنة ١٩٥٦ .	حكمت المحكمة برفض الدعوى	قنساء السويس

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣٠ لسنة ٩٠ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/١٢/٧ وبسذات الجلسة رقمي ٣٢، ٣١ لسنة ٩ قضائية * دستورية .	مدى دستورية القانون رقم ٩ لسنة ٨٦ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس .	حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس .	قناة السويس
رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٢/٧ .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ للمعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٧، وبعدم دستورية القرارات بقوانين رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة .	الحكم: أولاً- بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٧ وبالنسبة إلى القرار بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة وبالنسبة إلى القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٥ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة . ثانياً- برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها فيما عدا ذلك وفي الموضوع برفضها .	قوات مسلمة
رقم ٨ لسنة ٤٠ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٢/٧ .	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	قوات مسلمة
رقم ١١ لسنة ٥٠ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٤/٣ .	مدى دستورية المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .	الحكم: أولاً- برفض الدفع بعدم الملاءة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦	قوات مسلمة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعى	منطوق الحكم	موضوع الدعى بالمجلد
رقم ٢٢ لسنة ٨ ق . مستورية ٨ ق . مستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤ .	مدى دستورية المادة (٧) من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة فيما تضمنته من سريان العقوبات الانضباطية المقررة بمادته الاولى باتر رجعى يرتد الى اول يناير ١٩٦٣ .	لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود فى القوات المسلحة فيما نصت عليه من اعتبار لوامر الاستغناء عن خدمة المتطوعين المصادرة استنادا الى احكامها نهائية لا تقبل الطعن أو المراجعة .	قوات مسلمة
طالب تفسير رقم ١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٦ .	(ك) طالب تفسير المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع والمادتين ٥،١ من قانون محاكمة الوزراء الصالحين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ .	الحكم : لولا - أن استمرار العمل بالقوانين المشار إليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع بالنسبة الى من كانوا يخضعون لتلك القوانين وتركوا الخدمة أو زالت صفتهم قبل العمل	كسب غير مشروع

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
		<p>بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ينصرف فحسب الى الاحكام الموضوعية الواردة فى هذه القوانين، أما ما عدا ذلك فتسرى فى شأنه احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>ثانيا - (١) " أن نص المادة الاولى من قانون محاكمة الوزراء الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ يسرى على الوزراء العاملين أثناء تولى مناصبهم كما يسرى عليهم بعد تركها بشرط ان تكون لجسرات اتهمهم ومحاكمتهم قد بدأت قبل ترك مناصبهم "</p> <p>(ب) " أن المحكمة التى تتولى محاكمة الوزراء تشكل بعد انفصال الإقليميين المصرى والسورى من ستة من مستشارى محكمة النقض بدلا من مستشارى محكمة النقض ومحكمة التمييز "</p> <p>ثالثا - " أن نص المادة الخامسة من قانون محاكمة الوزراء الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تناول فضلا عن الجرائم الواردة به للجرائم الأخرى التى قد تقع من الوزراء أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم</p>	

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٥ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣.	(ل) مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت.	لرأسبها. حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على " أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن " .	لجان لادرية
رقم ٧ لسنة ٣ ق . دستورية جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠.	مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ - بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم " نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن " .	لجان لادرية
رقم ٦٧ لسنة ٦ ق . دستورية جلسة ١٩٨٥/٢/١٦.	مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن.	لجان لتقويم
رقم ١ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤.	مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير	لجان لادرية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٨ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦	فى بعض الشركات والمنشآت .	مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٨ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦	مدى دستورية البند الخامس من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزاع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضى الحياض الى نظام الري الدائم .	حكمت المحكمة بعدم دستورية البند الخامس من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزاع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضى الحياض الى نظام الري الدائم فيما نص عليه من أنه لا يجوز الطعن بأى طريقة من الطرق فى القرار الصادر بتقدير التعويض .	لجان إدارية
رقم ٣٨ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨	مدى دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .	لجان إدارية
طلب تفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق. جلسة ١٩٧٧/٣/١٥	(م) طلب تفسير المادة رقم ٩٤ من الدستور .	الحكم : أن أسقاط العضوية عن عضو مجلس الشعب لفقد الثقة	مجلس الشعب

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٠ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤ .	مدى دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .	الاوعىبار لو للاخلال بواجبات العضوية تطبيقاً للمادة ٩٦ من الدستور يترتب عليه حرمانه من الترشيح لعضوية المجلس خلال الفصل التشريعى الذى سقطت عضويته فيه اما اسقاط العضوية المبني على فقد شروط العضوية أو فقد صفة العامل أو الفلاح التي انتخب العضو على اساسها فلا تحول دون ترشيحه مره أخرى ولو فى الفصل التشريعى ذاته متى توافرت فيه هذه الصفة أو تلك الشروط.	مجلس الشعب
رقم ٨ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/١٥ .	مدى دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مجلس الشعب
رقم ٢٣ لسنة ٨ ق . دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/١٥ .	مدى دستورية المادة ٧ والفقرة الاولى من المادة (٨) والمادة ١٠ والفقرتين الاولى والثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تحديده بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة (٧) والفقرة الاولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الاولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تحديده بالقانون رقم ١٠ لسنة ٨٩ .	مجلس الشعب

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى
رقم ١٠ لسنة ١ ق . تتألف من جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ .	طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها لتخلي كل من جهتي القضاء العادى والادارى عن نظر النزاع مما يشكل تنزعا سلبيا .	حكمت المحكمة باختصاص القضاء الادارى (المعاملات التجارية) بالفصل فى الدعوى .	مجلس الدولة
رقم ١٥ لسنة ١ ق . تتألف من جلسة ١٩٨١/١/٧ .	طلب الاعتداد بالحكمين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٣٠ و ٩٧٢ لسنة ٢٢ ق . والالتفات عن تنفيذ الرأى الذى لبدته الجمعية العمومية لسمى القوى والتشريع .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	مجلس الدولة
رقم ١٧ لسنة ١ ق . تتألف من جلسة ١٩٨١/٣/٧ .	طلب الفصل فى تعيين جهة القضاء المختصة بالفصل فى النزاع .	حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .	مجلس المراجعة
رقم ١٠ لسنة ١ ق . دستورية (٧ لسنة ٨٠ ق.ع) جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ .	مدى دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ .	حكمت المحكمة : أولا - برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ثانيا - بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون	مجلس تأديب

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٢ لسنة ٨ ق . تتازع جلسة ١٩٨٩/٢/٤ .	طلب الاعتداد بالحكم الجنائي الصادر من محكمة جناح أمن الدولة دون الحكم المدني المستعجل .	رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنناه من عدم إجالة الطعن في قرارات، نقل ونائب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقاً لهاتين المادتين بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتطعة بأي شأن من شئونهم .	محاكم أمن الدولة
رقم ١٠ لسنة ٥ ق . دستورية جلسة ١٩٧٦/٧/٣ .	مدى دستورية المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع برفض الدعوى .	محاكم شرعية
رقم ٦ لسنة ١٣ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦ .	مدى دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة (١٥) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	محاماة
رقم ٢٥ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧ .	مدى دستورية المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٥٥) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما قرره من جواز نزول المحامي أو ورثته عن إيجار مكتبه لمزاولة غير المحاماة	محاماة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٤ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/١٩	مدى دستورية المادة ٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	من المهن الحرة أو لمباشرة حرفة غير مقلقة للرأى أو مضرة بالصحة وما يترتب هذا النص من آثار قانونية على التنزل المشار إليه. حكمت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة الى ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون المحاماة الصخر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من عدم جواز مزاولة محامى الادارات القانونية بشركات القطاع العام لغير الجهة التى يعملون بها والا كئن العمل باطلا وبمصادرة الكفالة .	محاماة
رقم ٥ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١	مدى دستورية نص المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	محاماة
رقم ٢٣ لسنة ١٤ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/٢/١٢	مدى دستورية المادة ٨٢ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة (٨٢) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من الاعتداد بملاءة الموكل كأحد العناصر التى تدخل فى تقدير تعاقب محاميه وكذلك ما قرره من أن لا تكل الاتعاب المستحقة عن ٥ ٪ من قيمة ما حقه من فائدة لموكله فى العمل موضوع طلب التقدير .	محاماة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣٠ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١٢/٣	مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة (٥٥) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٥٥) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما قرره من استثناء التنازل فيما بين المحامين بعضهم البعض في شأن الاعيان الموجرة المتخذة مقارا لمزاولة مهنة المحاماة، من الخضوع لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .	محاماة
رقم ١ لسنة ١١ ق . دستورية جلسة ١٩٩١/٢/٢	النسب على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣/٥٣ ق . بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٥ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزممت المدعية المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل تعاب المحاماة .	محكمة دستورية عليا
رقم ٢٠ لسنة ١٥ ق . دستورية جلسة ١٩٩٤/١٠/١	مدى دستورية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة عليا بالبحر الاحمر .	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل علية بالبحر الاحمر وذلك فيما تضمنته من عدم تعيين الحدود التي تبين النطاق المكاني لتلك المحميات .	محميات
رقم ١٤ لسنة ٧ ق . دستورية جلسة ١٩٧٧/٤/١٦	مدى دستورية النص المانع من التقاضي الوارد في المادة ١٣٤	الحكم: بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بعدم دستورية المادة	مخابرات عامة

موضوع
الدعوى
المجلد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع
الجلسة رقم ١٣ لسنة ق. دستورية	من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة.	١٣٤ من قانون المخابرات العامة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من عدم سماع دعوى الإلغاء بالنسبة إلى أفراد المخابرات العامة .	
رقم ١٥ لسنة اق. دستورية جلسة ١٩٨١/٥/٩	مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات.	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة .	مخدرات
رقم ٢١ لسنة اق. دستورية جلسة ١٩٨١/٥/٩	مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات.	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة.	مخدرات
رقم ٢٧ لسنة ق. دستورية جلسة ١٩٨١/٥/٩	مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدول الملحق بالقانون المشار إليه.	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	مخدرات
رقم ٣٠ لسنة اق. دستورية	مدى دستورية نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ومدى دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدول الملحق بقانون المخدرات.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	مخدرات
رقم ١٣٧ لسنة ق.	مدى دستورية قانون	حكمت المحكمة بعدم	مخدرات

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧	مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦.	قبول الدعوى .	
رقم ٥/١٣٨ ق. دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧	مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مخدرات
رقم ٤٤ لسنة ١٢ اق. دستورية جلسة ١٩٩١/١٢/٧	مدى دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	مخدرات
رقم ٤٥ لسنة ١٢ اق. دستورية جلسة ١٩٩١/١٢/٧ وبذات الجلسة رقم ٤٤، ٩٥ لسنة ١٢ اق. د .	مدى دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن محافضة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة.	مخدرات
رقم ٩٥ لسنة ١٢ اق. دستورية جلسة ١٩٩١/١٢/٧	مدى دستورية بعض نصوص القرار الجمهورى بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ . من الجدول رقم ١ الملحق به.	حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة.	مخدرات
رقم ٥٢ لسنة ١٢ اق. دستورية جلسة ١٩٩٢/٤/١٨	مدى دستورية الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والفقرة الاولى من المادة ٤٢ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على البند (أ) من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والفقرة الاولى من المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩	مخدرات

موضوع
الدعوى
بمجلد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

والبند ٥٧ من القسم
الثاني من الجدول رقم ١
الملحق بالقرار بقانون
المشار إليه ورفض
الدعوى بالنسبة الى
الطعن على نص البند
السابع من الفقرة الثانية
من المادة ٣٤ المشار
اليها .

مخدرات

حكمت المحكمة بعدم
قبول الدعوى بالنسبة الى
الطعن على البند (أ) من
الفقرة الاولى من المادة
٣٤ والبند السادس من
فقرتها الثانية والفقرة
الاولى من المادة ٤٢ من
القرار بقانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ والبند رقم ٢ من
القسم الاول من الجدول
رقم ١ الملحق بالقرار
بقانون المشار اليه
ورفض الدعوى بالنسبة
الى الطعن على نص
المادة ٤٤ من القرار
بقانون المشار اليه.

مخدرات

حكمت المحكمة بعدم
قبول الدعوى بالنسبة الى
الطعن على البند (أ) من
الفقرة الاولى من المادة
رقم ٣٤، والفقرة الاولى
من المادة ٤٢ من القرار
بقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
وبرفضها بالنسبة الى

مدى دستورية القانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
فى شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها .

رقم ٥٠ لسنة ١٢ق.
دستورية جلسة
١٩٩٢/٥/١٦

مدى دستورية القانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
فى شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها.

رقم ٦٧ لسنة ١٢ق.
دستورية جلسة
١٩٩٢/٥/١٦

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٥ لسنة ١٢ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/٩/٢٥	مدى دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ سبق صدور احكام انتهت الى موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور.	الطعن على البند رقم ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقرار بقانون المشار اليه.	مخدرات
رقم ٩٣ لسنة ١٢ق. دستورية جلسة ١٩٩٤/٣/٥	مدى دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على نصوص البند ١ من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والبند السابع من فقرتها الثانية والفقرة الاولى من المادة ٤٢، والمادة ٤٤ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ويرفض الدعوى بالنسبة الى الطعن على نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٤٠ والبند ٩٢ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقرار بقانون المشار اليه.	مخدرات
رقم ٣ لسنة ١٠ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١/٣	مدى دستورية المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المنشردين والمشتبه فيهم ويسقط المواد المرتبطة بها وهى المواد ١٥، ١٣، ٦.	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المنشردين والمشتبه فيهم ويسقط احكام المواد المرتبطة بها وهى المواد ١٥، ١٣، ٦ منه.	منشردون ومشتبه فيهم

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٢٤ لسنة ١٢ق. دستورية جلسة ١٩٩٤/١/١	مدى دستورية المواد ٦، ٥، ٨، ٩، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشتردين والمشتبه فيهم.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	مشردون ومشتبه فيهم
رقم ٢٣ لسنة ١٣ق. دستورية جلسة ١٩٨٢/٥/١٥	مدى دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد وقبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ - فيما نص عليه من أنه يجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة ادارياً.	مصادرة
طلب تفسير رقم ٥ لسنة ١٢ق. تفسير جلسة ١٩٨١/٤/٤	طلب تفسير النصوص المتعلقة بتقييم دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية لبيان ما إذا كان يحتر موهلاً عالياً أم أنه من المؤهلات فوق المتوسطة.	بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية. وعلى المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية. وعلى الفقرة أ من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام. قررت المحكمة: ان المشرع يحتر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية.	معادلات دراسية

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٢٧ لسنة ٨ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤	مدى دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ فيما نصت عليه من العمل بالحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢.	حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ وذلك فيما نصت عليه ويصل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .	معاشات
رقم ٣٦ لسنة ١٣ق. جلسة ١٩٩٤/١٠/١ وبتات الجلسة لرقم ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٦ لسنة ١٣ق، ١، ٣، ١٦، ٨، ٢٢، ٢٦ لسنة ١٤ قضائية، ١٥ لسنة ٥ق. دستورية.	مدى دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١.	حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية.	معاشات
رقم ١٦ لسنة ١٥ق. دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤	مدى دستورية المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.	حكمت المحكمة لولا بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من انه اذا عاد صاحب المعاش الى عمل بلحدي للجهات التي خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي لوجود نظام بديل مقرر وفقا للقانون، يوقف صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالي وتلك حتى تاريخ انتهاء خدمته للجهات المشار اليها لو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة ١٨	معاشات

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ١٢ لسنة ٨ ق. دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤	مدى دستورية القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يقرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة ومدى دستورية البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.	لهمما سبق ثانياً: يسقط ما يتصل بها من احكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي. حكمت المحكمة برفض الدعوى.	مقابل تحسين على العقارات
طلب تفسير رقم ١ لسنة ٨ ق. تفسير - جلسة . ١٩٨٩/٥/٢١	طلب تفسير المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام دون التقيد باحكام القانون ١٩٦٣/١٤١.	حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب.	مقاولات
رقم ٨ لسنة ١٥ ق. دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤	مدى دستورية قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ في شأن التأمين على عمال المقاولات .	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	مقاولات
رقم ١٢ لسنة ٥ ق. دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة. بمعدل القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تقرير حد	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تقرير حد	ملكية خاصة

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
رقم ٣ لسنة ١٣ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١/٢	مدى دستورية المواد ٢١، ٢٤، ٢٦ بند ٨ من القسم الثاني من جدول بيان قواع الملاهي من القرار بقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ومدى دستورية المواد ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٥، ٢٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحال العامة ومدى دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن خطر شرب الخمر.	لقصي للتعويض المستحق لأصحاب الصحف. حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ملاهي
رقم ١٦ لسنة ٧ق. دستورية جلسة ١٩٧٧/٢/٥	مدى دستورية النص الماتع من التقاضي الوراد في المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .	منع التقاضي
رقم ٢١ لسنة ٤ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦	مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ميعاد
رقم ١٥ لسنة ١١ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١٢/١٣	مدى دستورية المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية.	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.	ميعاد

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع المرعى بالمجلد
رقم ١٥ لسنة ٤ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/٥/١٥	(ن) مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٤.	حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممي الفنون التطبيقية وذلك فيما تضمنه من رفع الطعن في انتخاب النقيب من مائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية مصدق على الامضاءات الموقع بها على التقرير به من الجهة المختصة .	نقايات
طلب تفسير رقم ١٠ لسنة ٨ق. تفسير جلسة ١٩٧٨/٣/٤	طلب تفسير المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي.	المحكمة: انه ليس للوزير المختص أو من ينوبه في حالة عدم طليه رفع الدعوى الجنائية عن الجرانس التي ارتكبت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي او في حالة تنازله عن الدعوى الى ما قبل صدور الحكم فيها. ليس له حق التصرف في المبالغ والاشياء موضوع الجريمة الا في حالة اصداره قرارا بالتصالح في الدعوى.	نقد اجنبي
رقم ٣ لسنة ٨ق. دستورية جلسة ١٩٧٨/٣/٤	مدى دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .	المحكمة: بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم	نقد اجنبي

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
طلب تفسير رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨/٦/٣	طلب تفسير نص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالنيابة الإدارية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦.	١١١ لسنة ١٩٥٣ فيما نصت عليه من أنه في حالة عدم الآن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية أو لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١.	نيابة لإدارة
		المحكمة: في تطبيق الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالنيابة الإدارية والمضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية يعامل الوكلاء العامون الأول للنيابة الإدارية الذين تبلغ مرتباتهم نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلونها معاملة نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى مهما علت مرتباتهم ومن ثم لا يستحقون سوى بدل تمثيل بالفئة المقررة لوظيفة نواب محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى الواردة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن	

رقم الطعن والجلسة	موضوع الدعوى	منطوق الحكم	موضوع الدعوى بالمجلد
طلب تفسير رقم ٦ لسنة ٨ق. جلسة ١٩٧٧/٧/٢	طلب تفسيرى للمادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧.	السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦.	نيابة ادارية
		الحكم: فى تطبيق الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة بإدارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية.	
		لايستحق المستشارون ومن فى درجتهم من اعضاء الهيئات القضائية الذين تجاوز مرتبتهم يمنح العلاوة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ نهاية مربوط الوظيفة الاعلى مباشرة للوظيفة التى يشغلونها سوى بدل التمثيل بالفئات المقررة لهذه الوظيفة اى الوظيفة الاعلى مباشرة لوظيفة مستشار.	
رقم ٤٦ لسنة ٧ق. دستورية جلسة ١٩٨٧/٤/٤	(و) مدى دستورية المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية.	حكمت المحكمة برفض الدعوى.	وصية
رقم ١٢٥ لسنة ٦ ق. دستورية	مدى دستورية الفقرة الاولى من المادة	حكمت المحكمة برفض الدعوى .	وصية

موضوع
الدعوى
بالمجاد

منطوق الحكم

موضوع الدعوى

رقم الطعن والجلسة

وقف

المحكمة: أنه في تطبيق نص الفقرة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر - المعطلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ - يكون لوزارة الاوقاف الخيرية ولاية للنظر على الاوقف الخيرية متى كان الوقف شخصيا اعتباريا ولو شرط النظر عليها لمن يمثل قانونا .

وقف

حكمت المحكمة : بعدم دستورية المادة الخامسة والعشرون من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان لتسي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية وذلك فيما تضمنته من اعتبار نصيب كل من لم يتقدم بطلبه السي وزارة الاوقاف - خلال الميعاد المنصوص عليه فيها - وقفا خيريا .

٢٧ من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

طلب تفسير الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر .

مدى دستورية الفقرة الاخيرة من المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان لتسي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية.

جلسة
١٩٨٧/٦/٦

طلب تفسير رقم ٩ لسنة ١٩٧٧/١١/٥

رقم ١٨ لسنة ١٣٠٣ ق. دستورية جلسة
١٩٩٣/٥/١٥ .

الدستور

اصدار

دستور جمهورية مصر العربية

سنة ١٩٧١ والمعدل في سنة ١٩٨٠

رئيس الدولة :

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية الذى أجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ وعلى اجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور .

وبعد الاطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية :

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق .

القاهرة فى ٢١ رجب ١٣٩١ - ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

أنور السادات

اصدار

تعديل دستور جمهورية مصر العربية

سنة ١٩٨٠

رئيس الدولة :

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية ، الذى أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وعلى اجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور وعلى المادة ١٨٩ من الدستور .

يصدر تعديل دستور جمهورية مصر العربية على النحو الذى تمت الموافقة عليه فى الاستفتاء ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

القاهرة فى ٧ من رجب ١٤٠٠ هـ - ٢٢ من مايو ١٩٨٠ م

أنور السادات

وثيقة اعلان الدستور

نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .

نحن جماهير هذا الشعب فى قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها ومواطن العمل والعلم فيها . وفى كل موقع يشارك فى صنع الحياة على ترابها او يشارك فى شرف الدفاع عن هذا التراب.

نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بترائه الروحى الخالد والمطمئن الى ايمانه العميق والمعتز بشرف الانسان والانسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل الى جانب امانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النضال الطويل والشاق ، الذى ارتفعت معه على المسيرة العظمى للأمة العربية رايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : باسم الله وبعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد او شرط ان نبذل كل الجهود لنحقق :

(اولا) السلام لعالمنا : عن تصميم بأن السلام لا يقوم الا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم الا بحرية هذه الشعوب وبارادتها المستقلة ، وبأن أى حضارة لا يمكن ان تستحق اسما الا مبرأة من نظام الاستغلال مهما كانت صورته وألوانه .

(ثانيا) الوحدة : أمل امتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصر وأنها لا يمكن ان

تتحقق الا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التى تسانده .

(ثالثا) التطوير المستمر للحياة فى وطننا ، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الاوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائيا او بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم فى اطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور اسهامه عن طريق العمل وحده فى اداء دوره الحضارى لنفسه وللانسان .

لقد خاض شعبنا تجربة تلو أخرى ، وقدم اثناء واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وقومية وعالمية ، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الاساسية لثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ التى قادها تحالف القوى العاملة فى شعبنا المناضل ، والذى استطاع بوعيه العميق وحسنه المهدف ، ان يحافظ على جوهرها الأصيل ، وأن يصحح دواما وبأستمرار مسارها وان يحقق بها تكاملا يصل الى حد الوحدة الكلية بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى وبين عالمية الكفاح الانسانى من أجل تحرير الانسان سياسة واقتصاد وثقافة وفكر او الحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

(رابعا) الحرية لانسانية المصرى عن ادراك الحقيقة أن انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعه البشرية نحو مثلها الأعلى .

أن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن ، ذلك ان الفرد هو حجر الاساس فى بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته .

ان سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ،
لكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت .

أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلا للصراع
الاجتماعى نحو التطور التاريخى ، ولكنها فى هذا العصر الحديث
ومناخه ووسائله صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن
، ويحقق ازالة المتناقضات فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى .

نحن جماهير شعب مصر تصميمنا وایماننا وادراكنا بكل
مسئولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالاته وبحق
الوطن والامة وبحق المبدأ والمسؤولية الانسانية وباسم الله وبعون الله
، نعلن فى هذا اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ،
أننا نقبل ونعلن ونمنح لأنفسنا هذا الدستور ، مؤكدين عزمنا
الأکید على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه .

دستور جمهورية مصر العربية

الباب الأول

الدولة

مادة ١(١) — جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

مادة ٢(٢) — الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

مادة ٣ — السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٤(٣) — الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى الى تقريب الفوراق بين الدخول ، ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

مادة ٥(٤) — يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الأحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور .

وينظم القانون الاحزاب السياسية .

مادة ٦ — الجنسية المصرية ينظمها القانون .

(١)(٢) معدلة طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، الذى أجرى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٠ .

(٣)(٤) معدلة طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، الذى أجرى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ .

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الاول

المقومات الاجتماعية والخلقية

مادة ٧ - يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .

مادة ٨ - تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

مادة ٩ - الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية . وتحرس الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للآسرة المصرية وما يمثّل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى .

مادة ١٠ - تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

مادة ١١ - تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها فى المجتمع ، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية .

مادة ١٢ - يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخى للشعب ، والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكى ، والآداب العامة ، وذلك فى حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .

مادة ١٣ — العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ،
ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع . ولا يجوز
فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولاداء خدمة
ويعادل عادل .

مادة ١٤ — الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف
للقائمين بها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء
واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق
التاديبى الا فى الاحوال التى يحددها القانون .

مادة ١٥ — للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب او
بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الاولوية فى فرص العمل وفقا
للقانون .

مادة ١٦ — تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية
والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام
رفعا لمستواها .

مادة ١٧ — تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى
والصحة ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة
للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون .

مادة ١٨ — التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى
المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل اخرى ،
وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز
البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات
المجتمع والانتاج .

مادة ١٩ — التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم
العام .

- ١١ -

مادة ٢٠ - التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى
مراحله المختلفة .

مادة ٢١ - نحو الامية واجب وطنى تجند كل طاقات
الشعب من أجل تحقيقه .

مادة ٢٢ - انشاء الرتب المدنية محظور .

الفصل الثانى

المقومات الاقتصادية

مادة ٢٣ — ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطه تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالانتاج، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .

مادة ٢٤ — يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطه التنمية التى تضعها الدولة .

مادة ٢٥ — لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله او ملكيته غير المستغلة .

مادة ٢٦ — للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفى أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون. والمحافظة على ادوات الانتاج واجب وطنى.

ويكون تمثيل العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٢٧ — يشترك المنتفعون فى ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون.

مادة ٢٨ — ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها : وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق
الاسس العلمية الحديثة .

مادة ٢٩ — تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ،
وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية
الخاصة .

مادة ٣٠ — الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتؤكد
بالدعم المستمر للقطاع العام .

ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل
المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

مادة ٣١ — الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ،
ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية .

مادة ٣٢ — الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل ،
وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى
وفى إطار خطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز ان
تعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

مادة ٣٣ — للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب
على كل مواطن وفقا للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا
للنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الشعب .

مادة ٣٤ — الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة
عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع
الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وحق
الارث فيها مكفول .

مادة ٣٥ — لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام
وبقانون ، ومقابل تعويض .

مادة ٣٦ - المصادرة للآموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

مادة ٣٧ - يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

مادة ٣٨ - يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

مادة ٣٩ - الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

مادة ٤٠ - المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة ٤١ - الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته بأى قيد او منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

مادة ٤٢ - كل مواطن يقبض عليه او يحبس او تقييد حريته باى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا او معنويا ، كما لا يجوز حجزه او حبسه فى غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم او التهديد بشىء منه يهملر ولا يعول عليه .

مادة ٤٣ - لا يجوز اجراء اى تجربة طبية او علمية على اى انسان بغير رضائه الحر .

مادة ٤٤ - للمساکن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون .

مادة ٤٥ - لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من رسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها او الاطلاع عليها او رقابتها الا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لاحكام القانون .

مادة ٤٦ - تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

مادة ٤٧ - حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .

مادة ٤٨ - حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وانذارها او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور ، ويجوز استثناء فى حالة اعلان الطوارئ او زمن الحرب ان يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة فى الامور التى تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون .

مادة ٤٩ - تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الادبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

مادة ٥٠ - لا يجوز ان تحظر على اى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا ان يلزم بالإقامة فى مكان معين الا فى الاحوال المبينة فى القانون .

مادة ٥١ - لا يجوز ابعاد اى مواطن عن البلاد او منعه من العودة اليها .

مادة ٥٢ — للمواطنين حق الهجرة الدائمة او الموقوتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

مادة ٥٣ — تمنح الدولة حق الالتجاء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب او حقوق الانسان او السلام او العدالة .

وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة ٥٤ — للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون .

مادة ٥٥ — للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سرىا او ذا طابع عسكرى .

مادة ٥٦ — انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها .

وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

مادة ٥٧ — كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة

الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

مادة ٥٨ - الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد اجباري وفقاً للقانون .

مادة ٥٩ - حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني .

مادة ٦٠ - الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة ٦١ - أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون .

مادة ٦٢ - للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

مادة ٦٣ - لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات أو للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

الباب الرابع

سيادة القانون

مادة ٦٤ - سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة .

مادة ٦٥ - تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء
وخصائته ضمانات اساسيان لحماية الحقوق والحريات .

مادة ٦٦ - العقوبة شخصية :

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا
بحكم قضائى ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ
القانون .

مادة ٦٧ - المتهم برىء حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية
تكفل له ضمانات الدفاع عن النفس .

وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

مادة ٦٨ - التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ،
ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى، وتكفل الدولة
تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا .

ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى
من رقابة القضاء .

مادة ٦٩ - حق الدفاع اصالة او بالوكالة مكفول . ويكفل
القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن
حقوقهم .

مادة ٧٠ - لاتقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية ،
فيما عدا الاحوال التى يحددها القانون .

مادة ٧١ - يبلغ كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه او اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع او الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم امام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، والا وجب الافراج حتما .

مادة ٧٢ - تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

مادة ٧٣ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى .

مادة ٧٤ - لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

مادة ٧٥ - يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرية من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية ، والا تقل سنه عن اربعين سنة ميلادية .

مادة ٧٦ - يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فاذا لم يحصل على الاغلبية المشار اليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين

من تاريخ نتيجة التصويت الاول ، ويعرض المرشح الحاصل على الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فان لم يحصل المرشح على هذه الاغلبية رشح المجلس غيره ، وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

مادة ٧٧ (١) — مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى .

مادة ٧٨ — تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الاقل فاذا انتهت هذه المدة دون ان يتم اختيار الرئيس الجديد لاى سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ٧٩ — يؤدى الرئيس امام مجلس الشعب قبل ان يباشر مهام منصبه اليمين الاتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى، وان احترم الدستور والقانون ،وان أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وان احافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه " .

مادة ٨٠ — يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .

(١) معدلة بناء على اجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور فى الاستفتاء الذى أجرى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ .

ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية ان يتقاضى اى مرتب او مكافأة أخرى .

مادة ٨١ - لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة الرئاسة أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو ان يشتري أو يستأجر شيئاً من اموال الدولة ، أو ان يؤجرها أو يبيعها شيئاً من امواله ، أو ان يقايضها عليه .

مادة ٨٢ - اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

مادة ٨٣ - اذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الشعب .

مادة ٨٤ - فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب ، واذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط الا يرشح ايهما للرئاسة . ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ٨٥ - يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى او بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام. وتكون محاكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها ويحدد العقاب ، واذا حكم بادانته أعفى من منصبه مع عدم الاخلال بالعقوبات الاخرى.

الفصل الثانى

السلطة التشريعية

مجلس الشعب

مادة ٨٦ - يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ٨٧ - يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم اليها الدولة ، وعدد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين ، على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا ، نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام . ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .

ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين فى مجلس الشعب عددا من الاعضاء لا يزيد على عشرة .

مادة ٨٨ - يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى اعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء على ان يتم الاقتراح تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية .

مادة ٨٩ - يجوز للعاملين فى الحكومة وفى القطاع العام ان يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته او عمله وفقا لاحكام القانون .

مادة ٩٠ - يقسم عضو مجلس الشعب امام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الاتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ خالصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون " .

مادة ٩١ - يتقاضى اعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

مادة ٩٢ - مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ اول اجتماع له .
ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

مادة ٩٣ - يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية اعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احوالها اليها من رئيسه ويجب احواله الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ احواله الى محكمة النقض.

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس.

ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

مادة ٩٤ - اذا خلا مكان احد الاعضاء قبل انتهاء مدته انتخب او عين خلف له فى خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان.

وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكتملة لمدة عضوية سلفه.

مادة ٩٥ — لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر شيئاً من اموال الدولة، او ان يؤجرها او يبيعها شيئاً من امواله او ان يقايضها عليه، او ان يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزماً او مورداً او مقاولاً.

مادة ٩٦ — لا يجوز اسقاط عضوية احد اعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار او فقد احد شروط العضوية او صفة العامل او الفلاح التى انتخب على اساسها او أخل بواجبات عضويته ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

مادة ٩٧ — مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة اعضائه.

مادة ٩٨ — لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والآراء فى اداء أعمالهم فى المجلس او فى لجانه.

مادة ٩٩ — لا يجوز فى حالة التلبس بالجريمة اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا بأذن سابق من المجلس.

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين اخذ اذن رئيس المجلس.

ويخطر المجلس عند اول انعقاد له بما أُنْخِذ من اجراء.

مادة ١٠٠ — مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب، ويجوز فى الظروف الاستثنائية ان يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية اعضاء المجلس.

واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة.

مادة ١٠١ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر،

فاذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور فى اليوم المذكور ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل.

ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضاها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

مادة ١٠٢ — يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى، وذلك فى حالة الضرورة، او بناء على طلب بذلك موقع من اغلبية اعضاء مجلس الشعب.

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى.

مادة ١٠٣ — ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين فى اول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور واذا خلا مكان احدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته.

مادة ١٠٤ — يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم اسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه.

مادة ١٠٥ — لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس.

مادة ١٠٦ — جلسات مجلس الشعب علنية.

ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او الحكومة او بناء على طلب رئيسه او عشرين من اعضاءه على الاقل ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح امامه تجرى فى جلسة علنية او سرية.

مادة ١٠٧ — لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور اغلبية اعضاءه.

ويتخذ المجلس قراراته بالاغلبية المطلقة للحاضرين وذلك فى غير الحالات التى تشترك فيها اغلبية خاصة ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة.

وعند تساوى الاراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا.

مادة ١٠٨ — لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة وان تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التى تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى اول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض فاذا لم تعرض او عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون.

مادة ١٠٩ — لرئيس الجمهورية ولكل عضو من اعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

مادة ١١٠ — يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه، على انه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من اعضاء مجلس الشعب فانها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها امام لجنة خاصة لابداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيها، وبعد ان يقرر المجلس ذلك.

مادة ١١١ — كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية فى نفس دور الانعقاد.

مادة ١١٢ — لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها.

مادة ١١٣ — اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه، فاذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانون واصدر.

واذا رد فى الميعاد المتقدم الى المجلس واقراه ثانية بأغلبية ثلثى اعضائه اعتبر قانونا واصدر.

مادة ١١٤ — يقرر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب.

مادة ١١٥ — يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الاقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها.

ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة اى لا بموافقة الحكومة، واذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة الى حين اعتمادها.

ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية.

مادة ١١٦ — يجب موافقة مجلس الشعب على نقل اى مبلغ من باب الى اخر من ابواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير واد بها، او زائد فى تقديراتها وتصدر بقانون.

مادة ١١٧ — يحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

مادة ١١٨ - يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على ستة واحلة من تاريخ انتهاء السنة المالية ويتم التصويت عليه بابا بابا ويصدر بقانون.

كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب.

والمجلس ان يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات اية بيانات او تقارير اخرى.

مادة ١١٩ - اتشاء الضرائب العامة وتعديلها او إلغائها لا يكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها الا في الاحوال للمينة في القانون.

ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون.

مادة ١٢٠ - ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها.

مادة ١٢١ - لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض او الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب.

مادة ١٢٢ - يعين القانون قواعد منح للمرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها.

مادة ١٢٣ - يحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة، كما يبين احوال التصرف بالجمان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن اموالها المتقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

مادة ١٢٤ — لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء او احد نوابه او احد الوزراء او نوابهم اسئلة فى اى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم.

وعلى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الوزراء او من ينيونه الاجابة عن اسئلة الاعضاء.

ويجوز للعضو سحب السؤال فى اى وقت ولا يجوز تحويله فى نفس الجلسة الى استجواب.

مادة ١٢٥ — لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الوزراء او نوابهم لمخاسبتهم فى الشؤون التى تدخل فى اختصاصاتهم.

وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من تقديمها الا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

مادة ١٢٦ — الوزراء مسئولون امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسئول عن اعمال وزارته.

ومجلس الشعب ان يقرر سحب الثقة من احد نواب رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء او نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة الا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس.

ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه.

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ١٢٧ — لمجلس الشعب ان يقرر بناء على طلب عشر اعضاءه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار باغلبية اعضاء المجلس.

ولا يجوز ان يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة ايام على الاقل من تقديم الطلب.

وفى حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى فى هذا الشأن واسبابه.

ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة ايام، فاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى.

ويجب ان يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاقرار الاخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس فى هذه الحالة.

فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.

مادة ١٢٨ — اذا قرر المجلس سحب الثقة من احد نواب رئيس مجلس الوزراء او الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه.

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية اذا تقررت مسئولية امام مجلس الشعب.

مادة ١٢٩ — يجوز لعشرين عضواً على الاقل من اعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه.

مادة ١٣٠ — لاعضاء مجلس الشعب ابداء رغبات فى موضوعات عامة الى رئيس مجلس الوزراء او احد نوابه او احد الوزراء.

مادة ١٣١ — لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة او يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط احدى المصالح الادارية او المؤسسات العامة، او اى جهاز تنفيذى او ادارى، او اى مشروع من المشروعات العامة، وذلك من اجل تقصى الحقائق، وابلاغ المجلس بحقيقة الاوضاع المالية او الادارية او الاقتصادية او اجراء تحقيقات فى اى موضوع يتعلق بعمل من الاعمال السابقة.

وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها ان تجمع ما تراه من ادلة، وان تطلب سماع من ترى سماع اقواله وعلى، جميع الجهات التنفيذية والادارية ان تستجيب الى طلبها، وان تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق او مستندات او غير ذلك.

مادة ١٣٢ — يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق فى القاء اى بيانات اخرى امام المجلس.

ومجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية.

مادة ١٣٣ — يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة، وعند افتتاح دور الانعقاد العادة لمجلس الشعب، برنامج الوزارة.

ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج.

مادة ١٣٤ — يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ان يكونوا اعضاء فى مجلس الشعب، كما يجوز لغير الاعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه.

مادة ١٣٥ - يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء فى مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ولا يكون للوزير صوت معدود عند اخذ الرأى، الا اذا كان من الأعضاء.

مادة ١٣٦ - لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم الحل، اصدر رئيس الجمهورية قرارا به.

ويجب ان يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء.

ويجتمع المجلس الجديد خلال الايام العشرة التالية لانمام الانتخابات.

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

الفرع الاول

رئيس الجمهورية

مادة ١٣٧ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور .

مادة ١٣٨ — يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور.

مادة ١٣٩ — لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له او اكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم.

وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.

مادة ١٤٠ — يؤدى نائب رئيس الجمهورية، امام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الاتية:

" اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهورى وان احترم الدستور والقانون، وان ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وان احافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه".

مادة ١٤١ — يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم.

مادة ١٤٢ — لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء

للاعتقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها،
كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء.

مادة ١٤٣ — يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين
والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبين في
القانون.

كما يعتمد ممثلي الدول الاجنبية السياسيين.

مادة ١٤٤ — يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ
القوانين، بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها، وله
ان يفوض غيره في اصدارها ويجوز ان يعين القانون من يصدر
القرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة ١٤٥ — يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط.

مادة ١٤٦ — يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة
لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.

مادة ١٤٧ — اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب
الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان
يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون.

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما، وتعرض في
اول اجتماع له في حالة الحل او وقف جلساته، فاذا لم تعرض زال
بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار
بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها
من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة
او تسوية ما ترتب على اثارها بوجه اخر.

مادة ١٤٨ - يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد فى اول اجتماع له.

وفى جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة، ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب.

مادة ١٤٩ - لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيفها، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون.

مادة ١٥٠ - رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.

مادة ١٥١ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة.

على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة او التى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.

مادة ١٥٢ - لرئيس الجمهورية ان يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا.

الفرع الثانى

الحكومة

مادة ١٥٣ — الحكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس مجلس الوزراء على اعمال الحكومة.

مادة ١٥٤ — يشترط فيمن يعين وزيرا او نائبا وزير ان يكون مصريا، بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الاقل، وان يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

مادة ١٥٥ — يؤدى أعضاء الوزارة امام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الاتية:

" أقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهورى، وان احترم الدستور والقانون، وان ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة وان احافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

مادة ١٥٦ — يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة اعمال الوزارات والجهات التابعة لها الهيئات والمؤسسات العامة.

(ج) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

(د) اعداد مشروعات القوانين والقرارات.

- (هـ) اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
(و) اعداد مشروع الخطة العامة للدولة.
(ز) عقد القروض ومنحها وفقا لاحكام الدستور.
(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على امن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مادة ١٥٧ — الوزير هو الرئيس الادارى الاعلى لوزاراته، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها.

مادة ١٥٨ — لا يجوز للوزير اثناء تولى منصبه ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا، او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله، او ان يقايضها عليه.

مادة ١٥٩ — لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق ازالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم اثناء تأدية اعمال وظيفته او بسببها.

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الاقل، ولا يضرر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

مادة ١٦٠ — يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى ان يفصل فى أمره، ولا يحول انتهاء خدمته دون اقامة الدعوى عليه او الاستمرار فيها وتكون محاكمة الوزير واجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون.

وتسرى هذه الاحكام على نواب الوزراء.

الفرع الثالث

الادارة المحلية

مادة ١٦١ - تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى ويجوز انشاء وحدات ادارية اخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

مادة ١٦٢ - تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر، على ان يكون نصف اعضاء المجلس الشعبي على الاقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا.

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجلس بطريق الانتخاب من بين الاعضاء.

مادة ١٦٣ - يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات اعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها فى اعداد وتنفيذ التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة.

الفرع الرابع

المجالس القومية المتخصصة

مادة ١٦٤ - تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٦٥ — السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، وتصدر احكامها وفق القانون.

مادة ١٦٦ — القضاة مستقلون، لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة.

مادة ١٦٧ — يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

مادة ١٦٨ — القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا.

مادة ١٦٩ — جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الاداب وفى جميع الاحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية.

مادة ١٧٠ — يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون.

مادة ١٧١ — ينظم القانون ترتيب محاكم امن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها.

مادة ١٧٢ — مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى.

مادة ١٧٣ — يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه. ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية.

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

مادة ١٧٤ — المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، فى جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة.

مادة ١٧٥ — تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

مادة ١٧٦ — ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا، ويبين الشروط الواجب توافرها فى أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم.

مادة ١٧٧ — أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون.

مادة ١٧٨ — تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار.

الفصل السادس

المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٧٩ - يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى. والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والالتزام السلوك الاشتراكي، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى، ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع والوطني

مادة ١٨٠ — الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة اراضيها وامنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية.

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

مادة ١٨١ — تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون.

مادة ١٨٢ — ينشأ مجلس يسمى (مجلس الدفاع الوطني) ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الاخرى.

مادة ١٨٣ — ينظم القانون القضاء العسكرى، ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور.

- ٤٦ -

الفصل الثامن

الشرطة

مادة ١٨٤ - الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الاعلى
رئيس الجمهورية.

وتؤدى الشرطة واجبها فى خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين
الطمأنينة والامن، وتسهر على حفظ النظام والامن العام والاداب
وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك
كله على الوجه المبين بالقانون.

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٨٥ - مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية

مادة ١٨٦ - يبين القانون العلم المصرى والاحكام الخاصة به
كما يبين شعار الدولة والاحكام الخاصة به.

مادة ١٨٧ - لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من
تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك
يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك
بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب.

مادة ١٨٨ - تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال
اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى
لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر.

مادة ١٨٩ - لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب
طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور، ويجب ان يذكر فى
طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والاسباب الداعية الى هذا
التعديل.

فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون
موقعا من ثلث اعضاء المجلس على الاقل.

وفى جميع الاحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره
فى شأنه بأغلبية اعضائه فاذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب
تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض.

واذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش، بعد

شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فاذا وافق على التعديل ثلث عدد اعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه فى شأنه.

فاذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء.

مادة ١٩٠ — تنتهى مدة رئيس الجمهورية الحالى بانقضاء ست سنوات من تاريخ اعلان انتخابه رئيسا للجمهورية.

مادة ١٩١ — كل ما قررته القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا، ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور.

مادة ١٩٢ — تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بانشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

مادة ١٩٣ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب فى الاستفتاء.

الباب السابع (١)

احكام جديدة

الفصل الاول

مجلس الشورى

مادة ١٩٤ — يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية، والمقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته.

مادة ١٩٥ — يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى:

١ — الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور.

٢ — مشروعات القوانين المكملة للدستور.

٣ — مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ — معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة او التى تتعلق بحقوق السيادة.

٥ — مشروعات القوانين التى يحيلها اليه رئيس الجمهورية.

(١) أضيف هذا الباب طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور .

(انظر الهامش ص ١) .

٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية الى المجلس من موضوعات
تصل بالسياسة العامة للدولة او بسياساتها فى الشئون العربية او
الخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الامور الى رئيس الجمهورية
ومجلس الشعب.

مادة ١٩٦ - يشكل مجلس الشورى من عدد من الاعضاء
يحدده القانون على الا يقل عن (١٣٢) عضوا.

ويتنخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام
على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين.

ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى.

مادة ١٩٧ - يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس
الشورى وعدد الاعضاء بكل دائرة والشروط الواجب توافرها فى
المنتخبين او الميعنين منهم.

مادة ١٩٨ - مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات،
ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين كل
ثلاث سنوات وفقا للقانون.

ويجوز دائما اعادة انتخاب او تعيين من انتهت مدة عضويته.

مادة ١٩٩ - ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين فى
اول اجتماع للدور الانعقاد السنوى العادى لمدة ثلاث سنوات، واذا
خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته.

مادة ٢٠٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى
ومجلس الشعب.

مادة ٢٠١ - رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين امام مجلس الشورى.

مادة ٢٠٢ - لرئيس الجمهورية القاء بيانه عن السياسة العامة للدولة او اية بيانات فى اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه مجلس الشعب.

ولرئيس الجمهورية القاء ما يراه من بيانات امام مجلس الشورى.

مادة ٢٠٣ - ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة القاء بيان امام مجلس الشورى او احدى لجانه عن موضوع داخل فى اختصاصه.

ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام فى مجلس الشورى ولجانه، ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون للوزير او غيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأى الا اذا كان من الأعضاء.

مادة ٢٠٤ - لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى الا عند الضرورة ويجب ان يشمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل.

ويجتمع المجلس خلال الايام العشرة التالية لاجراء الانتخابات.

مادة ٢٠٥ - تسرى فى شأن مجلس الشورى الاحكام الواردة بالدستور فى المواد : (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ،

- ٥٢ -

(١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ،
(١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) .

وذلك فيما لا يتعارض مع الاحكام الواردة في هذا الفصل ،
على ان ياشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس
الشورى ورئيسه .

الفصل الثانى

سلطة الصحافة

مادة ٢٠٦ - الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون.

مادة ٢٠٧ - تمارس الصحافة رسالتها بحرية فى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام واسهاما فى تكوينه وتوجيهه، فى اطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقا للدستور والقانون.

مادة ٢٠٨ - حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون.

مادة ٢٠٩ - حرية اصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون.

وتخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والاموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون.

مادة ٢١٠ - للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للاوضاع التى يحددها القانون.

ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون.

مادة ٢١١ - يقوم على شئون الصحافة مجلس اعلى يحدد القانون طريقة تشكيله وأختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة.

ويعمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها، ويحقق الحفاظ على المقومات الاساسية للمجتمع، ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وذلك على النحو المبين فى الدستور والقانون.

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩

باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا

(الجريدة الرسمية العدد ٣٦ فى ٦ / ٩ / ١٩٧٩)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه، وقد اصدرناه:

المادة الاولى

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن المحكمة الدستورية العليا.

المادة الثانية

جميع الدعاوى والطلبات القائمة امام المحكمة العليا والتي تدخل فى اختصاص المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون المرافق تحال اليها بحالتها فور تشكيلها وبغير رسوم.

وتحال اليها كذلك طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم القائمة امام المحكمة العليا بحالتها دون رسوم للفصل فيها طبقا للاحكام الواردة فى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم امامها.

المادة الثالثة

تسرى احكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة ببرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا او

بمرتباتهم ومعاشاتهم وما فى حكمها، وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها فى جميع هذه الدعاوى والطلبات.

المادة الرابعة

يمثل المحكمة الدستورية العليا فى المجلس الاعلى للهيئات القضائية رئيسها ويحل محله فى حالة غيابه أقدم أعضائها.

المادة الخامسة

مع مراعاة حكم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥ من القانون المرافق يصدر اول تشكيل للمحكمة الدستورية العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويتضمن تعيين رئيس المحكمة وأعضائها ممن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية بالنسبة للاعضاء.

ويؤدى اعضاء المحكمة اليمين المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المرافق امام رئيس الجمهورية.

المادة السادسة

اعضاء المحكمة العليا واعضاء هيئة مفوضى الدولة الذين لا يشملهم تشكيل المحكمة الدستورية العليا يعودون بحكم القانون الى الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا باقدمياتهم السابقة فى تلك الجهات مع احتفاظهم بدرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية.

المادة السابعة

ينتقل الى المحكمة الدستورية العليا فور تشكيلها جميع العاملين بالاقسام الادارية والكتابية وغيرها الملحقه بالمحكمة العليا.

كما تنتقل اليها جميع الاعتمادات المالية الخاصة بالمحكمة العليا
والمدرجة في موازنة السنة الحالية.

المادة الثامنة

يبتفع رئيس واعضاء المحكمة العليا السابقون واسرهم الذين
انتهت خدمتهم من خدمات الصندوق المنصوص عليها في المادة
(١٨) من القانون المرافق بالشروط الواردة فيه.

المادة التاسعة

مع عدم الاخلال باحكام المادة الثانية من قانون الاصدار
يلغى قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة
١٩٦٩، وقانون الاجراءات والرسوم امامها الصادر بقانون رقم
(٦٦) لسنة ١٩٧٠، والقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦، وقانون
الاجراءات والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم (٦٦) لسنة
١٩٧٠، والقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ ببعض الاحكام الخاصة
بالمحكمة العليا كما يلغى كل نص يخالف احكام القانون المرافق
وذلك فور تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

المادة العاشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد اسبوعين
من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شوال سنة ١٣٩٩ (٢٩)
أغسطس سنة ١٩٧٩).

قانون المحكمة الدستورية العليا

الباب الاول

نظام المحكمة

الفصل الاول

تشكيل المحكمة

مادة ١ — المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة.

مادة ٢ — في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بكلمة " المحكمة " المحكمة الدستورية العليا وبعبارة عضو المحكمة رئيس المحكمة وأعضاؤها وذلك ما لم يوجد نص مخالف.

مادة ٣ — تؤلف المحكمة من رئيس وعدد كاف من الاعضاء.

وتصدر احكامها وقراراتها من سبعة اعضاء ويرأس جلساتها رئيسها أو اقدم أعضائها وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يقوم مقامه الاقدم فالأقدم من أعضائها في جميع اختصاصاته.

مادة ٤ — يشترط فيمن عين عضوا بالمحكمة ان تتوافر فيه الشروط العامة اللازمة لتولى القضاء طبقا لاحكام قانون السلطة القضائية، والا تقل سنة عن خمس وأربعين سنة ميلادية. ويكون اختياره من بين الفئات الآتية:

(أ) أعضاء المحكمة العليا الحاليين .

(ب) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل.

(ج) أساتذة القانون الحاليين والسابقين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة استاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل.

(د) المحامين الذين اشتغلوا امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل.

مادة ٥ - يعين رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية ويعين عضو المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية وذلك من بين اثنين ترشح احدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر رئيس المحكمة.

ويجب ان يكون ثلثا عدد أعضاء المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية .

ويحدد قرار التعيين وظيفة العضو وأقدميته بها.

مادة ٦ - يؤدى رئيس وأعضاء المحكمة قبل مباشرة اعمالهم اليمين التالية.

" أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور والقانون وان احكم بالعدل" ويكون اداء اليمين بالنسبة لرئيس المحكمة امام رئيس الجمهورية. ويكون اداء اليمين بالنسبة للأعضاء امام الجمعية العامة للمحكمة.

الفصل الثانى

الجمعية العامة للمحكمة

مادة ٧ - تؤلف الجمعية العامة للمحكمة من جميع أعضائها.

ويحضر اجتماعاتها رئيس هيئة المفوضين او اقدم اعضائها، ويكون له صوت مملود فى المسائل المتعلقة بالهيئة.

مادة ٨ - تختص الجمعية العامة بالاضافة الى ما نص عليه فى هذا القانون بالنظر فى المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأمرها الداخلية وتوزيع الاعمال بين اعضائها وجميع الشئون الخاصة بهم.

ويجوز لها ان تفوض رئيس المحكمة او لجنة من اعضائها فى بعض ما يدخل فى اختصاصاتها.

ويجب اخذ رأيها فى مشروعات القوانين المتعلقة بالمحكمة.

مادة ٩ - تجتمع الجمعية العامة بدعوة من رئيس المحكمة او بناء على طلب ثلث عدد اعضائها ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور أغلبية الاعضاء.

ويكون التصويت علانية مالم تقرر الجمعية ان يكون سرا.

ويرأس الجمعية رئيس المحكمة او من يقوم مقامه.

ويكون التصويت علانية مالم تقرر الجمعية ان يكون سرا.

وتصدر الجمعية قراراتها بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين، فاذا تساوت الاصوات يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس مالم يكون التصويت سرا فيعتبر الاقتراح مرفوضا.

وتثبت محاضر اعمال الجمعية العامة فى سجل يوقعه رئيس الجمعية وأمين عام المحكمة.

- ٦٢ -

مادة ١٠ - تؤلف بقرار من الجمعية العامة لجنة الشئون
الوقتية برئاسة رئيس المحكمة وعضوية اثنين او اكثر من الاعضاء
تتولى اختصاصات الجمعية العامة فى المسائل العاجلة اثناء العطلة
القضائية للمحكمة.

الفصل الثالث

حقوق الاعضاء وواجباتهم

مادة ١١ - أعضاء المحكمة غير قابلين للعزل ولا ينقلون الى وظائف أخرى الا بموافقتهم.

مادة ١٢ - تحدد مرتبات وبدلات رئيس المحكمة وعضائها طبقا للجدول الملحق بهذا القانون.

على انه اذا كان العضو يشغل قبل تعيينه بالمحكمة وظيفة يزيد مرتبها او البدل المقرر لها عما ورد في هذا الجدول فانه يحتفظ بصفة شخصية بما كان يتقاضاه.

وفيما عدا ذلك لا يجوز ان يقرر لأحد الاعضاء مرتب او بدل بصفة شخصية ولا ان يعامل معاملة استثنائية بأية صورة.

مادة ١٣ - لا يجوز ندب او اعارة أعضاء المحكمة الا للأعمال القانونية بالهيئات الدولية او الدول الاجنبية او للقيام بمهام علمية.

مادة ١٤ - تسرى الاحكام الخاصة بتقاعد مستشارى محكمة النقض على أعضاء المحكمة.

مادة ١٥ - تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة، وتنحيته ورده ومخاصمته، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض.

وتفصل المحكمة الدستورية العليا فى طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل اعضائها عدا العضو المشار اليه، ومن يقوم لديه عنر، ويراعى ان يكون عدد الاعضاء الحاضرين وترا بحيث يستبعد احداث الاعضاء.

ولا يقبل رد او مخاصمة جميع اعضاء المحكمة او بعضهم بحيث يقل عدد الباقيين منهم عن سبعة.

مادة ١٦ — تختص المحكمة دون غيرها بالفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات بالنسبة لأعضاء المحكمة او المستحقين عنهم.

كما تختص بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وكذلك طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات.

واستثناء من احكام المادة (٣٤) يوقع على الطلبات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين من صاحب الشأن ومع مراعاة احكام المواد من (٣٥) الى (٤٥) يتبع فى شأن هذه الطلبات الاحكام المطبقة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون.

مادة ١٧ — تسرى الاحكام المقررة فى قانون السلطة القضائية بالنسبة للاجازات على اعضاء المحكمة.

وتتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى ها الشأن.

ويتولى رئيس المحكمة اختصاصات وزير العدل.

مادة ١٨ — ينشأ بالمحكمة صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكالة الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وهيئة المفوضين بها واسرهم.

وتؤول الى هذا الصندوق حقوق والتزامات الصندوق المنشأ بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ ببعض الاحكام الخاصة بالمحكمة العليا.

ولا يجوز لمن يتتفع من هذا الصندوق الانتفاع من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية.

ويصدر بتنظيم الصندوق وادارته وقواعد الانفاق منه قرار من رئيس المحكمة بعد موافقة الجمعية العامة.

مادة ١٩ - اذا نسب الى احد اعضاء المحكمة امر من شأنه المساس بالثقة او الاعتبار او الاخلال الجسيم بواجبات او مقتضيات وظيفته يتولى رئيس المحكمة عرض الامر على لجنة الشئون الوقتية بالمحكمة.

فاذا قررت اللجنة - بعد دعوة العضو لسماع اقواله - ان هناك محلا للسير فى الاجراءات نذبت احد أعضائها او لجنة من ثلاثة منهم للتحقيق، ويعتبر العضو المحال الى التحقيق فى اجازة حتمية بمرتب كامل من تاريخ هذا القرار.

ويعرض التحقيق بعد انتهائه على الجمعية العامة منعقدة فى هيئة محكمة تأديبية فيما عدا من شارك من أعضائها فى التحقيق او الاتهام لتصدر - بعد سماع دفاع العضو وتحقيق دفاعه - حكمها بالسراة او بأحالة العضو الى التقاعد من تاريخ صدور الحكم المذكور. ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن بأى طريق.

مادة ٢٠ - تتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها فى المادتين ٩٥ ، ٩٦ من قانون السلطة القضائية واختصاصات مجلس التأديب المنصوص عليها فى المادة ٩٧ من القانون المذكور.

وفى ما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل تسرى فى شأن اعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض وفقا لقانون السلطة القضائية.

الفصل الرابع

هيئة المفوضين

مادة ٢١ - تؤلف هيئة المفوضين لدى المحكمة من رئيس وعدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين.

ويحل محل الرئيس عند غيابه الاقدم من اعضائها، ويتولى رئيس الهيئة تنظيم العمل بها والاشراف عليها.

وتحدد مراتب وبدلات رئيس واعضاء الهيئة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون.

مادة ٢٢ - يشترط فيمن يعين رئيسا لهيئة المفوضين ذات الشروط المقررة لتعيين اعضاء المحكمة فى المادة (٤) من هذا القانون.

ويشترط فيمن يعين مستشارا او مستشارا مساعدا بالهيئة ذات الشروط المقررة فى قانون السلطة القضائية لتعيين اقرانهم المستشارين بمحاكم الاستئناف او الرؤساء بالمحاكم الابتدائية على حسب الاحوال.

ويعين رئيس واعضاء الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس المحكمة وبعد اخذ رأى الجمعية العامة.

ويكون التعيين فى وظيفة رئيس الهيئة والمستشارين بها بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة.

ومع ذلك يجوز ان يعين راسا فى هذه الوظائف من تتوافر فيه الشروط المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة.

ولرئيس المحكمة ندب أعضاء من الهيئات القضائية للعمل بهيئة المفوضين ممن تنطبق عليهم احكام الفقرة الثانية، وذلك بعد اخذ رأى الجمعية العامة وطبقا للاجراءات المنصوص عليها فى قانون الهيئة التى يتمون اليها.

مادة ٢٣ — يؤدى رئيس واعضاء هيئة المفوضين قبل مباشرتهم اعمالهم اليمين التالية:

" أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور والقانون، وان اؤدى عملى بالامانة والصدق".

ويكون اداء اليمين امام الجمعية العامة للمحكمة.

مادة ٢٤ — رئيس واعضاء هيئة المفوضين غير قابلين للعزل، ولا يجوز نقلهم الى وظائف اخرى الا بموافقتهم.

وتسرى فى شأن ضماناتهم وحقوقهم وواجباتهم واحالتهم الى التقاعد واجازاتهم والمنازعات المتعلقة بترقياتهم ومرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم، هم وسائر المستحقين عنهم، الاحكام المقررة بالنسبة لاعضاء المحكمة.

ولا يسرى حكم المادة ١٣ من هذا القانون على أعضاء الهيئة.

الباب الثانى

الاختصاصات والاجراءات

الفصل الاول

الاختصاصات

مادة ٢٥ - تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما
يأتى:

اولا : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.

ثانيا : الفصل فى تنازع الاختصاص بتعين الجهة المختصة من
بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص، القضائى، وذلك
اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منها ولم تتخل
احدهما عن نظرها او تخلت كلتاهما عنها.

ثالثا : الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين صادر احدهما من اية جهة من جهات القضاء او
هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة اخرى منها.

مادة ٢٦ - تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص
القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة
من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور وذلك اذا اثارت خلافا
فى التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها.

مادة ٢٧ - يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى
بعدم دستورية اى نص قانونى او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة
اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليه وذلك بعد اتباع
الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية.

الفصل الثانى

الاجراءات

مادة ٢٨ - فيما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التى تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوزاع المقررة امامها.

مادة ٢٩ - تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى:

(أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون او لائحة لازم للفصل فى النزاع، أوقفت الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة او الهيئة العليا للفصل فى المسألة الدستورية.

(ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك اسم المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن.

مادة ٣٠ - يجب ان يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة.

مادة ٣١ - لكل ذى شأن ان يطلب الى المحكمة الدستورية

العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار اليها فى البند ثانيا من المادة (٢٥).

ويجب ان يبين فى الطلب موضوع النزاع جهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها فى شأنه.

ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه.

مادة ٣٢ - لكل ذى شأن ان يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين فى الحالة المشار اليها فى البند ثالثا من المادة (٢٥).

ويجب ان يبين فى الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ووجه التناقض بين الحكمين.

ولرئيس المحكمة ان يأمر بناء على طلب ذوى الشأن بوقف تنفيذ الحكمين او احدهما حتى الفصل فى النزاع.

مادة ٣٣ - يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الشعب او المجلس الاعلى للهيئات القضائية.

ويجب ان يبين فى طلب التفسير النص التشريعى المطلوب تفسيره وما اثاره من خلاف فى التطبيق ومدى اهميته التى تستدعى تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه.

مادة ٣٤ - يجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التى تقدم الى المحكمة الدستورية العليا موقعا عليها من محام مقبول للحضور امامها او عضوا بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار

على الأقل حسب الاحوال وان يرفق بالطلب المنصوص عليه فى
للمادتين ٣١ و ٣٢ صورة رسمية من الحكيم اللذين وقع فى شأنها
التنازع او التناقض والا كان الطلب غير مقبول.

مادة ٣٥ - يقيد قلم الكتاب قرارات الاحالة الواردة الى
المحكمة والدعاوى والطلبات المقدمة اليها فى يوم ورودها او تقديمها
فى سجل يخصص لذلك.

وعلى قلم الكتاب اعلان ذوى الشأن عن طريق قلم المحضرين
بالقرارات او الدعاوى او الطلبات سالفة الذكر فى مدى خمسة
عشر يوما من ذلك التاريخ.

وتعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية.

مادة ٣٦ - يعتبر مكتب المحامى الذى وقع على صحيفة
الدعوى او الطلب محلا مختارا للطالب ومكتب المحامى الذى يتوب
عن المطلوب ضده فى الرد على الطلب محلا مختارا له، وذلك ما لم
يعين اى من الطرفين لنفسه محلا مختارا لاعلانه فيه.

مادة ٣٧ - لكل من تلقى اعلانا بقرار احالة او بدعوى ان
يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه
مذكرة بملاحظاته مشفوعة بالمستندات.

ولخصمه الرد على ذلك بمذكرة ومستندات خلال الخمسة
عشر يوما التالية لانتهااء الميعاد المبين بالفقرة السابقة.

فاذا استعمل الخصم حقه فى الرد كان للاول التعقيب بمذكرة
خلال الخمسة عشر يوما التالية.

مادة ٣٨ - لا يجوز لقلم الكتاب ان يقبل بعد انقضاء

المواعيد المبينة في المادة السابقة اوراقا من الخصوم، وعليه ان يحضر محضرا يثبت فيه تاريخ تقديم الاوراق واسم مقدمها وصفته.

مادة ٣٩ - يعرض قلم الكتاب ملف الدعوى او الطلب على هيئة المفوضين في اليوم التالي لاتقضاء المواعيد المبينة في المادة (٣٧) .

وتسولي الهيئة تحضير الموضوع، ولها في سبيل ذلك الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يلزم من بيانات او اوراق، كما ان لها دعوة ذوى الشأن لاستيضاحهم ما ترى من وقائع وتكليفهم بتقديم مستندات ومذكرات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الاجل الذى تحدده.

ويجوز للمفوض ان يصدر قرارا بتغريم من يتسبب في تكرار تأجيل الدعوى مبلغا لا يجاوز عشرين جنيها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا، كما يجوز له اقالته من هذه الغرامة كلها او بعضها اذا أبدى عنرا مقبولا.

مادة ٤٠ - تودع هيئة للمفوضين بعد تحضير الموضوع تقريرا تحدد فيه المسائل الدستورية والقانونية للنثاره ورأى الهيئة فيها مسيبا.

ويجوز لذوى الشأن ان يطلعوا على هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

مادة ٤١ - يحدد رئيس المحكمة خلال أسبوع من ايداع التقرير تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى او الطلب .

وعلى قلم الكتاب اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة بكتاب مسجل بعلم الوصول .

ويكون ميعاد الحضور خمسة عشر يوما على الأقل ما لم يأمر

رئيس المحكمة فى حالة الضرورة وبناء على طلب ذوى الشأن بتقصير هذا الميعاد الى ما لا يقل عن ثلاثة ايام .

ويعلن هذا الامر اليهم مع الاخطار بتاريخ الجلسة .

مادة ٤٢ - يجب حضور احد اعضاء هيئة المفوضين جلسات المحكمة ويكون من درجة مستشار على الأقل

مادة ٤٣ - يقبل للحضور امام المحكمة المحامون المقبولون للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

ويكون الحاضر عن الحكومة من درجة مستشار على الأقل بادارة قضايا الحكومة (١) .

مادة ٤٤ - تحكم المحكمة فى الدعاوى والطلبات المعروضة عليها بغير مرافعة .

فاذا رأت ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع الخصوم وممثل هيئة المفوضين ، وفى هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا امام المحكمة من غير محام معهم .

وليس للخصوم الذين لم تردع بأسمائهم مذكرات وفقا لحكم المادة (٣٧) الحق فى أن ينيبوا عنهم محاميا فى الجلسة .

وللمحكمة أن ترخص لمحامى الخصوم وهيئة المفوضين فى ايداع مذكرات تكميلية فى المواعيد التى تحددها .

مادة ٤٥ - لا تسرى على الدعاوى والطلبات المعروضة على المحكمة قواعد الحضور او الغياب المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(١) تعدل اسم ادارة قضايا الحكومة وأصبح (هيئة قضايا الدولة)

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ .

الباب الثالث

الاحكام والقرارات

مادة ٤٦ - تصدر احكام المحكمة وقراراتها باسم الشعب .

مادة ٤٧ - تفصل المحكمة من تلقاء نفسها فى جميع المسائل الفرعية الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها .

مادة ٤٨ - احكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

مادة ٤٩ - احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

مادة ٥٠ - تفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة منها .

وتسرى على هذه المنازعات الاحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوزاع المقررة امامها .

ولا يترتب على رفع المنازعة وقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بذلك حتى الفصل فى المنازعة .

- ٧٦ -

مادة ٥١ - تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة فيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات .

الباب الرابع

الرسوم والمصروفات

مادة ٥٢ - لا تحصل رسوم على الطلبات المنصوص عليها في المواد ١٦ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من هذا القانون .

مادة ٥٣ - يفرض رسم ثابت مقداره خمسة وعشرون جنيها على الدعاوى الدستورية .

ويشمل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى شاملة اعلان الاوراق والاحكام .

ويجب على المدعى أن يودع خزانة المحكمة عند تقديم صحيفة هذه الدعوى كفالة مقدارها خمسة وعشرون جنيها .

وتودع كفالة واحدة في حالة تعدد المدعين اذا رافعوا دعواهم بصحيفة واحدة .

وتقضى المحكمة بمصادرة الكفالة في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى او رفضها .

ومع مراعاة حكم المادة التالية لا يقبل قلم الكتاب صحيفة الدعوى اذا لم تكن مصحوبة بما يثبت هذا الايداع .

مادة ٥٤ - يعفى من الرسم كله أو بعضه ومن الكفالة كلها او بعضها من يثبت عجزه عن الدفع بشرط ان تكون الدعوى محتملة الكسب .

وفيفصل رئيس هيئة المفوضين في طلبات الاعفاء وذلك بعد الاطلاع على الاوراق وسماع اقوال الطالب وملاحظات قلم الكتاب ويكون قراره في ذلك نهائيا .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع
الدعوى بعدم الدستورية .

مادة ٥٥ - تسرى على الرسوم والمصروفات ، فيما لم يرد به
نص فى هذا القانون ، الاحكام المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الخامس

الشئون المالية والادارية

الفصل الأول

الشئون المالية

مادة ٥٦ - تكون للمحكمة موازنة سنوية مستقلة ، تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ ببداية السنة المالية لها وتنتهى بنهايتها .

ويتولى رئيس المحكمة اعداد مشروع الموازنة لتقديمه الى الجهة المختصة بعد بحثه واقراره من الجمعية العامة للمحكمة .

وتباشر الجمعية العامة للمحكمة السلطات المخولة لوزير المالية فى القوانين واللوائح بشأن موازنة المحكمة ، كما يباشر رئيس المحكمة السلطات المخولة لوزير التنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

وتسرى على موازنة المحكمة والحساب الختامى فيما لم يرد به نص فى هذا القانون احكام قانون الموازنة العامة للدولة .

الفصل الثانى

الشئون الادارية

مادة ٥٧ - يكون للمحكمة أمين عام وعدد كاف من العاملين ، ويكون لرئيس المحكمة عليهم سلطات الوزير ووكيل الوزارة المقررة فى القوانين واللوائح .

مادة ٥٨ - تشكل بقرار من رئيس المحكمة لجنة لشئون العاملين من اثنين من اعضاء المحكمة ومن الامين العام تختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون العاملين من تعيين ومنح علاوات وترقية ونقل .

ويضع رئيس المحكمة بقرار منه بعد أخذ رأى لجنة شئون العاملين ضوابط ترقية العاملين .

مادة ٥٩ - مع عدم الاخلال بحكم المادة (٥٧) تتولى تأديب العاملين بالمحكمة لجنة من ثلاثة من أعضاء المحكمة تختارهم الجمعية العامة للمحكمة سنويا .

ويصدر قرار الاحالة الى هذه اللجنة من رئيس المحكمة وتباشر هيئة المفوضين وظيفة الادعاء امام هذه اللجنة وتكون احكامها نهائية غير قابلة للطعن .

مادة ٦٠ - تسرى على العاملين بالمحكمة ، فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون او فى قانون السلطة القضائية بالنسبة الى العاملين بمحكمة النقض ، احكام العاملين بالدولة .

جدول رقم (٢)

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

الملحق بقانون المحكمة الدستورية العليا

١ - أعضاء المحكمة

الوظائف	المخصصات السنوية		العلاوة الدورية
	المرتّب	بدل تمثيل	
رئيس المحكمة	يحدد المرتّب وبدل التمثيل والمعاش في قرار التعيين		
أعضاء المحكمة	جنيه ٢٣٢٠ - ٢٨٦٨ جنيه ١٥٠٠ جنيه ٢٠٠٠	١٠٠	

٢ - أعضاء هيئة المفوضين (١)

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوة الدورية
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
رئيس الهيئة	جنيه ٢٨٦٨٢٣٢٠	جنيه —	جنيه ١٥٠٠ ترفع الى ٢٠٠٠ عندما يبلغ المرتب ٢٥٠٠ ج	جنيه ١٠٠
المستشارون	٢٤٣٣-١٦٢٠	٤٥٠	١٢٠٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ ج	٧٥
المستشارون المساعدون	٢٣٦٤-١٥٤٨	٤٢٤٨ ترفع الى ٤٥٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ ج		٧٢

(١) الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٨٣. الجريدة الرسمية

العدد ٢٥ مكرر في ١٩٨٣/٦/٢٩.

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢

فى شأن مجلس الشعب^(١)

(الجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه ، وقد أصدرناه .

الباب الاول

فى تكوين مجلس الشعب

المادة الاولى^(٢)

مع عدم الاخلال بحكم المادة الحادية والعشرين من هذا القانون

(١) معدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، للنشور فى الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ٢٨ مارس ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، للنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٣٧ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٩ ، والقرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) معلقة بالقرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ ثم عدلت بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ فى ١١ / ٨ / ١٩٨٣ وكان النص قبل التعديل كالاتى

"مع عدم الاخلال بحكم للمادة ٢١ من هذا القانون، يتألف مجلس الشعب من ثلاثمائة واثنين وثمانين عضوا يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام. ويجب ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين العمال والفلاحين.

ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين فى مجلس الشعب عددا من الاعضاء لايزيد على عشرة".

يتألف مجلس الشعب من أربعمئة وثمانية وأربعين عضواً ، يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام ويجب ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين العمال والفلاحين .

ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين فى مجلس الشعب عددا من الاعضاء لا يزيد على عشرة .

المادة الثانية

فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ، ويكون مقيما فى الريف وبشرط الا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا او إيجارا ، اكثر من عشر أفدنه .

ويعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا فى الزراعة او الصناعات او الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يكون منضما لتقابة مهنية او مقيدا فى السجل التجارى او من حملة للمؤهلات العليا ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات للمهنية من غير حملة للمؤهلات العالية ، وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفى الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا ان يبقى مقيدا فى تقابته العمالية .

ولا يعتد بتغير الصفة من فئات الى عمال وفلاحين ، اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويعتد فى تحديد صفة للمرشح من العمال او الفلاحين بالصفة التى تثبت له فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ او بصفته التى رشح على اساسها لعضوية مجلس الشعب .

المادة الثالثة (١)

تقسم جمهورية مصر العربية الى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك عدد الاعضاء الممثلين لها وفقا للجدول المرافق لهذا القانون .

ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء المجلس المنتخبين من بين العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التى تم انتخابهم بالاستناد اليها ، فاذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بناء على قرار يصدر من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه .

المادة الرابعة

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

وفى الحالات التى يتعذر معها اجراء الانتخاب فى الميعاد المقرر

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ .

(*) عدلت الفقرة الاولى بالقرار بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، ثم عدلت بالقرار بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ — عدد الجريدة الرسمية ١٧ مكرر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٩. ثم عدلت بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه ثم عدلت بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٢ مكرر فى ١٩٨٦/١٢/٣١ وكان نصها قبل التعديل.

تقسم جمهورية مصر العربية الى ثمانية واربعين دائرة انتخابية ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك عدد الاعضاء الممثلين بها وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ويتعين ان تتضمن كل قائمة فى اللوائح الاحدى والثلاثين للجنة بالجدول المذكور عضوا من النساء بالاضافة الى الاعضاء المقررين لها مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين

لضرورة ملحة ، تمد بقانون ، بناء على اقتراح رئيس الجمهورية ،
مدة المجلس الى حين انتخاب المجلس الجديد .

ويعلن رئيس الجمهورية انتهاء حالة الضرورة بمجرد زوال
اسبابها ، ويجب أن يشتمل القرار الصادر بذلك على دعوى الناخبين
لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ
هذا الاعلان .

الباب الثانى

فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب

المادة الخامسة (١)

مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب .

١ - ان يكون مصرى الجنسية ، من أب مصرى .

٢ - ان يكون اسمه مقيدا فى احد جداول الانتخاب ، والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣ - ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الاقل يوم الانتخاب .

٤ - ان يجيد القراءة والكتابة

٥ - ان يكون قد أدى الخدمة العسكرية الالزامية أو اعفى من أدائها طبقا للقانون .

٦ - (٢) الا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) أضيف هذا البند الى المادة الخامسة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ ، (المنشور) بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٥ تابع "أ" فى ١٤ ابريل ١٩٧٧ والتي عدلت بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه - هذا كما تقضى المادة الثانية من القانون ١٤ لسنة ١٩٧٧ على ان يعمل بها القانون اعتبارا من ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

المادة الخامسة بند ٦ كانت قبل التعديل كالآتى :

٦ - "أ" لا يكون قد سقطت عضويته بقرار من مجلس الشعب بسبب فقد الثقة والاعتبار او بسبب الاخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لاحكام المادة ٩٦ من الدستور، ومع ذلك يجوز له الترشيح فى احدى الحالات الآتية:

(أ) انقضاء الفصل التشريعى الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية.

(ب) ان يكون الترشيح للفصل التشريعى التالى للفصل الذى صدر خلاله

قرار اسقاط العضوية.

الشعب او بسبب الاخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لاحكام المادة ٩٦ من الدستور ، ومع ذلك يجوز له الترشيح فى اى من الحالتين الاتيتين :

(أ) انقضاء الفصل التشريعى الذى صدر خلاله اسقاط العضوية .

(ب) صدور قرار من مجلس الشعب او من مجلس الشورى بالغاء الاثر المانع من الترشيح المترتب على اسقاط العضوية بسبب الاخلال بواجباتها ويصدر قرار المجلس فى هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضائه بناء على اقتراح مقدم من ثلاثين عضوا ، وذلك بعد انقضاء دور الانعقاد الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية .

(ج) صدور قرار من مجلس الشعب بالغاء الاثر المانع من الترشيح المترتب على اسقاط العضوية ، ويصدر قرار المجلس فى هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضائه بناء على اقتراح مقدم من ثلاثين عضوا ، وذلك بعد انقضاء دور الانعقاد الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية على الاقل .

المادة الخامسة مكررا^(١)

يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية .

(١) للمادة الخامسة مكررا مضافة بالمادة الثانية بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٤ السابق الاشارة اليه ثم استبدلت بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٦ الجريدة الرسمية للعدد ٥٢ (مكرر) فى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

ويكون لكل حزب قائمة خاصة ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد ، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ويجب ان تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الاعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناقصا واحدا ، كما يجب ان يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الاقل من العمال والفلاحين ، على ان يراعى اختلاف الصفة فى تتابع اسماء المرشحين بالقوائم .

وعلى الناخب ان يبدى رايه باختيار احدى القوائم باكملها ، دون اجراء اى تعديل فيها ، وتبطل الاصوات التى تنتخب اكثر من قائمة او مرشحين من أكثر من قائمة او تكون معلقة على شرط او اذ اثبت الناخب رايه على قائمة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة او على ورقة عليها توقيع الناخب او ايه اشارة او علامة تدل عليه ، كما تبطل الاصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة او الاقل من هذا العدد فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشر من هذا القانون .

ويجرى التصويت لاختيار المرشح الفرد عن كل دائرة فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه التصويت على القوائم الحزبية ، وذلك فى ورقة مستقلة . ويحدد لكل مرشح فرد رمز او لون مستقل يصدر به قرار من وزير الداخلية . وتبطل الاصوات التى تنتخب اكثر من مرشح واحد او تكون معلقة على شرط او اذا اثبت الناخب رايه على ورقة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة او على ورقة عليها توقيع الناخب او اية اشارة او علامة اخرى تدل عليه .

المادة السادسة^(١)

يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى

(١) للفقرة الاولى من المادة السادسة مستبلة بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦

للشار اليه.

مديرية الامن بالمحافظة التى يرشح فى دائرتها وذلك خلال المدة التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه على الا تقل عن عشرة ايام من تاريخ فتح باب الترشيح. وعلى المرشح فى قائمة حزبية ان يرفق مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها .

ويكون طلب الترشيح مصحوبا بايصال بأيداع مبلغ عشرين جنيها خزانة المحافظة المختصة ، والمستندات التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه لاثبات توافر الشروط التى يتطلبها هذا القانون للترشيح ، وثبتت صفة العامل او الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك من مستندات .

وتعتبر الاوراق والمستندات التى يقدمها المرشح اوراقا رسمية فى تطبيق احكام قانون العقوبات .

ويعفى المرشح الذى تجاوز عمره الخامسة والثلاثين من تقديم شهادة اداء الخدمة العسكرية الالزامية او الاعفاء منها .

المادة السابعة

تقيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها فى سجل خاص وتعطى عنها ايصالات ويتبع فى شأن تقديمها الاجراءات التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

المادة الثامنة^(١)

تتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح من واقع المستندات التى يقدمها طبقا لحكم المادة السابقة واعداد كشوف المرشحين لجنة او اكثر فى كل محافظة برئاسة احد اعضاء الهيئات

(١) المادة الثامنة معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ .

القضائية من درجة رئيس محكمة او ما يعادلها وعضوية أحد اعضاء هذه الهيئات من درجة قاض او ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية .

المادة التاسعة

مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشر ، يعرض خلال الخمسة ايام التالية لاقفال باب الترشيح وبالطريقه التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه ، كشف يتضمن القوائم الحزبية للمرشحين وكشف آخر يتضمن المرشحين للانتخاب الفردي ، وتحدد في كلا الكشفين اسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم، كما تحدد في الكشف الاول القائمة الحزبية التي ينتمى اليها المرشح .

ولكل مرشح ادرج اسمه في احدى القوائم الحزبية او تقدم للانتخاب الفردي ، ولم يرد اسمه في الكشف المعد لذلك ان يطلب طوال مدة عرض الكشف المذكور من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة ادراج اسمه .

ويكون لكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم اى من المرشحين او على اثبات صفة غير صحيحة امام اسمه او اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور .

ولكل حزب قدم قائمة في الدائرة الانتخابية ان يمارس الحق المقرر في الفقرتين السابقتين للمرشح المدرج في هذه القائمة (١) .

(١) معلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ ثم علت بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه، ثم استبدلت بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، الجريدة الرسمية العدد ٥٢ مكرر في ١٩٨٦/١٢/٣١.

وتفصل فى الاعتراضات المشار اليها - خلال مدة أقصاها عشرة ايام من تاريخ اقبال باب الترشيح - لجنة او اكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية فى كل محافظة برئاسة أحد اعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار او ما يعادلها وعضوية احد اعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض او ما يعادلها على الاقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

المادة العاشرة

يجوز للمرشح ان يحصل على صورة رسمية معفاة من رسم الدمغة من جدول الناخبين فى الدائرة مقابل رسم يحدده وزير الداخلية بقرار منه على الا يجاوز هذا الرسم مبلغ ثلاثة جنيهات، وتسلم الى المرشح الصورة الرسمية خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ تقديم طلبه.

المادة الحادية عشرة^(١)

تلتزم الاحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب فى الدعاية الانتخابية بالمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩

وكذلك بالمبادئ المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وكذلك بالوسائل والاساليب المنظمة للدعاية الانتخابية وبالحد الاقصى للمبالغ التى يجوز انفاقها عليها، وذلك كله طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية.

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ العدد ١٨ تابع فى

ويعلن قرار وزير الداخلية المشار اليه، في جريدتين يوميتين
واسعتى الانتشار.

وللمحافظ المختص ان يأمر بازالة الملصقات وكافة وسائل
الدعاية الاخرى المستعملة بالمخالفة لاحكام القواعد المشار اليها فى
الفقرة الاولى على نفقة المرشح.

ويعاقب كل من يخالف احكام الفقرة الاولى بالعقوبة المنصوص
عليها فى المادة الثالثة عشرة من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام
الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وذلك مع عدم الاخلال بأحكام
القانون المذكور او القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب
السياسية او بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون
اخر.

وتعتبر مخالفة احكام هذا القانون من الجرائم الانتخابية ويسرى
عليها احكام المادة الثانية من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بالحرمان من مباشرة الحقوق
السياسية.

وفصل فى الدعاوى الناشئة عن الاخلال باحكام هذا القانون
على وجه الاستعجال.

المادة الثانية عشرة

لا يجوز لاحد ان يرشح نفسه فى اكثر من دائرة انتخابية، ومن
رشح نفسه فى اكثر من دائرة، اعتبر مرشحاً فى الدائرة التى قيد
ترشيحه فيها اولاً.

كما لايجوز لأحد ان يرشح نفسه فى قائمة انتخابية حزبية
وللاتخاب الفردى فى ذات الدائرة الانتخابية او اية دائرة اخرى، فاذا

ما جمع احد بين الترشيحين اعتبر مرشحا للانتخاب الفردى، وفى هذه الحالة يكون للاحزاب ان تستكمل العدد المقرر للقائمة خلال الايام الثلاثة التالية لقفل باب الترشيح^(١) .

المادة الثالثة عشرة

لكل مرشح ان يتنازل عن الترشيح باعلان على يد محضر يعلن الى مديرية الامن بالمحافظة وكذلك الى الحزب صاحب القائمة المرشح بها بالنسبة للمرشحين فى القوائم الحزبية، وذلك قبل يوم الانتخاب بعشرة ايام على الاقل بالنسبة للمرشح فى الانتخاب الفردى، وبخمس عشرة يوما على الاقل للمرشح فى قوائم حزبية^(٢) .

المادة الرابعة عشرة

لرئيس الجمهورية فى الظروف الاستثنائية ان يقصر المواعيد المنصوص عليها فى المواد ٦ ، ٩ ، ١٣ من هذا القانون.

المادة الخامسة عشرة

اذا لم تقدم الدائرة الانتخابية اكثر من قائمة حزبية اجرى الانتخاب فى ميعاده، ويعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة المقدمة ما دامت قد حصلت على (٢٠٪) عشرون فى المائة من عدد اصوات الناخبين المقيدين بالدائرة.

واذا لم يتقدم للانتخاب الفردى فى الدائرة الانتخابية اكثر من مرشح واحد اعلن فوزه بالتزكية^(٣) .

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة مضافة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه.

(٢) للمادة الثالثة عشرة مستبدلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه.

(٣) المادة الخامسة عشرة معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه، وقد اضيف الفقرة الثانية منها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه.

المادة السادسة عشرة

إذا تخلف أحد المرشحين في قائمة حزبية عن تقديم أوراقه في المواعيد المحددة، أو إذا خلا مكان أحد المرشحين في قائمة حزبية قبل الانتخاب بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة الاعتراض على ترشيحه، التزم الحزب صاحب القائمة بأن يرشح آخر من ذات صفة من خلا مكانه وفي ذات ترتيبه ليكمل العدد المقرر وذلك خلال عشرين يوما من تاريخ اقفال باب الترشيح، ويعرض اسم المرشح الجديد خلال يومين من تاريخ ترشيحه وتتبع في شأن الاعتراض عليه القواعد المنصوص عليها في المادة التاسعة، على أن تفصل اللجنة في الاعتراض في مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ ترشيحه.

وإذا خلا مكان آخر بعد هذا التاريخ بسبب من الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى تجرى الانتخابات في موعدها رغم نقص عدد المرشحين في القائمة المذكورة عن العدد المقرر، على أن يستكمل العدد المطلوب بانتخابات تكميلية بين الأحزاب الممثلة في المجلس عن طريق القوائم على أن يكون المرشح بذات صفة من خلا مكانه في القائمة^(١).

المادة السابعة عشر

يعلن انتخاب المرشح الفرد الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة في دائرته الانتخابية أي كانت صفته التي رشح بها، على ألا تقل الأصوات التي حصل عليها عن ٢٠٪ مكن مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة، والأعيد الانتخاب بين المرشح الحاصل على الأكثر الأصوات والمرشح التالي له في عدد الأصوات،

(١) المادة ١٦ مستبدلة بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ للمشار إليه.

وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على اكثر الاصوات ،
ويعلن انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام
القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد
الدائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع
عدد الاصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة عليها قوائم الاحزاب
التى يحق لها ان تمثل طبقا لاحكام هذه المادة وتوزع المقاعد المتبقية
بعد ذلك على القوائم الحاصلة على اصوات زائدة لا تقل عن نصف
المتوسط الانتخابى للدائرة على ان تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى
الاصوات الزائدة والا اعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل
على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية (١) .

وعلى الجهة المختصة ان تلتزم فى اعلان نتيجة الانتخاب
بترتيب الاسماء طبقا لورودها بقوائم الاحزاب مع مراعاة نسبة
الخمس فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة.

ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من
الاصوات والتى يحق لها ان تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين
طبقا للترتيب الوارد بها، وذلك عن كل دائرة.

ولا يمثل بالمجلس الحزب الذى لا تحصل قوائمه على ثمانية فى
المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التى اعطيت على
مستوى الجمهورية

المادة الثامنة عشرة (٢) .

اذا خلا مكان احد الاعضاء للتعيين قبل انتهاء مدة عضويته

(١) المادة ١٧ معلقة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ثم استبدلت الفقرة
الاولى منها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ للمشار اليه.

(٢) المادة ١٨ معلقة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للسابق الاشارة اليه
ثم استبدلت بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ للمشار اليه.

يجرى انتخاب تكميلي بذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه.

وإذا كان العضو الذي خلا مكانه من بين المنتخبين بقائمة حزبية اقتصر حق الترشيح على الأحزاب الممثلة بالمجلس عن طريق الانتخاب بالقوائم، ويتعين في جميع الأحوال مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة. وتستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه، على أن يعلن فوز القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة متى كان المرشح لمقعد واحد، والا طبق حكم المادة السابعة عشرة.

المادة التاسعة عشرة

بعد اعلان نتيجة الانتخاب يرد الى طالب الترشيح المبلغ الذي اودعه خزانة المحافظة بعد خصم ما قد يكون مستحقا عليه من مصاريف النشر وأزالة الملصقات وفق المواد ٩ و ١١ و ١٣ من هذا القانون.

المادة العشرون

يجب ان يقدم الطعن بابطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التي بنى عليها ومصلقا على توقيع الطالب عليه.

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية.

الباب الثالث

فى عضوية مجلس الشعب

المادة الحادية والعشرون

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية مجلس الامة الاتحادى.

وفى حالة انتخاب عضو مجلس الشعب عضوا بمجلس الامة الاتحادى يتخب او يعين بدلا منه.

على انه اذا انتهت عضوية مجلس الامة الاتحادى لأى سبب كان عادت له عضويته فى مجلس الشعب.

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية المحلية.

كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب ووظائف العمدة والمشايع او عضوية اللجان الخاصة بها.

المادة الثالثة والعشرون

يعتبر من يتخب لعضوية مجلس الشعب من الاشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة، متخليا مؤقتا عن عضويته الاخرى او وظيفته بمجرد عمله فى المجلس.

ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن عضويته او وظيفته، بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الشعب اذا لم يبد رغبتة فى الاحتفاظ بعضويته الاخرى او وظيفته.

والى ان يتم التخلّى نهائيا لا يتناول العضو سوى مكافأة عضوية مجلس الشعب.

المادة الرابعة والعشرون

اذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه، من العاملين فى الدولة او فى القطاع العام، يتفرغ لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته او عمله، وتحتسب مدة عضويته فى المعاش او المكافأة.

ويكون لعضو مجلس الشعب فى هذه الحالة ان يتقاضى المرتب والبدلات والعلاوات المقررة لوظيفته وعمله الاصلى من الجهة المعين بها طوال مدة عضويته.

ولا يجوز مع ذلك اثناء مدة عضويته بمجلس الشعب ان تقرر له اية معاملة او ميزة خاصة فى وظيفته او عمله الاصلى.

المادة الخامسة والعشرون

لا يخضع عضو مجلس الشعب فى الحالة المنصوص عليها فى المادة السابقة لنظام التقارير السنوية فى جهة وظيفته او عمله الاصلى، وتجب ترقينه بالاقدمية عند حلول دوره فيها، او اذا رقى بالاختيار من يليه فى الاقدمية.

كما لا يجوز اتخاذ اجراءات تأديبية ضد احد اعضاء المجلس من العاملين فى الدولة او فى القطاع العام بسبب اعمال وظيفته او عمله، او انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبى، الا بعد موافقة المجلس طبقا للاجراءات التى تقررها لائحته الداخلية.

المادة السادسة والعشرون

يعود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء مدة عضويته الى الوظيفة

التي كان يشغلها قبل انتخابه او التي يكون قد رقى اليها او الى اية وظيفة مماثلة لها.

المادة السابعة والعشرون

مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادتين ٣٣ و ٣٤ يجوز للمجلس بناء على طلب مكتبه، لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة، ان يستثنى من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت او بعضه.

(أ) مديري الجامعات ووكلاءها واعضاء هيئات التدريس والبحوث فيها ومن في حكمهم من العاملين في الوزارات والهيئات العامة التي تمارس نشاطا علميا.

(ب) رؤساء مجالس ادارة الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها.

(ج) الشاغلين لوظيفة من وظائف الادارة العليا بالحكومة ووحداتها المحلية والهيئات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها.

وفي هذه الحالة يطبق في شأن من يتقرر تفرغه حكم المادة

٢٤.

المادة الثامنة والعشرون^(١)

لا يجوز ان يعين عضو مجلس الشعب في وظائف الحكومة او القطاع العام وما في حكمها او الشركات الاجنبية اثناء مدة عضويته ويطلب اى تعيين على خلاف ذلك. الا اذا كان التعيين نتيجة ترقية او نقل من جهة الى اخرى او كان بحكم تساقط او بناء على قانون.

(١) معجلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ .

المادة التاسعة والعشرون

يتقاضى عضو مجلس الشعب مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه ونوابهم اذا كانوا اعضاء فى مجلس الشعب.

وتستحق المكافأة من تاريخ حلف العضو اليمين ولا يجوز التنازل عنها او الحجز عليها وتعفى من كافة انواع الضرائب.

المادة الثلاثون^(١)

يستخرج لكل عضو من اعضاء مجلس الشعب اشتراك للسفر بالدرجة الاولى الممتازة بسكك حديد جمهورية مصر العربية او احدى وسائل المواصلات العامة الاخرى او الطائرات من الجهة التى يختارها فى دائرته الانتخابية الى القاهرة.

وتبين لائحة المجلس التسهيلات الاخرى التى يقدمها المجلس لأعضائه لتمكينهم من مباشرة مسئولياتهم.

وتسرى على اية مبالغ قد تدفع الى الاعضاء على هذا الوجه، الاحكام المبينة بالمادة السابقة فيما يتعلق بعدم جواز التنازل عنها والحجز عليها واعفائها من كافة الضرائب.

المادة الحادية والثلاثون

يتقاضى رئيس مجلس الشعب مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجمع بينها وبين مكافأة العضوية وبين ما قد يكون مستحقا له من معاش من خزانة عامة.

المادة الثانية والثلاثون

يتمتع على رئيس مجلس الشعب بمجرد انتخابه رئيسا، مزاولة مهنة تجارية او غير تجارية او اية وظيفة عامة او خاصة.

(١) الفقرة الاولى من هذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦.

واذا كان من العاملين فى الدولة او القطاع العام او فى المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكى، طبق فى حقه حكم المادة ٢٤ مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكافأة وبين مرتب وظيفته او عمله الاصلى.

المادة الثالثة والثلاثون

يتفرغ من يتخب وكيلا للمجلس لمهام الوكالة، ويطبق فى شأنه حكم المادة ٢٤ اذا كان من العاملين فى الدولة او القطاع العام، او فى المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكى، اما اذا كان من غيرهم فيحدد مكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تفرغه. ويتقاضى وكيل المجلس بدل التمثيل المقرر للوزراء وتسرى عليه احكامه.

ولا يجوز الجمع بين هذا البدل وما قد يكون مقررا لوظيفته او عمله الاصلى من بدلات.

المادة الرابعة والثلاثون^(١)

يجوز للمجلس وفق لائحته ان يقرر تفرغ رؤساء اللجان الاصلية بالمجلس وفى هذه الحالة يطبق فى شأنه حكم المادة ٢٤ اذا كان من العاملين فى الدولة او فى القطاع العام او فى المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكى اما اذا كان من غيرهم فيحدد مكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تفرغه لرئاسة اللجنة.

المادة الرابعة والثلاثون مكررا^(٢)

يجوز انشاء وظائف وكلاء وزرات لشئون مجلس الشعب.

(١) الغيت الفقرتان الثانية والثالثة من هذه المادة بالقانون رقم ١٦ لسنة

١٩٧٤.

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦.

ويعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من بين اعضاء هذا المجلس بقرار من رئيس الجمهورية.

ويتضمن قرار التعيين الحاقه بمجلس الوزراء او باحد القطاعات الوزارية او بوزارة معينة او اكثر.

ولا يجوز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وبين عضوية لجان المجلس.

كم لا يجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب اثناء توليه منصبه ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشغل اية وظيفة اخرى او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه.

المادة الرابعة والثلاثون مكررا "١" (١)

يتولى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب معاونة نواب رئيس مجلس الوزراء او الوزراء المختصين فى كل الامور المتعلقة بمجلس الشعب، وبصفة خاصة فى الحضور عنهم امام مجلس الشعب ولجانه كما يشترك معهم فى اعداد مشروعات القوانين وبحث المسائل المرتبطة بالمناقشات التى تدور فى المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته وغير ذلك مما يعهد به اليه من اختصاصات.

المادة الرابعة والثلاثون مكررا "٢" (٢)

لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب فى سبيل مباشرة اختصاصاته الاتصال مباشرة بوكلاء الوزارة المختصين.

(١) مضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦.

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦.

وله عند الاقتضاء الاتصال برؤساء الهيئات العامة وبرؤساء الجهات المختصة وذلك دون التدخل فى سير العمل الادارى او فى العلاقات بين وكيل الوزارة او رئيس المصلحة او الهيئة العامة وبين العاملين فى هذه الجهات.

ولو كـيل الوزارة لشئون مجلس الشعب تبليغ ما يراه من ملاحظات الى نائب رئيس الوزراء او الوزير المختص حسب الاحوال.

المادة الرابعة والثلاثون مكررا "٣" (١)

يتقاضى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب المرتب ويدل التمثيل المقرر لنائب الوزير، ولا يجوز له الجمع بين مرتبه ومكافأة العضوية بمجلس الشعب.

المادة الرابعة والثلاثون مكررا "٤" (٢)

يعفى وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من وظيفته بقرار من رئيس الجمهورية او بزوال عضوية مجلس الشعب عنه أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذى اصدر قرار تعيينه او باستقالة الوزارة مع حفظ حقه فى المعاش او المكافأة طبقا للقواعد المقررة.

احكام ختامية وانتقالية

المادة الخامسة والثلاثون

المجلس مستقل بموزاته وتلج رقما واحدا فى موازنة الدولة، وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبخه واقراره، وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراقبتها، وكيفية اعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية.

المادة السادسة والثلاثون^(١)

يضع مجلس الشعب بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين به، وتكون لها قوة القانون ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص فى هذه اللائحة الاحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة.

والى ان يتم وضع اللائحة المشار اليها فى الفقرة السابقة، يستمر تطبيق احكام لائحة العاملين بالمجلس المعمول بها حاليا، والقواعد التنظيمية العامة الصادرة بقرار من مكتب المجلس او رئيسه.

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزانة المنصوص عليها فى القوانين واللوائح.

ويختص مكتب المجلس بالمسائل التى يجب ان يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء، وكذلك المسائل التى تقضى فيها القوانين واللوائح بأخذ رأى او موافقة وزارة الخزانة او الجهاز المركزى للتنظيم والادارة او اية جهة اخرى.

المادة السابعة والثلاثون

يتولى رئيس الوزراء اثناء فترة حل المجلس جميع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه.

(١) معلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦

المادة الثامنة والثلاثون

تسرى على اعضاء مجلس الشعب الحالى من العاملين فى الدولة والقطاع العام الاحكام المقررة فى هذا القانون اعتبارا من تاريخ أدائهم اليمين المنصوص عنها فى المادة ٩٠ من الدستور.

ويلغى ما يكون قد تم من تسوية او ربط للمعاش لموظفى الحكومة منهم طبقا للمادة ٤٩ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ على ان يردوا الى خزانة الحكومة ما يكون قد صرف لهم منه

المادة التاسعة والثلاثون^(١)

مع عدم الانحلال بالقواعد والاحكام المنظمة لاستقالة رجال القوات المسلحة والشرطة واطعاء المخابرات العامة واطعاء الرقابة الادارية، لا يجوز ترشيحهم او ترشيح اعضاء الهيئات القضائية والمحافظين قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم وتعتبر الاستقالة مقبولة من تاريخ تقديمها.

ويعتبر رؤساء واطعاء مجالس ادارة الهيئات العامة وشركات القطاع العام، وكذلك العاملون فى الجهاز الادارى للدولة وفى القطاع العام فى اجازة مدفوعة الاجر من تاريخ تقديم اوراق ترشيحهم حتى انتهاء الانتخابات العامة وانتخابات الاعادة.

المادة الاربعون^(٢)

يجوز بصفة مؤقتة اختيار اعضاء مجلس الشعب عن محافظة سيناء بقرار من رئيس الجمهورية.

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) المادة الاربعون الغيت بالمادة الثالثة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه والذي يعمل به من تاريخ اجراء انتخابات مجلس الشعب للفصل التشريعى الرابع (المادة الثالثة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه).

المادة الحادية والاربعون

يلغى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ بجواز الاستثناء من بعض شروط عضوية مجلس الشعب، كما يلغى القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١، بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب.

المادة الثانية والاربعون

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (٢٣) سبتمبر سنة ١٩٧٢).

الجدول المرفق للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن
مجلس الشعب يحدد نطاق الدوائر الانتخابية ومكوناتها وعدد
اعضاء كل منها على الوجه المبين بهذا الجدول^(١)

محافظة القاهرة:

اولا - الدائرة الاولى شمال ومقرها قسم شرطة شبرا، وتتكون
من :

١ - قسم شبرا.

٢ - قسم الساحل.

٣ - قسم روض الفرج.

٤ - قسم الشراية.

٥ - قسم الزاوية الحمراء.

ويخص هذه الدائرة اثنى عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية جنوب ومقرها قسم شرطة مصر القديمة
وتتكون من:

(١) نصت المادة الثالثة الواردة بالقانون ١٨٨ لسنة ٨٦ سالف الذكر على
الآتى: "تمذف من الجدول المرفق للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض
احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن مجلس الشعب عبارة (يضاف اليهم
عضو من النساء) ويعدل عدد اعضاء الدوائر الانتخابية باضافة عضو واحد الى
العدد المحدد فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية الاحدى والثلاثين التى وردت فى
شأنها هذه العبارة.

١ - قسم مصر القديمة.

٢ - قسم الخليفة.

٣ - قسم حلوان.

٤ - قسم المعادى.

٥ - قسم التبين.

٦ - قسم البساتين.

ويخص هذه الدائرة عشرة اعضاء.

ثالثا - الدائرة الثالثة شرق ومقرها قسم شرطة مصر الجديدة،
وتتكون من :

١ - قسم مصر الجديدة.

٢ - قسم التزهة.

٣ - قسم مدينة نصر.

٤ - قسم المطرية.

٥ - قسم عين شمس.

٦ - قسم السلام.

٧ - قسم الزيتون.

٨ - قسم الحدائق

ويخص هذه الدائرة اثني عشر عضوا.

رابعاً - الدائرة الرابعة ومقرها قسم شرطة السيدة زينب
وتتكون من:

١ - قسم السيدة زينب.

٢ - قسم قصر النيل.

٣ - قسم الزمالك.

٤ - قسم الدرب الأحمر.

٥ - قسم الجمالية.

٦ - منشية ناصر.

ويُخص هذه الدائرة عشرة أعضاء.

خامساً : الدائرة الخامسة وسط ومقرها قسم شرطة باب
الشرعية وتتكون من:

١ - قسم باب الشرعية.

٢ - قسم الظاهر.

٣ - قسم الازبكية.

٤ - قسم بولاق.

٥ - قسم عابدين.

٦ - قسم الموسكى.

٧ - قسم الوايلى.

ويُخص هذه الدائرة عشرة أعضاء.

محافظة الاسكندرية:

اولا : الدائرة الاولى شرق ومقرها قسم شرطة المنتزة وتتكون من:

١ - قسم المنتزة.

٢ - قسم سيدى جابر.

٣ - قسم الرمل.

ويخص هذه الدائرة عشرة اعضاء.

ثانيا - الدائرة الثانية وسط ومقرها قسم شرطة باب شرقى وتتكون من:

١ - قسم باب شرقى.

٢ - قسم محرم بك.

٣ - قسم العطارين.

ويخص هذه الدائرة ثمانية اعضاء

ثالثا - الدائرة الثالثة غرب ومقرها قسم شرطة كرموز، وتتكون من:

١ - قسم كرموز.

٢ - قسم اللبان.

٣ - قسم الجمرك.

٤ - قسم مينا البصل.

٥ - قسم الدخيلة.

٦ - قسم العامرية.

٧ - قسم المنشية .

ويخص هذه الدائرة تسعة أعضاء.

محافظة يور سعيد :

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن يور سعيد.

ويخصها ستة أعضاء.

محافظة السويس:

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بالسويس.

ويخصها اربعة أعضاء.

محافظة دمياط:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بدمياط.

ويخصها ثمانية أعضاء

محافظة اللقهنية:

اولا — الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة اول المنصورة
وتتكون من :

١ - قسم اول المنصورة.

٢ - قسم ثان المنصورة.

٣ - مركز طلخا.

٤ - مركز شربين.

٥ - مركز بلقاس.

ويخص هذه الدائرة اثني عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة ميت غمر، وتتكون

من:

١ - قسم ميت غمر.

٢ - مركز ميت غمر.

٣ - مركز السنبلوين.

٤ - مركز أجا.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا.

ثالثا - الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة دكرنس ، وتتكون

من:

١ - مركز شرطة دكرنس.

٢ - مركز شرطة المنصورة.

٣ - مركز شرطة منية النصر.

٤ - مركز شرطة المنزلة.

٥ - قسم شرطة المطرية.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا.

محافظة الشرقية:

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة اول الزقازيق ،

وتتكون من :

١ - قسم اول الزقازيق.

٢ - قسم ثان الزقازيق.

٣ - مركز الزقازيق.

٤ - قسم القنايات.

٥ - مركز منيا القمح.

٦ - مركز بليس ومشتول السوق.

ويخص هذه الدائرة اثني عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة ديرب نجم وتتكون

من:

١ - مركز ديرب نجم.

٢ - مركز ابو كبير.

٣ - مركز هيا.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

ثالثا - الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة ابو حماد، وتتكون

من:

١ - مركز ابو حماد.

٢ - مركز فاقوس.

٣ - مركز الحسينية.

٤ - مركز كفر صقر.

٥ - مركز اولاد كفر صقر.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضواً.

محافظة القليوبية:

اولا - الدائرة الاولى شمال ومقرها قسم شرطة بنها وتتكون

من:

١ - قسم شرطة بنها.

٢ - مركز بنها.

٣ - مركز كفر شكر.

٤ - مركز شين القناطر.

٥ - مركز طوخ.

ويخص هذه الدائرة عشرة اعضاء.

ثانيا - الدائرة الثانية جنوب ومقرها قسم شرطة اول شبرا

الخيمة وتتكون من:

١ - قسم اول شبرا الخيمة.

٢ - قسم ثان شبرا الخيمة.

٣ - مركز القناطر الخيرية.

٤ - قسم قليوب.

٥ - قسم شرطة قليوب.

٦ - مركز الخانكة.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضواً.

محافظة كفر الشيخ:

وبها دائرة واحدة مقرها قسم شرطة كفر الشيخ، ويخصها
اربعة عشر عضوا.

محافظة الغربية:

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة اول طنطا، وتتكون
من:

١ - قسم اول طنطا.

٢ - قسم ثان طنطا.

٣ - مركز السنطة.

٤ - مركز زفتى.

ويخص هذه الدائرة ثمانية أعضاء.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة طنطا، وتتكون من:

١ - مركز طنطا.

٢ - مركز كفر الزيات.

٣ - مركز بسيون.

٤ - مركز قطور.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا

ثالثا - الدائرة الثالثة ومقرها قسم شرطة اول المحلة الكبرى،
وتتكون من:

١ - قسم اول المحلة الكبرى.

٢ - قسم ثان المحلة الكبرى.

٣ - مركز المحلة الكبرى.

٤ - مركز صمنود.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

محافظة المنوفية.

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة شين الكوم ،
وتتكون من:

١ - قسم شرطة شين الكوم.

٢ - مركز شين الكوم.

٣ - مركز قويسنا.

٤ - مركز بركة السبع.

٥ - مركز تلا.

ويخص هذه الدائرة عشرة اعضاء.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة الباجور، وتتكون
من:

١ - مركز الباجور.

٢ - مركز الشهداء.

٣ - مركز اشمون.

٤ - سرس الليان.

٥ - مركز منوف.

ويخص هذه الدائرة ثلاثة عشر عضوا.

محافظة البحيرة:

اولا : الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة دمنهور، وتتكون من:

١ - قسم شرطة دمنهور.

٢ - مركز شرطة دمنهور.

٣ - مركز ابو حمص.

٤ - مركز المحمودية.

٥ - مركز شبراخيت.

٦ - مركز الرحمانية.

ويخص هذه الدائرة اثني عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة كفر الدوار، وتتكون

من:

١ - مركز كفر الدوار.

٢ - قسم كفر الدوار.

٣ - مركز رشيد.

٤ - مركز ابو المطامير.

٥ - مركز حوش عيسى.

٦ - مركز ادكو.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

ثالثا - الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة ايتاي البارود،
وتتكون من:

١ - مركز ايتاي البارود.

٢ - مركز الدلنجات.

٣ - مركز كوم حماد.

٤ - مركز وادى النطرون.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

محافظة الاسماعيلية.

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بالاسماعيلية:

ويخصصها ستة اعضاء.

محافظة البحيرة.

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة الجيزة، وتتكون من:

١ - قسم شرطة الجيزة.

٢ - قسم شرطة الدقى.

٣ - قسم شرطة العجوزة.

٤ - قسم شرطة بولاق الدكرور.

٥ - قسم شرطة الاهرام.

ويخصص هذه الدائرة احدى عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة امبابة، وتتكون من:

١ - قسم شرطة امبابة.

٢ - مركز امبابة.

٣ - مركز الجيزة.

٤ - مركز اوسيم.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا.

ثالثا: الدائرة الثالثة ومقرها قسم شرطة الحواميدية، وتتكون

من:

١ - قسم شرطة الحواميدية.

٢ - مركز البدرشين.

٣ - مركز الصف.

٤ - مركز أطفيح.

٥ - مركز العياط.

٦ - قسم شرطة الواحات البحرية.

ويخص هذه الدائرة سبعة اعضاء.

محافظة بنى سويف:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بينى سويف.

ويخصصها اربعة عشر عضوا.

محافظة الفيوم :

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بالفيوم:

ويخصها اربعة عشر عضوا.

محافظة المنيا:

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة المنيا، وتتكون من:

١ - قسم شرطة المنيا.

٢ - مركز المنيا.

٣ - مركز ابو قرقاص.

٤ - قسم شرطة ملوى.

٥ - مركز ملوى.

٦ - مركز ديرمवास.

ويخص هذه الدائرة اربعة عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة سمالوط، وتتكون

من:

١ - مركز سمالوط.

٢ - مركز مطاي.

٣ - مركز بنى مزار.

٤ - مركز مغاغة.

٥ - مركز العدوة.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا.

محافظة أسيوط :

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة اول اسيوط، وتتكون من:

١ - قسم اول شرطة اسيوط.

٢ - قسم ثان شرطة اسيوط.

٣ - مركز اسيوط.

٤ - مركز ديروط.

٥ - مركز منفلوط.

٦ - مركز القوصية.

ويخص هذه الدائرة اثني عشر عضوا.

ثانيا : الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة ابو تيج، وتتكون من:

١ - مركز ابو تيج.

٢ - مركز ابنوب.

٣ - مركز شرطة الفتاح.

٤ - مركز البدارى.

٥ - مركز ساحل سليم.

٦ - مركز الغنايم.

٧ - مركز صلفا.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

محافظة سوهاج:

اولا — الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة بندر سوهاج،
وتتكون من:

١ - قسم شرطة سوهاج.

٢ - مركز شرطة سوهاج.

٣ - مركز المراجعة.

٤ - مركز ساقلة.

٥ - مركز طهطا.

٦ - مركز طما.

٧ - مركز جهينة.

ويخص هذه الدائرة اربعة عشر عضوا

ثانيا — الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة أحميم، وتتكون من:

١ - مركز شرطة أحميم.

٢ - مركز المنشأة.

٣ - مركز جرجا.

٤ - مركز البلينا.

٥ - مركز دار السلام.

ويخص هذه الدائرة احد عشر عضوا

محافظة قنا:

اولا - الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة قنا، وتتكون من:

١ - قسم شرطة قنا.

٢ - مركز شرطو قنا.

٣ - مركز ققط.

٤ - مركز قوص.

٥ - مركز نقاده.

٦ - بندر الاقصر.

٧ - مركز الاقصر.

٨ - مركز ارمنت.

٩ - مركز اسنا.

ويخص هذه الدائرة اربعة عشر عضوا.

ثانيا - الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة نجع حمادى، وتتكون

من:

١ - مركز شرطة نجع حمادى.

٢ - مركز شرطة فرشوط.

٣ - مركز شرطة ابو تشت.

٤ - مركز شرطة دشنا.

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء.

محافظة اسوان:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بأسوان.

ويخص هذه الدائرة ثمانية اعضاء.

محافظة البحر الاحمر:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بالبحر الاحمر.

ويخصصها اربعة اعضاء.

محافظة الوادى الجديد:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الامن بالوادى الجديد.

ويخص هذه الدائرة اربعة اعضاء.

محافظة مطروح:

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بمطروح.

ويخص هذه الدائرة اربعة اعضاء.

محافظة جنوب سيناء:

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بجنوب سيناء.

ويخصصها اربعة اعضاء.

محافظة شمال سيناء:

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بشمال سيناء.

ويخصصها اربعة اعضاء.

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

فى شأن مجلس الشورى

(الجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٨٠)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه وقد اصدرناه .

الباب الاول

فى تكوين مجلس الشورى

مادة ١ — يؤلف مجلس الشورى من مائتين وعشرة اعضاء

ويتنخب ثلثا اعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام ،
على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين .

يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي .

مادة ٢ — تقسم جمهورية مصر العربية الى ست وعشرين
دائرة انتخابية .

وتعتبر كل محافظة دائرة انتخابية واحدة وتمثل كل دائرة بعدد
من الاعضاء طبقا للجدول المرفق .

مادة ٣ — مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ميلادية
من تاريخ أول اجتماع له .

ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين
كل ثلاث سنوات ، ويجوز اعادة انتخاب وتعيين من انتهت مدة
عضويته من الاعضاء .

ويتم تحديد من تنتهى مدة عضويتهم فى نهاية الثلاث سنوات الأولى بطريق القرعة التى يجريها المجلس وفقا للقواعد التى يضعها فى لائحته الداخلية .

ويجب أن يتم الانتخاب خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدة العضوية ، ويتم التعيين خلال الثلاثين يوما السابقة على انتهائها .

مادة ٤ - إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدته حل محله الاحتياطى من ذات الصفة بالقائمة التى انتخبت .
وإذا كان من خلا مكانه من المعينين عين من يحل محله .

وفى الحالتين تستمر مدة العضوية الجديدة حتى يستكمل مدة عضوية سلفه .

مادة ٥ - إذا تعذر اجراء الانتخاب فى الميعاد المقرر لضرورة ملحة تمد بقانون مدة عضوية من انتهت مدتهم من الأعضاء المنتخبين والمعينين بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وذلك الى حين انتخاب الأعضاء الجدد .

ويعلن رئيس الجمهورية انتهاء حالة الضرورة بمجرد زوال أسبابها ، ويجب أن يشتمل القرار الصادر بذلك على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ هذا الاعلان .

الباب الثانى

فى الترشيح والتعيين لعضوية مجلس الشورى

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يشترط فيمن يرشح أو يعين عضوا بمجلس الشورى :

١ - أن يكون مصرى الجنسية ، من أب مصرى .

٢ - أن يكون اسمه مقيدا فى أحد جداول الانتخاب بجمهورية مصر العربية وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب الغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣ - أن يكون بالغاً من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب أو التعيين .

٤ - أن يجيد القراءة والكتابة .

٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الالزامية أو أعفى من أدائها طبقا للقانون .

٦ - ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشورى أو من مجلس الشعب بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الاخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لأحكام المادة ٩٦ من الدستور ما لم يكن قد زال الأثر المانع من الترشيح قانونا وذلك فى الحالات الآتية:

(أ) انقضاء الفصل الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية.

(ب) أن يكون الترشيح أو التعيين للفصل التالى للفصل الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية .

(ج) صدور قرار من مجلس الشورى بالغاء الأثر المانع من الترشيح المترتب على اسقاط العضوية ، ويصدر قرار المجلس فى هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضائه بناء على اقتراح مقدم من ثلاثين عضوا ، وذلك بعد انقضاء دور الانعقاد الذى صدر خلاله قرار اسقاط العضوية على الأقل .

٧ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه من محكمة القيم بالحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية .

مادة ٧ - يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويعين لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية .

ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه فى الدائرة وعددا من الاحتياطيين طبقا للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين .

وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار احدى القوائم بأكملها .

وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة . وكذلك تبطل جميع الآراء المعلقة على شروط أو التى تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه أو اذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية اشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

مادة ٨ - يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى كتابة الى مديرية الأمن بالمحافظة التى يرشح فى دائرتها مرفقا بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى يتمى اليه مثبتا بها

ادراجها فيها ، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه على ألا تقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ فتح باب الترشيح.

ويكون طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع مبلغ مائة جنية خزانة مديرية الأمن بالمحافظة المختصة والمستندات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه لإثبات توافر الشروط التي يتطلبها القانون للترشيح وتثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه للمرشح مصحوبا بما يؤيد ذلك من مستندات .

وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها للمرشح أوراقا رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

مادة ٩ - يعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين في اللاترة الانتخابية بالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال الخمسة أيام التالية لقفل باب الترشيح ويحدد في هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم والقائمة التي يتمي إليها المرشح .

ولكل مرشح أدرج اسمه في إحدى القوائم ولم يرد اسمه في الكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة ادراج اسمه طوال مدة عرض الكشف .

ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أى مرشح من المرشحين أو إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو أسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف .

ولكل حزب يتمي إليه أحد المرشحين ممارسة الحق المقرر في الفقرتين السابقتين .

وتفصل في الاعتراضات للشار إليها - خلال مدة أقصاها

عشر أيام من تاريخ قفل باب الترشيح - لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

وتنشر قوائم المرشحين فى الدائرة الانتخابية جميعها ، وفى صحيفتين يوميتين على الأقل .

مادة ١٠ - إذا لم تقدم فى الدائرة الانتخابية أكثر من قائمة حزبية أجرى الانتخاب فى ميعاد ويعلن انتخاب المرشحين الواردة أسمائهم بالقائمة المقدمة مادامت قد حصلت على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة التى أعطيت بشرط ألا يقل عدد هذه الأصوات عن ٢٠ ٪ من مجموع الناخبين .

مادة ١١ - إذا خلا مكان أحد المرشحين بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة المنصوص عليها فى المادة العاشرة للاعتراض على الترشيح وجب على الحزب صاحب القائمة أن يرشح اسما آخر مكانه بشرط ألا يخل ذلك بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين .

ويكون التنازل عن الترشيح باعلان على يد محضر يعلن الى مديرية الأمن بالمحافظة قبل يوم الانتخاب بعشرة أيام على الأقل .

مادة ١٢ - ينتخب أعضاء مجلس الشورى طبقا للقوائم الحزبية التى حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب .

فاذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة لأى من القوائم فى الدائرة الانتخابية أعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات .

وفى جميع الأحوال لا تمثل بالمجلس قوائم الأحزاب التى لا تحصل على ٥ ٪ " خمسة فى المائة " على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت على مستوى الجمهورية .

مادة ١٣ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الشعب أو المجالس الشعبية المحلية . كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ووظائف العمد والمشايخ أو عضوية اللجان الخاصة بها .

ويعتبر من ينتخب لعضوية مجلس الشورى متخليا مؤقتا عن عضويته الأخرى أو وظيفته المشار إليها بالفقرة السابقة بمجرد توليه عمله بالمجلس .

ويعتبر العضو متخليا نهائيا عن عضويته الأخرى أو وظيفته المذكورة بانقضاء شهر من تاريخ الفصل بصحة عضويته بمجلس الشورى اذا لم يد رغبته فى الاحتفاظ بعضويته الأخرى أو وظيفته .

والى أن يتم التخللى نهائيا لا يتقاضى العضو سوى مكافأة عضويته لمجلس الشورى .

مادة ١٤ — المجلس مستقل بموازنته وتلجج رقما واحدا فى موازنة الدولة .

وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبجشها واقرارها وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراقبتها وكيفية اعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ١٥ — يضع مجلس الشورى بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين به وتكون لها قوة القانون .

ويسرى عليهم فيما لم يرد فيه نص فى هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة .

والى أن يتم وضع اللائحة المشار إليها فى الفقرة السابقة تسرى فى شأنهم الأحكام المطبقة على العاملين بمجلس الشعب . ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير المختص ولوزير المالية فى القوانين واللوائح .

ويختص مكتب المجلس بالمسائل التى يجب أن يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء وكذلك المسائل التى تقضى فيها القوانين واللوائح بأخذ رأى أو موافقة وزارة المالية أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو أية جهة أخرى .

مادة ١٦ — لرئيس الجمهورية أن يحيل الى مجلس الشورى أحد الموضوعات الداخلة فى اختصاصات المجلس الواردة فى المادة ١٩٤ من الدستور .

مادة ١٧ — يحيل رئيس الجمهورية بقرار منه الى مجلس الشورى الموضوعات الداخلة فى اختصاصه الوارد ذكرها بالبنود الخمسة الأولى من المادة ١٩٥ من الدستور .

ويجب على مجلس الشورى أن يبدى رأيه فيما أحيل اليه خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ وصول القرار الجمهورى اليه وله أن يطلب مد هذه المهلة بما لا يتجاوز مدة أخرى مماثلة .

فاذا انقضت المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة ولم يبلغ رئيس الجمهورية برأيه اعتبر ذلك موافقة منه على الموضوع المحال اليه .

مادة ١٨ — يحيل رئيس مجلس الشعب الى رئيس مجلس

الشورى الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه طبقا للأحكام المقررة فى البندين الأول والثانى من المادة ١٩٥ من الدستور .

ويسرى فى هذا الشأن حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة .

مادة ١٩ - يتقاضى عضو مجلس الشورى مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم اذا كانوا أعضاء فى المجلس .

وتستحق المكافأة من تاريخ حلف العضو اليمين . ولا يجوز التنازل عنها أو الحجز عليها وتعفى من كافة أنواع الضرائب .

مادة ٢٠ - يتقاضى رئيس مجلس الشورى مكافأة مساوية لمجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجمع بينها وبين ما قد يكون مستحقا له من معاش من خزانة الدولة .

مادة ٢١ - يمتنع على رئيس مجلس الشورى بمجرد انتخابه رئيسا مزاولا مهنة تجارية أو غير تجارية أو أية وظيفة عامة أو خاصة.

وإذا كان من العاملين فى الدولة أو فى القطاع العام طبقا فى حقه حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكافأة وبين مرتب وظيفته أو عمله الأصلى .

مادة ٢٢ - يجب أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور الى رئيس مجلس الشورى خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الأسباب التى بنى عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التى تتبع فى صحة الطعون وفى تحقيق صحة العضوية وذلك كله طبقا للمادة ٩٣ من الدستور .

مادة ٢٣ - يتولى رئيس مجلس الشعب أثناء فترة حل مجلس الشورى جميع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الشورى أثناء فترة حل مجلس الشعب جميع الاختصاصات المالية والادارية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أثناء فترة حل المجلسين جميع الاختصاصات المالية والادارية المخولة لمكتبى المجلسين ورئيسيهما .

مادة ٢٤ - مع عدم الاخلال بأحكام هذا القانون تسرى فى شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة فى القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والأحكام المقررة بالمواد ٢، ٣، ٢، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٨ يونية سنة ١٩٨٠) .

جدول بيان عدد أعضاء مجلس الشورى
في كل دائرة انتخابية المشار إليها بالمادة الثالثة من القانون

المحافظة	عدد الدوائر	عدد الأعضاء الأصليين	عدد الأعضاء الاحتياطيين	المحافظة	عدد الدوائر	عدد الأعضاء الأصليين	عدد الأعضاء الاحتياطيين
القاهرة	١	١٦	٨	الجيزة	١	٦	٤
الإسكندرية	١	٨	٤	الفيوم	١	٤	٢
بور سعيد	١	٢	٢	بنى سويف	١	٤	٢
السويس	١	٢	٢	المنيا	١	٨	٤
الإسماعيلية	١	٢	٢	أسيوط	١	٦	٤
القليوبية	١	٦	٤	سوهاج	١	٨	٤
الشرقية	١	٨	٤	قنا	١	٨	٤
الدقهلية	١	١٠	٤	أسوان	١	٢	٢
دمياط	١	٢	٢	مطروح	١	٢	٢
كفر الشيخ	١	٤	٢	البحر الأحمر	١	٢	٢
الغربية	١	٨	٤	الوادى الجديد	١	٢	٢
المنوفية	١	٨	٤	شمال سيناء	١	٢	٢
البحيرة	١	٨	٤	جنوب سيناء	١	٢	٢

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٧ / ٦ / ١٩٧١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائى وفى الاحوال الواردة فى هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه .

مادة ٢ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، اذا قامت دلائل جدية على أنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو المصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

مادة ٣ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جدية على أن تضخم أمواله ، أو الاموال المنصوص عليها فى المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب الآتية :

(أولا) استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ .

(ثانيا) استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود

المقاولات أو التوريدات أو الاشغال العامة أو أى عقد ادارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أى من الاشخاص الاعتبارية العامة .

(ثالثا) تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .

(رابعا) الاتجار فى المنوعات أو فى السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالادوية .

(خامسا) الاستيلاء بغير وجه حق على الاموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية .

مادة ٤ - يجوز فرض الحراسة وفق أحكام هذا القانون على أموال الاشخاص الاعتبارية اذا قام بشأنها سبب من الاسباب المنصوص عليها فى المادتين السابقتين .

مادة ٥ - يتولى الادعاء ، فى قضايا فرض الحراسة ، مدع عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الاجراءات الجنائية .

وله أن يستعين فى ذلك بعدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة يندبون وفقا لقانون السلطة القضائية .

وللمدعى العام بصفة خاصة فى سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

(أولا) الامر بالتحفيظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها فى الادعاء .

(ثانيا) طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش فى الدولة .

(ثالثا) الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الاشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

(رابعا) تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

(خامسا) أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة أخرى اجراء تحقيق فى واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء ، وموافاته بنتيجة التحقيق فيها .

(سادسا) أن يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق فى الجرائم التى يتبين له وقوعها ، خلال اطلاعه على الاوراق .

(سابعا) ابلاغ الجهة المختصة للنظر فى أمر كل من تقع منه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير فى عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .

مادة ٧ - يجوز للمدعى العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لاحد الاشخاص على أنه أتى فعلا من الافعال المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف فى أمواله أو ادارتها ، واتخاذ ما يراه من الاجراءات التحفظية فى هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لاموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين اذا رأى لزوما لذلك .

ويعين المدعى العام فى الامر الصادر بالمتع من الادارة وكيلا
لادارة الاموال ، ويتعين على الوكيل للبادرة الى التحفظ على هذه
الأموال وجردها وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة
١٩ من هذا القانون .

ويحدد المدعى العام فى هذه الحالة نفقة لمن تقرر منعه من
التصرف فى أمواله أو ادارتها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى
المادة ١٧ من هذا القانون ، ويستمر صرف هذه النفقة الى أن
تفصل المحكمة فى طلب فرض الحراسة .

وعلى المدعى العام تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض
الحراسة فى ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ الامر للمشار اليه
فى الفقرة الاولى والا اعتبر الامر كأن لم يكن .

مادة ٨ - للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ فى مكان أمين
على الاشخاص المشار اليهم فى المادة الثانية من هذا القانون .

ويتعين عليه فى هذه الحالة عرض الامر على المحكمة المشار
اليها فى المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ
صدوره ، والا اعتبر الامر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون .

وعلى المحكمة خلال ستين يوما من عرض الامر عليها ، أن
تصدر قرارها ، أما بالغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز
سنة من تاريخ صدوره الامر .

وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب الى محكمة ذاتها
استمرار تنفيذ الامر ملدا أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات .

ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أمر التحفظ الا
بعد سماع دفاع من صدر عليه الأمر .

ويسقط الامر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره
أو بانقضاء الحراسة .

ويجوز لمن صدر عليه الامر أن يتظلم منه أو من اجراءات
تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه.

وتفصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة .

ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت
سنة شهور من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٩ - تكون احالة دعوى طلب فرض الحراسة الى المحكمة
المختصة بقرار مكتوب ومسبب من المدعى العام ، ويجب اعلان
القرار للشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله ولغيره من ذوى
الشأن مع ملخص للدلائل التى قامت ضدهم ، وذلك قبل الجلسة
المحددة لنظر الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما .

ولا تحول سرية التحقيق دون هذا الاجراء .

ويباشر المدعى العام الدعوى أمام المحكمة .

ويجوز أن يعهد بذلك الى واحد أو أكثر من المحامين العامين
أو من رؤساء النيابة العامة المنتدبين لمعاونته .

مادة ١٠ - تفصل فى دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل
بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض
وعضوية ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف وثلاثة من المواطنين
المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل الاساسى الذى يعول عليه
المطلوب فرض الحراسة عليه ، يختارون من بين الواردة أسماؤهم فى
الكشوف التى تعدها مقدما ، لهذا الغرض ، الجهات التى يجدها
وزير العدل ، وتعتمد تلك الكشوف بقرار منه .

واذا لم يكن للمطلوب فرض الحراسة عليه مهنة مشروعة يتم اختيار الاعضاء الثلاثة من الواردة أسماؤهم فى الكشف الذى يعده وزير العدل متضمنا بعض الشخصيات العامة .

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من المواطنين المشار اليهم قرار من رئيس الجمهورية (١) .

ويستمر انعقاد المحكمة حتى تنتهى من نظر الدعاوى المطروحة أمامها

مادة ١١ - ينظم وزير العدل بقرار منه كيفية اعداد ومراجعة الكشف المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويتم اختيار الاسماء التى تتضمنها هذه الكشف من المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة وبشرط ألا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما .

مادة ١٢ - يكون مقر المحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة مدينة القاهرة ويجوز أن تعقد جلساتها فى عاصمة المحافظة الكائن بها موطن المطلوب فرض الحراسة على أمواله أو التى تكون فيها مصالحه المالية الغالبة .

مادة ١٣ - لا يجوز أن يكون أحد أعضاء المحكمة قريبا أو صهرا للمطلوب فرض الحراسة على أمواله حتى الدرجة الرابعة ، أو أن تكون له أو لزوجيه أو لاحد أقربائه حتى الدرجة المذكورة مصلحة تتعلق بالمال المشار اليه ، أو أن يكون بينه وبين المطلوب فرض الحراسة على أمواله خصومة قضائية سابقة أو قائمة .

ويجب على المحكمة أن تحقق من ذلك ، فى مواجهة المطلوب

(١) أضيفت الفقرة قبل الاخيرة الى نص المادة ١٠ بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٣ .

فرض الحراسة على ماله ، قبل البدء فى اجراءات نظر الدعوى ، فاذا تبين قيام مانع بأحد أعضاء المحكمة من الموانع المذكورة أو أى سبب آخر من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وجب عليها تأجيل نظر الدعوى واطار المدعى العام لعرضها على المحكمة بهيئة أخرى .

ولا تسرى على أعضاء المحكمة الاحكام الخاصة بالرد الواردة فى الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٤ - تحدد المحكمة الاجراءات التى تتبع فى نظر الدعوى مع مراعاة الآتى :

(أولا) أن يكون للمطلوب فرض الحراسة عليه ولكل ذى شأن حق الاستعانة بمحام أو محامين من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

(ثانيا) أن يمكن من الاطلاع على جميع الاوراق التى يستند اليها الطلب ومن الرد عليها ، وأن يعطى لذلك الوقت الكافى حسب ظروف كل حالة .

(ثالثا) أن يمكن من ابداء دفاعه مشافهة وكتابة .

مادة ١٥ - يؤدى أعضاء المحكمة من المواطنين ، قبل مباشرة عملهم ، يميننا أمام رئيس المحكمة ، بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يحترموا القانون .

مادة ١٦ - فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية وبقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات كل فى نطاق الحالات التى يحكمها .

مادة ١٧ - ينص فى الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لادارة الأموال المفروضة عليها الحراسة .

كما ينص فى الحكم على تقرير نفقة للمفروض عليه الحراسة واسرته ومن يعولهم فعلا ولو كانوا بالغين .

وتشمل هذه النفقة ما يقى بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صافى الايراد الذى تدره الاموال الموضوعة تحت الحراسة .

ويجوز بدلا من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الاموال من الخصوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها .

مادة ١٨ — لا تشمل الحراسة الا الاموال التى فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها ولا تمتد الى ما يؤول اليه من أموال بعد ذلك التاريخ .

وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف فى المال .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

مادة ١٩ — يعهد بالاشراف على أعمال الحراسة الى أحد الوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وله أن يستعين فى ادارة الأموال المفروضة عليها الحراسة باحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها .

ويلتزم الوزير المعهود اليه بالحراسة بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى ، وكذلك الواجبات الخاصة التى يقررها الحكم الصادر بفرض الحراسة فى كل حالة على حده .

ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة الى الحارس فور صدوره . وتبدأ مهمته من تاريخ هذا الاطلاع وعليه أن يادر بالتحفظ على الاموال ، وله فى هذا السبيل الاستعانة برجال السلطة العامة ، كما يتعين عليه المبادرة الى جرد هذه الاموال ، ويتم ذلك بحضور صاحب الشأن الذى يوقع على محضر الجرد ، وتعتبر هذه المحاضر أساسا للمحاسبة بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة اذا أفرج عن الأموال.

ويختص القضاء العادى بالمنازعات التى تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة المعهود اليها بها اذا رد المال الى ذوى الشأن .

مادة ٢٠ — اذا حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالاموال المفروضة عليها الحراسة ولا يجوز استئناف السير فيها الا اذا انقضت الحراسة دون مصادرة .

وعلى دائنى الخاضع الذين لهم ديون ممتازة أو عادية ان يطلبوها من الجهة القائمة على الحراسة ، ويدخل فى ذلك ما يكون مستحقا للدولة أو الى الهيئات العامة من الضرائب والرسوم .

واذا حكم بفرض الحراسة على بعض الاموال ، فلا يجوز لغير الدائنين المرتهنين لهذه الاموال وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليها مطالبة الحراسة بما هو مستحق على الخاضع من ديون .

على أنه اذا لم تكن الديون المشار اليها فى الفقرة السابقة مستغرقة للاموال الخاضعة للحراسة جاز لأصحاب الديون العادية أو الديون التى لها امتياز عام على أموال الخاضع مطالبة الحراسة بهذه الديون وذلك اذا لم تف الاموال التى لم تخضع للحراسة بهذه الديون .

وفى جميع الاحوال المنصوص عليها فى هذه المادة لا تكون الحراسة مسئولة عن ديون الخاضع الا فى حدود ما خضع للحراسة من أموال . ويتعين على كل من دائنى الخاضع اخطار الجهة القائمة على الحراسة بدينه مقدارا وسببا ، وأن يقدم سنده خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية والا سقط حقه فى مطالبة الجهة القائمة على الحراسة به ما لم يكن التأخير فى الاخطار بالدين لسبب خارج عن ارادته ، أو لسبب يقبله الوزير المعهود اليه بالحراسة .

وتتمد جميع مواعيد سقوط الحق والاجراءات التى تسرى ضد الخاضع للحراسة وضد الممنوع من التصرف فى أمواله أو ادارتها وفقا لنص المادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض الحراسة أو مدة المنع من التصرف أو الادارة .

مادة ٢١ - مع مراعاة أحكام المادة ٧ من هذا القانون يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد الخاضع عن ادارة المال المفروضة عليه والتصرف فيه ، ويقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذى فرضت عليه الحراسة أو خلال مدة المنع من التصرف المنصوص يحوز عليها فى المادة ٧ .

ويتعين على كل من يحوز مالا منقولاً أو ثابتاً مملوكاً للخاضع أن يخطر الجهة القائمة على الحراسة به خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية . كما يتعين على من يكون مدينا للخاضع بأى دين أو حق أو من يكون شريكا له على أى وجه ، أن يخطرهما بما فى ذمته للخاضع من دين أو بحصته أو نصيبه فى الشركة ، وذلك فى الموعد المشار اليه .

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرتين السابقتين بالحبس

مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ - الأحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون نهائية ، ولا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقا لأحكام هذا القانون ولكل ذى شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة أن يتظلم من هذا الحكم أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام . وعلى المدعى العام أن يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعا برأيه كتابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليه . وعلى المحكمة أن تحدد جلسة ، يعلن بها الخاضع للحراسة لنظر التظلم . وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم اليها .

وتفصل المحكمة فى التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة ، وأما برفع الحراسة عن كل أو بعض المال المفروضة عليه .

كما تفصل المحكمة فى التظلم من تحديد مقدار النفقة .

وللمفروض عليه الحراسة . ولكل ذى شأن ، واذا رفض تظلمه ، أن يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض ، ويسرى فى شأن هذا التظلم حكم الفقرة السابقة . وتنقضى الحراسة فى جميع الأحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها . كما تنقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليها الحراسة حتى ولو كان قبل مضى المدة المذكورة .

وللمدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة برفع الحراسة أو بأن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التى آلت الى الشخص المفروضة عليه الحراسة بسبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون .

ويقدم الطلب للمحكمة من المدعى العام وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٩ من هذا القانون .

وتحدد المحكمة الاجراءات التى تتبع فى نظر الطلب .

مادة ٢٣ - يجوز لرئيس الجمهورية الغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

مادة ٢٤ - لا تحول اجراءات فرض الحراسة بمقتضى أحكام هذا القانون دون السير فى اجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون .

مادة ٢٥ - على المدعى العام أن يرفع تقارير الى رئيس الجمهورية بمناسبة متابعته لقضايا الحراسات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى يرى لزومها لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية .

مادة ٢٦ - فيما عدا ما نص عليه فى البند ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، تلغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم

- ١٥١ -

٥٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١
(١٠ يونيه سنة ١٩٧١) .

* * *

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢

بتصفية الحراسات السابقة على

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

(الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ فى ٥ / ١٠ / ١٩٧٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير
الخاصة بأمن الدولة .

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة
وتأمين سلامة الشعب ،

وعلى موافقة رأى مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الأتى :

مادة ١ - تحال الى المدعى العام الاشتراكى حالات
الأشخاص الذين لا زالوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لأحكام
القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - يتولى المدعى العام الاشتراكى فحص الحالات
المشار اليها فى المادة السابقة ، وبالنسبة للحالات التى يرى أنه لم

يكن هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة. فيلغى قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه.

أما بالنسبة لباقي الحالات التي يرى أنه كانت هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة، فيحيلها إلى محكمة الحراسة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه، وتصدر المحكمة حكمها بما تراه في هذه الحالات.

مادة ٣ - يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢).

* * *

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

باصدار قانون تسوية الأوضاع

الناشئة عن فرض الحراسة

(الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ تابع في ١٩٧٤/٧/٢٥)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه، وقد اصدرناه:

مادة ١ - تسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.

مادة ٢ - تطبق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - فيما لا يتعارض مع احكام القانون المرافق، وعلى جهاز التصفية اعادة تسوية مراكز الخاضعين الذين صدرت في شأنهم قرارات من اللجان القضائية وذلك طبقا لأحكام القانون المرافق.

وتسرى احكام هذا القانون على الحالات المنظورة امام اللجان القضائية طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه، كما تسرى على الدعاوى والطعون المرفوعة امام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل بهذا القانون.

مادة ٣ - لا تسرى احكام هذا القانون على الخاضعين

للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص، من الفئات الآتية:

(أ) الأجانب الذين طبقت في شأنهم احكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التي يتمون اليها.

(ب) الأشخاص الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية ما لم يستردوها خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

(ج) الأشخاص الذين غادروا البلاد مغادرة نهائية ما لم يعودوا الى الإقامة بمصر خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٤ - لا تخل أحكام القانون المرافق بالتسييرات التي سبق تقريرها للخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه.

ويستفيع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وكل من استثنى من احكام هذا القانون من غير الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة فيما عدا رعايا الدول العربية.

مادة ٥ - يتولى مجلس الوزراء تفسير نصوص هذا القانون، وتكون قراراته في هذا الشأن تفسيرات تشريعية ملزمة على ان تنشر في الجريدة الرسمية.

مادة ٦ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتصفية

الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من تاريخ العمل به كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يوليه
سنة ١٩٧٤).

* * *

قانون تسوية الأوضاع

الناشئة عن فرض الحراسة

مادة ١ — تنتهى جميع التدبير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وتصحح الأوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقا لاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٢ — ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بالتبعية للخاضعين الأصليين جميع اموالهم وممتلكاتهم اذا كانت قد آلت اليهم عن غير طريق الخاضع الاصلى وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون.

أما الأموال والممتلكات التى آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الاصلى فيرد منها عينا ما قيمته ثلاثون الفا من الجنيهات لكل خاضع بالتبعية وفى حدود مائة الف جنيه للاسرة ويشمل ذلك ما سبق تسليمه اليه من هذه الاموال والممتلكات وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون.

فاذا كانت الأموال والممتلكات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين قد بيعت قبل العمل بهذا القانون فيرد الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية ثمنها نقدا وفقا لشروط عقود البيع.

مادة ٣ — يتم التخلي عن عناصر النسم المالية اصولا وخصوصا للاشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية او تبعية وطبقت عليهم أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اذا كان صافى النمة المالية بعد استبعاد الاموال

والممتلكات المنصوص عليها في المادة السابقة لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة.

وتسلم اليهم هذه الاموال عينا اذا كان ما لم يتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون.

فاذا كان قد تم بيعها سلم اليهم ثمنها نقدا وفقا لشروط عقود البيع.

فاذا كانت القيمة الصافية للذمة المالية تجاوز الحد المنصوص عليه في الفقرة السابقة يرد منها نقدا او عينا الى ذوى الشأن ما تصل قيمته الى الحد المذكور. ويكون لهم حق اختيار العناصر التي ترد عينا او نقدا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يوجه الى رئيس جهاز التصفية والا كان له ان يحدد عناصر الاموال التي ترد اليهم.

وتتحمل الدولة بالتزاماتهم التي يعتد بها بقرار من رئيس الجهاز المذكور في حدود ما آل الى الدولة من اصولهم.

مادة ٤ - اذا كانت الاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الاصلى وكان صافى ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من افراد أسرته وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة ما لم تكن هذه الاموال والممتلكات قد بيعت ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بأحكام هذا القانون.

ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من افراد الاسرة طبقا للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يجاوز مائة ألف جنيه للأسرة.

فاذا كانت هذه الاموال والممتلكات قد بيعت ولو بعقود

ابتدائية قبل العمل بهذا القانون، سلم الى الخاضع الاصلى ثمنها نقدا وفقا لشروط عقود البيع.

مادة ٥ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون يقصد بالاسرة فى تطبيق احكامه الزوج والزوجة والأولاد القصر - ولو كانوا متزوجين - وذلك بمراعاة القواعد الآتية.

(أ) يحسب ضمن اسرة الزوج اولاده القصر من زواج سابق.

(ب) اذا كان الزوج متوفيا فتعتبر زوجته واولادها القصر منه اسرة قائمة بذاتها ما لم تكن الزوجة قد تزوجت بعده فيعتبر هؤلاء الاولاد القصر مكونين لأسرة مستقلة.

(ج) لا يعتد بالزواج الا اذا كان ثابتا بوثيقة رسمية.

ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، يعتد بالحالة المدنية لأفراد الأسرة التى يكونون عليها وقت العمل باحكام هذا القانون.

وتوزع الاموال التى ترد الى افراد الاسرة طبقا لهذا القانون بنسبة ما يخص كلا منهم الى ما يخص الآخرين وذلك اذا كانت القيمة الصافية للذمة المالية للأسرة تجاوز مائة الف جنيه.

وتسوى مستحقات من يكون قد توفى من الخاضعين لاحكام هذا القانون قبل العمل به وذلك طبقا لاحكام الواردة فيه بافتراض عدم وفاته، ويتقل الحق فى هذه المستحقات الى ورثته.

مادة ٦ - يعتبر الفرد خاضعا بالتبعية فى تطبيق احكام هذا القانون اذا كانت الحراسة قد فرضت على امواله بالتبعية للخاضع الاصلى، حتى ولو فرضت الحراسة مرة اخرى على امواله بصفة أصلية وكان قاصرا وقت فرضها.

وتعتبر الاموال والممتلكات قد آلت من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية فى تطبيق احكام هذا القانون متى كانت هذه الاموال والممتلكات مملوكة للخاضع الاصلى وانتقلت ملكيتها الى الخاضع بالتبعية بأى سبب من اسباب كسب الملكية سواء بعوض او بغير عوض.

مادة ٧ - تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الاراضى الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى متى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقا لاحكام المواد السابقة وذلك فيما عدا الاراضى الآتية:

(أ) الاراضى التى تم التصرف فيها من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الى الغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون.

(ب) الاراضى التى هئت لاقامة مبان عليها او اقيمت عليها مبان فعلا قبل العمل بهذا القانون.

(ج) الاراضى التى وزعت بالتملك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون.

(د) الاراضى التى ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى.

وفى جميع الاحوال تسلم الاراضى التى الغيت عقود بيعها الى مستحقيها محملة بعقود الايجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون وبحقوق العاملين فى هذه الاراضى.

ويسرى فى شأن الاراضى التى تسترد طبقا لهذه المادة أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها.

ويجوز لمن يستردون هذه الاراضى توفير اوضاعهم اعمالا لاحكام المادة (٤) من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون ويعتد فى ذلك بالحالة المدنية للاسرة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه.

مادة ٨ - يقدر ثمن الاراضى الزراعية التى لا ترد عينا على اسس سبعين مثل ضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها وقت العمل بهذا القانون. وتقدر اشجار الحدائق وملحقات الاراضى طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ولائحته التنفيذية.

ويسلد ثمن هذه الاراضى وثمان ملحقاتها مضافا اليها فائدة بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ البيع حتى تاريخ السداد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

وتعفى الفوائد المذكورة من كافة الضرائب والرسوم.

مادة ٩ - يحسب ريع الاراضى الزراعية التى كانت مملوكة للخاضعين لاحكام هذا القانون من فرض الحراسة عليها حتى تاريخ بيعها على اسس سبعة أمثال ضريبة الاطيان المتخذة اساسا لربط الايجار بالنسبة للاراضى الزراعية. وبالنسبة للحدائق يحدد الريع على اسس اربعة عشر مثل هذه الضريبة او على اسس صافى الريع الفعلى أيهما افضل.

وفى جميع الاحوال يخصم من هذا الريع ١٠٪ مقابل للمصروفات الادارية سنويا وكافة الضرائب والرسوم التى يتحمل بها مالك الاراضى الزراعية.

وتحل الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى محل الخاضعين فى استثناء
الايجار المستحق قبل العمل بهذا القانون.

مادة ١٠ - تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود
البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التى آلت
الى الدولة و بين الحكومة او وحدات الادارة المحلية او القطاع العام
او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها والتى لم يتم التصرف فيها
لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية، متى طلب مستحقوها
استلامها طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وذلك فى الاحوال
الآتية:

(أ) الاراضى الفضاء التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين الف جنيه
بشرط الا تكون قد هيئت لاقامة مبان عليها او اقيمت عليها مبان.

(ب) العقارات الميينة التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين الف جنيه
ما لم تكن قد تغيرت معالمها او خصصت لمشروع سياحى او لغرض
قومى او ذى نفع عام.

(ج) العقارات المملوكة على الشيوع اذا كان يترتب على
الفاء عقود بيعها انتهاء حالة الشيوع مع الجهة المشترية ورد
العقارات المبيعة لاستحقاقها كاملة.

(د) العقارات المثقلة بحق عيى ضمانا للدين يجاوز ثمن بيعها او
التى لا تجاوز قيمتها بعد خصم هذا الدين ثلاثين الف جنيه.

(هـ) المنشآت الفردية التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين الف جنيه
ما لم تكن قد ادمجت فى منشآت اخرى او تغيرت معالمها بحيث لا
يمكن ردها بحالتها التى كانت عليها فى تاريخ البيع.

ويعتد فى تحديد هذه العقارات والمنشآت وثمنها بما ورد فى

عقود بيعها الى الجهات المشار اليها، وفي جميع الاحوال تسلم هذه العقارات او الاراضى او المنشآت الى مستحقيها محملة بعقود الايجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون.

مادة ١١ - فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والواحدات التابعة لها. والمشتري للعقارات المبنية من الحراسة العامة او ادارة الاموال التى آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازى مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع فى تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على العقار المبيع فى تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على ان تلتزم بأداء الزيادة وباقى الثمن خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى مستحقيها.

ويجب على هذه الجهات ان تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون فاذا لم تخطر به بذلك اعتبر العقد ملغيا اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة، ويؤشر بالالغاء بغير رسوم فى سجلات الشهر العقارى.

ويتحمل الخاضع والجهة المشترية رسوم التسجيل المسددة عن العقود الملغاة مناصفة بينهما.

مادة ١٢ - يترتب على الغاء عقود البيع فى الحالات المنصوص عليها فى المواد السابقة ما يأتى:

(أ) رد ما سدد من الثمن الى الجهات المشترية، ويلتزم بالرد

جهاز التصفية او الخاضعون حسب الاحوال وذلك خلال سنة على الاكثر من تاريخ الالغاء.

(ب) رد قيمة التحسينات او التعديلات التى تكون قد اجرتها الجهات المشترية فى العقارات او المنشآت التى ألغيت عقود بيعها والتى تكون قد زادت من قيمتها وكذا قيمة الديون المحملة بها التى سددتها هذه الجهات. ويلتزم بالرد الخاضعون الذين يتسلمون هذه الاموال، وذلك خلال الاجل المنصوص عليه فى الفقرة السابقة.

(ج) استحقاق الجهات المشترية للريع منذ تاريخ ابرام عقود البيع حتى تاريخ الغائها مقابل استحقاق الخاضعين لما ادى من فوائد طبقا لاحكام هذه العقود.

ولا يترتب على الغاء هذه العقود اى مساس بحقوق العاملين فى المنشآت والعقارات المشار اليها.

مادة ١٣ - يجوز للمعاملين باحكام هذا القانون ان يحتفظوا بملكية مباني الشقق وملحقاتها التى يقطنونها هم او افراد أسرهم فى انتقارات المبنية التى كانت مملوكة لهم اذا لم يكن قد اعيد بيعها الى غير الجهات المنصوص عليها فى المادة (١١) نظير ثمن مقداره ١٢٠ مثل ضريبة المباني الاصلية المفروضة على هذه الشقق وملحقاتها فى تاريخ عقد البيع بشرط ابدائهم الرغبة فى ذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يوجه الى الجهات المشترية لهذه العقارات خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ١٤ - تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون السندات المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والتى لم يتم التصرف فيها للغير قبل العمل بهذا القانون.

ويجب على من تسلم هذه السندات من الخاضعين لاحكام هذا القانون ان يردها الى البنك المركزى مع الفوائد التى صرفت اليه — منقوصا منها الضرائب المسسدة عنها — وذلك قبل استلام الاموال والممتلكات المستحقة طبقا لاحكام هذا القانون.

فاذا تعذر رد كل او بعض هذه السندات تعين رد قيمتها الاسمية وفوائدها كاملة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وتستتزل قيمة ما لم يرد من هذه السندات وفوائدها من الاموال والممتلكات التى يحق استردادها عينا او نقدا طبقا لاحكام هذا القانون.

ويتعين ان يتم رد هذه السندات او قيمتها الاسمية خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وينظم وزير المالية بقرار منه كيفية وشروط استهلاك السندات التى لا ترد الى البنك المركزى بسبب بيعها الى الغير او لأى سبب آخر، بشرط ان يتم استهلاكها خلال المدة المحددة لذلك فى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها.

وتقسط على خمسة اقساط متساوية فوائد هذه السندات وقيمة النفقات التى صرفها جهاز التصفية للخاضعين لاحكام هذا القانون اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ العمل به ويؤدى كل قسط من هذه الاقساط خلال شهر يناير من كل عام اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٥.

ويجوز مد الاجل المحدد للرد او مدة التقسيط بقرار من وزير المالية.

مادة ١٥ — لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والتى يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز

التصفية والمستحقة للجهات المتصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتبارا من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى ستة من تاريخ العمل بهذا القانون، ولا يجوز خلال هذه الستة اتخاذ اية اجراءات تنفيذية بسبب هذه الديون ضد المعاملين بهذا القانون.

مادة ١٦ - تنقل بحكم القانون المحجوز للوقعة تحت يد جهاز التصفية اوفى مواجهة على الاموال غير السائلة للفرج عنها الى من يتم تسليم هذه الاموال اليه مع اعتباره حارسا قانونيا عليها، وعلى رئيس جهاز التصفية اخطار مستلم الاموال بالمحجوز للوقعة عليها وبانتقال هذه المحجوز اليه، وكذا اخطار الدائنين الحاجزين بذلك.

ويلتزم جهاز التصفية بايداع الاموال السائلة المحجوز عليها خزانة محكمة القاهرة الابتدائية على فمة مالكيها والدائنين الحاجزين مع اخطارهم بهذا الايداع.

مادة ١٧ - يجوز للمعاملين بأحكام هذا القانون ان يطلبوا خلال ستة شهور من تاريخ العمل به من مصلحة الضرائب لاسباب موضوعية او قانونية تصحيح الربط النهائى للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وللضريبة على الابراد العام التى ربطت عليهم بصفة نهائية فى مواجهة الحراسة او ادارة الاموال التى آلت الى التولية، ما لم يكن هذا الربط قد تم فى مواجهتهم او بموافقتهم.

وتتبع فى ذلك اجراءات تصحيح الربط، النهائى المنصوص عليها فى القانونين رقمى ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٩٩ لسنة ١٩٤٩.

مادة ١٨ - اذا لم يتم استلام الاموال للفرج عنها خلال ستة على الاكثر من صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالافراج او التعلل لاي سبب من الاسباب يسلم جهاز التصفية هذه الاموال

الى بنك ناصر الاجتماعى (الادارة العامة لبيت المال) لادارتها او تصفيتها حسب الاحوال لحساب مالكيها ويحدد وزير التأمينات النسبة التى تقتطع من هذه الاموال او ايراداتها نظير ادارتها او تصفيتها بما لا يجاوز ١٠٪ من قيمة الاصول وتؤول ملكية هذه الاموال او ناتج تصفيتها - بعد سداد مستحقات الدائنين - الى الدولة اذا انقضت خمس سنوات من تاريخ استلام بنك ناصر لهذه الاموال دون ان يتقدم اصحابها لاستلامها.

مادة ١٩ - يستأدى جهاز التصفية مستحقاته قبل المعاملين بأحكام هذا القانون من الاموال السائلة المملوكة لهم قبل الافراج عنها، فاذا لم تف بذلك يستمر الجهاز فى اجراءات الافراج عن الاموال الاخرى ويكون له ان يستأدى مستحقاته بالطرق القانونية.

ويجوز للمعاملين بهذا القانون ان يطلبوا من جهاز التصفية والبنك المركزى استثناء مستحقاتهما قبلهم بما فى ذلك قيمة السندات وفوائدها المشار اليها فى المادة ١٤ عن طريق حوالة حقوق الخاضعين غير المتنازع عليها لدى جهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمتعلقة بضمن اموالهم المبيعة التى لم ترد عينا ولو لم يحل اجل استحقاقها.

وتعتبر الحوالة نافذة قبل المدين والغير بمجرد اخطار الجهة المدينة بهذه الحوالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول من جهاز التصفية او البنك المركزى.

ويجوز للمعاملين بأحكام هذا القانون ان يسدحوا المستحقات المشار اليها بسندات التأمين المملوكة لهم او بأية سندات حكومية أخرى وذلك بقيمتها الاسمية.

مادة ٢٠ - يتولى رئيس جهاز التصفية ادارة الاموال التى تسرى عليها احكام هذا القانون الى ان يتم تسليمها لمستحقيها.

ويجوز لرئيس جهاز التصفية الافراج بصفة مؤقتة عن كل او بعض الاموال الثابتة المستحقة للمعاملين بهذا القانون طبقا لاحكامه لادارتها دون التصرف فيها بأى نوع من انواع التصرفات.

ويعتبر أى تصرف فى هذه الاموال قبل الافراج عنها نهائيا، باطلا ولا اثر له.

ويكون لرئيس الجهاز المذكور استكمال الاجراءات اللازمة لاتمام او تسجيل عقود البيع التى لا يتم الغاؤها طبقا لاحكام هذا القانونن كما يكون له استكمال اجراءات البيوع المعتد بها والصادرة من الخاضعين قبل فرض الحراسة على اموالهم.

ويستمر جهاز التصفية فى صرف النفقات التى كانت تصرف للخاضعين وفقا للقواعد المعمول بها بناء على طلبهم وذلك الى ان يتم تسليم اموالهم اليهم.

مادة ٢١ - فيما عدا الاراضى التى لا ترد عينا طبقا للمادة السابعة تفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية المملوكة للأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة او استثنوا من احكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او الذين رفعت عنهم الحراسة المفروضة استنادا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وذلك اذا كانت قرارات رفع الحراسة او الاستثناء قد نص فيها على اعتبار اراضيهم مبيعة.

وتسلم اليهم هذه الاراضى بعقود الايجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون وبحقوق العاملين فى هذه الاراضى وتسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩.

ويجوز لمن يستردون هذه الاراضى توفيق اوضاعهم اعمالا لاحكام المادة (٤) من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون ويعتد فى ذلك بالحالة المدنية للأسرة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القوانين أرقام ٣٤ لسنة ١٩٧١

و ٤٠ لسنة ١٩٧٧ و ٩٥ لسنة ١٩٨٠

وبالغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

(الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ (تابع) في ٢٧/١٠/١٩٩٤)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة
وتأمين سلامة الشعب ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب
السياسية ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعى،

وعلى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٨٠،

وعلى موافقة مجلس الوزراء،

قرر القانون الآتى نصه

المادة الاولى

يستبدل بنص المادة (١٦) من قانون حماية القيم من العيب
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، النص الآتى:

"يتولى المدعى العام الاشتراكي الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب بما في ذلك الاختصاصات المقررة للوزير المعهود اليه بالحراسة، وذلك فضلا عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الاخرى.

ويباشر المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه او بواسطة نائبه او احد مساعديه، وفي حالة غيابه او خلو منصبه يباشر اختصاصاته نائبه او اقدم مساعديه القائمين بالعمل".

المادة الثانية

يستبدل بنصى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة (٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية، النصان الاتيان :

"ويقوم رئيس اللجنة بابلاغ رئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى بأسماء المؤسسين المصدق على توقيعاتهم الواردة في الاخطار المذكور في المادة السابعة من هذا القانون فور تقديم اخطار تأسيس الحزب".

"ويتولى كل من رئيسى المجلسين اعلان تلك الاسماء فى اماكن ظاهرة فى كل من المجلسين لمدة شهر من تاريخ ابلاغها اليه ويتولى رئيس مجلس الشورى نشرها فى صحيفتين صباحيتين يوميتين ليتقدم كل من يرى الاعتراض على اى من تلك الاسماء الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية باعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ النشر فى الصحف".

المادة الثالثة

تلقى المادة (٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

المادة الرابعة

يلغى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعي وتلغى الاحالة اليه اينما وردت في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية، او في اى قانون اخر.

المادة الخامسة

تلغى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٢١ و ٢٥ والفقرتان الثالثة والرابعة من المادة ٢٦ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦١ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

المادة السادسة

يتشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٤١٥ هـ.

(الموافق ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٩٤ م)

حسنى مبارك

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

(الجريدة الرسمية العدد ١٨ مكرر أفى ٤ / ٣ / ١٩٥٦)

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٣.

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل
مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٢٥ الخاص
بالانتخاب والقوانين المعدلة له.

وعلى ما ارتاه مجلس الدولة.

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية.

اصدر القانون الآتى

الباب الاول

فى الحقوق السياسية ومباشرتها

مادة ١ — (١) على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة
سنة ميلادية ان يياشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

(١) المادة الاولى معدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ — الجريدة الرسمية

١ - ابداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقا لاحكام الدستور.

٢ - ابداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية.

٣ - انتخاب اعضاء مجلس الشعب.

ويعفى من اداء هذا الواجب ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضافية وضباط وافراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة او الشرطة.

وتكون مباشرة الحقوق سالفة الذكر على النحو وبالشروط المبينة فى هذا القانون.

مادة ٢(١) - يحرم من مباشرة الحقوق السياسية:

١ - المحكوم عليه فى جناية مالم يكن قد رد اليه اعتباره.

٢ - من فرضت الحراسة على امواله بحكم قضائى طبقا للقانون وذلك طوال مدة فرضها، وفى حالة الحكم بالمصادرة يكون الحرمان لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الحكم.

٣ - المحكوم عليه بعقوبة الحبس فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الاصلاح الزراعى او فى قوانين التموين والتسعييرة او فى جريمة اقتضاء مبلغ اضافى خارج نطاق عقد ايجار الامكان او فى جريمة من جرائم تهريب النقد أو الأموال او جريمة من جرائم التهريب الجمركى، وذلك كله مالم يكن الحكم موقوفا تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره.

(١) المادة الثانية معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ المنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٧/٨/١٩٧٢ .

٤ - المحكوم عليه بعقوبة الحبس فى سرقة او اخفاء أشياء مسروقة او نصب او اعطاء شيك لا يقابله رصيد او خيانة أمانة او غدر او رشوة او تفالس بالتدليس او تزوير او استعمال اوراق مزورة او شهادة زور او اغراء شهود او هتك عرض او افساد اخلاق الشباب او انتهاك حرمة الآداب او تشرد او فى جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية والوطنية، كذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى الجرائم المذكورة وذلك ما لم يكن الحكم موقوفا تنفيذه او كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره.

٥ - المحكوم عليه بالحبس فى احدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها فى المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون ذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه او كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره.

٦ - من سبق فصله من العاملين فى الدولة او القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل الا اذا كان قد صدر لصالحه حكم نهائى بالغاء قرار الفصل او التعويض عنه.

٧ - من عزل من الوصاية او القوامة على الغير لسوء السلوك او الخيانة او من سلبت ولايته. ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائيا بالعزل او بسلب الولاية.

مادة ٣ - تقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم:

١ - المحجور عليهم مدة الحجر.

٢ - المصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة حجزهم.

٣ - الذين شهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر افلاسهم ما لم يرد اليهم اعتبارهم قبل ذلك.

الباب الثاني

فى جدول الانتخاب

مادة ٤ - يجب ان تقيد فى جدول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والاثاث ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسية المصرية بطريق التجنس الا اذا كانت قد مضت خمس سنوات على الاقل على اكتسابه اياها^(١).

مادة ٥ - تنشأ جداول انتخاب يقيد فيها اسماء الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناخب فى اول ديسمبر من كل سنة ولم يلحق بهم اى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية، وتعرض هذه الجداول فى كل سنة من اول يناير الى اليوم الحادى والثلاثين من ذلك الشهر وذلك فى المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٦ - تبين اللائحة الجهات التى يعد لكل منها جدول انتخاب خاص.

كما تتضمن اللائحة بيان كيفية اعداد جداول الانتخاب ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتعديلها وعرضها والجهات التى تحفظ فيها وتشكيل اللجان التى تقوم بالقيد وغيره مما هو منصوص عليه فى هذا القانون.

مادة ٧^(٢) - تقوم النيابة العامة بابلاغ وزارة الداخلية بالأحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها.

(١) للمادة الرابعة معلة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية العدد ٢٥ (تابع) بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ .

(٢) للمادة السابعة معلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ السابق الاخله اليه.

وفى حالة فصل العاملين فى الدولة الى القطاع العام لأسباب
مخلة بالشرف تقوم الجهة التى كلن يتبعها العامل بهذا الابلاغ.

ويجب ان يتم الابلاغ فى جميع الحالات خلال خمسة عشر
يوما من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم او القرار نهائيا.

مادة ٨ - للجنة القيد ان تطلب ممن قيد اسمه فى الجدول او
ممن يراد قيد اسمه ان يثبت سنه او جنسيته.

مادة ٩ - لا يجوز ان يقيد الناخب فى اكثر من جدول
انتخاب واحد.

مادة ١٠ - لا يجوز ادخال اى تعديل على جداول الانتخاب
بعد دعوة الناخبين الى الانتخاب او الاستفتاء على ان تبدأ المواعيد
المنصوص عليها فى المادة الخامسة وما بعدها كاملة من جديد من
اليوم التالى لاعلان وزير الداخلية نتيجة الانتخاب او الاستفتاء.

مادة ١١ - الوطن الانتخابى هو الجهة التى يقيم فيها
الشخص عادة ومع ذلك يجوز له ان يختار لقيد اسمه الجهة التى بها
محل عمله الرئيسى او التى له بها مصلحة جدية أو مقر عائلته ولو
لم يكن مقيما فيها.

وتبين اللائحة التنفيذية الطريقة التى يتم بها هذا الاختيار
وموعده.

وعلى الناخب اذا غير موطنه الانتخابى ان يعلن هذا التغيير
بالطريقة التى تعين وفقا للفقرة السابقة.

مادة ١٢ - يعتبر الوطن الانتخابى للمصريين المقيمين فى
الخارج المقيدين فى القنصليات المصرية، فى آخر جهة كانوا يقيمون

فيها عادة في مصر قبل سفرهم، اما للصريون الذين يعملون على السفن المصرية، فيكون موطنهم الانتخابي في البناء للقيدة به السفينة التي يعملون عليها.

مادة ١٣ - (ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦) (١).

مادة ١٤ - يجب عرض جداول الانتخاب.

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة هذا العرض وكيفيته.

مادة ١٥ - لكل من اعمل قيد اسمه في جداول الانتخاب بغير حق او حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته او توافرت فيه شروط الناخب او زالت عنه للموانع بعد تحرير الجدول، ان يطلب قيد اسمه او تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه في جداول الانتخاب، ان يطلب قيد اسم من اعمل بغير حق، او حذف اسم من قيد من غير حق، او تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ويجب تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الخامس عشر من شهر فبراير من كل سنة، وتقدم كتابة " لمدير أمن المحافظة " وتفيد بحسب تاريخ ورودها في سجل خاص وتعطى ايصالات لمقدميها.

مادة ١٦ - تفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة، لجنة مؤلفة من " مدير أمن المحافظة " رئيسا، ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية، ومن عضو نيابة يعينه النائب العام، وذلك خلال

(١) القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٧٦/٨/٢٦.

ملحوظة : حلت عبارة (مدير أمن المحافظة) على عبارة (المدير او المحافظ) الواردة بالمراد ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠.

اسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها الى ذوى الشأن خلال ثلاثة ايام من تاريخ اصدارها.

مادة ١٧ - لكل من رفض طلبه او تقرر حذف اسمه، ان يطعن فى قرار اللجنة للمشار اليها فى المادة السابقة، وذلك خلال اسبوع من ابلاغه اياه ، بغير رسوم الى المحكمة الابتدائية المختصة، وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد تلك الطلبات بحسب ورودها فى سجل خاص واخطار مقدم الطلب ورئيس لجنة القيد ومدير أمن المحافظة وذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب على ان يتم الاخطار قبل ذلك بخمسة ايام على الاقل.

مادة ١٨ - يجوز لكل ناخب مقيد اسمه فى احد جداول الانتخاب ان يدخل خصما امام المحكمة فى اى نزاع بشأن قيد اى اسم او حذفه.

مادة ١٩ - تفصل المحكمة الابتدائية فى الطعون على وجه السرعة، وتكون الاحكام الصادرة فى هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن.

وجوز للمحكمة ان تحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش.

مادة ٢٠ - تخطر المحكمة " مدير أمن المحافظة " ولجان القيد بما اصدرته من الاحكام بتعديل الجداول فى الخمسة الايام التالية لصدورها، وحتى هذا الاخطار يكون لقرارات لجان القيد آثارها.

مادة ٢١ - يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه فى جداول الانتخاب شهادة بذلك، يعين شكلها ومحتوياتها وطريقة تسليمها لنوى الشأن فى اللائحة التنفيذية.

الباب الثالث

فى تنظيم عملتى الاستفتاء والانتخاب

مادة ٢٢ (١) - يعين ميعاد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية، والتكميلية بقرار من وزير الداخلية، ويكون اصدار القرار قبل الميعاد المحدد لاجراء الانتخابات بخمسة واربعين يوما على الاقل.

اما فى احوال الاستفتاء، فيجب ان يتضمن القرار موضوع الاستفتاء والتاريخ المعين له وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها فى حالات الاستفتاء المقررة فى الدستور،

مادة ٢٣ - يعلن القرار الصادر بدعوة الناخبين الى الانتخاب او الاستفتاء بنشره فى الجريدة الرسمية.

مادة ٢٤ (٢) - يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى تجرى فيها عملية الاقتراع، ويعين مقارها وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الاعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على اربعة بحيث يكون العدد فرديا، ويعين امين لكل لجنة، ويصدر بتعيين رؤساء اللجان العامة والفرعية وأمنائها قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التى يتبعونها. وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقا للقانون، اما عملية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية. وفى جميع الاحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة العامة او الفرعية من يحل محل الرئيس عند غيابه او وجود عذر يمنعه من العمل.

(١) المادة ٢٢ معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ ثم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) للمادة ٢٤ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية، ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة او القطاع العام من المستوى الثانى على الاقل، ويختارون بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية او الادارات القانونية بأجهزة الدولة او القطاع العام ويختار أمناء اللجان من بين العاملين فى الدولة او القطاع العام. وفى حالة الاستفتاء يختار رئيس اللجنة أعضاء اللجنة من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيمة أسماؤهم فى جدول الانتخاب الخاص بالجهة التى يوجد بها مقر اللجنة.

وفى حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التى قدم فيها قوائم دون غيرها، وكذلك لكل مرشح فرد، ان يندب عضوا من بين الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة، وعضوا من الناخبين المقيمة أسماؤهم فى جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية وان يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة فى اليوم السابق على يوم الانتخاب، فاذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء فى عملية الانتخاب دون ان يصل عدد المندوبين الى اثنين اكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيمة أسماؤهم فى نطاق اللجنة على الوجه السابق، فاذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعذر اتفاق الأحزاب صاحبة القوائم والمرشحين الافراد عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين (١).

ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التى قدم

(١) الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ مستبلة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٨٧
الجرميدة الرسمية العدد ٧ تابع (أ) فى ١٢/٢/١٩٨٧.

فيها قوائم دون غيرها، وكذلك لكل مرشح فرد، ان يوكل عنه احد الناهيين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله امام كل لجنة انتخابية رئيسية او عامة او فرعية ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات اثناء مباشرة عملية الانتخاب، وان يطلب الى رئيس اللجنة اثبات ما يعن له من ملاحظات بمحضر الجلسة، ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحالة، ويكفى ان يصدق على هذا التوكيل من احدى جهات الادارة، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان امام احدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات ولا يجوز ان يكون المنسوب او الوكيل عملة او شيخا ولو كان موقوفا^(١).

مادة ٢٥ - اذا غاب مؤقفا احد اعضاء اللجنة او سكرتيرها عين الرئيس من يحل محله من بين الناهيين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة.

مادة ٢٦ - حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس او القوة العسكرية عند الضرورة على انه لا يجوز ان يدخل البوليس او القوة العسكرية قاعة الانتخاب الا بناء على طلب رئيس اللجنة.

وجمعية الانتخاب هو المبني الذي توجد به قاعة الانتخابات والفضاء الذي حوله، ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا الفضاء قبل بدء العملية.

مادة ٢٧ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناهيين، ويحظر حضورهم حاملين سلاحا، ويجوز للمرشحين دائما الدخول في قاعة الانتخاب.

(١) الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ مستبلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ -
الجريدة الرسمية العدد ٧ تابع (أ) في ١٢/٢/١٩٨٧ .

مادة ٢٨ - تستمر عملية الانتخاب او الاستفتاء من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء ومع ذلك اذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدوا آراءهم، تحرر اللجنة كشفا باسمائهم وتستمر عملية الانتخاب او الاستفتاء الى ما بعد ابداء آرائهم.

مادة ٢٩ - يكون ابداء الرأى على اختيار احدى القوائم او للرشح في الانتخاب الفردى او على موضوع الاستفتاء او في حالة الاستفتاء لرياسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك^(١).

وعلى الرئيس ان يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب او الاستفتاء ويتحى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لابداء الرأى فى قاعة الانتخاب تقسها، وبعد ان يثبت رأيه على البطاقة يعيدها مطوية الى الرئيس الذى يضعها فى الصندوق الخاص بطاقات الانتخاب، وفى الوقت عينه يضع سكرتير اللجنة فى كشف الناخبين اشارة امام الناخب الذى ابدى رأيه.

و ضمانا لسرية الانتخاب او الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقرن اسم كل حزب فيها او اسم كل مرشح للانتخاب الفردى او موضوع مطروح للاستفتاء بلون او رمز على الوجه الذى يحدد بقرار من وزير الداخلية^(٢).

كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها بقلم اللجنة، ولا يجوز استعمال القلم الرصاص^(٣).

(٢٠١) الفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٢٩ مستبلة بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٨٧ للشار اليه.

(٢) الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ معدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢.

ومع ذلك فانه يجوز للمكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات الذين لا يستطيعون بأنفسهم ان يثبتوا آرائهم على بطاقات الانتخاب او الاستفتاء ان يملوها شفاها بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحلهم.

وفى هذه الحالة يثبت السكرتير رأى كل ناخب فى بطاقة ويوقع عليها الرئيس.

ويجوز ايضا لهؤلاء الناخبين ان يعهدوا الى من يحضر معهم امام اللجنة، بابداء هذا الرأى على بطاقة انتخاب او استفتاء يتناولها من الرئيس، وتثبت هذه الانابة فى المحضر (١).

مادة ٣٠ - لا يجوز للناخب ان يدلى برأيه اكثر من مرة فى الانتخاب او الاستفتاء الواحد.

مادة ٣١ - على كا ناخب ان يقدم للجنة عند ابداء رأيه شهادة قيد اسمه يجول الانتخاب وما يثبت شخصيته، سواء بتقديم بطاقة تحقيق الشخصية او بأية وسيلة اخرى تحدد فى اللائحة التنفيذية، ويجوز للجنة قبول رأى من فقدت شهادة قيد اسمه.

مادة ٣٢ - على رئيس لجنة الانتخاب او الاستفتاء ان يثبت على الشهادة الانتخابية ما يفيد ان الناخب قد اعطى صوته، وعلى سكرتير اللجنة ان يثبت فى كشف الناخبين امام اسم الناخب الذى ابدى رايه ما يفيد ذلك.

على انه فى حالات الاستفتاء يجوز للناخب الذى يوجد فى مدينة او قرية غير للمدينة او القرية للقيد اسمه فيها، ان يدلى رأيه امام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التى يوجد فيها، بشرط ان يقدم لهذه الجهة شهادته الانتخابية.

(١) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ .

وفى هذه الحالة يثبت السكرتير من واقع البيانات الواردة بالشهادة اسم الناخب ولقبه وموطنه الانتخابي، والمركز أو القسم أو البندر ورقم القيد فى جدول الانتخاب وذلك فى كشف مستقل يحرر من نسختين يوقع عليه رئيس اللجنة أو أعضاؤها وسكرتيرها.

وعلى الرئيس تسليم نسخة من هذا الكشف الى مأمور المركز أو القسم أو البندر الذى يقع فى دائرته مقر اللجنة^(١).

مادة ٣٣(٢) - تعتبر باطلة جميع الآراء المتعلقة على شرط أو التى تعطى لأكثر من العدد المطلوب انتخابه أو اذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى تدل عليه.

مادة ٣٤ - يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك وتختتم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها الى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ويتولى إمامتها أمين اللجنة العامة، ويجوز لكل حزب تقديم بقائمة أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك فى الدائرة التى قدم قائمة بمرشحيه فيها، ويكون للمرشح للانتخاب الفردى فى الدائرة نفس الحق^(٣).

مادة ٣٥ - تفصل لجنة الفرز فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفى صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه.

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ مضافة بالقانون ٢٣٥ سنة ١٩٥٦.

(٢) المادة ٢٣ معلقة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٢ .

(٣) الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧

الجريدة الرسمية العدد ٧ تابع (أ) فى ١٢/٢/١٩٨٧.

مع ملاحظة أن الفقرة المذكورة قد استبدلت قبل ذلك التعديل بالقانون

٢٣ لسنة ١٩٧٢.

وتكون مداولات اللجنة سرية، ويجوز للرئيس ان يأمر باخلاء القاعة اثناء المداولة، على انه يجوز دائما لأعضاء لجان الانتخاب حضور مداولات اللجنة دون ان يكون لهم صوت معدود.

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

وتدون القرارات فى محضر اللجنة وتكون مسببة ويتلوها الرئيس علنا.

مادة ٣٦(١) - يعلن رئيس اللجنة الرئيسية نتيجة الاستفتاء او عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردى من أصوات فى الدائرة، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها فى الجلسة نسختين من محضرها وترسل احدهما مع اوراق الانتخاب او الاستفتاء كلها الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الامن.

وفى حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ حصر الاصوات التى حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردى وتحديد الاحزاب التى يجوز لها وفقا للقانون ان تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردى الى حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات، ثم تقوم بتوزيع المقاعد على كل دائرة على الوجه الآتى:

(أ) يخصص مقعد فى الدائرة للمرشح الفرد الذى حصل على اكبر عدد من الاصوات الصحيحة التى أعطيت للمرشحين

(١) المادة ٣٦ مستبلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، الجريدة الرسمية العدد ٧ تابع (أ) فى ١٢/٢/١٩٨٧ .

للاتخاب الفردى على الا تقل النسبة التى حصل عليها عن ٢٠٪ من مجموع الاصوات الصحيحة فى الدائرة واذا لم يحصل أحد من المرشحين للاتخاب الفردى فى الدائرة على الاغلبية او النسبة المطلوبة من الاصوات، يعاد الانتخاب بين المرشح الحاصل على اكثر الاصوات والمرشح التالى له فى عدد الاصوات، وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على اكثر الاصوات.

(ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الاحزاب التى يحق لها ان تمثل طبقا لاحكام القانون، وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على اصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على ان تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الاصوات الزائدة، والا اعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية.

مادة ٣٧ — تعلن النتيجة العامة للاتخابات او الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب او الاستفتاء اليه.

مادة ٣٨ — يرسل وزير الداخلية عقب اعلان نتيجة الانتخاب الى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

الباب الرابع

فى جرائم الانتخاب

مادة ٣٩ - يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة قرش، كل من كان اسمه مقيدا بجدول الانتخاب وتخلّف لغير عذر عن الادلاء بصوته فى الانتخاب او الاستفتاء ويعتبر من قبيل العذر من حال عمله فى خدمة الدولة يوم الانتخاب او الاستفتاء دون مباشرة حقوقه السياسية المنوه عنها.

وكذلك يعتبر من قبيل العذر التخلّف لمرض او لسفر خارج الجمهورية.

مادة ٤٠ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين.

(اولا) كل من تعمد قيد اى اسم فى جداول الانتخاب او حذفه منها على خلاف احكام هذا القانون، او تعمد ابدال قيد اى اسم او حذفه.

(ثانيا) كل من توصل الى قيد اسمه او اسم غيره دون ان تتوافر فيه او فى ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك، وكذلك من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر.

مادة ٤١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة السابقة.

(أولا) كل من استعمل القوة او التهديد لمنع شخص من ابداء رأى فى الانتخاب او الاستفتاء او لإكراهه على ابداء رأى على وجه خاص.

(ثانيا) كل من اعطى آخر او عرض او التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه او لغيره كى يحمله على ابداء الرأى على وجه خاص او الامتناع عنه.

(ثالثا) كل من قبل او طلب فائدة من هذا القيل لنفسه او لغيره.

مادة ٤٢ - كل من نشر او اذاع اقوالا كاذبة عن موضوع الاستفتاء او عن سلوك احد المرشحين او عن اخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الاستفتاء او الانتخاب، وكل من اذاع بذلك القصد اخبارا كاذبة، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها.

فاذا أذيعت تلك الاقوال او الاخبار فى وقت لا يستطيع فيه الناخبون ان يبينوا الحقيقة، ضوعفت العقوبة.

وهذا مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها القانون.

مادة ٤٣ - يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيها.

(اولا) من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب او الاستفتاء حاملا سلاحا من اى نوع.

(ثانيا) من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب او الاستفتاء بلا حق ولم يخرج عند امر الرئيس له بذلك.

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تجاوز مائة جنية، او باحدى هاتين العقوبتين.

(اولا) كل من ابدى رأيه فى انتخاب او استفتاء وهو يعلم ان اسمه قيد فى الجلول بغير حق.

(ثانيا) كل من ابدى رأيه متحلا اسم غيره.

(ثالثا) كل من اشترك فى الانتخاب او الاستفتاء الواحد اكثر من مرة.

مادة ٤٥ — يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه، كل من اختلس او اخفى او اعدم او افسد احد جداول الانتخاب او بطاقة الانتخاب او الاستفتاء او اية ورقة اخرى تتعلق بعملية الانتخاب او الاستفتاء او غير نتيجة العملية بأى وسيلة اخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب او الاستفتاء او بقصد ما يستوجب اعادة الانتخاب او الاستفتاء.

مادة ٤٦ — يعاقب بالعقوبات المبينة فى المادة السابقة، كل من أحل بحرية الانتخاب او الاستفتاء او بنظام اجراءاته باستعمال القوة او التهديد.

مادة ٤٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر كل من ارتكب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٤٥ ، ٤٦ اذا كان موظفا له اتصال بعملية الانتخاب او الاستفتاء.

مادة ٤٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر كل من خطف الصندوق المحتوى على بطاقات الانتخاب او الاستفتاء او اتلفه او غيره او عبث بأوراقه.

مادة ٤٩ — يعاقب على الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها للجريمة التامة.

مادة ٥٠ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او الاستفتاء او من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق.

مادة ٥١ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب او الاستفتاء السلطة المخولة لمأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة اللجنة او يشرع فى ارتكابها فى هذا المكان.

الباب الخامس

احكام عامة واخرى وقتية

مادة ٥٢ (١) - تكون الدعوة لاجراء الاستفتاء بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٥٣ (٢) - يجوز بقرار من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون او تقسيمها الى فترات، وذلك عند اعداد جداول الانتخاب لاول مرة.

مادة ٥٤ - اذا كان انتقال الناخب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية، فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب تذكرتين بلا مقابل للسفر ذهابا وايابا على النحو الموضح فى اللائحة التنفيذية.

مادة ٥٥ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وكل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة ٥٦ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير الداخلية اصدار اللائحة التنفيذية له، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٠ رجب ١٣٧٥ (٣ مارس سنة

١٩٥٦)

* * *

(١) للمادة ٥٢ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) للمادة ٥٣ معدلة بالقانون ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ .

قرار وزير الداخلية
باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مباشرة
الحقوق السياسية^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بشأن
تنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر

الباب الاول

في اعداد جداول الناخبين

مادة ١ - يعد جدول عام ودائم لكل شياخة فى كل قسم
من اقسام المدينة، ولكل حصة فى القرية، تلون فيه اسماء الاشخاص
الذين تتوافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم اى مانع من
موانع الانتخاب.

ويجوز بقرار من المدير او المحافظ، تقسيم الشياخة او الحصة
وانشاء جدول لكل قسم منها، كما لا يجوز ايضا بقرار ضم
شياخة او حصة او اكثر الى بعضها، لينشأ لها جميعها جدول واحد.

مادة ٢ - يقوم بتحرير جداول الناخبين فى المدن المقسمة الى
شياخات، لجنة تشكل على الوجه الآتى:

(١) الوقائع المصرية العدد ١٩ مكرر فى ١٩٥٦/٢/٥.

ملحوظة : حلت عبارة (مدير امن المحافظة) محل عبارة (المدير او المحافظ)
الواردة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦.

المأمور او نائبه. (رئيسا).

موظف يندبه المدير او المحافظ، وثلاثة من تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها في الناخب يختارهم المدير او المحافظ ممن يجيدون القراءة والكتابة، (أعضاء).

ويجوز تعدد اللجان في القسم او البندر الواحد، وفي هذه الحالة يندب المدير او المحافظ لرياسة كل لجنة اضافية، موظفا لا تقل درجته عن السادسة او ما يعادلها.

مادة ٣ - يقوم بتحرير جداول الناخبين في القرى والمدن المقسمة الى حصص، لجنة تشكل على الوجه الآتى:

العمدة، (رئيسا).

شيخ الحصة التى يجرى قيد ناخبىها، والمأذنون، واثنان ممن تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها في الناخب من الملمين بالقراءة والكتابة يختارهما المأمور، (اعضاء).

واذا لم يوجد عمدة، حل محله القائم بعمله، او موظف لا تقل درجته عن السادسة يندبه المدير.

واذا لم يوجد مأذون، عين المأمور بدله احد الناخبين الذين يجيدون القراءة والكتابة.

مادة ٤ - للجنة القيد في الجداول، ان تستعين في عملها عن طريق المركز او القسم بمن ترى ضرورة الاستعانة بهم من موظفى المصالح المختلفة، وعند انشاء الجداول الجديدة لأول مرة، تجرى عملية حصر الناخبين بالمدن المقسمة الى شياخات، شارعاً فشارعاً، وحارة فحارة، وللجنة ان تستعين في ذلك بخرائط من مصلحة المساحة.

مادة ٥ - تحرر الجداول على حسب ترتيب حروف الهجاء، وبرقم متابع لكل حرف، وتشمل اسم كل ناخب، واسم ابيه، واسم جده، واسم الشهرة ان كان له اسم اشتهر به وصناعته وسنه فى تاريخ القيد، ومحل اقامته العادية وعنوانه وتاريخ قيده بالجداول، كما يذكر فى الجدول ما اذا كان الناخب ملما بالقراءة والكتابة.

مادة ٦ - لا تقيد اسماء النساء فى الجداول الا بناء على طلبات كتابية تقدم الى رئيس لجنة القيد فى الجداول من الراغبات فى مباشرة الحقوق السياسية شخصيا وعلى رئيس اللجنة المذكورة، اثبات تاريخ ورود كل طلب فى سجل خاص واعطاء اتصال عنه.

وتدرج اسماء من تتوافر فيهن الشروط اللازمة لمباشرة الحقوق السياسية من النساء، فى الصفحات التالية لاسماء الذكور، مرتبة حسب تواريخ ورودها.

مادة ٧ - فى جميع الاحوال السابقة، وعند انشاء جداول الناخبين لأول مرة، لا يجوز درج اسم اى مصرى او مصرية الا اذا توافرت لديه فى اول مارس سنة ١٩٥٦ الشروط الآتية.

(أ) ان يكون بالغاً من العمر ثمانى عشرة سنة ميلادية على الاقل فى التاريخ المذكور.

(ب) الا يكون قد لحق به اى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها بالمادتين الثانية والثالثة من القانون.

(ج) ان تكون قد مضت فى التاريخ المذكور، خمس سنوات ميلادية على الاقل على اكتسابه الجنسية المصرية اذا كان ممن حصلوا عليها بطريق التجنس.

مادة ٨ - يحزر الجدول من نسختين، يوقع عليهما جميع

اعضاء اللجنة وتحفظ احدهما لدى مأمور المركز او انقسم فى المدينة، ولدى العملة فى القرية وترسل الثانية بمجرد الانتهاء من تحريرها وتوقيعها الى المدير او المحافظ.

مادة ٩ - تثبت لجنة القيد فى اول سطر خال من الكتابة بعد الانتهاء من تلوين جميع الاسماء التى تبدأ بحرف هجائى واحد عدد الناحين الذين دونت اسماءهم تحت هذا الحرف، على ان يكون بيان العدد بالحروف والارقام، ويلى ذلك توقيعات الرئيس والاعضاء.

وتحرر اللجنة محضرا باعمالها فى نهاية الجدول.

مادة ١٠ - يوقع المدير او المحافظ او من ينسبه أى منهما، النسخة التى ترسل الى المديرية او المحافظة بمجرد ورودها، ويكون التوقيع فى اول السطر خال بعد توقيعات اعضاء اللجنة على عدد الاسماء المدونة تحت كل حرف هجائى كما يوقع المحضر النهائى لأعمال اللجنة.

مادة ١١ - لا يجوز ادخال أى تعديل على الجدول اثناء السنة الا فيما يتعلق بتغيير الموطن او بالتصحيح فى الجدول، تنفيذاً للقرارات والاحكام الصادرة فى الطعون الخاصة بالقيد فى الجدول، او بناء على الابلاغات بصدور احكام او قرارات نهائية تؤدى الى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها.

ويجب ان يوقع المدير او المحافظ على التعديل، كما يجب ابلاغه الى المركز او القسم او العمدة، لاجراء هذا التعديل فى النسخة المحفوظة لديه مع التوقيع عليه من المأمور او العملة حسب الاحوال.

مادة ١٢ - يرسل المدير او المحافظ، النسخة المحفوظة لديه من

الجدول الى رئيس لجنة القيد الاصلية فى آخر نوفمبر من كل سنة او فى اليوم التالى لاعلان نتيجة الانتخاب او الاستفتاء فى حالة تغير موعد المراجعة بالتطبيق لنص المادة العاشرة من القانون.

وتقوم اللجنة المشار اليها خلال الشهر التالى، بمراجعة نسختى الجدول، وتضيف اليهما اسماء من اصبحوا فى اول ديسمبر فى اليوم التالى لاعلان نتيجة الانتخاب او الاستفتاء حسب الاحوال، حائزين للشروط اللازمة لقيدهم، واسماء من اهملوا بغير حق فى المراجعات السابقة وتحذف اسماء المتوفين واسماء من فقدوا الشروط اللازمة للقيد او كانت اسماءهم قد ادرجت بغير حق.

وتتبع فى هذه الحالة، الاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذه اللائحة.

مادة ١٣ — يقيد الناخب فى جدول الجهة التى يقيم فيها عادة وله ان يختار لقيد اسمه، الجهة التى بها محل عمله الرئيسى او مقر عائلته او التى له فيها مصلحة جدية ولو لم يكن مقيما فيها، بشرط ان يطلب ذلك كتابة من رئيس لجنة القيد فى تلك الجهة، وان يرفق بطلبه شهادة مصدقا عليها من مأمور المركز او القسم ويثبت فيها رئيس لجنة القيد فى الجهة التى يقيم فيها الناخب عادة، بأنه طلب عدم قيده فى جدول تلك الجهة، وعلى الناخب ان يتقدم شخصيا بهذا الطلب قبل انتهاء الموعد المحدد لمراجعة الجداول بخمسة عشر يوما على الاقل، فاذا لم يعلن اختياره فى هذا الموعد، يتم قيده فى الجدول الخاص بالجهة التى يقيم فيها عادة.

مادة ١٤ — على الناخب اذا غير موطنه، ان يعلن التغيير كتابة وبكتاب موصى عليه للمدير او المحافظ، فى الجهة التى يريد نقل موطنه اليها ويعين بالطلب اسباب تغيير الموطن، كما ترفق به

شهادة القيد الخاصة بطلب التغيير، فاذا كانت الجهة التي يراد نقل اسم الناخب من جدولها تابعة لنفس المديرية او المحافظة، فعلى المدير او المحافظ، ان يأمر باجراء تعديل فى نسخة الجدول المحفوظة لدى المديرية او المحافظة والخاصة بكل من الجهة المطلوب نقل الموطن اليها، والجهة المطلوب نقل الموطن منها مع اخطار رئيس لجنة القيد الاصلية فى كل من الجهتين لاجراء التعديل فى النسخة المحفوظة لدى كل منهما.

اما اذا كانت الجهة المطلوب نقل اسم الناخب من جدولها تابعة لمديرية او محافظة اخرى، فلا يجوز ادراج اسم الناخب فى جدول الجهة التي يريد نقل موطنه اليها الا بعد اخطار المدير او المحافظ التابعة له هذه الجهة برفع اسم الناخب من جدول الجهة التي نقل موطنه منها.

وفى جميع الاحوال، يوقع المدير او المحافظ او من ينوبه ايهما، على التعديل بعد اجرائه فى النسخة المحفوظة لدى المديرية او المحافظة، كما يوقع رئيس لجنة القيد على كل تعديل يجرى ويحفظ لديه الاخطارات الرسمية الواردة بذلك.

مادة ١٥ - لا تقبل الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة بعد صدور القرار بدعوة الناخبين للانتخاب او الاستفتاء.

مادة ١٦ - بمراعاة ما جاء فى المادة العاشرة من القانون، يقوم المدير او المحافظ فوراً بأجراء التعديل فى الجدول المحفوظ لدى المديرية او المحافظة وذلك فى حالة ابلاغ ايهما بصدور احكام او قرارات نهائية تؤدى الى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها.

ويوقع المدير او المحافظ على التعديل، ثم يبلغ المأمور او العمدة حسب الاحوال لاجرائه فى نسخة الجدول المحفوظة لديه.

مادة ١٧ - تعرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية في كل شياخة في المدينة وكل حصة في القرية، وذلك في الاماكن التي يعينها المحافظ او المدير بقرار منه .

مادة ١٨ - يحظر الاطلاع على جداول الناخبين او اخذ اية بيانات منها في غير المواعيد القانونية المحددة للعرض.

مادة ١٩ - يعلن المدير او المحافظ كل من قدم طلبا من الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون، وكذلك كل من قدم بشأنه طلب. ليقدم ملاحظاته كتابة او شفويا بنفسه او بوكيل عنه امام اللجنة المشار اليها في المادة المذكورة

مادة ٢٠ - يسلم رئيس لجنة القيد في الجدول، لكل من قيد اسمه في جدول الناخبين شخصا، شهادة بذلك مختومة بخاتم المركز او القسم، يذكر فيها اسم المديرية او المحافظة، واسم الناخب ولقبه وصناعته وسنه وقت القيد وتاريخ قيده بالجدول ورقم القيد والحرف الهجائي المقيد تحته وموطنه الانتخابي ومحل اقامته والمركز او القسم التابع له، ويوقع الناخب عند تسلمه للبطاقة كما يوقع من قام بتسليمها اليه.

مادة ٢١ - يدرج في ظهر الشهادة الانتخابية، ارشادات للناخبين الى ان التخلف عن التصويت في الانتخاب او الاستفتاء يعد جريمة انتخابية.

الباب الثانى

فى تنظيم عملية الاستفتاء

مادة ٢٢ - بالاضافة الى ما جاء فى المادة ٢٣ من القانون، ينشر القرار الصادر بدعوة الناخبين الى الاستفتاء بتعليق صور منه فى كل شياخة فى المدينة، وفى كل حصة فى القرية، وذلك فى الاماكن التى يعينها المحافظ او المدير بقرار منه، ويثبت فى ذيل كل صورة، موضوع الاستفتاء.

مادة ٢٣ - يقوم رئيس لجنة الاستفتاء قبل الساعة الثامنة صباحا، باختيار اعضائها الثلاثة من بين الناخبين الحاضرين فى جمعية الانتخاب والملمين بالقراءة والكتابة.

مادة ٢٤ - يقوم سكرتير لجنة الاستفتاء، بتحرير محضرها وتلاوتها عليها فى آخر الجلسة.

مادة ٢٥ - اول من يبدى رايه فى الاستفتاء، هم رئيس واعضاء لجنة الاستفتاء بشرط ان تكون اسمائهم مدرجة فى احد الجداول الانتخابية.

مادة ٢٦ - تعد بطاقة الاستفتاء بحيث يخصص فيها لكل من الموافقين والمعارضين للموضوع المعروض فى الاستفتاء، لون او رمز خاص يحدد بقرار من وزير الداخلية فى كل حالة.

مادة ٢٧ - على لجنة الاستفتاء ان تتحقق من شخصية الناخب قبل تسليمه بطاقة الانتخاب، وذلك بالاطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية او بطاقة التموين او جواز السفر او الترخيص المهني او الترخيص بحمل السلاح، او اى مستند اخر تراه اللجنة كافيا.

مادة ٢٨ - يجب تدوين جميع قرارات لجان الاستفتاء فى

محاضرها، ومع ذلك فان عدم اشتغال المحضر على شئ مما وقع، او
تقرر فى عملية الاستفتاء، لا يترتب عليه الغاء اجراءات الاستفتاء.

مادة ٢٩ — على كا ناخب يرغب فى الانتقال الى مكان
الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية، ان يتقدم الى المركز او
القسم او نقطة البوليس التى يتبعها محل اقامته ومعه شهادته
الانتخابية للحصول على تصريح.

وعليه ان يتقدم بهذا التصريح الى الموظف المختص بصرف
تذاكر السفر فى محطة السكة الحديد للحصول على تذكرتين بلا
مقابل للسفر ذهابا وايابا.

مادة ٣٠ — تصرف التصاريح المشار اليها فى المادة السابقة
بعد الاطلاع على شهادة الانتخاب التى تثبت ان طالب السفر
مقيد بجدول الناخبين فى الجهة التى يريد السفر اليها.

ويبدأ صرف هذه التصاريح قبل موعد الاستفتاء بخمسة ايام
وتستمر سارية المفعول لمدة يومين تالين لموعد الاستفتاء.

وتصرف هذه التصاريح بالدرجة الثالثة ذهابا وايابا الى اقرب
محطة سكة حديد حكومية للدائرة العامة او الفرعية التى يعطى
الناخب صوته امامها

مادة ٣١ — يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها فى الجريدة
الرسمية.

تحريرا فى ٥ / ٣ / ١٩٥٦.

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض النصوص المتعلقة

بضمان حرية المواطنين في القوانين القائمة

(الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ في ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه، وقد اصدرناه:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٢٧ من قانون العقوبات،
النص الآتي:

مادة " ١٢٧ - يعاقب بالحبس كل موظف عام وكل
شخص مكلف بخدمة عامة امر بعقاب المحكوم عليه قانونا او عاقبه
بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا او بعقوبة لم يحكم
بها عليه".

مادة ٢ - يضاف الى قانون العقوبات مادتان جديدتان برقم
٣٠٩ مكررا ورقم ٣٠٩ مكرر(أ)، نصها كالآتي:

"مادة ٣٠٩ مكررا - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة
كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن
ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا او
بغير رضاء المجنى عليه:

(أ) استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من
الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص او عن
طريق التليفون.

(ب) التقط او نقل يجهاز من الأجهزة ايا كان نوعه صورة شخص فى مكان خاص.

فاذا صدرت الأفعال المشار اليها فى الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع، فان رضاء هؤلاء يكون مفترضا.

ويعاقب بالحبس للموظف العام الذى يرتكب أحد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته.

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات للتجسلة عنها او اعدامها".

"مادة ٣٠٩ مكرر (أ) - يعاقب بالحبس كل من اذاع او سهل اذاعة او استعمل ولو فى غير علانية تسجيلا او مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة او كان بغير رضاء صاحب الشأن.

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بافشاء امر من الامور التى تم التحصيل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل او الامتناع عنه.

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب احد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته.

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة او تحصل عنها. كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة او اعدامها.

مادة ٣ - يضاف الى نص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية فقرة جديدة نصها كالآتى:

" اما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا، ٣٠٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون، فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة".

مادة ٤ - يستبدل بنصوص المواد ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٦٣ والمواد ٩١ و ٩٥ و ١٢٥ و ١٣٩ و ١٤٣ و ١٦٢ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ والبند ثانيا من الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣٢ والمادتين ٢٥٩ و ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية، النصوص الآتية:

" مادة ٣٤ - لمأمور الضبط القضائي فى احوال التلبس بالجنايات او بالجناح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على تلبسه".

" مادة ٣٥ - اذا لم يكن المتهم حاضرا فى احوال المينة فى المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي ان يصدر امرا بضبطه واحضاره، ويذكر ذلك فى المحضر.

وفى غير الاحوال المبينة فى المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية او جنحة سرقة او نصب او تعد شديد او مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لمأمور الضبط القضائي ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة، وان يطلب فورا من النيابة العامة ان تصدر امرا بالقبض عليه.

وفى جميع الاحوال تنفذ جميع اوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة احد المحضرين او بواسطة رجال السلطة العامة".

" مادة ٤٠ — لا يجوز القبض على اى انسان او حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا او معنويا".

" مادة ٦٣ — (فقرة ٣ و فقرة ٤):

وفيما عدا الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجناية او جنحة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها.

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون، يجوز للمتهم فى الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة ان ينيب عنه وكىلا لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى ان تأمر بحضوره شخصا".

" مادة ٩١ — تفتيش المنازل من اعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بمقتضى امر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية او جنحة او باشتراكه فى ارتكابها او اذا وجدت قرائن تدل على انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة.

ولقاضى التحقيق ان يفتش أى مكان ويضبط فيه الاوراق والاسلحة وكل ما يحتمل انه استعمل فى ارتكاب الجريمة او نتج عنها او وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة.

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون التفتيش مسيبا".

" مادة ٩٥ — لقاضى التحقيق ان يأمر بضبط جميع الخطابات

والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وان يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية او اجراء تسجيلات لأحداث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنابة او فى جنسية معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر.

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون الضبط او الاطلاع او المراقبة او التسجيل بناء على امر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة او مدد اخرى مماثلة".

"مادة ١٢٥ — يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب او المواجهة مالم يقرر القاضى غير ذلك.

وفى جميع الاحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه اثناء التحقيق".

"مادة ١٣٩ — يبلغ فورا كل من يقبض عليه او يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه او حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام. ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه.

ولا يجوز تنفيذ اوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضى ستة اشهر من تاريخ صدورها مالم يعتمدها قاضى التحقيق لمدة اخرى".

"مادة ١٤٣ — اذا لم ينته التحقيق ورأى القاضى مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر فى المادة السابقة، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر احواله الاوراق الى محكمة الجناح المستأنفة

منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر امرها بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك او الافراج عن المتهم بكفالة او بغير كفالة.

ومع ذلك يتعين عرض الامر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور، مالم يكن المتهم قد اعلن باحالة الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة. فاذا كانت التهمة المنسوبة اليه جناية فلا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور الا بعد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او مدد اخرى مماثلة والا وجب الافراج عن المتهم فى جميع الأحوال.

مادة " ١٦٢ - للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى الا اذا كان الامر صادرا فى تهمة موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها مالم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات".

" مادة ٢٠٥ - للقاضى الجزئى ان يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الامر بامتداد الحبس وتراعى فى ذلك احكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠".

" مادة ٢٠٦ - لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزله الا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة.

ويجوز لها ان تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود. ولدى مكاتب البريد جميع

البرقيات وان تراقب المحادثات السلوكية واللاسلكية وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية او في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر.

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق.

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون الأمر بالاضبط او الاطلاع او المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما. ويجوز للقاضى الجزئى ان يجدد هذا الامر مدة او مددا اخرى مماثلة.

وللنيابة العامة ان تطلع على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى والتسجيلات المضبوطة على ان يتم هذا كلما امكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها، او المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها ولها حسب ما يظهر من الفحص ان تأمر بضم تلك الاوراق الى ملف الدعوى او بردها الى من كان حائزا لها او من كانت مرسلة اليه".

" مادة ٢١٠ (فقرة اولى) — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا اذا كان صادرا فى تهمة موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات".

" مادة ٢٣٢ — (فقرة أخيرة) "ثانيا" — اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات".

" مادة ٢٥٩ - تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى، ومع ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به".

واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها".

" مادة ٣٠٢ - يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ومع ذلك لا يجوز له ان يبنى حكمه على اى دليل لم يطرح امامه فى الجلسة، وكل قول يثبت انه صدر من احد المتهمين او الشهود تحت وطأة الاكراه او التهديد به يهدر ولا يعول عليه".

مادة ٥ - لا تخل احكام المواد ٩١ و ٩٥ و ١٢٥ و ١٤٣ و ١٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالاختصاصات المقررة للنياية العامة فى مباشرة التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضى التحقيق.

ويكون للنياية العامة فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها فى الابواب: الأول والثانى والثانى مكررا من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب الاختصاصات المقررة لها، سلطات قاضى التحقيق ولا تنقيد فى ذلك بالقيود المبينة فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٧٧ و ٨٤ و ٩٢ و ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١ و ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية.

مادة ٦ - يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٣ و ٣ مكررا و ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، النصوص الآتية:

" مادة ٢ - يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من

رئيس الجمهورية ويجب ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما يأتى:

(اولا) بيان الحالة التى اعلنت بسببها.

(ثانيا) تحديد المنطقة التى تشملها.

(ثالثا) تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها.

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد فى اول اجتماع له. واذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب فى الميعاد المشار اليه، او عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية.

ولا يجوز مد المدة التى يحددها قرار اعلان حالة الطوارئ الا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم هذه الموافقة قبل نهاية المدة".

" مادة ٣ - لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام وله على وجه الخصوص.

١ - وضع قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور فى اماكن او اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص فى تفتيش الأشخاص والاماكن دون التقييد باحكم قانون الاجراءات الجنائية.

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل ايا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعتها، على ان تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلان مقصورة على الامور التى تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومى.

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها وكذلك الامر باغلاق هذه المحال كلها او بعضها.

٤ - تكليف أى شخص بتأدية اى عمل من الاعمال او الاستيلاء على اى منقول او عقار ويتبع فى ذلك الاحكام المنصوص عليها فى قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض.

٥ - سحب التراخيص بالاسلحة او الذخائر او المواد القابلة للاثفجار او المفرقعات على اختلاف انواعها والامر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الاسلحة.

٦ - اخلاء بعض المناطق او عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد لها بين المناطق المختلفة.

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المينة فى الفقرة السابقة، على ان يعرض هذا القرار على مجلس الشعب فى المواعيد وطبقا للأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة.

ويشترط فى الحالات العاجلة التى تتخذ فيها التدابير المشار اليها فى هذه المادة بمقتضى اوامر شفهية ان تعزز كتابة خلال ثمانية ايام".

مادة ٣ مكررا - يبلغ فوراً كل من يقبض عليه او يعتقل

وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه او اعتقاله، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا.

وللمعتقل ولكل ذي شأن ان يتظلم من القبض او الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه.

ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة امن دولة عليا تشكل وفقا لاحكام القانون.

وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم، وذلك بعد سماع اقوال المقبوض عليه او المعتقل والا تعين الافراج عنه فوراً.

ويكون قرار المحكمة بالافراج نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره. فاذا اعترض على قرار الافراج احيل الاعتراض الى دائرة اخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض على ان يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فوراً، ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا.

وفي جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم.

مادة ٦ - يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الاوامر.

ويكون للمقبوض عليه ان يتظلم من امر الحبس لمحكمة امن الدولة المختصة، على ان يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم، والا تعين الافراج عن المحبوس فوراً.

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم او اثناء نظر الدعوى ان تصدر قرارا بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم امن الدولة الداخلى او الخارجى.

واذا اعترض على قرار الافراج فى هذه الحالة احيل الاعتراض الى دائرة اخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض، على ان يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الافراج عن المتهم فورا. ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة نافذا.

وفى جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم.

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة، كما يلغى نص المادة ٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية ونص المادة ٩ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ونص المادة ٣ مكرر (أ) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى (٢٣ / ٩ / ١٩٧٢)

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

الخاص بنظام الاحزاب السياسية

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ فى ٧ / ٧ / ١٩٧٧)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه.

الباب الاول

الاحزاب السياسية

مادة ١ - للمصريين حق تكوين الاحزاب السياسية ولكل
مصرى الحق فى الانتماء لآى حزب سياسى وذلك طبقا لأحكام
هذا القانون.

مادة ٢ - يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس
طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة
وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق
بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق
المشاركة فى مسئوليات الحكم.

مادة ٣ - تسهم الاحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على اسس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العامة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين بالدستور.

وتعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا.

مادة ٤(١) - يشترط لتأسيس او استمرار اى حزب سياسى ما يلى:

(اولا) عدم تعارض مقومات الحزب او مبادئه او اهدافه او برامج او سياساته او اساليه فى ممارسة نشاطه مع:

١ - مبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع.

٢ - مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١.

٣ - الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية.

(ثانيا) تميز برنامج الحزب وسياساته او اساليه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.

(١) المادة الرابعة مستبيلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١ (مكرر أ) بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠.

مادة ٤ بند (١) معلقة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ١٩٨٠/٧/١٣.

(ثالثا) عدم قيام الحزب فى مبادئه او برامجيه او فى مباشرة نشاطه او اختيار قياداته او اعضاءه على أساس يتعارض مع احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، او على أساس طبقى او طائفى، او فئوى، او جغرافى، او على اساس التفرقة بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة.

(رابعا) عدم انطواء وسائل الحزب على اقامة تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية.

(خامسا) عدم قيام الحزب كفرع لحزب او تنظيم سياسى فى الخارج، وعدم ارتباط الحزب او تعاونه مع اية احزاب او تنظيمات او جماعات اوقوى سياسية تقوم على معاداة او مناهضة المبادئ او القواعد او الاحكام المنصوص عليها فى البند التالى.

(سادسا) عدم انتماء أى من مؤسسى او قيادات الحزب او ارتباطه او تعاونه مع احزاب او تنظيمات او جماعات معادية او مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (اولا) من هذه المادة او فى المادة (٣) من هذا القانون او فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه او للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩.

(سابعا) الا يكون من بين مؤسسى الحزب او قياداته من تقوم ادلة جدية على قيامه بالدعوة او المشاركة فى الدعوة او التحريض او الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ او اتجاهات او اعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق.

(ثامنا) الا يترتب على قيام الحزب اعادة تكوين اى حزب من الاحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية.

(تاسعا) علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله.

مادة ٥ - يجب ان يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم كل شئونه السياسية والتنظيمية والمالية والادارية بما يتفق واحكام هذا القانون، ويجب ان يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى:

(اولا) اسم الحزب ويجب الا يكون مماثلا او مشابها لاسم حزب قائم.

(ثانيا) بيان المقر الرئيسى للحزب ومقاره الفرعية ان وجدت، ويجب ان تكون جميع مقار الحزب داخل جمهورية مصر العربية وفى غير الاماكن الانتاجية او الخدمية او التعليمية.

(ثالثا) المبادئ أو الاهداف التى يقوم عليها الحزب والبرامج او الوسائل التى يدعو اليها لتحقيق هذه الاهداف.

(رابعا) شروط العضوية فى الحزب، وقواعد واجراءات الانضمام اليه، والفصل من عضويته والانسحاب منه.

ولا يجوز ان توضع شروط العضوية على اساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية او العنصر او الجنس او المركز الاجتماعى.

(خامسا) طريقة واجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته واجهزته القيادية ومباشرة لنشاطه وتنظيم علاقته بأعضائه على أساس ديمقراطى وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لأى من هذه القيادات والتشكيلات، مع كفالة اوسع مدى للمناقشة الديمقراطية داخل هذه التشكيلات.

(سادسا) النظام المالى للحزب شاملا تحديد مختلف موارده والمصرف الذى تودع فيه امواله والقواعد والاجراءات المنظمة للصرف من هذه الاموال وقواعد واجراءات امساك حسابات الحزب ومراجعتها واقرارها واعداد موازنته السنوية واعتمادها.

(سابعا) قواعد واجراءات الحل والاندماج الاختيارى للحزب وتنظيم تصفية امواله والجهة التى تؤول اليها هذه الاموال.

مادة ٦(١) - مع مراعاة احكام المادتين السابقتين واحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يشترط فيمن يتسمى لعضوية اى حزب سياسى ما يلى:

١ - ان يكون مصرياً فاذا كان متجنساً وجب ان يكون قد مضت على تجنسه عشر سنوات على الاقل، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب او يتولى منصبا قياديا فيه ان يكون من اب مصرى.

٢ - ان يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة ولا تنطبق عليه احكام اى من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

٣ - الا يكون من اعضاء الهيئات القضائية او من ضباط او افراد القوات المسلحة او الشرطة او من اعضاء الرقابة الادارية او المخابرات العامة او من اعضاء السلك السياسى او القنصلى او التجارى.

(١) المادة السادسة معدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر (أ) فى ١٩٧٩/٥/٣٠.

مادة ٧(١) - يجب تقديم اخطار كتابي الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية المنصوص عليها فى المادة التالية عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من اعضائه المؤسسين ومصدقا رسميا على توقيعاتهم على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين، وترفق بهذا الاخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب وبصفة خاصة نظامه الداخلى واسماء اعضائه المؤسسين، وبيان اموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة به واسم من ينوب عن الحزب فى اجراءات تأسيسه ويعرض الاخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الاخطار.

ويعرض الاخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الاخطار.

مادة ٨(٢) :

" تشكل لجنة شئون الاحزاب السياسية على النحو التالى:

(١) المادة ٧ معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ١٣/٧/١٩٨٠ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر (أ) فى ١٣/٧/١٩٨٠، ثم عدلت بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٣ السابق الاشارة اليه ، وكانت قبل التعديل كالآتى :

" مادة ٨ تشكل لجنة شئون الاحزاب السياسية على النحو التالى :

١ - رئيس مجلس الشورى رئيسا

٢ - وزير العدل

٣ - وزير الداخلية

٤ - وزير الدولة لشئون مجلس الشعب =

- ١ - رئيس مجلس الشورى رئيسا
 - ٢ - وزير العدل
 - ٣ - وزير الداخلية
 - ٤ - وزير الدولة لشئون مجلس الشعب أعضاء
 - ٥ - ثلاثة من غير المتتمين الى اى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين او نوابهم او وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية
-
- = ٥ - ثلاثة من غير المتتمين الى اى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين او نوابهم او وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية أعضاء
- ويحل محل رئيس مجلس الشورى فى الرئاسة عند غيابه احد وكيلى هذا المجلس وفى حالة غيابهم جميعا او وجود مانع لديهم او غيبة مجلس الشورى يصدر رئيس الجمهورية قرارا باختيار من يحل محل رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية.
- وتختص اللجنة بالنظر فى المسائل المنصوص عليها فى هذا القانون وبفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية طبقا لاحكامه.
- ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها واربعة من اعضائها من بينهم الاعضاء المنصوص عليهم فى البنود ٢، ٣، ٤ من الفقرة الاولى من هذه المادة".
- وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية اصوات الحاضرين. وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.
- وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والاوراق ، والبيانات والايضاحات التى ترى لزومها من فوى الشأن فى اللوائح التى تحددها لذلك. ولها ان تطلب اية مستندات او اوراق او بيانات او معلومات من اية جهة رسمية عامة وان تجرى ما تراه من بحوث بنفسها او بلجنة فرعية منها، =

ويحل محل رئيس مجلس الشورى فى الرئاسة عند غيابه احد
وكيلى هذا المجلس وفى حالة غيابهم جميعا او وجود مانع لديهم او
غية مجلس الشورى يصدر رئيس الجمهورية قرارا باختيار من يحل
محل رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية.

وتختص اللجنة بالنظر فى المسائل المنصوص عليها فى هذا

= وان تكلف من تراه من الجهات الرسمية باجراء اى تحقيق او بحث او دراسة
لازمة للتوصل الى الحقيقة فيما هو ومعرض عليها.

وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت فى تأسيس الحزب على اساس ما ورد
فى اخطار التأسيس الابتدائى وما أسفر عنه الفحص او التحقيق وذلك خلال
الثلاثة اشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة.

ويعتبر انقضاء مدة الثلاثة اشهر المشار اليها دون قرار من اللجنة بالبت
فى تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس.

ويجب ان يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبقا بعد
سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن .

ويخطر رئيس اللجنة ممثل طالبي التأسيس بقرار الاعتراض واسبابه بكتاب
موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور
القرار.

وتنشر القرارات التى تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس حزب او
الاعتراض على تأسيسه فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يوميتين واسعتي
الانتشار خلال ذات الميعاد المحدد فى الفترة السابقة.

ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار
الاعتراض فى الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالغاء فى هذا القرار امام الدائرة الاولى
للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة، على ان ينضم
لتشكيلها عدد مماثل من اعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس فى بداية كل دورة
من بين اعضائه وفقا للقواعد التى يضعها المجلس.

وتفصل المحكمة المذكورة فى الطعن خلال اربعة اشهر على الاكثر من
تاريخ ايداع عريضته ، اما بالغاء المطعون فيه او بتأييده ، وعند تساوى الاصوات
يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

القانون وبفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية طبقا لأحكامه.

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها واربعه من اعضائها من بينهم الاعضاء المنصوص عليهم فى البنود ٢ و ٣ و ٤ من الفقرة الاولى من هذه المادة.

وتصار قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والاوراق والبيانات والايضاحات التى ترى لزومها من قوى الشأن فى المواعيد التى تحددها لذلك، ولها ان تطلب اية مستندات او اوراق او بيانات او معلومات من اية جهة رسمية او عامة وان تجرى ما تراه من بحوث بنفسها او بلجنة فرعية منها وان تكلف من تراه من الجهات الرسمية باجراء اى تحقيق او بحث او دراسة لازمة للتوصل الى الحقيقة فيما هو معروض عليها.

ويقوم رئيس اللجنة بابلاغ رئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى والمدعى العام الاشتراكى بأسماء المؤسسين المصدق على توقيعاتهم والواردة فى الاخطار المذكور بالمادة السابعة من هذا القانون فور تقديم اخطار تأسيس الحزب اليه.

ويتولى كل من رئيسى المجلسين اعلان تلك الاسماء فى اماكن ظاهرة فى كل من المجلسين لمدة شهر من تاريخ ابلاغها اليه ويتولى المدعى العام الاشتراكى نشرها فى ثلاث جرائد قومية صباحية يومية ثلاث مرات مرة كل اسبوع يكون اولها فور ابلاغها بها ليتقدم كل من يرى الاعتراض على اى من تلك الاسماء الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية باعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ اول اعلان.

وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت فى تأسيس الحزب على أساس ما ورد فى اخطار التأسيس الابتدائى وما أسفر عنه الفحص او التحقيق وذلك خلال الاربعة اشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة.

ويجب ان يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسيبا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن.

ويعتبر انقضاء مدة الأربعة اشهر المشار اليها دون اصدار قرار من اللجنة بالبت فى تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس.

ويخطر رئيس اللجنة ممثلى طالى التأسيس بقرار الاعتراض واسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور القرار.

وتنشر القرارات التى تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب او بالاعتراض على تأسيسه فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار خلال ذات لليعاد المحدد فى الفقرة السابقة.

ويجوز لطالى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالغاء فى هذا القرار امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب.

وتفصل المحكمة المذكورة فى الطعن خلال اربعة اشهر على الاكثر من تاريخ ايداع عريضته اما بالغاء القرار المطعون فيه او بتأييده وعند تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

مادة ٩ - يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسى اعتبارا من اليوم التالى لنشر قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالموافقة على تأسيسه فى الجريدة الرسمية، او فى اليوم العاشر من تاريخ هذه الموافقة اذا لم يتم النشر، او من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا بالغاء القرار الصادر من هذه اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب(١).

ولا يجوز لمؤسسى الحزب ممارسة اى نشاط حزبى او اجراء اى تصرف باسم الحزب الا فى الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل التاريخ المحدد لتمتعه بالشخصية الاعتبارية طبقا لأحكام الفقرة السابقة.

مادة ١٠ - رئيس الحزب هو الذى يمثله فى كل ما يتعلق بشئونه امام القضاء او امام اية جهة اخرى او فى مواجهة الغير.

ويجوز لرئيس الحزب ان ينيب عنه واحدا او اكثر من قيادات الحزب فى مباشرة بعض اختصاصات رئيسه وذلك طبقا لنظامه الداخلى.

مادة ١١ - تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات اعضائه وحصيلة عائد استثمار امواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى، ولا يعتبر من الأوجه التجارية فى حكم

(١) الفقرة الاولى من المادة ٩ معدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - منشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢١ مكرر (أ) الصادر فى ١٩٧٩/٥/٣٠.

هذه المادة استثمار اموال الحزب فى اصدار صحف او استغلال دور النشر او الطباعة اذا كان هدفها الاساسى خدمة اغراض الحزب.

ولا يجوز للحزب قبول اى تبرع او ميزة او منفعة من اجنبى او من جهة اجنبية او ومن اى شخص اعتبارى ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية.

وعلى الحزب ان يعلن عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به فى احدى الصحف اليومية على الاقل وذلك اذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنية فى المرة الواحدة او على الف جنية فى العام الواحد.

ولا تخضع قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء اية ضريبة نوعية او من وعاء الضريبة العامة على الايراد.

مادة ١٢ - لا يجوز صرف اموال الحزب الا على اغراضه واهدافه طبقاً للقواعد والاجراءات التى يتضمنها نظامه الداخلى.

ويجب على الحزب ان يودع أمواله فى احد المصارف المصرية وان يمسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن ايرادات الحزب ومصروفاته طبقاً للقواعد التى يحددها نظامه الداخلى.

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات ايرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من شئونه المالية وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية اوجه صرف امواله، وعلى الحزب ان يمكن الجهاز من ذلك.

وعلى الجهاز المذكور اعداد تقرير سنوى عن كافة الاوضاع والشئون المالية للحزب واخطار رئيس لجنة الاحزاب السياسية بهذه التقارير (١).

(١) الفقرة الاخيرة من المادة (١٢) معلقة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ العدد ٢٨ مكرر (أ) سنة ١٩٨٠.

مادة ١٣ - تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وامواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية.

مادة ١٤ - تعتبر اموال الحزب فى حكم الاموال العامة فى تطبيق احكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق احكام القانون المذكور، وتسرى عليهم جميعا احكام قانون الكسب غير المشروع.

ولا يجوز فى غير حالة التلبس بجناية او جنحة تفتيش اى مقر من مقار الحزب الا بحضور احد رؤساء النيابة العامة والا اعتبر التفتيش باطلا.

ويجب على النيابة العامة اخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بما اتخذ من اجراء بمقر الحزب خلال ثمان واربعين ساعة من اتخاذه (١) .

مادة ١٥ - لكل حزب حق فى اصدار صحيفة او اكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقييد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة.

ويكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها (٢).

مادة ١٦ (٣) - يخطر رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية

(١) الفقرة الاخيرة من المادة (١٤) معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ العدد ٢٨ مكرر (أ) سنة ١٩٨٠.

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الجرية الرسمية العدد ٢١ مكرر (أ) بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠.

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ العدد ٢٨ مكرر (أ) سنة

بكتاب موصى عليه بعلم الرسول بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه او بحل الحزب او اندماجه او بأى تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار.

مادة ١٧(١) - يجوز لرئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بعد موافقتها - ان يطلب من المحكمة الادارية العليا بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة (٨) الحكم بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية امواله وتحديد الجهة التى تؤول اليها هذه الاموال وذلك اذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراكى بعد التحقيق الذى يجريه، تخلف او زوال اى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون.

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال السبعة ايام التالية لاعلان عريضته الى رئيس الحزب بمقره الرئيسى، وتفصل المحكمة فى طلب الحل خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الجلسة المذكورة.

ويجوز للجنة شئون الاحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية وقف اصدار صحف الحزب او نشاطه او اى قرار او تصرف يخالف اتخذه الحزب وذلك فى الحالة للمينة فى الفقرة الاولى من هذه المادة او كان مترتباً على هذه المخالفة او فى حالة ما اذا ثبت لدى اللجنة من تقرير المدى العام الاشتراكى والمشار اليه فى الفقرة الاولى خروج اى حزب سياسى أو بعض قياداته او اعضائه على المبادئ المنصوص عليها فى المادتين (٣ أو ٤) من هذا القانون.

وعلى اللجنة ان تصدر قرار الوقف اذا ثبت لها على النحو

(١) للامانة ١٧ مجلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية للعدد ٢١ (مكرر) بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠.

السالف ذكره ان الحزب قد قبل فى عضويته اى شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ والمشار اليه.

وينفذ قرار الايقاف من تاريخ صدوره ويجب نشره فى الجريدة الرسمية وفى احدى الصحف اليومية واسعة الانتشار، كما يعلن الى رئيس الحزب فى مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

وتسرى بالنسبة للطعن فى قرار الايقاف الاجراءات والمواعيد والاحكام المنصوص عليها فى الفقرتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المادة ٨ من هذا القانون.

مادة ١٨ (١) - يشترط لتمتع الحزب واستمرار انتفاعه بالمزايا للنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٥ من هذا القانون ان تكون له عشرة مقاعد على الاقل فى مجلس الشعب.

مادة ١٩ (٢) - ملغاة

(١) للمادة ١٨ معلقة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية العدد ٢١ (مكرر أ) بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠.

(٢) للمادة ١٩ كانت قبل لغائها بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ والنشر بالجريدة الرسمية للعدد ٢٨ مكرر هي :

مادة ١٩ - يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية وتوطيد السلام الاجتماعى وتعميق النظام الاشتراكى للديموقراطى وتوسيع مجالاته.

وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى.

(١) المادة ٢٠ كانت قبل الغائها بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر هي : مادة ٢٠ - تشكل اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة وعضوية :

١ - كافة اعضاء مجلس الشعب.

٢ - رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية العامة والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية والصناعية .

٣ - رؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الاعلى للصحافة.

ويصدر بتحديد اسماء اعضاء اللجنة المشار اليها فى البندين (٢)، (٣) قرار من رئيسها.

٤ - رؤساء الاحزاب السياسية فى مجلس الشعب.

ويجوز بقرار من رئيس اللجنة ان يضم الى عضويتها عدد من ذوى الرأى والخبرة والشخصيات العامة. ولايجوز فى جميع الاحوال ان يزيد عدد اعضاء اللجنة من غير اعضاء مجلس اللجنة من العمال والفلاحين عن نصف عدد اعضائها مع مراعاة ان تكون المرأة ممثلة فى هذه اللجنة.

وينتخب امين عام للاتحاد الاشتراكى العربى مساعداً احدهما من العمال او الفلاحين بالطريق السرى المباشر من بين اعضاء اللجنة وعليهم وقف نشاطهم الحزبى فور انتخابهم اذا كانوا من المتتمين لاحد الاحزاب السياسية.

ويكون الامين العام للاتحاد الاشتراكى العربى اميناً للجنة المركزية، ويعاونه فى ذلك الامينان المساعدان.

وتضع اللجنة لائحة لتنظيم اسلوب العمل فيها وكيفية ممارستها لاختصاصاتها.

ولا يواخذ اعضاء اللجنة عما يدونه من اراء او افكار فى اداء عملهم بها او اللجان المتفرعة عنها.

وتصدر قرارات اللجنة نافذة وملزمة فى حدود الاختصاصات المخولة لها طبقاً لاحكام هذا القانون.

مادة ٢١(١) — تضع لجنة شئون الأحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب او تنظيم سياسى اجنبى وذلك بناء على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة.

ولا يجوز لأى حزب التعاون او التحالف مع اى حزب او تنظيم سياسى اجنبى الا طبقا للقواعد المشار اليها فى الفقرة السابقة.

(١) معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ العدد ٢٨ مكرر (أ) سنة ١٩٨٠ .

ملحوظة هامة : القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وتضمن الى جانب التعديلات المشار اليها فى المادة الاولى منه مادتان اخريان هما على الوجه التالى:

(المادة الثانية) يصدر رئيس الجمهورية قرارا باختيار من يحل محل رئيس لجنة شئون الاحزاب المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية وذلك الى حين انتخاب رئيس ووكيل مجلس الشورى فى دور الانعقاد السنوى الاول لهذا المجلس.

(المادة الثالثة) يستمر اعضاء لجنة شئون الاحزاب السياسية الذين سبق اختيارهم تطبيقا للبند (٥) من المادة (٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية فى عضوية هذه اللجنة لحين صدور قرار آخر من رئيس الجمهورية باعادة تشكيل اللجنة عقب اجتماع مجلس الشورى.

الباب الثانى

العقوبات

مادة ٢٢ - يعاقب بالسجن كل من انشأ او اسس او نظم او ادار او مول على اية صورة على خلاف احكام هذا القانون تنظيما حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا تحت اى ستار دينى او فى وصف جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كانت التسمية او الوصف الذى يطلق عليه^(١) .

تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان التنظيم الحزبى غير المشروع معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكرى او شبه عسكرى او اخذ طابع التدريبات العنيفة التى تهدف الى الاعداد القتالى، او اذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة اجنبية.

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة معادية.

وتقضى المحكمة فى جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحل

(١) مادة ٢٢ فقرة اولى وثانية معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٣٦ (تابع) فى ١٩٨١/٩/٣ وكانت قبل التعديل الاتى:
مادة ٢٢ - يعاقب بالسجن من انشأ او اسس او نظم او ادار على خلاف احكام هذا القانون تنظيما حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا فى وصف جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كانت التسمية او الوصف الذى يطلق عليه.

وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة للمؤبدة او للمؤقتة اذا كان التنظيم الحزبى غير للمشروع معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكرى او اذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة اجنبية.

التنظيمات المذكورة واغلاق امكتتها ومصادرة الاموال والامتنعة والادوات والاوراق الخاصة بها او المعدة لاستعمالها.

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس كل من انضم الى تنظيم حزبي غير مشروع ولو كان مستترا تحت ستار ديني او جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كانت التسمية او الوصف الذي يطلق على هذا التنظيم.

وتكون العقوبة السجن اذا كان التنظيم المذكور في الفقرة السابقة معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكري او شبه عسكري او اخذ طابع التترييات العنيفة التي تهدف الى الاعداد القتالي، او اذا كان التنظيم قد نشأ بالتخابر مع دولة اجنبية . وكان الجاني يعلم ذلك (١) .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان التنظيم المذكور قد نشأ بالتخابر مع دولة معادية وكان الجاني يعلم بذلك.

مادة ٢٤ - يعفى من العقوبة كل من بادر بأبلاغ السلطة المختصة عن وجود اى من التنظيمات المشار اليها في المادتين السابقتين وذلك اذا تم الابلاغ قبل بدء التحقيق.

(١) مادة ٢٣ فقرة اولى وثانية معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٣٦ (تابع) في ١٩٨١/٩/٣ وكانت قبل التعديل الاتى:

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس كل من انضم الى تنظيم حزبي غير مشروع ولو كان مستترا فى وصف جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كانت التسمية او الوصف الذى يطلق على هذا التنظيم.

وتكون العقوبة السجن اذا كان التنظيم المذكور فى الفقرة السابقة معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكري، او اذا كان التنظيم قد نشأ بالتخابر مع دولة اجنبية وكان الجاني يعلم بذلك.

ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الابلاغ بعد بدء التحقيق وساعد في الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين.

مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس كل مسئول في حزب سياسى او اى من اعضائه او من العاملين به قبل او تسلم مباشرة او بالوساطة مالا او حصل على ميزة او منفعة بدون وجه حق من شخص اعتبارى مصرى لممارسة اى نشاط يتعلق بالحزب.

وتكون العقوبة السجن اذا كان المال او الميزة او المنفعة من اجنبى او من اية جهة اجنبية.

وتقضى المحكمة فى جميع الاحوال بمصادرة كل مال يكون متحصلا من الجريمة.

مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المادة (٤) او الفقرة الثانية من المادة (٩) او الفقرة الاولى او الثانية من المادة (١٢) او الفقرة الثانية من المادة (٢١) من هذا القانون.

مادة ٢٧ - لا تخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او أى قانون آخر.

الباب الثالث

احكام ختامية ووقتيّة

مادة ٢٨ — استثناء من احكام المادة (٧) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى بداية الدور الاخير من الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب، ان يكون من بين مؤسسيه عشرون عضوا على الاقل من اعضاء هذا المجلس.

مادة ٢٩ — فيما عدا ما يصدر بتحديثه وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى امانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور.

مادة ٣٠ — تستمر قائمة التنظيمات السياسية الثلاثة الحالية وهى:

١ — حزب مصر العربى الاشتراكى.

٢ — حزب الاحرار الاشتراكيين.

٣ — حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها السياسى كأحزاب طبقا لأحكام هذا القانون وعليها ان تخطر أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بالاوراق والمستندات المتعلقة بتأسيسها خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٣١ — يحدد بقرار من امين اللجنة المركزية طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة ما يؤول الى الأحزاب المشكلة طبقا لأحكام

هذا القانون من اموال هذا الاتحاد خلال ستين يوما من تاريخ العمل به.

ويجوز بقرار من امين اللجنة المركزية التنازل عن حق ايجار الاماكن التى يشغلها الاتحاد المذكور الى أى من الاحزاب المشار اليها او الى احدى وحدات الجهاز الادارى للدولة او احدى الهيئات العامة او الى غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة وطبقا للقواعد التى تضعها اللجنة المركزية.

وتحل الجهة التى يصدر القرار بالتنازل اليها طبقا لأحكام الفقرة السابقة بقوة القانون محل الاتحاد المذكور.

مادة ٣٢ - تلغى المادتان (٢ ، ٦) من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن حل الاحزاب السياسية ولا يجوز استنادا الى احكام هذا القانون اعادة تكوين الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون المشار اليه او الاحزاب التى تتعارض مقوماتها مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١.

وتلغى المواد الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوطن والمواطن .

كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى (٣ يولية سنة ١٩٧٧)

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر فى ٣ / ٦ / ١٩٧٨)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصلرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بحرية العقيدة وحرية الرأى تحظر أية دعوة يكون هدفها مناهضة للمبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو الترويج لمذاهب ترمى الى مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى ومبادئ ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ التى ينص عليها الدستور والتى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ على للكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين واحترام سيادة القانون وذلك طبقا للأحكام المبينة فى المواد التالية .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالأحكام للنصوص عليها فى قوانين نظام العاملين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام ، لا يجوز تولى الوظائف العليا التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة أو فى القطاع العام أو الوظائف ذات التأثير فى الرأى العام ومناصب الأعضاء للمعينين فى مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة وللتؤسسات الصحفية لكل من يثبت من التحقيق الذى يجريه للدعى العام الاشتراكى طبقا لاحكام هذا القانون الى أنه يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها .

ويقدم المدعى العام الاشتراكي تقريره فى هذا الشأن الى رئيس مجلس الوزراء أو الى المجلس الأعلى للصحافة على حسب الأحوال للنظر فى نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل فى اختصاصها التوجيه والقيادة أو التأثير فى رأى العام مع احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية وبأحقيتهم فى العلاوات والترقيات .

مادة ٣ — لا يجوز أن يرشح لعضوية المجالس المحلية أو الجمعيات التعاونية أو مجالس إدارة النقابات العمالية أو المهنية أو اتحاداتها من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها مما تحظره المادتان ٩٨ (أ) و ١٧٤ من قانون العقوبات .

وعلى المدعى العام الاشتراكي اذا قامت دلائل جدية على أن مرشحا قد أتى أفعالا مما نص عليه فى الفقرة السابقة ، أن يعترض على الترشيح بتقرير مسبب بناء على تحقيق يجريه ، ويبلغ هذا التقرير الى المرشح والى الجهة التى تتلقى طلبات الترشيح قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بخمسة عشر يوما على الأقل .

وتصدر الجهات ذات الشأن قرارها فى هذا الاعتراض .

مادة ٤(١) — لا يجوز الانتماء الى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية متميا الى الأحزاب السياسية

(١) حكمت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٦/٦/٣١ فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية (الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣).

التي تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أو بالاشتراك في قيادة الأحزاب أو ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة) .

ويعتبر اشتراكا في قيادة الحزب وادارته تولي مناصب رئيس أو نواب الرئيس أو وكالاته أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب .

ويخطر للدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب وقوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى .

ويت المجلس في التنظيم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم للمادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس .

مادة ٥ - يسرى الحظر للتصوص عليه في للمادة السابقة على الفئات الآتية :

(أ) من حكم بإدائته من محكمة الثورة في الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب للدعى العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(ب) من حكم بإدائته في احدى الجرائم المتعلقة بالسلس بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدى على حياتهم الخاصة أو اينائهم بدنيا أو معنويا ، للتصوص عليها بالباب السادس من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وفى المادتين ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) من القانون المذكور .

(ج) من حكم بإدائته في احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للينة فى للمادة ٨٠ (د) وفى للواد من

٩٨ (أ) الى ٩٨ (د) وفى المواد من ١٧١ الى ١٧٨ من قانون العقوبات ، وفى المواد ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن وفى المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

(د) من حكم بادانته فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

مادة ٦ - يجوز للجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن تصدر قرارا بحرمان أى شخص من الانتماء الى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى حق أو نشاط سياسى ، اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى وفقا لأحكام هذا القانون أنه أتى أفعالا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر ، أو قام بالدعوة أو الاشتراك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها ، سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزبي أو تنظيم معاد لنظام المجتمع .

ويعد من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر نشر أو كتابة أو أذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة ومغرضة فى داخل البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وإذا كان الأمر متعلقا بأحد أعضاء مجلس الشعب قام المدعى

العام الاشتراكي بابلاغ المجلس بما هو منسوب الى العضو ، ولا يجوز له اتخاذ أية اجراءات ضد العضو قبل أن يأذن له المجلس بذلك.

مادة ٧ - لا تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على من يصدر بشأنهم قرار بالعفو أو الاستثناء من رئيس الجمهورية وذلك بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - الصحافة ملك للشعب ويصدر رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي القرارات المنفذة لذلك بناء على اقتراح المجلس الأعلى للصحافة .

وتلتزم الصحف ووسائل الاعلام فيما تنشره أو تذيعه بأحكام المادة الأولى من هذا القانون وكذلك بأحكام القوانين المنظمة للصحافة والنشر وأحكام ميثاق الشرف الصحفي .

ويكون الحزب مسئولا طبقا لقانون تنظيم الأحزاب السياسية عما تنشره الصحف التي يصدرها ، ويلتزم الحزب بتعيين أحد قياداته مشرفا ومسئولا عن تحرير ما يصدره من صحف للتعبير عن آرائه .

ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى الجنائية يؤخذ تأديبيا كل عضو بنقابة الصحفيين ينشر أو يذيع بالصحف أو بوسائل الاعلام فى الداخل أو الخارج أمورا تنطوى على مساس بنظام الدولة الاشتراكي الديمقراطي أو السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين أو غير ذلك مما يعد خروجا على أحكام ميثاق الشرف الصحفي .

وللمجلس الأعلى للصحافة أن يطلب من المدعى العام

الاشتراكي تحقيق أى بلاغ أو شكوى فى هذا الشأن على أن يقدم تقريراً بنتيجة التحقيق الى المجلس يبلغ الى نقابة الصحفيين .

مادة ٩ - يسرى حكم المادة ٨٠ (د) وأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بشأن الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر على ما ينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد أو افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر .

مادة ١٠ - للجنة المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية اذا ما ثبت لها من تقرير المدعى العام الاشتراكى بناء على التحقيق الذى يجريه خروج أحد الأحزاب أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكى الديمقراطى أو قيم المجتمع الروحية والدينية ، وارتكابه أو بعض قياداته أفعالا تهدد السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية أو اذا قبل فى عضويته أى شخص على خلاف أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة من هذا القانون ، أن توقف لمقتضيات المصلحة القومية العليا أى قرار أو نشاط لأى حزب من الأحزاب السياسية .

ويعلن قرار الايقاف الى رئيس الحزب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فى مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١١ - يتولى المدعى العام الاشتراكى باعتباره مسئولاً عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الأساسى طبقاً للمادة ١٧٩ من الدستور سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لأى مخالفة لأحكام هذا القانون ، وله أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من أعضاء الهيئات

القضائية المتدبين بمكتبه ويكون لهم فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق طبقا لقانون الاجراءات الجنائية فيما عدا الحبس الاحتياطى .

ويجوز للمدعى العام الاشتراكى تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة يجمع الاستدلالات ، وإذا تبين له قيام دلائل جدية على وقوع جريمة جنائية أو تأديبية أثناء مباشرة اختصاصه احوال الأمر الى النيابة العامة أو النيابة الادارية أو السلطة التأديبية المختصة لاجراء شئونها فيها .

مادة ١٢ - يخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب بما يتخذه من اجراءات طبقا لأحكام هذا القانون خلال سبعة أيام من تاريخ اتخاذها وعليه أن يقدم تقريراً الى المجلس بما تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقاً بها من قرارات .

مادة ١٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه كل من يخالف أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة من هذا القانون .

مادة ١٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ هـ .

(٣ يونيه سنة ١٩٧٨ م)

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

باصدار قانون حماية القيم من العيب

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ (تابع) في ١٥/٥/١٩٨٠)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه

المادة الأولى - يعمل بالقانون المرفق فى شأن حماية القيم من العيب .

المادة الثانية - يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة الثالثة - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى (١٥ / ٥ / ١٩٨٠)

قانون حماية القيم من العيب

الباب الأول

قواعد المسؤولية عن العيب

الفصل الأول

أحوال المسؤولية

مادة ١ - حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن ،
والخروج عليها عيب يرتب المسؤولية السياسية وفقا لأحكام هذا
القانون .

وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية
والاجتماعية وغيرها من التنظيمات العمل على صيانة هذه القيم
ودعمها .

مادة ٢ - يقصد بالقيم الأساسية ، فى تطبيق أحكام هذا
القانون المبادئ المقررة فى الدستور والقانون التى تستهدف الحفاظ
على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والأخلاقية ، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة
المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، وحماية الوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعى .

مادة ٣ - يسأل سياسيا وفقا لأحكام هذا القانون كل من
أرتكب أحد الأفعال الآتية :

أولا - الدعوة الى ما ينطوى على انكار للشرائع السماوية أو
ما يتنافى مع أحكامها اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص
عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ثانيا - تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ويعتبر شابا فى حكم هذا النص من لم يجاوز عمره خمسا وعشرين سنة ميلادية ذكرا أو أنثى .

ثالثا - نشر أو اذاعة أخبار أو بيانات أو أشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة ، اذا تم ذلك فى الخارج بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد .

رابعا : الأفعال التى يجرمها القانونان الأتيان (١) .

١ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية:

٢ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

(١) البند (رابعا) من المادة ٣ من القانون المشار اليه استبدلت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ الجريدة الرسمية العدد ٢٨ (مكرر) فى ١٩٨٣/٩/٢٥).

وكان النص قبل التعديل كالآتى :

مادة ٣ (رابعا) - الأفعال التى تجرمها القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية.

٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧.

٣ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩.

الفصل الثانى

الجزاءات

مادة ٤ — مع عدم الاخلال بأحكام المسئوليتين الجنائية والادارية يحكم على من ثبت مسئوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو بأكثر من التدابير الآتية لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات .

١ — الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المجالس الشعبية المحلية .

٢ — الحرمان من الترشيح أو التعيين فى رئاسة أو عضوية مجالس ادارة الشركات العامة أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو للمؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط أو الاستمرار فيها .

٣ — الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى ادارتها أو عضويتها .

٤ — الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء أو الشباب مع نقل المحكوم عليه الى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحققيه فى العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها لسبب قانونى .

ويجوز فى حالة العود المحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار اليها لمدة لا تجاوز مثلى الحد الأقصى سالف الذكر .

ويعتبر عائدا كل من ارتكب فعلا مما يرتب المسئولية وفقا لأحكام هذا القانون بعد الحكم عليه فى المرة الأولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء مدة التدبير .

الباب الثانى

التحقيق والادعاء

الفصل الأول

المدعى العام الاشتراكى

مادة ٥ — يرشح رئيس الجمهورية اسم المدعى العام الاشتراكى لمجلس الشعب ، وتقدم اللجنة العامة بالمجلس تقريرها اليه فى شأنه ، وفى حالة موافقة المجلس على تعيينه بأغلبية أعضائه يصدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه فى منصبه .

وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية يرشح رئيس الجمهورية اسماً آخر .

مادة ٦ — يتبع المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ويكون مسئولاً أمامه ويحدد قرار رئيس الجمهورية بتعيينه المعاملة المالية له على أن يكون بدرجة وزير على الأقل فى المرتب والمعاش .

وتنتهى مدة المدعى العام الاشتراكى بانتهاء الفصل التشريعى لمجلس الشعب أو حله ، ومع ذلك يستمر فى أداء مهام منصبه حتى صدور قرار رئيس الجمهورية باعادة تعيينه أو بمن يخلفه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويجوز لعشر أعضاء مجلس الشعب أن يطلبوا اعفاء المدعى العام الاشتراكى من منصبه إذا فقد الثقة والاعتبار اللازمين لشغل هذا المنصب ويقدم الطلب الى مجلس الشعب موضحاً به الأسباب التى بنى عليها ، ولا يجوز ادراجه فى جدول أعمال المجلس قبل مضى سبعة أيام من تاريخ تقديمه ويعرض الطلب لمناقشته فى جلسة يدعى اليها المدعى العام الاشتراكى لسماع وجهات نظره فى الأسباب التى بنى عليها الطلب .

واذا وافق مجلس الشعب بأغلبية أعضائه على طلب الاعفاء اعتبر المدعى العام الاشتراكي معزلا منصبه من تاريخ هذه الموافقة .

مادة ٧ — يشترط فيمن يعين مدعيا عاما اشتراكيا أن يكون مصرياً من أبوين مصريين بالغاً من العمر خمسا وأربعين سنة ميلادية على الأقل متمتعاً بكامل أهليته المدنية وحقوقه السياسية .

ويكون اختياره من بين الفئات الآتية :

(أ) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل .

(ب) أساتذة القانون الحاليين والسابقين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة أستاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .

(ج) المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل .

مادة ٨ — يؤدى المدعى العام الاشتراكي أمام مجلس الشعب وقبل مباشرته مهام منصبه اليمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى وأن احترم الدستور والقانون وأن أؤدى واجباتى بالأمانة والصدق".

مادة ٩ — لا يجوز الجمع بين منصب المدعى العام الاشتراكي وأى منصب أو وظيفة أخرى .

ولا يجوز للمدعى العام الاشتراكي أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٠ - يكون للمدعى العام الاشتراكى نائب تتبع فى شأنه أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، من هذا القانون على أن تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا . ويحدد المدعى العام الاشتراكى اختصاصات نائبه . كما يعاون المدعى العام الاشتراكى فى مباشرة اختصاصاته عدد كاف من المساعدين بطريق النذب من بين أعضاء الهيئات القضائية ممن لا تقل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة عامة أو ما يعادلها طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى قوانين تلك الهيئات.

ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكى تجديد مدة النذب دون التقيد بالأحكام المقررة فى قوانين الهيئات القضائية فى هذا الشأن .

ويتبع هؤلاء المساعدون المدعى العام الاشتراكى ، ويكون له عليهم حق الرقابة والاشراف ، ويكون تأديهم من اختصاص الهيئة التى يتمون اليها وفقا للأحكام المقررة فى قانونها .

مادة ١١ - تشكل بمكت المدعى العام الاشتراكى أمانة عامة للشئون الادارية والمالية والفنية من أمين عام وعدد كاف من العاملين بطريق التعيين أو بطريق الاعارة أو النذب من بين العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو بالقطاع العام ، ويكون للمدعى العام الاشتراكى عليهم سلطات الوزير المقررة فى القوانين واللوائح .

ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكى تجديد مدة النذب أو الاعارة دون التقيد بالأحكام الواردة فى هذا الشأن بنظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام .

مادة ١٢ - تشكل بقرار من المدعى العام الاشتراكى لجنة

لشئون العاملين من اثنين من مساعديه ومن الأمين العام ، وتتولى هذه اللجنة اختصاصاتها المبينة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ١٣ — للمدعى العام الاشتراكى فى سبيل ممارسته لاختصاصاته الاستعانة بالخبراء من العاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العام بالاتفاق مع الوزير المختص ، كما يجوز له ندب خبير أو أكثر من غيرهم بالنسبة الى موضوع معين وله تحديد مكافآتهم .

مادة ١٤ — تكون لجهاز المدعى العام الاشتراكى موازنة مستقلة وتدرج رقما واحدا فى الموازنة العامة للدولة ، ويكون للمدعى العام الاشتراكى فى شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية .

مادة ١٥ — يقدم المدعى العام الاشتراكى الى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب تقريراً سنوياً فى موعد لا يتجاوز نهاية شهر مارس من كل عام عما يكون قد مارسه من أعمال وما أجراه من تحقيقات وما اتخذ من اجراءات وله أن يشير فى التقرير الى ما يراه من اقتراحات لحماية النظام السياسى بالدولة أو لمعالجة أية ثغرات فى القوانين أو النظم الخاصة بحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى أو أوجه الاصلاح ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى تأكيداً لسيادة القانون .

ومجلس الشعب مناقشة هذا التقرير وابداء ملاحظاته عليه وابلاغ المدعى العام الاشتراكى بها وبالجلسة التى تحدد لبحثها لايضاح وجهة نظره أو مناقشته فيها .

الفصل الثاني

اختصاصات المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٩ من هذا القانون يتولى المدعى العام الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والادعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسئولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون ، بناء على ما يصل الى علمه أو بناء على ابلاغ من أحد المواطنين أو أحد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وذلك فضلا عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى .

على أنه اذا رأى المدعى العام الاشتراكي اتخاذ الاجراء المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وجب عليه الحصول مقدما على أمر بذلك من المستشار المتدب المشار اليه في المادة ١٩ من هذا القانون .

ولا يجوز اقامة الدعوى الجنائية عن أى من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي .

ويباشر المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه أو بواسطة نائبه أو أحد مساعديه وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يباشر نائبه اختصاصاته .

مادة ١٧ - يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين بناء على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو على طلب من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٨ - يكون للمدعى العام الاشتراكى ، بمناسبة ما يباشره من تحقيقات سماع الشهود بعد تحليفهم اليمين واجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة وندب الخبراء والتحفظ على الأشياء المتعلقة بالواقعة والتصرف فيها والاطلاع على ما يراه لازما من أوراق ووثائق ومستندات وله تكليف مأمورى الضبط القضائى أو أية جهة أخرى ، فيما عدا أعضاء النيابة العامة ، يجمع الاستدلالات أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق ما عدا الاستجواب والمواجهة .

ويسرى فى شأن تغريم الشهود حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٩ - اذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية وجب الحصول على أمر بذلك من أحد مستشارى محكمة القيم المنصوص عليها فى المادة ٢٧ تندبه المحكمة لهذا الغرض فى بداية تشكيلها ، على أن يكون الأمر مسيا ومحدد المدة بالنسبة لتفتيش المساكن وضبط ومراقبة وسائل الاتصال المشار اليها فى المواد المذكورة ، وذلك كله وفقا للضوابط المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢٠ - على المدعى العام الاشتراكى اخطار الوزير المختص أو السلطة الرئاسية المختصة قبل البدء فى الاجراءات التى يتخذها عند مباشرة اختصاصاته اذا تعلق باحدى جهات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو اخطار الهيئات المختصة اذا تعلق الاجراءات بأحد أعضائها وذلك كله مع مراعاة الضمانات والحصانات لأعضاء الهيئات التى تنظم شئونها قوانين خاصة .

مادة ٢١ - يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو الهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط اخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ اخطاره .

وللمدعى العام الاشتراكى أن يعترض على الترشيح فى الأحوال ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره ويعتبر اعتراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة .

ويقع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة لأحكام الفقرتين السابقتين .

ولمن اعترض على ترشيحه أن يتظلم من قرار الاعتراض الصادر من المدعى العام الاشتراكى أمام محكمة القيم خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالاعتراض على يد محضر وذلك بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة أو قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر أى من الجهات المشار اليها فى الفقرة الأولى والتي تم الترشيح لها .

وتفصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة ، وتصدر حكمها فى شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الأقل والا اعتبر اعتراض كأن لم يكن .

ويكون الحكم الصادر فى التظلم نهائيا غير قابل للطعن بأى

وجه .

مادة ٢٢ — للمدعى العام الاشتراكى ، أثناء مباشرته لاختصاصاته أن يطلب الى الوزير أو الجهة المختصة وقف من تقتضى مصلحة التحقيق وقفه عن العمل احتياطيا أو نقله الى عمل آخر بصفة مؤقتة ، واذا لم تستجب الجهة المختصة لطلبه كان له أن يبلغ الأمر الى مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء بتقرير مسبب .

وتسرى فى شأن الوقف عن العمل القواعد والاجراءات والآثار المقررة فى القوانين المنظمة للجنة التى يتبعها من تقرر وقفه .

مادة ٢٣ — للمدعى العام الاشتراكى أن يطلب الى المستشار المتدب طبقا لحكم المادة ١٩ من هذا القانون اصدار أمر بمنع الشخص من مغادرة البلاد اذا اقتضت ذلك ظروف التحقيق .

وعلى المدعى العام الاشتراكى أن يعرض الأمر والأسباب التى بنى عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصداره على محكمة القيم والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .

وعلى المحكمة أن تنظر فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها بعد اعلان المطلوب اصدار الأمر ضده وتصدر المحكمة قرارها اما بالغاءه أو بتعديله أو باستمراره .

مادة ٢٤ — للمدعى العام الاشتراكى أن يقدم تقريرا الى الجهة المختصة بنتيجة الفحص أو التحقيق الذى يجريه وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون يضمنه ما يراه لازما فى شأن الموضوع ، فاذا لم تأخذ هذه الجهة برأيه كان له أن يبلغ الأمر الى السلطة الرئاسية لها وللمجلس الشعب ولرئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢٥ — للمدعى العام الاشتراكى أن يأمر بحفظ التحقيق اذا رأى أن لا محل للسير فى الاجراءات .

وإذا أسفر التحقيق عن وجود دلائل كافية على قيام المسؤولية قبل شخص معين يحيل الدعوى الى محكمة القيم ، وتكون الاحالة بقرار موقع عليه من المدعى العام الاشتراكى أو من يقوم مقامه مرفقا به ملخص للدلائل التى قامت قبل المتهم يتم ايداعه قلم كتاب المحكمة ويعلن به المحال للمحاكمة .

مادة ٢٦ - للمدعى العام الاشتراكى اذا تبين له وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية أن يخطر أو يحيل الأمر الى النيابة العامة أو الى النيابة الادارية أو السلطة المختصة على حسب الأحوال لاجراء شئونها فيه .

ويجوز للنيابة العامة - فيما عدا الجنايات - اقامة الدعوى الجنائية بناء على التحقيقات التى أجراها المدعى العام الاشتراكى أو مساعدوه كما يجوز للنيابة الادارية ولغيرها من الجهات المختصة وفقا لقوانينها اقامة الدعوى التأديبية بناء على تلك التحقيقات .

ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق فى الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون دون مباشرة أو استمرار المدعى العام الاشتراكى فى التحقيق الذى يجريه بشأنها .

ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة عن أحد الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون أثر على مباشرة المدعى العام الاشتراكى للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه أمام محكمة القيم أو استمرار هذه المحكمة فى نظر الدعوى .

الباب الثالث

محكمة القيم

الفصل الأول

فى تشكيل المحكمة وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٢٧ - يكون تشكيل محكمة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاث من مستشارى محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وثلاث من الشخصيات العامة .

ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشارى محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأربعة من الشخصيات العامة .

ويصدر بتشكيل المحكمة فى بداية كل عام قضائى قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويصدر أول تشكيل لهيئة المحكمة بذات الطريقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويمثل الادعاء أمام المحكمة المدعى العام الاشتراكى أو نائبه أو أحد مساعديه .

ويقوم بأمانة السر لدى المحكمة من يندبه رئيسها من قلم كتابها .

وتصدر المحكمة أحكامها بالأغلبية المطلقة لأعضائها .

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من غير المستشارين

قرار من رئيس الجمهورية ، بما لا يجاوز ألف ومائتى جنيه سنويا وذلك قبل ممارسة أعمالهم .

مادة ٢٨ — ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشف الخاصة بالشخصيات العامة التى يختار من بينها أعضاء المحكمة .

ويتم اختيار الأسماء التى تتضمنها هذه الكشف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط ألا تقل أعمارهم عن أربعين عاما وألا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية .

مادة ٢٩ — يكون تعيين أعضاء المحكمة من الشخصيات العامة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد ، ويكون هؤلاء الأعضاء غير قابلين للعزل بالنسبة لعملهم القضائى خلال هذه الفترة . وتخضع مساءلتهم عن عملهم هذا للإجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية .

مادة ٣٠ — يؤدى أعضاء المحكمة من غير المستشارين قبل مباشرة عملهم يمينا بأن يحكموا بين الناس بالعدل ، ويكون حلف اليمين أمام رئيس المحكمة ذاتها .

مادة ٣١ — تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيته ورده ومخاصمته الأحكام المقررة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة فى طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضوا المشار اليه ومن لديه عذر ، ويراعى ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن خمسة .

— ٢٦٧ —

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم
بحيث يقل الباقي منهم عن خمسة .

مادة ٣٢ — يحدد رئيس المحكمة موعد انعقادها لنظر الدعوى
خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها إليها، ويخطر المدعى العام
الاشتراكى بالجلسة المحددة ، وعليه ابلاغ المحال للمحاكمة بها قبل
موعدها بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٣٣ — تعقد محكمة القيم جلساتها بدار القضاء العالى
بالقاهرة أو فى مقر أية محكمة استئنافية أخرى يصدر بتحديد قرار
من رئيسها .

ويقوم بأعمال قلم كتاب المحكمة من يندبون لهذا الغرض من
قلم كتاب محكمة النقض .

الفصل الثانى

اختصاصات محكمة القيم

مادة ٣٤ - تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتى :

أولا - الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون .

ثانيا - كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور .

ثالثا - الفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقا لأحكام هذا القانون .

رابعا - الفصل فى الحالات المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات .

خامسا^(١) - الفصل فى التظلمات من الاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة ٧٤ من الدستور .

(١) مادة ٣٤ (خامسا) مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية العدد ٣٦ (تابع) فى ١٩٨١/٩/٣ .

الفصل الثالث

فى الاجراءات أمام محكمة القيم

مادة ٣٥ - لا يجوز الادعاء المدنى أمام محكمة القيم .

مادة ٣٦ - يجب أن يحضر مع من يحال الى محكمة القيم محام للدفاع عنه من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، واذا لم يقيم المتهم بتوكيل محام وجب على المحكمة أن تندب له محاميا ، وتطبق فى هذا الشأن الأحكام الواردة فى المادتين ٣٧٥ و ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٣٧ - اذا لم يحضر من أحيل الى محكمة القيم بعد تكليفه بالحضور جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى فى غيبته بحكم غير قابل للمعارضة .

وتفصل المحكمة فى هذه الحالة بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكى والشهود .

مادة ٣٨ - تتبع فى المحاكمة أمام محكمة القيم القواعد والاجراءات المبينة فى هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية ويكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق .

الفصل الرابع

فى الطعن فى الأحكام

مادة ٣٩ - تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر فى الطعون فى الأحكام الصادرة من محكمة القيم .

ويحصل الطعن من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكى أو من ينييه من معاونيه بدرجة مستشار أو ما يعادلها على الأقل .
بتقرير فى قلم كتاب محكمة القيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

ويترتب على الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع فى الأحكام التحضيرية أو التمهيدية أو الصادرة فى المسائل الفرعية ، ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة فى الاختصاص ، يجوز الطعن فيها استقلالا .

مادة ٤٠ - لا يجوز قبل الفصل فى موضوع الدعوى الطعن فى الأحكام التحضيرية أو التمهيدية الصادرة فى المسائل الفرعية .

والأحكام الصادرة فى غيبة المحكوم عليه يبدأ ميعاد الطعن فيها بالنسبة له من تاريخ اعلانه بها .

مادة ٤١ - يترتب على الطعن إعادة نظر الدعوى بالنسبة للطاعن أمام المحكمة العليا للقيم .

مادة ٤٢ - يحدد قلم كتاب محكمة القيم للطاعن فى تقرير الطعن تاريخ الجلسة التى ينظر فيها الطعن ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضى خمسة عشر يوما كاملة .

وعلى نسم الكتاب إعلان بآئى الخصم بالحضور فى الجلسة

التي حددت وعليه ارسال ملف القضية موضوع الطعن الى المحكمة العليا للقيم قبل تاريخ الجلسة .

مادة ٤٣ - اذا قدم الطعن بعد الميعاد تحكم المحكمة العليا للقيم بعدم قبول الطعن من تلقاء نفسها .

مادة ٤٤ - تسرى على الطعن القواعد المقررة أمام محكمة القيم سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالأحكام .

مادة ٤٥ - يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الطعن تقريراً موقعاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت .

وبعد تلاوة هذا التقرير - قبل ابداء رأى فى الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء - تسمع أقوال الطاعن والأوجه المستند اليها فى طعنه ثم يتكلم بعد ذلك ممثل الادعاء ، ويكون المحكوم عليه آخر من يتكلم ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

مادة ٤٦ - تسمع المحكمة العليا للقيم بنفسها أو بواسطة أحد الأعضاء تنديه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة القيم وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق .

ويسوغ لها فى كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء وتحقيق أو سماع شهود .

ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة بذلك .

مادة ٤٧ - اذا كان الطعن مرفوعاً من المدعى العام

الاشتراكي فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المحكوم عليه أو لمصلحته .

ولا يجوز تشديد التدبير المحكوم به ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء هيئة المحكمة .

أما اذا كان الطعن مرفوعا من المحكوم عليه فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله لمصلحة الطاعن .

مادة ٤٨ - اذا حكمت محكمة القيم فى الموضوع ورأت المحكمة العليا للقيم أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى .

أما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، وحكمت المحكمة العليا للقيم بإلغاء الحكم رباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة القيم للحكم فى موضوعها .

مادة ٤٩ - لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم ، ومع ذلك يجوز للمحكمة العليا للقيم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا متى طلب منها ذلك ، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

مادة ٥٠ - يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا إعادة النظر .

الفصل الخامس

فى طلب اعادة النظر

مادة ٥١ - يجوز طلب اعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالادانة من محكمة القيم فى الأحوال الآتية :

١ - اذا صدر حكم من محكمة القيم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم منها على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقص بحيث يستتج براءة أحد المحكوم عليهما.

٢ - اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بعقوبة من المحكمة الجنائية المختصة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير فى الحكم الصادر من محكمة القيم .

٣ - اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

مادة ٥٢ - يكون لكل من المدعى العام الاشتراكى والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا اذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب اعادة النظر .

واذا كان الطالب غير المدعى العام الاشتراكى فعليه تقديم الطلب الى المدعى العام الاشتراكى بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب اعادة النظر فيه والوجه الذى يستند اليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع المدعى العام الاشتراكى الطلب سواء كان مقلما منه

أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجراءها الى المحكمة المختصة التي أصدرت الحكم بتقرير يبين فيه رأيه والاسباب التي يستند عليها ، ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة في الستين يوما التالية لتقديمه .

مادة ٥٣ - يعلن المدعى العام الاشتراكي الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام المحكمة المختصة قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

مادة ٥٤ - تفصل المحكمة المختصة في الطلب بعد سماع أقوال المدعى العام الاشتراكي والخصوم ، وبعد اجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه من أعضائها لذلك ، وذلك بقبول الطلب والفصل في الموضوع .

مادة ٥٥ - لا يترتب على طلب اعادة النظر ايقاف تنفيذ الحكم .

الفصل السادس

العفو عن الجرائم

مادة ٥٦ - لرئيس الجمهورية النظر في العفو عن الجرائم أو تخفيفه .

الفصل السابع

في حجية الأحكام

مادة ٥٧ - اذا صدر حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة لعدم صحة الواقعة أو لعدم الجناية بالنسبة لأحد الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون تعين على المدعى العام الاشتراكى وقف السير في اجراءات التحقيقات التي يياشرها عن ذات الفعل .

ويكون لهذا الحكم قوة الشيء المحكوم به أمام محكمة القيم اذا لم يكن قد صدر منها حكم بات عن ذات الفعل .

مادة ٥٨ - اذا صدر حكم بات بالادانة من محكمة القيم وتلاه صدور حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة في ذات الفعل لعدم الصحة أو لعدم الجناية جاز للمحكوم عليه التظلم من الحكم الى رئيس الجمهورية للنظر في العفو عن التدبير المحكوم به .

الباب الرابع أحكام عامة انتقالية

الفصل الأول أحكام عامة

مادة ٥٩ - تنقضى دعوى المسؤولية بمضى خمس سنوات من يوم وقوع الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة .

مادة ٦٠ - يتولى المدعى العام الاشتراكى تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محكمة القيم، ويصدر أمره فى هذا الشأن على النموذج المعد لذلك .

مادة ٦١ - يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاصه .

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كل محكوم عليه يخالف الحكم الصادر من محكمة القيم بتدبير مما نص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٦٢ - على الجهات المختصة أن تستجيب الى ما تطلبه محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكى من بيانات وأن تضع تحت تصرفهما ما يجلدانه من أوراق ووثائق ومستندات بما فى ذلك الجهات التى تعتبر البيانات التى تتداولها سرية ، ولكل منهما أن يأمر بالتحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية فى التحقيقات التى يجريها .

وإذا لم تستجب الجهة للطلب بغير مبرر قانونى كان للمحكمة أو للمدعى العام الاشتراكى على حسب الأحوال أن يبلغ الأمر الى الوزير أو السلطة الرقابية المختصة .

مادة ٦٣ - تعفى جميع الدعاوى والتظلمات والاجراءات والشكاوى والطلبات المتعلقة بتطبيق هذا القانون من كافة الرسوم والمصاريف القضائية .

الفصل الثانى

أحكام انتقالية

مادة ٦٤ — تحال جميع الدعاوى والتظلمات المقدمة الى محكمة الحراسة طبقا لأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ و٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما الى محكمة القيم وذلك بالحالة التى هى عليها وبلون رسوم.

مادة ٦٥ — تبقى قائمة وناقذة الأحكام الصادرة بفرض الحراسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والأحكام الصادرة باستمرار فرض الحراسة فى الحالات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ويجوز التظلم منها طبقا لأحكام هذا القانون بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العمل به أو بعد مضى المدة التى كانت باقية على التظلم منها وفقا لأحكام القانون سالف الذكر أيهما أقل .

ولا يجوز أن تزيد مدة هذه الأحكام على خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو السنة الباقية لاتمام خمس سنوات من تاريخ صدورهما أيهما أقل الا اذا كان المدعى العام الاشتراكى قد طلب من المحكمة أن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال المفروضة عليها الحراسه فيستمر تنفيذ الحكم بالنسبة لهذه الأموال حتى تفصل المحكمة فى طلب المصادرة .

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

بأنشاء محاكم أمن الدولة

(الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر فى ٢١ / ٥ / ١٩٨٠)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصارناه :

المادة الأولى

يعمل بالقانون المرفق فى شأن محاكم أمن الدولة .

المادة الثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون

المادة الثالثة

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياضة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٤٠٠

(٢٠ مايو سنة ١٩٨٠) .

الباب الأول

تشكيل المحاكم واختصاصها

المادة ١ - تنشأ فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر كما تنشأ فى مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر .

المادة ٢ - تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف .

ويجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة بالقضاء العسكرى برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية .

المادة ٣ - تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب (الأول) و (الثانى) و (الثانى مكرر) و (الثالث) و (الرابع) من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التى تقع بالمنخلفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، أو القرارات المنفذة لها وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس .

وترفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليهما فى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر .

وتفصل المحكمة فى هذه الدعاوى على وجه السرعة .

المادة ٤ - تنعقد محكمة أمن الدولة العليا فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية .

ويجوز أن تنعقد محكمة أمن الدولة العليا فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا .

الباب الثانى

اجراءات أمام محاكم أمن الدولة

المادة ٥ – فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، والقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزئية ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة .

المادة ٦ – يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة العليا من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب محكمة الاستئناف ، كما يقوم بأعمال قلم كتاب محكمة أمن الدولة الجزئية من يندبون لهذا الغرض من قلم كتاب النيابة العامة .

الباب الثالث

الاتهام والتحقيق

المادة ٧ — تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون للنياية العامة — بالاضافة الى الاختصاصات المقررة لها — سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنائيات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

– ٢٨٥ –

الباب الرابع

الطعن فى الاحكام

المادة ٨ – تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها بطريق النقض واعادة النظر .

وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر .

الباب الخامس

أحكام انتقالية

المادة ٩ - على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها وبدون رسوم .

المادة ١٠ - لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة فى القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التى لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء حالة الطوارئ .

المادة ١١ - يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة فى مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها .

المادة ١٢ - اذا أمر رئيس الجمهورية أو من يفوضه باعادة المحاكمة فى أى من الدعاوى المشار اليها فى المادتين السابقتين ، تحال الى المحكمة المختصة طبقا لأحكام هذا القانون وتسرى فى شأنها الاجراءات المنصوص عليها فيه .

فهرست

محتويات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
	اصدار دستور جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧١
٢٠١	والمعدل فى سنة ١٩٨٠
٣	وثيقة اعلان الدستور
	أولا - دستور جمهورية مصر العربية
	الباب الأول
٧	الدولة
	الباب الثانى
	المقومات الاساسية للمجتمع
٩	الفصل الأول : المقومات الاجتماعية والخلقية
١٢	الفصل الثانى : المقومات الاقتصادية .
	الباب الثالث
١٥	الحريات والحقوق والواجبات العامة
	الباب الرابع
١٩	سيادة القانون
	الباب الخامس
	نظام الحكم
٢١	الفصل الأول : رئيس الدولة
٢٥	الفصل الثانى : السلطة التشريعية - مجلس الشعب

الصفحة	الموضوع
٣٦	الفصل الثالث : السلطة التنفيذية
٣٦	* الفرع الأول : رئيس الجمهورية
٣٩	* الفرع الثاني : الحكومة
٤١	* الفرع الثالث : الادارة المحلية
٤١	* الفرع الرابع : المجالس القومية المتخصصة
٤٢	الفصل الرابع : السلطة القضائية
٤٣	الفصل الخامس : المحكمة الدستورية العليا
٤٤	الفصل السادس : المدعى العام الاشتراكي
٤٥	الفصل السابع : القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى
٤٦	الفصل الثامن : الشرطة
	الباب السادس
٤٧	أحكام عامة وانتقالية
	الباب السابع
	احكام جديدة
٤٩	الفصل الأول : مجلس الشورى
٥٣	الفصل الثانى : سلطة الصحافة
	ثانيا - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون
٥٥	المحكمة الدستورية العليا

الصفحة	الموضوع
	الباب الأول
	نظام المحكمة
٥٩	الفصل الأول : تشكيل المحكمة
٦١	الفصل الثاني : الجمعية العامة للمحكمة
٦٣	الفصل الثالث : حقوق الأعضاء وواجباتهم
٦٦	الفصل الرابع : هيئة المفوضين
	الباب الثاني
	الاختصاصات والاجراءات
٦٩	الفصل الاول : الاختصاصات
٧٠	الفصل الثاني : الاجراءات
	الباب الثالث
٧٥	الأحكام والقرارات
	الباب الرابع
٧٧	الرسوم والمصروفات
	الباب الخامس
	الشئون المالية والادارية
٧٩	الفصل الاول : الشئون المالية
٨٠	الفصل الثاني : الشئون الادارية

الصفحة

الموضوع

* جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون المحكمة الدستورية العليا.

٨١

١ - أعضاء المحكمة

٨٢

٢ - أعضاء هيئة المفوضين

ثالثا - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢

في شأن مجلس الشعب

الباب الأول

٨٣

في تكوين مجلس الشعب

الباب الثاني

٨٧

في الترشح لعضوية مجلس الشعب

الباب الثالث

٩٩

في عضوية مجلس الشعب

١٠٦

* احكام ختامية وانتقالية

* الجدول المرفق للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل

احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس

١٠٩

الشعب بتحديد نطاق الدوائر الانتخابية

رابعا - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠

في شأن مجلس الشورى

الصفحة	الموضوع
	الباب الاول
١٢٧	فى تكوين مجلس الشورى
	الباب الثانى
١٢٩	فى الترشيح والتعيين لعضوية مجلس الشورى
	* جدول بيان عدد اعضاء مجلس الشورى فى كل دائرة
١٣٧	انتخابية
	خامسا - قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض
١٣٩	الحراسة وتأمين سلامة الشعب
	سادسا - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون
	رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات السابقة
١٥٢	على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
	سابعا - قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع
١٥٤	الناشئة عن فرض الحراسة
	ثامنا - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم
	٢٢١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض احكام القوانين ارقام
	٣٤ لسنة ٧١ ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٥
١٦٩	لسنة ١٩٨٠ وبالفاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨
	تاسعا - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
	مباشرة الحقوق السياسية
	الباب الاول
١٧٣	فى الحقوق السياسية ومباشرتها

الصفحة

الموضوع

الباب الثانى

١٧٧

فى جدول الانتخاب

الباب الثالث

١٨١

فى تنظيم عمليتى الاستفتاء والانتخاب

الباب الرابع

١٨٩

فى جرائم الانتخاب

الباب الخامس

١٩٣

احكام عامة واخرى وقتية

عاشرا - قرار وزير الداخلية باللائحة التنفيذية لقانون
مباشرة الحقوق السياسية

الباب الأول

١٩٥

فى اعداد جداول الناخبين

الباب الثانى

٢٠٣

فى تنظيم عملية الاستفتاء

حادى عشر - القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل
بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية المواطنين

٢٠٥

فى القوانين القائمة

ثانى عشر - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص
بنظام الاحزاب السياسية

الصفحة	الموضوع
	الباب الاول
٢١٧	الاحزاب السياسية
	الباب الثانى
٢٣٥	العقوبات
	الباب الثالث
١٣٩	احكام ختامية ووقتيه
	ثالث عشر - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن
٢٤١	حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى
	رابع عشر - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار
٢٤٩	قانون حماية القيم من العيب
	الباب الاول
	قواعد المسئولية عن العيب
٢٥١	الفصل الاول : احوال المسئولية
٢٥٣	الفصل الثانى : الجزاءات
	الباب الثانى
	التحقيق والادعاء
٢٥٥	الفصل الاول : المدعى العام الاشتراكى
٢٥٩	الفصل الثانى : اختصاصات المدعى العام الاشتراكى

الصفحة

الموضوع

الباب الثالث

محكمة القيم

- الفصل الأول : فى تشكيل المحكمة وتحديد ادوار
اتقاعها ٢٦٥
- الفصل الثانى : اختصاصات محكمة القيم ٢٦٨
- الفصل الثالث : فى الاجراءات أمام محكمة القيم ٢٦٩
- الفصل الرابع : فى الطعن فى الأحكام ٢٧٠
- الفصل الخامس : فى طلب إعادة النظر ٢٧٢
- الفصل السادس : الغو عن الجزاء ٢٧٥

الباب الرابع

احكام عامة انتقالية

- الفصل الاول : احكام عامة ٢٧٧
- الفصل الثانى : احكام انتقالية ٢٧٨
- خامس عشر - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
باتشاء محاكم أمن الدولة ٢٧٩

الباب الأول

- تشكيل المحاكم واختصاصها ٢٨١

الباب الثانى

- اجراءات امام محاكم أمن الدولة ٢٨٢

— ٢٩٥ —

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث	
الالتزام والتحقيق	٢٨٤
الباب الرابع	
الطعن في الاحكام	٢٨٥
الباب الخامس	
احكام انتقالية	٢٨٦

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاتى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات : (بدأت منذ عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٦٠)

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
"الجزء الأول والثانى والثالث".

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية.

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى.

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل.

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية.

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية
الدورية.

ثانيا : الموسوعات : (بدأت منذ عام ١٩٦١ حتى الآن)

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف
صفحة).. وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام
المحاكم، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية، وذلك بشأن العمل
والتأمينات الاجتماعية.

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة: (٢٢ مجلدا -
٢٥ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء
واحكام المحاكم، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب
والرسوم والدمغة.

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن.

٤ - موسوعة الامن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تنارتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية).

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتتضمن عرضا حثيثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٦).

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .. وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .. (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٧).

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين صفحة) .. وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٦).

٨ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .. ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق سوريا.

٩ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجزئية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة.

١٠ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز: (أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية.

١١ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وابدجيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية.

١٢ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربى: (٣ أجزاء) .. ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربى: (أربعة أجزاء) .. ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون الالتزامات والعقود المغربى: (سنة

أجزاء) .. ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

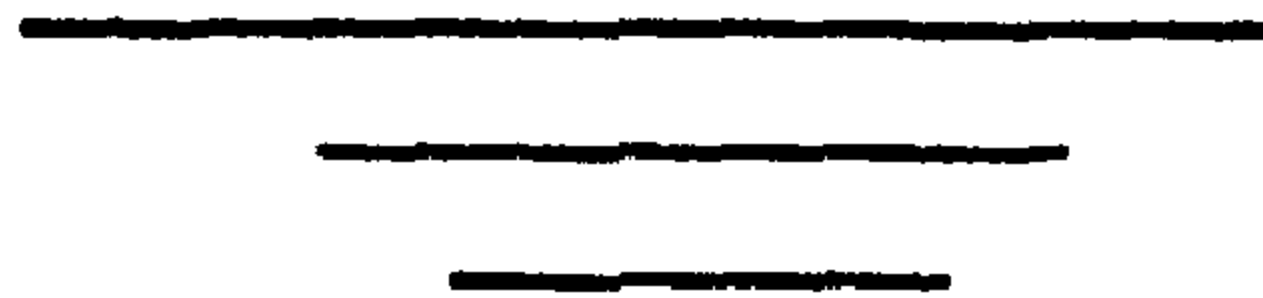
١٥ - التطبيق على القانون الجنائى المغربى : (ثلاثة اجزاء) .. ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا وتتساوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٩٣ (٤٠ جزء + فهرس موضوعى أبجدي).

١٧ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة النقض المصرية منذ أنشاءها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس).

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس)



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

AMERICAN ARMY
Library of Congress
Bibliotecas
Alameda, California



0314327